

# عقود خدمات المعلومات

دراسة في القانونين المصرى والفرنسى

دكتور

محمد حسام محمود لطفى

دكتوراه الدولة في القانون الخاص من جامعة باريس  
جائزة الدولة التشجيعية في القانون المدنى  
وفلسفة القانون وتاريخ النظم القانونية والإجتماعية  
أستاذ القانون المدنى المساعد بكلية الحقوق  
جامعة القاهرة - فرع بنى سويف

القاهرة

١٩٩٤





عقود خدمات المعلومات



# عقود خدمات المعلومات

دراسة فى القانونين المصرى والفرنسى

دكتور

محمد حسام محمود لطفى

دكتوراه الدولة فى القانون الخاص من جامعة باريس

جائزة الدولة التشجيعية فى القانون المدنى

وفلسفة القانون وتاريخ النظم القانونية والإجتماعية

أستاذ القانون المدنى المساعد بكلية الحقوق

جامعة القاهرة - فرع بنى سويف

القاهرة

١٩٩٤



بسم الله الرحمن الرحيم

« إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ » \*

صحيح الله العظيم \*\*

---

\* سورة فاطر - آية رقم ٢٨.

\*\* ومعناها : فما يتدبر الصنع العجيب [ وهو خلق الناس والدواب والإبل والبقر والفنم مختلف ألوانه في الشكل والحجم واللون ] ويخشى صانعه إلا العلماء الذين يدركون أسرار صنعه ، قاله غالب يخشاه المؤمنون : المنتخب في تفسير القرآن الكريم ، وزارة الأوقاف : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية / لجنة القرآن والسنة ، الطبعة العاشرة ، رمضان سنة ١٤٠٤ هـ / يونية سنة ١٩٨٤ م ص ٦٤٨.





« أولى ما يتنافس به المتنافسون . وأخرى ما يتسابق فى حلبة سباقه المتسابقون . ما كان بسعادة العبد فى معاشه ومعاده كفيلاً . وعلى طريق هذه السعادة دليلاً . وذلك العلم النافع والعمل الصالح اللذان لا سعادة للعبد إلا بهما ولا نجاة له إلا بالتعلق بسببهما . فمن رزقهما فقد فاز وغنم ومن حرهما فالتخير كله حرم . وهما مورد انقسام العباد إلى مرحوم ومحرور . وبهما يتميز البر من الفاجر والتقى من الغوى والظالم من المظلوم » .

إبن القيم الجوزية \*



## مقدمة

لم يأت تفكيرنا فى معالجة موضوع عقود خدمات المعلومات من فراغ ، فقد لاحظنا فى الأونة الأخيرة ما آل إليه استخدام الحاسبات من إنتشار وذىوع ، واتجاه كل مستثمر وباحث إلى إنشاء ذاكرة خارجية تفوق ما لديه من ذاكرة داخلية من حيث القدرة على الإستيعاب وكفاءة الإسترجاع ، وذلك بعد أن تأكد عجز دور المحفوظات أو الإدارات المسماة بـ «الأرشيف» عن أن تحقق لسانل مراده فى إجابة شافية موثقة . لذا فقد ولى كل متخذ قرار وجهه شطر الحاسبات متوسماً فيها القدرة الكاملة الفعالة على تحقيق هذا المراد .

ولم يشأ صانعو الحاسبات والبرامج أن ييخلوا فى العطاء ، فأنفقوا الملايين فى التطوير والتحديث وتنافسوا فيما بينهم فى إرضاء العملاء ، فأبتكروا من الحاسبات والبرامج ما يلبي كل طلب ويرضى كل عميل . واتجهت أنظارهم إلى زيادة القدرة الإستيعابية للحاسبات لتضم أكبر كم من المعلومات فى أقل حيز ممكن . وتحقق الحلم وتطورت الحياة ونشأت المشكلات التى أرقت رجال القانون ، فتسالموا عن الوسائل القانونية التى تحميهم من سلطان هذه الحاسبات وجبروتها . ولا نقصد بذلك بطبيعة الحال الآلة بوصفها مجرد آلة بل بوصفها أداة تخزين واسترجاع وإبداع أيضاً .

وشاء الله تعالى أن ينصب إهتمامنا على موضوع واحد من هذه الموضوعات وهو موضوع عقود خدمات المعلومات التى يلجأ بمقتضاها عميل إلى بنك يحترف تخزين المعلومات وترتيبها والتنسيق فيما بينها ليستند إلى ما يحصل عليه من معلومات فى اتخاذ قرار معين . وتسالمنا عن ماهية هذا العقد وما يترتب عليه من إلتزامات ، وعما إذا كان يندرج تحت عقد من العقود المسماة بالمألوفة أم أنه من العقود غير المسماة .

وبعد بحث إستمر أكثر من خمس سنوات كاملة شاء الرحمن أن نتمكن من إنحياز هذه الدراسة التى نرجو أن توضح المفاهيم وتقيم القواعد وتبين المعالم وتُفصّل الملامح لكل باحث جاد يرى فى التصدى للجديد من الموضوعات فرضاً عليه يرد به الدين إلى أساتذته الأجلاء

الذين مهدوا بكتاباتهم العظيمة الطريق له ولغيره من الباحثين .

وليس لكاتب هذه السطور وقد إنتهى من هذا العمل إلا أن يأمل فى أن يجد عمله هذا مكاناً فى المكتبة القانونية العربية النادرة بالإسهامات العلمية المتميزة للرواد .

وتقسم دراستنا لهذا الموضوع إلى بابين :

الأول : نبحث فيه أطراف عقد خدمات المعلومات ثم محله وهو المعلومات . وقد رأينا من المنطقى أن نعرض فى صدر هذا الباب للمعلوماتية كظاهرة باعتبار أن العقد الذى ندرسه يرتبط بهذه الظاهرة ارتباطاً وثيقاً .

الثانى : نعرض فيه لإلتزامات الأطراف فى عقد خدمات المعلومات . وقد رأينا أن نصب دراستنا على الأطراف الأساسية فى هذا العقد وهما المنتج والمستخدم النهائى وذلك باعتبار أنهما الشخصيتين الرئيسيتين المحوريتين فى هذا العقد ، ومن عداهما يقتبس جزءاً من الإلتزامات التى تقع - بحسب الأصل - على كاهل المنتج ، أو يقتصر دوره على مجرد الوساطة بين هاتين الشخصيتين .

وقد رأينا ألا نتعرض لإنتضاء العقد سراً من حيث نطاق المسؤولية أو أسباب الإنتضاء إلا فى ثنايا دراستنا للإلتزامات الملقاة على عاتق طرفى العقد باعتبار عدم تمتع موضوع إنتضاء عقد خدمات المعلومات بأية خصوصية فى هذا الشأن . على العكس فقد أسهبنا فى بيان صور الخطأ فى هذا العقد لما تمثله من أهمية خاصة بالنسبة للموضوع محل الدراسة .

والله من وراء القصد ،،،

حسام لطفى

المقطم فى الخامس عشر من مايو سنة ١٩٩٤



# الباب الأول

## المعلومات والمعلوماتية

نبحث فى هذا الباب موضوعين أساسيين نعهد لهما بموضوع ثالث ، أولهما هو أطراف عقد خدمات المعلومات ، وثانيهما هو محل هذا العقد وهو المعلومات ، أما الموضوع التمهيدي الذى يسبقهما فهو ظاهرة المعلوماتية بإعتبار أن العقد موضوع البحث ما كان لىوجد لولا وجود هذه الظاهرة التى يكتنفها الغموض إلى حد كبير نظراً لطابعها التقنى .

ويديهى أن أهمية دراسة هذه الظاهرة لا تخفى على فطنة القارئ ، فهى المدخل الطبيعى لكل من يريد الولوج إلى عالم الحاسبات المتحكم فى بنوك المعلومات ، وقد شئنا أن نلحقها بالباب الأول حتى نيسر للقارئ إستيعاب ظاهرة المعلوماتية ، فإذا ما تم له ذلك كان بوسعه أن يحيط بما تضيفه إلى المعلومات وما تستحقه من حماية .

# الفصل الأول

## ظاهرة المعلوماتية

بدأ تداول الحاسبات <sup>(١)</sup> تجارياً في أعقاب الحرب العالمية الثانية <sup>(٢)</sup> بعد أن كانت سرّاً حربياً محجوباً عن العامة لعدة سنوات <sup>(٣)</sup> . ومع مطلع عام ١٩٦٠ بدأ الحديث عن عقد جديد

(١) يتجه الرأي الآن إلى استخدام مصطلح « الحاسب » لكون وصفه « بالآلية » أو « بالالكترونية » على أساس أن التسمية الإنجليزية Computer والفرنسية Ordinateur لا تشيران إلى أسلوب عمله سواء أكان آلياً أم إلكترونياً . وقد انتمى مجمع اللغة العربية لتسمية « الحاسب » في معجم متخصص أسماه « معجم الحاسبات » [ القاهرة عام ١٩٨٧ ] . ويجدير بالذكر أن كلمة Compute الإنجليزية تعنى يحسب أو يحصى [ منير البعلبكي ، المورد ، قاموس إنكليزي - عربي ، دار العلم للملايين - بيروت عام ١٩٨٢ ص ٢٠٢ ، وكذلك قاموس : WEBSTER New dictionary and thesaurus , Geddes & Grosset Ltd., New Lanark , Scotland/U.S.A. 1990 , Concise edition P.122. وكلمة Ordonner الفرنسية تعنى يُرتب أو يُنظم أو يُنسق : د. جبرور عبد النور ود. سهيل إريس ، المنهل ، قاموس فرنسي - عربي ، دار الآداب / دار العلم للملايين - بيروت ، عام ١٩٧٩ ص ٧٢٠ وكذلك : Paul ROBERT , Le Petit ROBERT , Dictionnaire Alphanbétique et Analogique de la Langue Française , Vol . I , Paris 1983 P.1319. Pierre MATHELOT , La télématique , Que sais - je ? , Edition P.U.F./France, (٢) 2 ème éd- 1985 P.9.

(٢) يرجع الفضل في عمل أول حاسب « إلكتروني » إلى العالمين الأمريكيين John MAUCHLY و Paul ECKERT ، وقد أعلن عنه في عام ١٩٤٦ فقط على الرغم من أن بدء العمل فيه يرجع إلى عام ١٩٢٩ . وقد لحق بهذا الحاسب الحاسب الإنجليزي EDSAC وهو أول حاسب استخدم فيه برنامج تعليمات يمكن تخزينه داخلياً لتشغيل البيانات على أساسه ثم حاسب UNIVAC-1 الذي بنى عام ١٩٥١ ليستخدم في المشروعات الصناعية والتجارية . وتلاه أول ابتكار لآلة تخزين واسترجاع المعلومات تم عام ١٩٢٢ على يد عالم الرياضيات الإنجليزي Charles BABBGE ، وكان عالم الرياضيات الأمريكي Howard AIKEN هو مبتكر أول آلة حاسبة كهروميكانيكية ، وهي الآلة التي أسماها MARK.1 . عام ١٩٤٤ : أنظر في بيان ذلك : الأستاذ الدكتور سعيد محمود عرفة ، الحاسب الإلكتروني وتنظم المعلومات الإدارية والحاسبية ، القاهرة عام ١٩٨٤ ص ٦٩ وما بعدها وأنظر في تفصيل ما تقدم :

Le Grand Encyclopédie Larousse , France 1984, PP.6325:6326

سمى بـ « عقد انفجار المعلومات » <sup>(٤)</sup> ، وهو العقد الذي شهد استخداماً موسعاً للحاسبات

(٤) يسمى أيضاً بمصطلح « تفجير المعلومات » أو « فيضان المعلومات » أو « ثورة المعلومات » أو « أزمة المعلومات » الأستاذ الدكتور حشمت قاسم ، خدمات المعلومات ، مقوماتها وأشكالها ، مكتبة غريب / بدون تاريخ ص ٢٧ . ويتوه سيادته بأن مصطلح « تفجير المعلومات » هو الأكثر قدرة من غيره على الدلالة على أبعاد القضية وما تنسم به من ديناميكية . ويستخدم لحد أبرز المهتمين بالجوانب القانونية لموضوع المعلومات في فرنسا المصطلح الأخير [ بالفرنسية Explosion de L'information ] Pierre CATALA : Ebauche : d'une théorie juridique de l'information , D.S. 1984 , Chronique No.6 P.98. البعض حضارة المعلومات [ Civilisation de l'information ] Bernard CAHEN et Alain BEN- SOUSSAN, Le droit de l'informatique, GAZ.PAL. 1981 ( 15- 17 Avril).Doctrin .P.3. عليه البعض الآخر مجتمع المعلومات , Société d'information , Andre R. BERTRAND , Le droit de L'information à l'ère de la communication , DISEP , Vol . 11,NO. 12, Septembre 1984 P.1. وذلك باعتبار أن المعلومات قد أصبحت تحيط بنا في كل مكان ومن كل اتجاه حتى أصبحت كالغشاء الهوائي الذي يوفر لنا الحياة بمحمود علم الدين ، دراسات في الإعلام : تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجماهيري ، العربي للنشر والتوزيع والقاهرة ص ٦ . ويطلق البعض الآخر على هذا العصر عصر التكنولوجيا Age Of technology :

Champon PINCHER, Dangle WILLIES and WHISTLE - BLOWERS, Silver Kris:

Patrick LE MI- Singapore Airlines Inflight Magazine, October 1991 P.30

NOR- ، بأن ثورة المعلومات الحالية لا يمكن أن نُصَمِّمُ الأذان عنها لأننا إذا لم نفتح لها الباب ستدخل من الشباك مع أقل نسمة هواء : Traitement et production des actes notaires par l'information, J.C.P. 1969. 2240 No.1] E-M BEY , Le financement : نظرأ لأنها ضرورة حتمية لتابعة التطور : des logiciels ; Peut - on louer ou donner financièrement à bail un logiciel , GAZ . PAL.1985 Doctrin P.3 ( Dimanche 7 au Mardi, Mars ) ، حيث أن العصر الذي نعيشه تغزوه المعلوماتية (انتظر هاشم رقم ٦ ) من كل الوجوه علاوة على أن ما نعرفه عن إستخداماتها يشكل الجزء الظاهر من جبل الجليد المثلون ( La partie émergée de l'iceberg ) :

G. BREMOND, La révolution informatique: Dictionnaire thématique , Edition HATIER

1982,P.3 . ، وأنظر في نفس المعنى د. خالد حمدي عبد الرحمن ، الحماية القانونية للكيانات المنطقية (برامج

المعلومات) رسالة دكتوراة قدمها إلى كلية حقوق عين شمس عام ١٩٩٢ ، ص ٩ : ١٠ ، وأنظر كذلك أعمال مؤتمر الاتصال والتربية الذي عقدته الشعبة القومية لليونسكو في مصر ( القاهرة ٢٦ من يونيو سنة =

لا لها من قدرات هائلة على التخزين والإسترجاع<sup>(١)</sup> بل وطرح الحلول أيضاً<sup>(٢)</sup> ، ومنذ ذلك

= ١٩٩٣) إتفق المجتمعون على أهمية الربط بين الإتصال ( بكل صوره ) والتربية حماية الذاتية الثقافية للمجتمع (جريدة الاهرام ، الإثنين ٥ من يولية سنة ١٩٩٣ ، ص ١١٧ ، ع ٢٨٩٢٧ ، تغطية اعلامية للمؤتمر تحت عنوان « الإتصال والتربية .. صلة وثيقة في عصر ثورة المعلومات».

(٥) يتكون برنامج الحاسب من برنامج الأساس ( Logiciel de base ) وهو البرنامج الجوهري لتشغيل الحاسب، وبرنامج التطبيق ( Logiciel d'application ) ، ويتخذ الأخير أحد شكلين وهما :

١ - برنامج موحد ( Progiiciel ) ويكون إما رأسياً ( Vertical ) صنع لمهمة معينة أو لمجال اقتصادي محدد، وإما أفقياً ( Horizontal ) ابتكر ليقوم بتطبيق خاص مثل المحاسبات .

ب - برنامج خاص ( Logiciel spécifique ) وهو برنامج يوضع بناء على طلب من منشأة معينة ليستجيب لاحتياجاتها الخاصة ، فهو لذلك يستحق أن يقال عنه أنه برنامج تفصيل ( Sur mesure ).. ، أي ليس معد مسبقاً ، ليناسب جميع المستخدمين : P.3 , Op. Cit ., BEY , Le financement des logiciels .

(٦) تقصد بذلك الجيل الخامس من الحاسبات الذي شاع الحديث عنه والذي يعمل بالذكاء الاصطناعي : أنظر في الحاسبات بوجه عام مرجع الأستاذ / السيد محمد السيد ، المبادئ الأساسية للحاسبات الإلكترونية، دار المعارف بالقاهرة ، سنة ١٩٨٤ ص ٢٥ وما بعدها . ويلاحظ أن الذكاء الاصطناعي مفهوم متكامل يشمل فروعاً كثيرة منها : النظم البصرية ، ونظم الالهام ، ودليل الحاسب ( وهو كيفية إعطاء إرشادات لمستخدم حزم البرامج ) ، والبصمات الصوتية ، وترجمة اللغات الطبيعية ، وآلية الحركة ، والنظم التخصصية أو نظم الخبراء (وهي عبارة عن تركيز خبرة وعلم المتخصصين في مجال معين وبدرجة هذه المعرفة أو الخبرة وتجهيزها بطريقة منظمة في صورة قاعدة بيانات تسهل عملية إتخاذ القرار باستخدام الحاسب ) : د. عادل البدوي ، الذكاء الاصطناعي في التصنيع والتكنولوجيا (نظام الخبراء ) ، مجلة نظم المعلومات ( الجمعية العربية لنظم وتكنولوجيا المعلومات/ مصر ) ، العدد الثاني ، عام ١٩٨٩ ص ٧١ وأنظر المرجع القيم للأستاذ الآن بونيه (ترجمة د. على صبرى فرغلى ) الذكاء الاصطناعي : واقعة ومستقبله في سلسلة عالم المعرفة ، رقم ١٧٢ ، كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب / الكويت ، شوال سنة ١٤١٢ هـ - أبريل سنة ١٩٩٣ م ، حيث يعرض ثلاثة موضوعات رئيسية في علم الذكاء الاصطناعي وهي تفسير الرغبات ، وفهم اللغة الإنسانية والأنظمة للخيبة ، وأخيراً ، طرق التعليم وخطم كتابه باستعراض ما يمكن أن يتوقع من الذكاء الاصطناعي في المستقبل . وأنظر أيضاً مقال د. محمود عبد الرحمن الشريف ، الليزر وتطبيقاته في مجال الاتصالات ونقل وتخزين المعلومات ، مجلة نظم المعلومات (الجمعية العربية لنظم وتكنولوجيا المعلومات/ مصر) العدد الثاني ، عام ١٩٨٩ ص ١٩٢ وما بعدها وينوه سيانته بأن التفكير في=



الحين بات دارجاً الحديث عن المعالجة الآلية للمعلومات أو علم المعلومات أو المعلوماتية<sup>(٧)</sup>. ومع بداية عام ١٩٧٠ بدأ عقد جديد<sup>(٨)</sup> عرف بعقد المعالجة الآلية للمعلومات<sup>(٩)</sup> وهو

= استخدام الليزر في الاتصالات ونقل المعلومات صاحب لاختراعه عام ١٩٦٠ وان سعة شعاع الليزر تمكن نظرياً من نقل إشارات تعادل نقله باستخدام عشرة ملايين قناة تليفزيونية آنياً ، وهي سعة قناة اتصال واحدة تعمل بالليزر وتستخدم في نقل المعلومات ويضيف أن من مميزات الليزر الأخرى خفة الوزن وصغر الحجم ومقاومة التدخل والشوشرة (ص ١٨).

(٧) يتكون المصطلح الإنجليزي وهو Informatic من كلمتين هما Information بمعنى معلومات ، و Automatic بمعنى آلي . ويطلق هذان المصطلحان المصطلح الفرنسي Informatique المكون من كلمتين أيضاً وهما Information و Automatique . ويلاحظ أن الأكثر ذيوماً بين الخاصة الآن هو مصطلح المعلوماتية ( قاموس المورد ، سابق الإشارة إليه ، ص ٤٦٥ والأستاذ هيثم الخطيب ، المجتمع المعلوماتي : أفاق الحاضر وتحديات المستقبل ، الطبعة الأولى ، القاهرة عام ١٩٩٠ ص ٥ ) . وننوه بأننا قد طرحنا مصطلح «المعلوماتية» على واحد من أبرز أعضاء مجمع اللغة العربية وهو الأستاذ الدكتور أحمد السعيد سليمان أستاذ اللغات الشرقية بكلية آداب القاهرة والحائز على جائزة الدولة التقديرية في الآداب ، لمعرفة مدى فصاحة هذا اللفظ ، فأكد سيادته على أنه يثق في الحس اللغوي لمؤلف قاموس المورد ، ويرى تأييد صاحب هذا القاموس لا سيما وأنه أحد أعضاء مجمع الخالدين أيضاً ، فيما ذهب إليه (مقابلة شخصية مع سيادته في يوم الثلاثاء الموافق أول يناير سنة ١٩٩١ ) . وأنظر في استخدام مصطلح المعلوماتية أيضاً د. السيد محمد السيد عمران ، الطبيعة القانونية لعقود المعلومات والحاسب الآلي - البرامج - الخدمات ) مؤسسة الثقافة الجامعية ، عام ١٩٩٢ ص ٩ وأنظر أيضاً د. السيد نصر الدين السيد ، مطالعات في حضارة الحاسوب : المعلوماتيات وصناعة المستقبل مجلة العربي (وزارة الإعلام الكويتية) ، ديسمبر سنة ١٩٩٢ ، ص ١١٨ حيث يستخدم مصطلح معلوماتيات لترجمة مصطلح Informatics على غرار مصطلحات تقنية أخرى مثل : إلكترونيات Electronics وبصريات Optics وصوتيات Phonénutics .

(٨) لو قرن العلاقات المعلوماتية Eric A. CAPRIOLI . EDI et droit du commerce international état de L'environnement légal, LAMY droit de l'informatique, Bulletin d'Actualité No.43 : Déc.1992( Supplément) P.19.

(٩) يعبر عن هذا العلم باللغة الإنجليزية بمصطلح Telematic وبالفرنسية بمصطلح Télématic ، ويتكون هذا المصطلح من كلمتين لهما هي Tele ومعناها « عن بعد » ، والثانية Matic ( بالإنجليزية ) أو Matique ( بالفرنسية ) وتعني « آلي » [ بالإنجليزية AutoMATIC وبالفرنسية AutoMATIQUE ] =

العقد الذي ازدهر فيه علم معالجة المعلومات <sup>(١٠)</sup> . ولا ينكر غير مكابر ما يراه العائشون في العقد الحالي من عجائب على يد هذه التكنولوجيا المتطورة <sup>(١١)</sup> والتي لا يفرقها عن

= ويلاحظ أن كلمة Tele المكونة للجزء من المصطلح الجديد دارجة الاستخدام فتتحدث عن التليفون (بالإنجليزية Telepho وبالفرنسية Téléphone) وتلغراف (بالإنجليزية Telegraph وبالفرنسية Télégraphe) وهي في هذا المقام تشكل الجزء الأول من المصطلح الإنجليزي Telecommunication والمصطلح الفرنسي Tél-écommunication والذي ينصرف إلى علم المواصلات البعيدة ( قاموس المورد ، سابق الإشارة إليه ص ١٥٤). ويمكن تعريف المعالجة الآلية عن بعد بأنها مجموع الخدمات ، بخلاف الخدمات الخاصة بالكتاب عن بعد Télégraphiques والتليفونية المعتادة التي يمكن الحصول عليها من المستخدمين بشبكة إتصالات عن بعد ، والتي تستلزم تقنيات إتصال عن بعد تسمح بإرسال أو تلقي معلومات عامة أو خاصة أو إجراء عمليات معينة مثل استشارة البطاقات « الفيشات» والحجز واتمام عمليات تجارية أو مصرفية :

Définition reprise du Vocabulaire Officiel Français des Télécommunications , J.O. No, 82 - 199 ( Arrêté 27 Av. 1992 citée par -Yves POULLET " L'informatique : des défis pour le juriste , Reflets et perspectives de la vie économique , Tome XXV 1986 . 4. P.247.

ويميز عادة بين (Téléinformatique) و (Télématique) باعتبار أن الأولى تنصب على الأساس التقني أما الثانية فتتعلق بالخدمة المتاحة إستناداً إلى هذا الأساس :

P. GAUDRAT , Les Conséquences juridiques de l'information, Bilan sous la direction d'Isabelle DE LAMBERTRIE et Jérôme HUET : Rapport du Conseil de la Recherche du Ministère de la Justice , LGDJ , 1987,P.185.

Herbert MAISL , La maîtrise d'une interdependance : commentaire de la loi du (١٠) 6 Janvier 1978 relative à l'informatique, aux fichiers et aux libertés. J.C.P. éd . G.1978.1. 2891 No.1 , ويعبر سيادته عن ذلك بقوله بأن المعلوماتية تغير - جزئياً - وسائل معالجة المعلومات : L'informatique bouleverse les modes de traitement de l'information)

(١١) لذا بشر البعض بالنتائج المبهرة التي سنتأكد في هذا الشأن قبل بلوغ عام ٢٠٠٠ :

Yann TANGUY , P. MATHELOT, La télématique , Op. Cit ., P.10. وهو ما أكد

Informatique juridique , Répertoire Dalloz , version du 30 Av. 1990. No. 16 P.2. ، وأنظر

في التتويه بالإزهار العالي والمستقبلي للتقود الإلكترونية [ Monnaie électronique ] :

Jean - Pierre FAGET , Les nouveaux moyens de paiement: droit , argent et libertés , 17e Congrès National des Huisiers de Justice/ Dijon : 25-26 et 27 septembre 1986 , CNHJ/Éc-onomica / Investir , 1986, P.23 ( Conclusion du rapport général fait par Jean - Pierre FAGET . وقد توه في أعمال هذا المؤتمر بالتطور الخطير الذي سيحدث في هذا الشأن بانتقال البنك إلى

المنزل من خلال أجهزة ال Minitel ( ص ١٨٦ : ١٨٧ من نفس المرجع ) وأنظر لاحقاً هامش رقم ٢٩ ورقم ٤٠ ص ١٧ وأنظر في شأن التأكيد على ضرورة إعداد المدة القانونية لمواجهة هذا التطور =

«المعلوماتية» إلا عظمة تعقيدها التقنى وضخامة ما يستثمر فيها من أموال (١٢).

ويرجع الفضل إلى تكنولوجيا المعالجة الآلية للمعلومات عن بعد لإزدهار ما يسمى بنوك المعلومات (١٣) التى تتحكم فيها حاسبات عملاقة من حيث طاقة التخزين والإسترجاع تعرف

=الخطير فى مجال وسائل الدفع : Ch, GAVALDA et J. STOUFFLET, Effets de commerce, chèque, carte de paiement et de credit, Droit du Credit, LITEC 1988/ P.442.

الولايات المتحدة الأمريكية فى عهد الرئيس بيل كلينتون دخلت عصر جديد فستقل شبكات الإتصال التليفونية وأجهزة استقبال البث التليفزيونى فى تقديم نفس هذه الخدمة المعلوماتية إلى الجمهور . ونلاحظ أن الأسلوب الأمريكى أقل تكلفة فى الوقت والمال لأن يقوم أساساً على إستخدام شبكات عاملة بالفعل : أنظر بحثنا المعنون بـ « الجرائم التى تقع على الحاسبات أو بواسطتها : خواطر وتأملات » بحث قدم إلى المؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائى ( القاهرة ٢٥ - ٢٨ أكتوبر ١٩٩٢ ) ص ٤ .

(١٢) أنظر فى ذلك P. MATHELOT ( Op.Cit ., P.10 ) : La télématique , وكذلك فى نفس المعنى : G.GOULARD , Le stockage et l'accès aux informations enregistrés sur microfilm, DOCUMENTALISTE , Juillet- Octobre 1983 P.139 ، ويؤكد سياسته على أن المصفريات الفيلمية هى الأرخص سعراً والأيسر إستخداماً نظراً لأن استخدام الحاسب يتكلف الكثير من المال والخبرة . ونوه فى هذا المقام بأن الفصيل الحاسم فى الفخيرة بين الحاسب والمصفريات الفيلمية هو كم العمل المطلوب وحجم ثقافة القائمين على أداء هذا العمل . وهذا هو ما يجعل المصفريات الفيلمية تتفوق فى أحوال كثيرة على الحاسب ، لأنها كما يقول GOULARD ، بحق وصديق ، أرخص سعراً وأيسر إستخداماً لا سيما وأن إجادة العمل على الحاسب تتطلب مدة زمنية للتدريب أكبر بالنظر إلى المدة اللازمة للتدريب فى مجال المصفريات الفيلمية.

(١٣) تسمى بالإنجليزية Information Bank وبالفرنسية Banques d'informations أى بنوك المعلومات ، كما يطلق عليها أيضاً بالانجليزية Data Basnks أو بالفرنسية Banques de Données أى بنوك البيانات . وينطبق المصطلح الأخير على مجموعة البيانات المحصلة فى موضوع محدد ( معجم الحاسبات ، سابق الإشارة إليه ص ١٢ ) . مع ذلك فيلاحظ أن المصطلح الأول هو الذى يستعمل عملاً أكثر من غيره ( الأستاذ الدكتور سعد محمد الهجرسى ، المكتبات وبنوك المعلومات فى مجمع الخالدين وحديث السهرة ، توزيع البيت العربى للمطبوعات / القاهرة عام ١٩٨٥ مصطلح رقم ١٥ ص ٢٧ : ٢٨ والأستاذ الدكتور سيد حسب الله ، بنوك المعلومات أو المصادر والمراجع الجغرافية المحسبة ، تقديم ومراجعة الأستاذ الدكتور سعد محمد الهجرسى ، دار المريح للنشر والتوزيع / الرياض ( المملكة العربية السعودية ) عام ١٩٨٠ . ويمكن تعريف بنك المعلومات بأنه النظام الذى تتخذ إحدى الهيئات لإختزان البيانات وللمعلومات بواسطة الحاسب الإلكتروني على الوسائط اللاتمة مطبوعة أو مصفرة أو مخزنة [ ورد هذا التعريف فى =

باسم الأشخاص الآلية أو عبارة أدق الأشخاص المعلوماتية <sup>(١٤)</sup> ، وذلك بعد أن ثبت عجز الذاكرة الداخلية للكائن البشرى عن الإحاطة بالكم الهائل من المعلومات الذى يحيط بنا = مرجع الهجرسى ، المكتبات وبنوك المعلومات ، سابق بالإشارة إليه ، مصطلح رقم ١٥ من ٢٧ ، ومزية التعريفات التى أوردتها سيانته فى مرجعه انها لُجِيزت من لجنة ألفاظ الحضارة بجميع اللغة العربية ثم من مجلس المجمع ثم من مؤتمره العام فى دورة فيرلير / مارس سنة ١٩٨٢ وهو ما أشار إليه سيانته فى مقدمة كتابه سالفة الذكر (ص ١٠ - ١١ ) ]

(١٤) لا يجب أن ننسى أن الإنسان هو مخترع الحاسب ويجب أن يظل سيداً له ، فهو وحده يملك من الإرادة والذكاء والشجاعة ما يؤهله ليكون محور اهتمام علماء الطبيعة والرياضة والفلسفة والقانون على حد سواء [أنظر فى إنتقاد ما درج عليه علماء الطبيعة والرياضة من التعامل مع الإنسان فى صورة أرقام دون نظر إلى ما يتمتع به من إمكانات وقدرات : A . TOULEMON, Les erreurs scientifiques, GAZ.PAL.23-25 Mars 1980 P.6] ، وجدير بالذكر أن الكاتب التشيكى Karel CAPEK ولد فى Malé-Petit Larousse illustré, Librairie Larousse 1980] م ١٩٢٨ وفى عام ١٨٩٠م Svatoinovice = P.1207] ، هو أول من إستخدم كلمة Robota التى أصبحت فى اللغتين الإنجليزية والفرنسية Robot ، أى «عمل» :

Dominique et Michèle FREMY , Quid : Tous pour tous , Robert LAFFONT 1983 P.1284 et Encyclopedia Britanica : A New Survey Universal Knowledge , William BENTON Publisher 1964 Vol. 19 P.360 «وقد استخدم هذا الكاتب مصطلح ( czech rabota ) للتعبير عن العمل الجبرى [ Le petit ROBERT , Op.Cit , P.1723 ] لو عمل العبيد : Dictionnaire Pratique Quillet-let, Librairie Aristide Quillet 1963 Rossum's Univer- : (R . U . R) فى مسرحية شهيرة عنوان : sal Robots - كتبها عام ١٩٢٠م :

[Encyclopédie Americana, ١٩٢١م (Websters New Dictionary, Op.Cit. PP.471:47) , International édition by Grollier Incorporated International ( Danbury / Connecticut Encyclopedia Britanica , Op.Cit ., Vol.19, P.360. ١٩٢٢ 1982 , Vol.23 P.582] ١٩٢٤ Dictionnaire Pratique Quillet , Op.Cit ., P.1917 «تتعرض هذه المسرحية لفكرة خضوع الإنسان لمخلوقاته العلمية والتقنية ( Petit LAROUSSE, Op.Cit.P.1207 ) التى ينمو لديها الذكاء وتتعدد وتُتَبَد خالقها : Encyclopedia Britanica , Op.Cit., P.360 ، وأنظر فى معرض الحديث عن تغلغل «الروبوت» فى مجالات الحياة المختلفة والتنبؤ بقراتها الخارقة ولا سيما بعد التطور الأخير الذى يجعلها تعمل بالذكاء الاصطناعى فيكون لها نظام ذهنى شديد الشبه بالعقل البشرى ، فيما يتعلق بنمط واحد من=

ويحتويها ، وبات ضرورياً إيجاد ذاكرة خارجية <sup>(١٤)</sup> تكفل توفير المعلومات المناسبة للمستفيد <sup>(١٥)</sup> بالقدر المناسب والشكل المناسب وفي التوقيت المناسب <sup>(١٦)</sup> .

ولا يوجد ثمة شك في أن هذا كله يتطلب ثقافة معلوماتية (Culture informatique) <sup>(١٧)</sup>

---

المهام : د. عصام محمد عزو ، مستقبل بلا قلب يصنمه الروبوت هذا الرجل الألى ، مجلة العربي ( تصدرها وزارة الاعلام بالكويت ، العدد ٢٠٨ ، يوليو ١٩٨٤ ، ص ١١٧ ) . وأنظر في الإشارة إلى دور الحاسبات بوجه خاص في مجال البترول : مجلة عالم الكمبيوتر ( تصدر باللغة الانجليزية في القاهرة ) : Computer World ( Middle East ) ( Cairo , Egypt ) , August 1994 , Volume 1, Issue 7 , P.1.

وأنظر المرجع المترجم للأستاذ الدكتور حشمت قاسم ، تقنيات الاتصالات وتدفق المعلومات ، سابق الإشارة إليه ، ص ١٩٦٨ حيث يشير الأستاذ «بريتشارد م . ريسنالك» في الفصل السادس عشر من هذا الكتاب تحت عنوان « الآلات الذكية تتعلم كيف ترى وتحدث وتسمع وربما تفكر أيضاً من أجلنا » ، ص ١٦٨ .

(١٥) الأستاذ الدكتور/ سعد محمد الهجرسي ، الإطار العام للمكتبات والمعلومات أو نظرية الذاكرة الخارجية ، البيت العربي للمعلومات بالقاهرة عام ١٩٨٠ ( ص ١٧ ، ١٨ ) حيث يقول سيانته ( ليست الذاكرة الخارجية إلا امتداداً للذاكرة الداخلية ، ولكنها تتميز بأنها إمتداد مادي محسوس يعتمد على الوسائط الخارجية أو الأوعية ، ومن الطبيعي في موقف المقارنة بين الذاكرة الداخلية والذاكرة الخارجية ، أن الثانية منها لا تقف عند حدود معينة من ناحية قدرتها على الإختزان ، بسبب أنها تعتمد على هذه الوسائط الخارجية أو الأوعية ، وهي بطبيعتها كيانات غير متناهية وقابلة للتطوير .

(١٦) ننوه هنا بقضية إستمرار التعليم ، وبقائه عملية متصلة ما اتصلت بالإنسان أسباب الحياة : الأستاذ الدكتور عبد الستار الحلوجي ، دور المكتبة في تعليم الكبار ، مجلة آراء ( المركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار في العالم العربي يسرر البيان ، محافظة النوفية ) ، ص ٩٠ ، ع ٤ ، ديسمبر سنة ١٩٧٩ ، ص ٥١ - ٧٦ : وهذا البحث منشور ضمن كتاب سيانته : دراسات في الكتب والمكتبات ، مكتبة مصباح بجدة / المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ( ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ) ، ص ٢١٩ .

Pauline ARTHERTON, Handbook for information systems and services, UNESCO (١٧)

Paris - France 1977 / وقد رجعنا إلى الترجمة العربية لهذا الكتاب التي وضعها الأستاذ الدكتور

حشمت قاسم تحت عنوان : مراكز للمعلومات تنظيمها وإدارتها وخدماتها ، مكتبة غريب ، القاهرة عام ١٩٨١ ( ص ٤ )

J.E. SCHOETTL, Les circulaires peuvent - elles revêtir la forme de logiciels ? (١٨)

Réflexions prospectives tirées du droit administratif français , DL, 1978 / 3 P.144.

على جميع المستويات ولكل الأفراد أياً كانت أعمارهم .

وحتى يتحقق الهدف المرجو من بنوك المعلومات يوضع « مكتز » <sup>(١٩)</sup> يعطى الكلمات أو المصطلحات التى تنطوى على علاقات المصطلح المعطاة فى المكتز فيظهر المكتز " العلاقات اللازمة للتكشيف والإسترجاع وفقاً لمجموعة الوثائق من ناحية واحتياجات المستفيدين من ناحية أخرى " <sup>(٢٠)</sup> .

كما درج العمل على إعداد قواعد بيانات <sup>(٢١)</sup> تتمثل فى « .. مجموعة بيانات مسجلة

(١٩) يسمى بالإنجليزية Thesaurus وجمعه Thesauri وهى كلمة يونانية تعنى فى الأصل المخزن أو المستودع أو الخزانة ، وقد استخدمت الكلمة فى هذين المعنيين عام ١٧٣٦ م ، وأول من استخدم كلمة مكتز فى سياق إسترجاع للمعلومات هو LUHN الذى اقترح سنة ١٩٥٧ إنشاء قاموس بالأفكار تجمع فيه الكلمات ذات المعنى المشابه أو المتعلق فى هاتلات أفكار على غرار مكتز Peter ROGER الصادر سنة ١٨٥٢ م : أنتظر فى تقصيل ذلك الأستاذ الدكتور محمد فتحى عبد الهادى ، المكتز كفوات للتكشيف وإسترجاع المعلومات ، مكتبة غريب سنة ١٩٨٩ ص ١٢ وما بعدها . وأنظر فى بيان صعوبة إعداد هذه المكتز الضرورية لإستخدام قواعد البيانات لا سيما فى مجال القانون لأن مترجميها لم يضعوا فى إعتبارهم اختلاف النظم القانونية بين البلدان :

Guy MAZET , Les systèmes informatisés de documentation juridique : Leur utilisation dans les recherches de droit étranger, comparé et international, RIDC1986 2 . P.781

(٢٠) عبد الهادى ، المرجع المشار إليه فى الهامش السابق ، نفس الموضوع . وأنظر أيضاً بحثنا المعنون بـ « بنوك المعلومات وحقوق المؤلف ، دراسة مقارنة بين القانونين المصرى والفرنسى وإتفاقية برن وجنيف الدوليتين ، مجلة المكتبات والمعلومات العربية (دار المريح للنشر / الرياض / المملكة العربية السعودية) س ٦ ، ع ٣ ، يناير عام ١٩٨٦ م - نو القعدة عام ١٤٠٦ هـ ( هامش رقم ١٢١ ص ٤٦ ) وقد أعيد نشر هذا المقال منقحاً فى مجلة العلوم القانونية والاقتصادية التى تصدرها كلية حقوق بنى سويف / جامعة القاهرة ، س ٢ ع ١ ، يناير سنة ١٩٨٧ ص ٣٢١ ( وستشير لاحقاً إلى هذه الصياغة المنقحة ) .

(٢١) تسمى بالإنجليزية Database وبالفرنسية Bases de Données ( أنظر سابقاً هامش رقم ١٢ ص ٩ ) وتنته بالتفرقة السائدة بين المعلومات والبيانات د . جاسم محمد جرجيس ود . بديع محمود مبارك بنوك للمعلومات : واقعها واتجاهاتها وآفاقها المستقبلية على صعيد الوطن العربى ، مجلة المكتبات والمعلومات العربية (دار المريح / الرياض) ، ص ٢٩ ع ١ ، يناير سنة ١٩٨٩ م - جمادى الثانية سنة ١٤٠٩ هـ ( ص ١١ ) والتى بمقتضاها تعتبر المعلومات " البيانات المصوغة بطريقة هادفة لتكون أساساً لإتخاذ القرار " =

فى ملفات على نحو يحدد الروابط المنطقية بين نوعياتها المختلفة ، (٢٢) ، ويفضل هذه القواعد يتم استرجاع مخزون البنك من المعلومات بسهولة ويسر عن طريق الحاسبات وهذه هى العملية التى يطلق عليها (٢٣) خدمات المعلومات (٢٤) .

وللتدليل على أهمية هذه البنوك فى العالم المعاصر ، باعتبار أن المعلومات تعد دائماً أحد أهم العناصر المتحركة فى صناعة القرار البشرى (٢٥) ، ننوه بأن سوق بنوك المعلومات مقسم بين الولايات المتحدة الأمريكية التى تخطى منه بنصيب الأسد وهو ٧٠ ٪ ، ومن بعدها تأتى أوروبا حيث تسيطر على ١٥ ٪ من هذه السوق وفى المرتبة الثالثة نجد اليابان قانعة بالـ ١٥

= فى حين يقتصر استخدام مصطلح البيانات على « البيانات الخام التى لا تؤدى غالباً إلى إتخاذ قرار ما ، بل تمهد لعملية إتخاذ القرار » ويؤكد البعض على أن أغلب البيانات التى تدخل الحاسبات بداية « درجاة » banales وأن المستهلك هو الذى يثرىها لدى استخدامه لها :

Y. POULLET , Les concepts fondamentaux de la protection de données et les nouvelles technologies de l'information , Op.cit. , P.22. ، ويضرب لذلك مثلاً بالبيانات الخاصة بيسر العميل

ووجود حساب له لدى بنك معين ، حيث تعد بيانات مجردة ولكن الربط فيما بينها يعطى صورة محددة عن العميل.

(٢٢) مجمع اللغة العربية ، معجم الحاسبات ، سابق الإشارة إليه ، ص ١٢ ، وجدير بالذكر أن هناك من يسميها مرادفات المعلومات [ الهجرسى ، مقدمة مرجع حسب الله ، سابق الإشارة إليه ، ص ٢٧ ، والأستاذ الدكتور محمد فتحى عبد الهادى والأستاذ محمد إبراهيم سليمان والأستاذ أبو السعود إبراهيم ، مراكز المعلومات الصحفية (دار المريخ للنشر بالرياض / المملكة العربية السعودية عام ١٩٨١) ص ١٥٩ ] .

(٢٣) أنظر فى ذلك :

F.WILFRID LANCASTER , Information retrieval systems, characteristics, testing and evaluation , 2 nd edition , New york , John WILEY 1979. ، وقد رجعنا إلى الترجمة العربية لهذا الكتاب

التي وضعها الأستاذ الدكتور حشمت قاسم تحت عنوان : نظم استرجاع المعلومات ، مكتبة غريب عام ١٩٨١ (ص ٢٦ وما بعدها) وكذلك الأستاذ الدكتور محمد محمد أمان ، خدمات المعلومات مع إشارة خاصة إلى الإحاطة الجارية ( دار المريخ للنشر ، / الرياض / المملكة العربية السعودية ) عام ١٩٨٥ ص ١١ وما بعدها .

(٢٤) ويلاحظ إن بنك المعلومات يسمح فيه بالدخول المباشر على المعلومات ، أما قواعد البيانات فلا ييسر الإطلاع عليها إلا معرفة المراجع التى توجد فيها هذه المعلومات : L- SABATER-BONO , Banques de données : La responsabilité des informations , EXPERTISES No. 98 , SeP. 1987 P.309.

Simon CHALTON , Liability in the Information Age : A European Perspective , (٢٥)

ICLA, Vol. 3, No 5, February 1998 P.6 and F.

٪ الباقية (٣٦). كما نثره بأن أحدث الإحصاءات المتاحة تشير إلى أن هذه السوق أدت (٢٧) على الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٦ مبلغاً قدره ٧٤٠ مليون دولار ارتفع إلى حوالي ١.٦٥ مليار دولار عام ١٩٨٥ (٢٨) ، أما فرنسا فهي البلد الأوربي الوحيد (٢٩) الذي حاول (٣٠)

(٢٦) إحصاء تم بمعرفة Jean - Michel TREILLE لحساب المنظمة الأوربية للتعاون الإقتصادي ( Organisation de Coopération et de Développement Économique:O.C.D.E ) وأشار إليها

MATHÉLOT في مرجعه La télématique ، سابق الإشارة إليه ، ص ٩٠ .

(٢٧) إحصاء مشار إليه لدى MATHÉLOT : Op.Cit. , PP.88:89 : La télématique

(٢٨) حقق سوق صناعة المعلومات ( بنوك معلومات مالية ، وتجارية ، وتقنيات وتسويقية وقانونية وغيرها )

٢ مليار دولار أمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا عام ١٩٨٦ : Le droit de : BERTRAND l'information à l'ère de la communication , Op.Cit., P.3.

(٢٩) تحتل فرنسا المرتبة الأولى أوربياً في هذا المجال ، ويمكن أن نشير إلى عدد من أسماء بنوك

المعلومات لديه : Sydonl...: Banques de Données Documentaires du Bibliothèques Électroniques:

SIC : Banque de Données Statistiques

Axes ... : Banque de la DAFSS : Sageret - architectes de didot - Bottin.

Téléfirm ... : Banque des Chambre de Commerce et d'Industrie.

انظر في ذلك : Marie - Gaëlle , Typologie des relations entre utilisateurs de banques

de données et serveurs,DOCUMENTALISTE, Vol. 22, No. 2 Mars-Avril 1985 P.75

تقوم بخدمات الإتصال المصرفي من بعد (جمهور عريض) ثلاث شبكات هي Boncontact, Mistercash, Postomat

.Y. POULLET , L'informatique : des défis pour le juriste ,Op.Cit., P.288

(٣٠) ويلاحظ أن هذا السوق يعد الآن في قمة نموه المتجدد [ en pleine expansion ... ] :

ALUCAS : Informatique (Droit de l') , Repertoire Dalloz Civil , Op.Cit., No. 38 P.3

وتنوه بأن إحصاءاً أمريكياً قدر حجم الطلبات على المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٨ بـ

٤٠٠,٠٠٠ دولار بلغت تكاليفها ٥٥ مليون دولار بخلاف مليارات الفرصة David GAJOBY , Recent de:-

velopments in U.S federal freedom of information law , (1990) 15 . ILP . P.84 and.4

إحصاءاً فرنسياً ورد فيه أن في العالم ، عام ١٩٨٥ . ٢٤٥٠ بنك André FRANÇON , Banques :

des données et droit d'auteur , Confénée de la CISAC - Varsovie - Mai 1987(CIL/89/877)

P.1 . وأنظر في التنويه بسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على سوق بنوك المعلومات بالقول بأن ٧٥ ٪ من

بنوك المعلومات في أوروبا «أمريكية» إلى حد أن من يريد أن يعرف معلومات عن الإقتصاد الفرنسي يجد =



اللاحق بالولايات المتحدة الأمريكية حيث زاد حجم سوق المعلومات لديه من ٥٠ مليون فرنك عام ١٩٧٩ إلى حوالي ٧٥٠ مليون فرنك عام ١٩٨٤.

وقد أدى هذا كله إلى تصاعد الأصوات النادية باستغلال هذا الذهب الرمادي أو البترول الرمادي (Pétrole gris) <sup>(٢١)</sup> - نسبة إلى مركز في المخ يعتقد في أنه وحده المسئول عن ذكاء الإنسان - ليس فقط تقديراً لكونه مصدراً متميزاً للدخل <sup>(٢٢)</sup> وإنما أيضاً لأن ترك المجال للأجانب سيؤدي إلى إغتراب ثقافي وسيفجر مشكلات اقتصادية واجتماعية وصناعية وسياسية وثقافية <sup>(٢٣)</sup>. ولا شك في أن في ذلك ما يجعل إنشاء بنوك معلومات وطنية التمويل

---

نفسه مضطراً إلى اللجوء إلى بنك معلومات أمريكي : BREMOND . La révolution informatique : Op.Cit., P.53. ، وأنظر في الإشارة إلى سوق المعلومات المباشرة ( Marché de l'information en ligne ) :

Pierre HUET , USA : Nouvel espace de liberté pour les exploitants régionaux de télécommunication , DIT 1991/3 P.55.

GFPBBD, Les bases de données , Pétrole gris , Une chance pour la : <sup>(٢١)</sup> أنظر في ذلك : France , Rapport GFPBBD / Octobre 1981, Jérôme HUET . La modification du droit sous l'influence de l'informatique : aspects de droit privé J.C.P Éd . G. 1983 . I . 3095, No. 13 et Didier FROCHOT , La responsabilité du fournisseur d'information , DOCUMENTALISTE, Vol. 22, No.2, Mars - Avril 1985 P.79.

<sup>(٢٢)</sup> شكلت صناعة المعلومات الإلكترونية ( بنوك معلومات تجارى وتقنية وتسويقية وقانونية وغير ذلك ، عام ١٩٨٦ سوقاً قوامها ٢ مليار دولار أمريكي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا : André BERTRAND Le droit d'auteur et les droits voisins, Edition Masson / Paris, 1991 P.436.

<sup>(٢٣)</sup> Le Grand Encyclopé- وكذلك : MATHELOT , La télématique, Op.Cit., PP.114:115. -die LAROUSSE , Op.Cit., P.6326 ، وأنظر في بيان ما تقدمه المعلوماتية في مجال البنوك من سرعة وبقة في الأداء :

Marc MATTHIEU, Albert ROGGENMANS , Jean - Pierre STRAET et Tony J-Van Roy, Révolution informatique et marché monétaire : Esquisse de l'image du marché monétaire belge dans dix ans, BANQUE / Centre d'études financière-Bruxelles, Mai 1986 No. spécial Computer Aid- , notamment P.44. ، وأنظر في استخدامات الحاسب في عمل تصميمات المنتجات : ed Desige : CAD] وفي الصيانة =

واللغة ضرورة تضمن للدولة سيادتها [un impératif de souveraineté] ،<sup>(٣٤)</sup> ولا سيما بعد أن أصبحت سوق المعلومات سوقاً وائجة<sup>(٣٥)</sup> تتحكم في كل نواحي النشاط الإنساني<sup>(٣٦)</sup> ، وظهر

(Computer Aided Maintenance Service : CAMS) : د. السيد نصر الدين السيد ، مطالعات في حضارة الحاسوب المعلوماتية وصناعة المستقبل ، سابق الإشارة إليه ، ص ١٢٠ : ١٢١ ، وينوه سيادته بمنظومات التصنيع المرنة : (Flexible Manufacturing Systems : FMS) وهي مجموعة آلات ومعدات لتشكيل الأجزاء المطلوبة طبقاً لبرامج مخزنة في ذاكرة حاسوب لو أكثر ، ومجموعة "روبوتات" لتجميع الأجزاء المطلوبة لإنتاج السلع وأخيراً عربات مُسَيَّرة عن بعد لحمل المواد اللازمة .

(٣٤) ورد ذلك في تقرير أمده الاستاذان Alain MINC و Simon NORA ورفعهما إلى رئيس الجمهورية الفرنسية : تقرير مشار اليه لدى MATHELOT في مرجعه سابق الإشارة إليه ص ٩١ .

Alain AUDIGOU , Les relations du transporteur avec les fournisseurs de services (٢٥) télématiques interactifs et les usagers in La télématique ; Aspects Techniques Juridiques et Socio - Politiques , Actes du Colloque Organisé à NAMUR / Belgique les 5 et 6 Décembre 1983 par le C.R.I.D des Facultés de Notre-Dame de Namur , Éd . Juridiques et Fiscale Gand/E.Story - Scientia Vol . 2 , 1985 P.73 . وأنظر في المناداة بضرورة بناء سوق للمعلومات في أوروبا وعدم الإكتفاء بسوق التبادل الحر لها ، وضرورة توحيد الجهد في هذا الصدد : Pierre LECLERCQ : perspectives communautaires sur l'évolution du cadre juridique d'une économie de l'information DIT, 1988 / 1 PP.11:16. وأنظر أيضاً في تأكيد الدعوة إلى دعم التعاون بين الدول

الأوروبية في هذا الشأن : Eric MORGAN DE RIVERY, Les restrictions à l'installation et à la vente des équipements des télécommunication dans la communauté européenne appréciées au regard du communautaire de la concurrence et de la libre circulation des marchandises, DIT/1988/3, PP.9:26 . وأنظر أيضاً في نفس المعنى المناداة بوضع خطة عمل هادفة إلى خلق نشاط أوروبي

فعال في مجال خدمات المعلومات لجعله منافساً على الصعيد الدولي مع استعراض بنود الخطة المقترحة:

Charlotte - Marie PITRAT: CEE . DG- X 11, marché des services de l'information , DIT 1988 /4 PP. 24 et s.

(٣٦) يستدعي إنشاء بنوك المعلومات إستثمارات ضخمة يسعى المنتج بطبيعة الحال إلى أن يحميها في كل

المراحل من تصور للمعلومات وجمع لها وإعدادها وتحديثها إلخ : Alain BENSOUSSAN et Autres : Les télécommunications et le droit, Memento- Guide Alain BENSOUSSAN , HERMÈS FRANCE . 1992 , No. 15810 P.397.

علم إقتصادي جديد يعنى بدراساتها وهو علم «الإقتصاد الدولي للمعلومات» (٣٧)  
أضف إلى ذلك أن التزاوج الشهير بين المعلوماتية والإتصال عن بعد (٣٨) قد أدى إلى ظهور  
أجهزة إتصال خاصة (٣٩) يمكن عن طريقها الحصول على أكبر كم من المعلومات (٤٠) بتكلفة

Yves POULLET, L'informatique : des défis pour le juriste, reflets et perspectives (٣٧)  
de la vie économique , Op.Cit.,P.283

André LUCAS, Le droit de l'informatique: ( Mariage ) (٣٨)  
THÉMIS / France,1987 No.384. P.63 , وانظر في استخدام المصطلح العرسي المقابل «التزاوج»  
د. السيد نصر الدين السيد ، مطالعات في حضارة الحاسوب : المسيرة الكبرى لتطور الحاسوبيات ، مجلة  
العربي (وزارة الإعلام بالكويت) ، ع ٤١٧ ، س ٣٦ ، اغسطس ١٩٩٢ ، ص ٩٦ ويسميه البعض الآخر  
:(Couplage)

Y. POULLET , L'informatique ; des défis pour le juriste , Op.Cit.,P.286.

(٣٩) نذكر على سبيل المثال في فرنسا (Minitel) وفي هولندا (Viditel) وفي إنجلترا ( Prestel ) وفي  
ألمانيا ( Bildschirmtext ) : Y.POULLET, L'informatique : Le défis pour le juriste , Op.Cit . ,  
P.288 ويقابل عادة بين خدمة Audiotex وخدمة Vidéotex : انظر في تفصيل ذلك :

Pierre HUET , Aspects juridiques de l'audiotex ,DIT 1992 / 1 , P.86.

(٤٠) ونوه بأن أجهزة ( Minitel ) الفرنسية قد فاق إنتشارها كل تصور ، فبلغ عددها ٢٧٩١.٠٠٠  
جهاز أغلبها يخدم قطاعين : قطاع الرسائل الحمراء [ Messageries roses ] ، ويمثل في حوارات جنسية  
الطابع والمضمون ، وقطاع الألعاب الإلكترونية [Jeux électronique] ، وإن كانت بدايتها أساساً كانت في  
مجال الإتصالات كبديل لنديل التليفون الورقي . ونوه بأن هيئة الإتصالات الفرنسية P.T.T. قد وزعت ثلاثة  
ملايين جهاز حتى سنة ١٩٨٧ مجاناً ، وفي عام ٢٠٠٠ سيصل العدد إلى ٤ مليون جهاز بواقع مائة ألف  
جهاز شهرياً . ويضاف إلى ذلك تقديم الـ Minitel لخدمة الكشك Kiosque وهي تقديم معلومات عامة  
للمشركين فيه في مجالات عدة منها برامج الإذاعة والتلفزيون والسينما ومواعيد الطائرات : أنظر في ذلك :  
Denis Perier DAVILLE , Le minitel en accusation, Gaz Pal.1987, 2 ème sem. chronique  
P.660 et s. وينادي بسياسة جديدة تحكم إستخدام أجهزة الـ Minitel تستهدف المصلحة العامة  
(ص ٦٦٣) وجدير بالذكر أن ٢٠ ٪ من طلبات الشراء في فرنسا عبر أجهزة الـ Minitel :

Gilles PAISANT , La loi du 6 janvier 1988 sur les operations de vente à distance et le  
"télé - achat" J.C.P. . Éd .G., I . 3350 No.49 . ويشير المؤلف إلى أن وصول رقم الاعمال للتحقق من  
إستخدام "Télé achar" في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٧ إلى ملايين من الدولارات وكان مقدراً =

زهيدة<sup>(٤١)</sup> لا تقارن بحجم ما يعود من فائدة من وراء إستخدامها<sup>(٤٢)</sup> . وقد زاد حجم هذه الظاهرة بعد أن أصبحت السياسة العامة للاتصالات أقرب إلى حرية التلقى منها إلى حرية البث<sup>(٤٣)</sup> .

كل هذا التطور الهائل أوجد فراغاً تشريعياً يتعين على رجل القانون السعى إلى سد<sup>(٤٤)</sup> خصوصاً بعد أن أصبحت المعلوماتية قضية الجميع ولم تعد ظاهرة محدودة النطاق مقصورة

---

تصله إلى خمسة مليارات عام ١٩٩٠ هناك ( نفس المقال رقم ١ ) .

(٤١) تصل تكلفة الجهاز في فرنسا حوالى ١٢٠٠ فرنك فرنسى : Denis Perier DAVILLE, Ibid, P.660 et s.

(٤٢) أنتظر على سبيل المثال دورال Minitel في مجال نقل البضائع حيث يعطى هذا الجهاز بمجرد الطلب إجابة من أى سؤال يوجه اليه فى أى وقت فى هذا المجال . وقد بلغ عدد ساعات الاتصال الشهرى ٢٠٠٠ ساعة سهلت لتلقى البضائع نقل ٢٢٥.٠٠٠ طن من البضائع شهرياً دون حاجة إلى القيام بعملیات البحث التقليدية عن عميل راغب فى نقل بضاعة لتكملة حمولة الشاحنة سعياً وراء ربح اكبر : Le Figaro, (Fret et Minitel, Le Figaro Journal ( Jeudi 11 Ar, 1991 P.20). ويؤكد كاتب هذا المقال على أن نجاح الـ Minitel في مجال نقل البضائع يعد إمتداداً لتجعله في مجالات متعددة .

(٤٣) Charles DEBBASCH, La liberté de la Communication audiovisuelle en France, (٤٣) RIDE 2. 1989 P.306. ويؤيده سيادته باختلاف نظرة المجلس الدستوري الفرنسى لحرية التعبير فى الصحافة عنها فى الإعلام السمعى البصرى ، ففي حين يجعل الأصل فيها الحرية ، يجعل - بالنسبة للصحافة - المشروع الحق فى زيادة القدر المتاح منها ويسمح بالنسبة للإعلام السمعى البصرى بتقييدها . بعبارة أخرى أن الأصل هو حرية الصحافة وإن كان للمشروع أن يزيد فيها ، وأن القاعدة العامة هى حرية الإعلام السمعى البصرى وإن كان للمشروع أن يقيد منها ( نفس المقال ص ٢٠٩ ) . وانتظر فى شرح إتفاقية أوروبا للتلفزيون العابر للحدود [Convention Européenne sur la Télévision Transfrontière] خصوصاً المادة ٢ منها التى تلزم الدولة بأن تكفل حرية التلقى وإعادة البث : M.Gérard COHEN - JONATHAN, Télévision sans frontières et droits de l'homme en Europe , RDAI / IBLJ . No.6.1992 P.633 et s.

(٤٤) أنتظر فى التنويه بضرورة أن يكون قانون المعلوماتية قانون للأفراد وليس الحاسب : Patrick NIORD, Problèmes juridiques de l'informatique bancaire , Les chaires de droit.1983, Tome. P.16

على قطاع تقنى محدد (٤٥) . فقد ترتب على تزايد عدد المعنيين بهذه الظاهرة بروز ضرورة تدخل رجل القانون (٤٦) لضبط (٤٧) عملية استغلال الحاسبات فى هذا المجال الحيوى الواعد بمستقبل مشرق (٤٨) ، وهو مجال المعلومات (٤٩) ، لنقضى على مخاوف البشر من

---

Y. POULLET, L'informatique : des défis pour le juriste , Reflets et perspectives de (٤٥) la vie économique , OP.Cit.P.283.

(٤٦) وانظر فى تأثير المعلوماتية على القانون العام : Herbert MAISH , La Modification du droit : sous l'informatique : des L'informatique : Aspects du droit public, J.C.P. Ed .G.1983.

J.HUET , La modification du droit sous : وانظر فى تأثير المعلوماتية على القانون الخاص : I.3101 J.C.P. Éd .G.1983 . I.3095. l'influence de l'informatique : Aspects du droit privé ,

Y. POULLET, L'informatique : des défis pour le juriste ... : بيان تأثيرها على فروع القانون كلها : François COLLART-DUTILLEUL , Les apports des contrats : Op.Cit.,P.283.

de l'informatique au droit des contrats in Le droit contemporain des contrats : Bilan et perspectives, Travaux et Recherches : série Facultés des sciences Juridiques des Rennes, Travaux cordonnés par loic CADIET, (C.D.J.O. (Actes du seminaire de l'année universitaire Economica 1987,P.224 (١٩٨٥-١٩٨٦) وانظر كذلك رسالة خالد حمدي عبد الرحمن ، سائلة الذكر ،

ص ١١ وانظر فى التنويه بخلق المعلوماتية لصور جديدة من الإجراء : François COLLART - DUTTL- LEUL . Les apports des contrats de l'informatique au droit des contrats ,Op.Cit., P.223

Michel VIVANT et André LUCAS , Droit de l'informatique , J.C.P. Ed.E.1986,4 (٤٧) Janv.1986 . Chronique d'Actualité.15106 P.31.

(٤٨) يعبر عن ذلك بالقول بأنه ( Promise à un bel avenir passionnant ) : أو ( Promis à un bel avenir )

M.G. CHOISY , Typologie des relations entre utilisateurs de banques de données : avenir. et erveurs,Op.Cit.,P.78 et Didier FROCHOT,La responsabilité du fournisseur d'information Op.Cit., P.79.

(٤٩) أنظر فى اعتبار تبادل المعلومات المحمبة من الأعمال الاستراتيجية فى نيا الأعمال : Pierre

LORTIE, Foreword : Electronic data interchange Agreement : A Guide and source book by emelia H . Boss and Jeffrey B. Ritter , ICC Publications 1993 , P.VI

هذا المرجع بنشأة تجمعات مهنية وعلمية تدرس المسائل المرتبطة بهذا الموضوع المهم منها : EDIA ، وتنتمى هذه التجمعات على التوالي إلى الملكة المتحدة ، وفرنسا ونيوزيلندا ، وتنتمى الأخيرة إلى الملكة المتحدة أيضاً .

الحاسب<sup>(٥٠)</sup> ونطوعه لخدمة العدالة<sup>(٥١)</sup> أسوة بما حدث من تطويع له لخدمة مجالات الحياة كلها<sup>(٥٢)</sup>. فإذا ما سلمنا بذلك كان واجباً علينا توضيح الاعتبارات التي فرضت علينا دراسة موضوع عقود خدمات المعلومات بوجه خاص . وهو الأمر الذي لن يكون صعباً أو عسيراً بعد

(٥٠) أنتظر في هذا المعنى القول بأن مخاوف البشر كانت في نهاية عام ٢٠٠٠ متمثلة في نهاية العالم وعقد الرب لمجلس الحساب ، وياتي تتمثل في نهاية عام ٢٠٠٠ في سيادة الحاسب وسيطرته غير المأمونة المراقبة : Jean DEVÉZE , La fraude informatique : Aspects juridiques , J. C.P. Éd. G. 1987 I. 3289 No.1 الذي أشار إليه الكاتب العظيم George ORWELL في روايته الشهيرة "١٩٨٤" والمنشور عام ١٩٤٨ والذي يتمثل في جهاز عملاق يراقب الناس في غدوهم ورواحهم وعلى الرغم من أن هذا الجهاز لم يبتكر حتى الآن إلا إنه يعكس مخاوف البشر من إختراعاتهم الرائعة « الحاسب » : Gérald FLON , Informatique et libertés en 1984: Comment empêcher l'informatique d'attenter aux libertés , DOCUMENTALISTE , vol.22, No.2, Mars - Avril 1985 P.67. ، وانتظر في التنويه بفكرة « الأخ الأكبر » للتدليل على ضرورة تنظيم الحريات مع وجود المعلوماتية :

BRÉMOND , La révolution informatique : Dictionnaire Thématique, Edition Hatier, 1982 P.289. ، وانتظر كذلك في التنويه بنقش الفكرة والتي كانت محور مخاوف المتعاملين مع المعلوماتية في السبعينات : Frand ROBBEN , Le Projet de loi relative à l'institution et à l'organisation d'une banque - carrefour de la sécurité sociale DIT. 1990 / 1 P.75. وجدير بالذكر أن George OR-WELL ، واسمه الحقيقي Eric BLAIR كان كاتباً إنجليزياً ولد في Motihari بالهند عام ١٩٠٢ وتوفي عام ١٩٥٠ . (Petit Larousse en couleurs , Op.Cit.,P.1456) .

(٥١) ولا شك في أن هذه المخاوف هي التي جعلت البعض ينصح بالآي يترك الإنسان مقوده للآلة لتتحكم فيه كيف تشاء : S. CHALTON, Liability in the information Age ..P.13 . وانتظر في التأكيد على أن الحاسب أسرع من ريشة الأوزة بإشارة إلى ما يمكن أن يقدمه الحاسب إلى القاضي عند كتابته لأحكامه، في إقامة العدالة شريطة ألا يترتب على استخدامه فقدان القاضي لحريته : Marc RICHEVAUX , Informatique Modernité , droit et démocratie dans les tribunaux , Gaz. Pal.1985 (Dimanche 27 au Mardi 29 Octobre), PP.7:9.

(٥٢) أنتظر في التأكيد على الدور المهم الذي يلعبه تبادل البيانات المحسبة في عالم الأعمال مع عرض

لعدد من نماذج العقود السائدة في هذا الصدد : Amelia H.BOSS and Ceffrey . B. RITTER, Electronic Data .. interchange Agreement : A Guide and sourcebook, ICC Publications, No.517,1993, P.8.

**الإعتبار الأول :** أهمية المعلومات في بناء المجتمعات وصنع القرارات : لا جدال في صحة ما يردده الفرنسيون من أن « المعرفة هي السلطة : *Savoir, c'est Pouvoir* »<sup>(٤٣)</sup> ، فالمعرفة

الحصول على المعرفة وإستخدامها عاملين أساسيين من عوامل التقدم ، ويأتى المعلومات العلمية والتكنولوجية بوجه خاص تشكل شرطاً أساسياً للتنمية الإقتصادية والإجتماعية وشرطاً لازماً للتقدم فى البلاد النامية : نظم المعلومات والإنتفاع بالمعرفة ( الجزء الثانى من مشروع خطة اليونسكو متوسطة الأجل ١٩٨٤ - ١٩٩١ ) : مجلة مصر واليونسكو / الشبكة القومية لليونسكو ، ص ٢٢ ( يوليو - ديسمبر سنة ١٩٨٤ ) ص ٩ ، وأيضاً الأستاذ درويش عيد الله درويش ابراهيم ، شرط الجودة فى الإختراعات وفقاً لإتفاقية باريس ومدى ملاسته للدول النامية ، رسالة حصل بها الباحث على درجة الدكتوراه فى الحقوق من كلية الحقوق بجامعة القاهرة سنة ١٩٩٢ ، ص ١٥ . وانظر فى التنويه بدور الأنظمة التجارية الإلكترونية فى أوروبا ومستقبلها فى الولايات المتحدة الأمريكية : Nigel Fox BASSETT, Electronic trading in European futures and options markets , IBL, June 1992 , Vol. 20 , No.6 , P.292 and F. E-MACKAAY, La possession paisible: l'absence de l'information doit - elle faire l'objet d'un droit de propriété ? DI,1986/2s, P.76. . وانظر فى المعنى نفسه : د. حشمت قاسم ، علم المعلومات بين النظرية والتطبيق ترجمة عربية لرجع الاستاذين براين كامبل وألينا فكرى ، مكتبة غريب بالقاهرة عام ١٩٩١ ، ص (م) ، ومرجع الدكتور محمود علم الدين ، تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجماهيرى ، سابق الإشارة إليه ، ص ٢٥ .

هي السطوة والسلطان والقوة والمقدرة ويدونها بضحي المجتمع مجتمعاً تابعاً لا متبوعاً، ينقاد ولا يقود ، يقلد ولا يبتكر ، يحاكى ولا يبدع <sup>(٥٤)</sup> . ومن المعلوم أن كل دول العالم ، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية في المقام الأول واليابان في المقام الثاني ، دولاً تابعة لموردين أجانب للمعلومات <sup>(٥٥)</sup> ، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن النظام القانوني الحاكم لإتسياب المعلومات <sup>(٥٦)</sup> إلى هذه الدول <sup>(٥٧)</sup> جميعاً <sup>(٥٨)</sup> ؟

(٥٤) وينوه CHALTON في هذا المعنى بأن بأهمية المعلومات في عملية صنع القرار الإنساني :  
( Information has always been an important component in the human [ decision making process Liability in the information age .. , Op.Cil.,P.6  
(٥٥) P.V.U VAN GREVENSTEIN , Les restrictions aux flux transfrontières de donnés- es d'entreprise , D.L 1986 P.149.  
د. محمد محمد الهادي ، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقات في مراكز المعلومات والتوثيق والمكتبات ، مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، ص ٨ ، ع ٢ ، يوليو سنة ١٩٨٨ - نو القعدة سنة ١٤٠٩ هـ ، ص ٣٠ : ٣٢ .  
(٥٦) وتسمى بالإنجليزية Information flow ، وترجمها البعض بتدفق المعلومات : الأستاذ الدكتور حشمت قاسم في ترجمته للعربية لمرجع الأستاذين توماس جـ م بيرك وماكسويل ليمان ، تقنيات الاتصالات وتدفق المعلومات ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية / وزارة التعليم العالي / المملكة العربية السعودية ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م ، وأيضاً د . ناهد حمدي أحمد ، الوثائق ونظم التصوير الميكروفيلمس ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ١٩ ، وجون ميدلتون ، نهوض في تخطيط الاتصال (ترجمة شعبة الترجمة العربية لليونيسكو، باريس ١٩٨٥ ) ، ص ٩ .

(٥٧) وتنوه بتزايد دعاة حق الإنسان في الاملاص بوصفه حقاً طبيعياً حيث يتمتع على العلة أو حكامها القيام بأي عمل أو إصدار أي تشريع أو حكم قضائي من شأنه المساس بالسلطات أو الميزات أو القدرات التي يخولها هذا الحق لصاحبه . ونلاحظ أن المقصود في هذا المقام هو حق كل إنسان في أن يستخلص ويثق في وينقل المعلومات والأبناء والآراء أو ما يسمى « بالأخبار » على أية صورة بغير تدخل من أحد : الأستاذ الدكتور/ محمد ناجي ياقوت ، مسئولية الصحفيين المهنية في حالة القذف في حق ذوي الصفة العمومية ، دراسة مقارنة ، مكتبة الجلاء الجديدة بالتصويرة ، ١٩٨٥ ص ٢٠ : ٢١ .

(٥٨) تنوه بصحور قرار رئيس الوزراء رقم ٤١٥ - ٩٣ في ٢٢ من مارس سنة ١٩٩٣ المعدل للقرار رقم ٩٤٠ - ٨٤ الصادرة في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٨٤ المتعلق بالمرفق العام لقواعد وينوك المعلومات القانونية =



وتنوه بأن المحافظة على إنسياب المعلومات يتطلب بداية ، بطبيعة الحال ، وجود بنوك معلومات وطنية الطابع<sup>(٥٩)</sup> متصلة فيما بينها على الصعيد الداخلي وفيما بينها و بين مثيلاتها على الصعيد الخارجى<sup>(٦٠)</sup> ، على أن يتم ذلك<sup>(٦١)</sup> فى إطار

---

=والذى جعل الإدارة المختصة بإصدار الجريدة الرسمية صاحبة الحق فى إدخال القوانين والقراءات والأحكام القضائية وأى مستندات أخرى ذات طبيعة قانونية على شبكة حاسبات تكون قاعدة بيانات وبنكاً للمعلومات يكون مكفولاً للكافة الاستفادة من خدماته بنظام الاتصالات المعلوماتية من بعد ، مع منح هذه الإدارة الحق فى توقيع عقود إمتياز للغير فى هذا الصدد : Décret No. 93 - 45 du 22 Mars 1994 modifiant le décret No. 84 - 940 du 24 octobre 1984 modifiés relatif au service public des bases et banques de données juridiques, publié in Lamy droit de l'informatique : Bulletin d'Actualité, No.47, -Avril 1993 , PP.13:14. وقد حل بذلك هذا المرفق الوارد محل المركز الوطنى القانونى [ Center National d'Informatique Juridique ] ، إعمالاً للعادة الثانية من قرار إنشاء المرفق سالف الذكر .

(٥٩) أنظر فى المادة بذلك والتنويه ببداية إنتشار بنوك المعلومات وقواعد البيانات فى العالم العربى : د. محمد صالح جميل عاشور و د. عبد الستار شوبرى ، قاعدة معلومات التشرعات العلمية السعودية فى جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، (دار المريخ / الرياض ) س ٨ ، ع ١ ، يناير سنة ١٩٨٨ م - جمادى الأول ١٤٠٨ هـ ( ص ٩ ) حيث يشير إلى أن هذه القاعدة تأسست عام ١٩٨٦ م ص ١٥ .

(٦٠) أنظر فى التعبير عن هذه الرغبة على المستوى العربى جريس و مبارك ، بنوك المعلومات ، سابق الإشارة إليه ، ص ٢٨ ومابعدها . ود . أحمد بدر ، شبكات المعلومات وخدمات المكتبات والموضوعات المتخصصة ، مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، س ٨ ، ع ١ ، يناير سنة ١٩٨٩ م جمادى الأولى سنة ١٤٠٨ هـ (ص ٢٧ ومابعدها) وانظر فى التعبير عن هذه الرغبة على المستوى العالمى : Michel VIVANT , Quel droit pour les flux transfrontières de données , Op. Cit ., No. 13 P.262

(٦١) وهى سياسات لم تتطور حتى الآن فى معظم دول العالم وبالذات فى الدول الآخذة فى النمو : د. أسامة السيد محمود ، المكتبات ومراكز المعلومات العربية فى عالم متغير ، عالم الكتاب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ع ٢٧ ، يناير - أغسطس - سبتمبر سنة ١٩٩٠ ( ص ١٠ ) وانظر فى شأن تبادل بيانات : Transcom/ Transpac Transfix / Transvei

سياسات محلية تحت لواء نظام إعلامي ، واضح المعالم ، <sup>(٦٢)</sup> يقوم على

Alain BÉNOUSSAN et Autres , Les télécommunications et le droit , Memento - Guide  
Alain BENOSUSSAN, HERMES 1992 , No. 3340 et s .P.122 et s.  
الخدمات الراديوية (services radioelectriques) والمتعلقة في شبكات . أو منشآت أو معدات طرفية  
تستخدم موجات هertzية للإنتشار في الفضاء ، ويدخل في هذا التعريف الشبكات التي تستخدم التوايح  
الصناعية (رقم ٢٤١٠ ص ١٢٥) . انتظر في ضرورة تبني رؤية شاملة للموضوع و ليس مجرد تجارب متفرقة  
في مجال تسويق البيانات الإدارية : à Un dossier Herbert MAISL et Charlotte - Marie PITRAT ,  
ouvrir : La commercialisation des données administratives , DIT 1988/ 4 PP.5.  
ضرورة تنظيم العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال التسويق البيانات الإدارية لإحداث النمو  
المتوافق والتكامل للعوامل المتطعة بصناعة المعلومات بوجه خاص : Irène SAVIGNON , De la mise à :  
disposition du secteur privé des données publiques DIT, 1988 / 4 , PP.20:21 وكذلك في  
ضرورة تولى هيئة وطنية السهر على تنفيذ مقترحات تنظيم هذه العلاقة : Charlotte - Marie PITRAT :  
Une offensive de la CEE : des recommandations pour l'ouverture des fichiers publics, DIT/  
1988/4 PP.18:20 . وانتظر في التنويه بموقف الولايات المتحدة الأمريكية المأيد لحرية تداول المعلومات  
الإدارية إحتراماً للمستور الأمريكي (التعديل الأول) : Herbert MAISL , L'utilisation commerciale :  
des données administrative : l'exemple américaine , DIT.1988 / 4,PP.22:24 . وانتظر في شأن  
تدخل الدولة بوجه عام في مجال الإتصالات لتنظيم سوق شبكات المعلومات الليبرالية الطابع : Christian  
HOCEPIED , le Nouveau cadre de l'action publique en matière de télécommunications  
(Etude comparative), DIT 1992 / P.12.

Herbert MAISL, La modification du droit sous l'influence de l'informatique aspects (٦٣)  
de droit public , Op.Cit.No.57 . وقد إنطلقت الدول الأوربية من إيمانها بمبادئ حرية تداول المعلومات  
والأنكار واستقلال القانونين بالثب الإذاعي وهو ما يشكل أساساً لا غنى عنه لسياساتهم في مجال البث  
الإذاعي :

Préambule de la convention européenne sur la télévision transfrontière (Strasbourg , 5 mai  
1989) publié en annexe de l'article de : Gérard COHEN - JONATHAN . Télévision sans  
frontières et droits de l'homme en Europe , Revue de droits des Affaires Internationales,  
1992, No. 6 P.689.

## التعاون ، على أساس عادل ، بين الدول (١٣) جميعاً (١٤) نظراً لأثنا

(١٣) صدر قرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ١ لسنة ١٩٩٢ فى شأن إنشاء وتنظيم مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء [ الوقائع المصرية ، ج ١٥ فى ١٨ من يناير سنة ١٩٩٢ ] ليحقق سبعة أغراض أهمها على الإطلاق هو إعداد الخطة القومية واستراتيجية الدولة فى مجال المعلومات وتخطيط وبناء قواعد المعلومات القومية والتي تساعد وحدات الدولة المختلفة فى تطوير قدراتها على الدراسة وإتخاذ القرار . ويتواء بوجود عدة بنوك معلومات محلية منها بنك الأكاديمية الطبية العسكرية وبنك معلومات المجلس الأعلى للجامعات إلى جوار عدة مراكز معلومات تقدم خدمات المعلومات إلى المستفيدين مثل مركز معلومات النصر للسيارات الذى يقدم خدمات الرد على إستفسارات وإحالة إلى مصدر المعلومة والإستشارة وإحاطة الجارية ، والبنك الإنتقائى ، وإصدار التقارير وإعداد النشرات (ويشار إلى هذا المركز بـ NASCO IC) . وقد صدر القرار الجمهورى رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٨١ بإنشاء مراكز المعلومات والتوثيق فى الأجهزة الإدارية للدولة والهيئات العامة والمحافظة ، كما أصدر الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة الكتاب الدورى رقم ٤٩ لسنة ١٩٨١ فى هذا الشأن : أنظر فى تفصيل ذلك السيدة / هانم الشيبينى ، حول معايير مراكز المعلومات فى مصر، مجلة نظم المعلومات ، العدد الثانى ١٩٨٩ ، ص ٤٧ .

(١٤) نذكر فى هذا الشأن أن هذه الفكرة كانت وراء حجب الثقة عن الأستاذ «مختار أمبوه» عند التصويت على تجديد تعيينه مديراً عاماً لمنظمة اليونسكو ، فقد كان فكر الرجل أن يعيد صياغة نظام إعلامى دولى جديد لا تتحكم فيه الدول الكبرى . وحتى تبين منطقية دعواه تشير إلى أن وكالات الأنباء الأساسية فى العالم تتحكم فيها هذه الدول ، فتعرض الأخبار من وجهة نظرهما متخيرة بذلك ما تشاء منها ومحورة فيها على هواها : أنظر فى تفصيل ذلك : Le Grand Encyclopédie Larousse, Larousse / France 1984 : 6321:6324 PP. وجدير بالذكر أن العالم تتحكم فيه خمس وكالات أنباء أساسية من بينها وكالتين فى الولايات المتحدة الأمريكية وهما وكالة [ Associated Press : Ap ] التى أسست عام ١٨٤٨ ووكالة [ United Press International : UPI ] التى أسست عام ١٩٥٨ وواحدة فى إنجلترا وهى وكالة [ REU- TER ] ، نسبة إلى Julius REUTER [ ولد عام ١٨١٦ م وتوفى عام ١٨٩٩ م ] ، أسست عام ١٨٥١ م ، وأخرى فى فرنسا [ Agence France Press : AFP ] أسست عام ١٩٤٤ م وأخيرة فى الإتحاد السوفيتى وهى وكالة [ Telegrafnoie agueststvo sovetского soiouza : TASS ] ، أسست عام ١٩٢٥ م . وقد يكون من المفيد الإشارة فى هذا المقام إلى أن أول وكالة إعلامية كانت للفرنسى Charles HAVAS (ولد عام ١٧٨٥م وتوفى عام ١٨٥٨ م ) وتأسست فى الفترة ما بين ١٨٣٢م إلى ١٨٢٥ م ولحقها التطور بعد ذلك لتصبح وكالة إعلامية بعد أن كانت مجرد مكتب لترجمة الصحف الأجنبية ، وكانت تقدم خدماتها بالإستعانة =

## نعيش الآن عصر ما بعد الصناعة Post-industriel وهو العصر الذي

= بالعام الزاجل ، وفي عام ١٩٣٠ م تأثر صاحبها بالأزمة الاقتصادية العالمية ولكنه ظل محتكراً للإعلام في فرنسا ومتعمداً لذلك بمكانة مرموقة عالمياً ، وفي عام ١٩٤٠م تلم المكتب وصار تابعاً للدولة ، ومن وكالة HAVAS تخرج Bernhard WOLFF (١٨١١ م - ١٨٧٩ م ) وأسس عام ١٨٤٩ وكالة مماثلة في برلين ، وJulius Reuter الذي أسس عام ١٨٥١ م وكالة ثانية في لندن (وهي مستمرة حتى الآن كما سبق القول) : انظر في ذلك كله : Le Grand Encyclopédie Larousse, OP.Cit., P.6321 et s. ومن هذا العرض الموجز يتضح أن وكالات الأنباء خرجت تقريباً من مياة واحدة غربية الهوية . وحينئذ بالذکر أن وكالة أنباء الشرق الأوسط ( أ . ش . ا ) تعد وكالة أنباء محلية ، (حسن الشامي ، وسائل الإتصال وتكنولوجيا العصر ، المكتبة الثقافية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، عام ١٩٩٢ ، ص ٨٧ ) . أنتظر حكم حديث المحكمة الإدارية العليا صدر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٨٦ بتطبيق قواعد الأجور والعلاوات المقررة بالمؤسسات الصحفية على الصحفيين العاملين بوكالة أنباء الشرق الأوسط ومجلة الإذاعة والتلفزيون [ للمكتب الفني لمجلس الدولة . الناشر نقابة المحامين / مصر ، ص ٣٢ ، ج ١ رقم ٥٤ ص ٢٥٢ وما بعدها ] وانظر في استعراض تاريخ هذه الوكالة وما انتهت اليه من كونها في حكم الصحف القومية التي تعد من أملاك الدولة الخاصة ( د . فتحي فكري ، دراسة تطبيقية لبعض جوانب قانون سلطة الصحافة ، دار النهضة العربية عام ١٩٨٧ ، ص ١٢٢ : ١٢٤ ) وانظر د . أسما حسين حافظ ، مركز معلومات الصحافة : أصداء تأثيره على رسالة ومسئولية الصحافة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة عام ١٩٩١ ص ٦٩ وما بعدها . وانظر في التنويه بأن وكالة رويتر سائلة الذكر قد حققت رقم أعمال بلغ ٨٠٠ مليون دولار أمريكي من جمع وتوزيع المعلومات في مائة وعشرة بلداً ومن خلال ٨٦,٠٠٠ طرفية (وحدات إستقبال متصلة بالحاسب) : BERTRAND , Le droit de : l'information à l'ère de la communication , OP.Cit., P.3 المكتوبة أيضاً من جانب عائلات معينة ، وضرب لذلك مثلاً بالورد الانجليزي كيث تيمسون الذي يملك ١٣٠ صحيفة في الولايات المتحدة الأمريكية ، و ٥٥ في بريطانيا و ٥٠ في كندا ، ويعتبر هذا الرجل في مركز غاية في التواضع من حيث ما يملكه إذا ما قارناه بـروبرت مردوخ ، أو روبرت ماكسويل : د . محمد الزميحي ، نمور شرسة من الورق تبدأ حرب الفضاء : صناعة الصحف بين وهم الديمقراطية واحتكار السلطة مجلة العربي (وزارة الإعلام بالكويت) ، ربيع الآخر ١٤١٤ هـ ، أكتوبر ( تشرين الأول ) ١٩٩٣ ، ص ١٦ . وانظر في مجال التأكيد على الحلجة إلى إقامة نظام عالمي جديد للاتصالات والمعلومات للتداول الحر للمعلومات ونشرها على نطاق واسع أكثر توازناً : العام الدولي للمواصلات ، مجلة مصر واليونيسكو ، الشعبة القومية لليونسكو بالقاهرة، يناير - يوليو سنة ١٩٨٧ عدد خاص لليونسكو ١٩٤٦ - ١٩٨٦ أربعون عاماً في خدمة السلام =

يمكن المصدر الإستراتيجي لثروته في السيطرة على المعلومات<sup>(٦٥)</sup>.

**الإعتبار الثاني :** ضخامة الاستثمارات في مجال المعلوماتية :وهي استثمارات لن تستمر إلا إذا حصل أصحاب رؤوس الأموال على عائدات مجزية<sup>(٦٦)</sup> في ظل مناخ قانوني منضبط يضمن الحماية لهذه الإستثمارات .

**الإعتبار الثالث :** الفراغ القانوني الحالي في مواجهة خدمات المعلومات :ترتب على ظهور خدمات المعلومات فراغاً قانونياً يجدر بـرجل القانون التدخل لـسدده<sup>(٦٧)</sup> . ويدهى أن رجل القانون الذي نحتاجه لهذه المهمة هو رجل قانون من نوع جديد<sup>(٦٨)</sup> يرتاد هذه الآفاق

التنمية ، ص ٩٧ . وينوه كاتب المقال بجهود اليونسكو المتمثلة في تخصيص ما يسمى بالبرنامج العام للمعلومات ( بـم / PGI ) منذ عام ١٩٧٦ الرامى إلى دعم قدرات الدول على جمع المعلومات وتخزينها وتبادلها واستخدامها بالاستعانة بوجه خاص بالتكنولوجيا الحديثة والربط بين نظم المعلومات الوطنية والاقليمية والدولية بغية تسهيل الانتفاع بالمعلومات وتعزيز تداولها . وانظر في الإشارة إلى فكرة النظام الإعلامي الدولي الجديد : Melle Inan Nooman GOMMA , L'image d'israël dans "LE Monde" et "ALAHRAM" de 1967 à 1979, Thèse de doctorat soutenue à l'Université de Paris XII le 22 Nov. 1991 P.120. وانظر أخيراً في إبراز سيطرة الدول المتقدمة على وسائل الاعلام وحتمية وضع نظام إعلامي دولي جديد :

Mustafa MASMOUDI, Le nouvel ordre mondial de l'information, Commission Internationale d' Étude des Problèmes de Communication , Paris , 10 - 12 Juillet 1978 , P.2. وكذلك: Onofrio FANELLI & Giovanni AMOROSO Informatique et réglementations juridiques : 4 ème congrès international , Rome, 16 -21 Mai 1988, session 111 : L'influence de l'informatique sur le droit privé , sur le procès civil et sur le droit du travail , DIT.1988/3, P.28

E . MACKAAY , La possession paisible des idées : Toute information doit-elle faire l'objet d'un droit de propriété , OP.Cit ., P.75

S. GIRARD , Droit et documentation , Op.Cit., PP.51:52. (٦٧)

(٦٨) أنتظر في التنويه بذلك والتأكيد على أنه إذا ما كان من المقبول منذ أكثر من ثلاثين عاماً أن يدعى رجل قانون سيطرته على القانون الخاص كله ، فإن هذا غير مقصور بعد ما لحق القانون من تعقيد : Jean PAILLUSSEAU, Les contrats d'affaires , J.C.P. Ed . G.1987 .I.3275 No.4 على تعقد العقود في الوقت الحاضر : Gérard CORNU, Préface de l'ouvrage : le droit contemporain des contrats , bilan et perspectives, Op.Cit., PP.1

الجديدة<sup>(٦٩)</sup> ويصعدى للمشكلات القانونية الناشئة عنها ولا يتراجع إلا متحفظاً لتأصيل جديد دون خشية من اقتياد جهده - كما قيل بحق<sup>(٧٠)</sup> - إلى فراش وثير تحفه الزهور في مشهد جنانزى حزين .

فحقيقة الأمر أن الغالبية الساحقة من المتورين من رجال القانون يؤمنون بتطوير النصوص القانونية العتيقة ومنحها تفسيرات حديثة تجدد شباهها وتكسيها قوة على قوة بما يمكنها من مواجهة مشكلات يفرضها استخدام التكنولوجيات الحديثة .<sup>(٧١)</sup>

لكل ما تقدم وجدنا أن الأمانة تقتضى ألا نرتضى أن نكون من القواعد الذين لا يرجون تطوراً وبعميهم التوقير عن التحديث ، والتقدير عن التأمل وإرجاع البصر واستشراف المستقبل<sup>(٧٢)</sup> ، وألا نرضى إلا أن يكون مقعدنا إلى جوار الأغلبية المتورة من رجال القانون

(٦٩) انظر الأستاذ Henri MAZEAUD في تقديمه لكتاب الأستاذ Pierre KAYSER حيث ينوه بما يؤخذ على القانون المدني من أنه جامد غير مرن ويعبر في هذا التقديم من امتنانه العميق لسيادته على ارتياده لموضوع الحياة الخاصة ومخاطرها المتعددة بما في ذلك مخاطر المعلوماتية : انظر هذا المرجع القيم للأستاذ KAYSER :

La protection de la vie privée: protection du secret de la vie privée, Ed. Economica/ Press Universitaires d'Aix Marseille 1984 P.4

Jan FREESE , Forward : International contracts for sale of information services, (٧٠) the dossier of the Institute of International Business Law Practice , Editor : I.C.C INSTITUTE / FRANCE 1990 P.5.

(٧١) جدير بالذكر أن البعض رفض البث التلفزيوني لجلسات المحاكم رغبة منه في التمسك بفكرة العلانية بمفهومها التقليدي وهو حضور الناس في قاعة الجلسة ولخشيت أن يؤثر البث على سلوكيات المتهمين والمحامين في الجلسة بما يعطل السير العادي للجلسات بالإضافة إلى خطر المونتاج الذي قد تتعرض له التسجيلات بما يخل بالمضمون : أنظر في عرض هذه المخاوف بمناسبة البث التلفزيوني لجلسات محاكمة كبار معاوني أدولف هتلر وهو Klaus BARBIE مما نسب إليه من إبادة عدد كبير من الفرنسيين اليهود خلال الحرب العالمية الثانية : D.S. Chronique Raymond LYNDON , La télévision à l'audience , XV.81. والحق في رأينا في غير جانب كاتب هذا المقال الذي كان يعمل محامياً عاماً لحكمة النقض ، لأن هذه المخاوف غير مبررة : فما الفارق بين علانية تقليدية وعلانية بث تلفزيوني وما عيب البث التلفزيوني إذا ما حظّر عمل المونتاج ؟ وأمل هذا هو ما جعل سيادته يخلص في نهاية مقالته إلى القول بأن المشكلة ليست في التقدم التقني مهما كانت أدواته إنما هي في شخص القاضي القائم بإدارة الجلسة في المقام الأول. (٧٢) أنظر الملاحظة الساخرة للفتية الكبير Jean CARBONNIER الذي ينوه بأهمية المعلوماتية مع =

المؤمنة ، بداية ، بالإجتهاد مع وجود النصوص رغبة في الوصول بها إلى أن تحكم أموراً ما كانت تخطر على بال واضعها (٧٣) . ولا يجب أن يفهم من ذلك أن الرغبة في التحديث والتطوير استدفعنا إلى لى النصوص والتعسف في استخلاص الحلول منها وإرهاقها بما لا تحتل ، بل سيكون الهدف المتبغى هو التأصيل لأعمال المنطق في التحليل والتفكير بما يضمن لنا شرعية ما سنوفق إليه يعرن الله تعالى من حلول (٧٤) . ولن تكون دعوتنا إلى التعديل التشريعى إلا إذا تبينا عجز النصوص عن مساندتنا وتطرق إلينا الشك في ملاءمة ما نصل إليه من حلول مع ما يجب أن يسود النظام القانونى المصرى من وحدة واتساق وقاسك واتسجام . ولن نتردد في بحثنا هذا فى اللجوء إلى الفقه الغربى سواء أكان لاتينياً أم أنجلو

= الإشارة إلى أنه استفاد من مولده المبكر حيث مكته ذلك من أن يتحلل من اللجوء إلى الخدمات القانونية  
Préface d'un ouvrage intitulé : Droit et informatique ; ;  
/ L'hermine et la puce , Collection Fredrik R. Bull. 11 , Masson ,Paris / Milan / Barcelone  
Bonn) . 1992 ,P.1.

(٧٣) أنظر فى نفس المعنى : Jérôme HUET ,Du droit de l'informatique au droit des :  
P.17. 1/ 1988 / DIT. télécommunications , و انظر فى المطالبة بوضع إطار تشريعى لعمال  
للتكنولوجيا الحديثة للمعلومات مع الوضع فى الوضع فى الإعتبار أن المعلوماتية غير متعزلة عن القانون بل  
إن بينهما تقاعل مشترك ( Il n'y a pas cloisonnement mais interaction reciproque ) :

Yves POULLET et Xavier THUNIS , Droit de l'informatique , un mariage difficile  
P.17 / 2/ 1988 / DIT . و انظر فى التأكيد على أن عقلية رجل القانون الراعى ليست نتاج معلومات يختزنها  
Audio GONZALES AGUILAR, Approche cognitive et pragma- :  
-tique du droit : la rédaction automatique des contrats, LAMY droit de l'informatique No.  
56, février 1994, (K), P.8 . انظر فى نفس المعنى فى المطالبة بدم الترسانة القانونية الهدف الحماية من  
القرصنة : Jean - Luc CROZAFON , Le context juridique des developpements du RNIS :  
[Reseau Numérique à Intégration de Service] , DIT1988/4 P.33.

(٧٤) أكد الأستاذ Henri MAZEAUD على أن ما يؤخذ على القانون المدنى هو الجمود  
[Immobilisme] ، لذا فقد امتدح سيادته باسم كل فقهاء القانون المدنى الفقيه الفرنسى  
KAYSER لتعرضه للموضوعات الجديدة [ فى هذا المقام : حق الإنسان فى الخصوصية ] :  
Préface d'un : ouvrage intitulé , la protection de La vie privée : Protection du secret de la vie privée ..

أمريكية (أو أنجلو سكسونية) (٧٦) مادام الحل المتاح لديهم يستجيب لما وضعناه من معايير على النحو الذى تقدم (٧٧)، كما أننا لن نلتفت إلى من يدعو إلى الإتهار بالمعلوماتية (٧٨) والتضحية بكل شيء من أجل سيادتها وانتشارها ، فهى وإن كانت ضرورية إلا أنها مازالت غير مأمونة الاستخدام نظراً لإمكانة (٧٨) اختراق شبكاتها وتعديل أو تدمير محتوياتها دون ترك

Op.Cit., P.4 . لذا تنوه بأن جل ما منطرحه من حلول فى هذا البحث مصدره البلاد الأنجلو أمريكية لـ الأنجلو سكسونية" تستهويها الحلول العملية قدر تفورها من التفاصيل .

(٧٥) يفضل الفقهاء الغربيون إستخدام مصطلح أنجلو أمريكية بدلاً من مصطلح الأنجلو سكسونية توسعة للمصطلح ليشمل الفقه الأمريكى أيضاً وفقاً لشبهة الصلة بالجماعات السكسونية البدائية التفكير والتصرف .

(٧٦) أنظر فى التنويه بدور الفقه فى الافتراضات المحتملة والممكنة ومحاولة وضع حلول لها وذلك ليستثير بها المشرع عند سن القوانين ويستهدى بها القاضى عند طرح نزاع عليه لا يحكمه نص صريح أو يحكمه نص يعوزه التفسير وذلك فى ضوء دراسة النظم القانونية المقارنة : د. جميل عبد الباقي الصغير ، القانون الجنائى والتكنولوجيا الحديثة ، الكتاب الأول : الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الألى ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، عام ١٩٩٢ ص ١٢ ، وانظر أيضاً فى التنويه بدور رجل القانون بوجه عام فى مواجهة المعلوماتية لا سيما فى مواجهة التكييفات القانونية للعقود المفترقة إلى اليسر والمرونة :

F. COLLART - DUTILLIEUL , Les apports des contrats de l'informatique au droit des contrats , Op.Cit.,No. 12 P.228 et s.

(٧٧) أنظر فى التأكيد على أن غالبية رجال القانون يعتبرون ما يمكن أن تقدمه إليهم المعلوماتية من قبيل الخيال العلمى : Jean- Loïs BERGEL , Informatique et légistique, D.S. 1987 , Chronique : XXXII. P.171 ، وإن كان هناك من يرى فيها وسيلة مثالية لتحسين الانتاج التشريعى واللائقى ولا سيما مع التضخم التشريعى ( Inflation législative ) وما يصاحبه من تعقيد تشريعى : أنظر فى ذلك : J.L. BERGEL , Informatique et légistique , Op.Cit., P.171 .

(٧٨) تنوه باتناً من أشد المعارضين لمنح حجية قانونية مطلقة لمخرجات الحاسب بوضعها التقنى الحالى أنظر مؤلفنا الحجية القانونية لإستخدام وسائل الاتصالات الحديثة فى التفاوض على العقود وإبرامها ، القاهرة ١٩٩٢ ، وانظر فى مجال منح الحجية لتبادل الإيصالات بالطرق المعلوماتية للإتصال عن بعد من خلال شبكات متعددة لذلك مثل Numéris إعمالاً للمادة ٢٨٩ مكرراً من التقنين العام للضرائب : Réponse de Ministère des P. et T : J.O., 1 er Mars 1993 P.792 . رواقع الأمر أننا نرى فى الحاسب مجرد بيت من=



## أية آثار مادية على ذلك (٧٩) .

= بيوت العنكبوت أو قطعة من الجبن السويسرى الشهير [Gruyère] بها من الثقوب أكثر مما بها من الجبن .  
وجدير بالذكر أن البعض يطلق على مخترقى شبكات المعلومات : "Craqueurs de systèmes"  
Ph, GAUDRAT La télématique in Les conséquences juridiques de l'informatisation,  
Bilan sous la direction des Isabelle DE LAMBERTRIE et Jérôme HUET , Rapport  
Op.Cit., P.197 CRMJ وحتى يتضح المعنى المقصود نضرب مثلاً بما حدث بين الساعتين التاسعة والعاشر  
من مساء الأربعاء الثانى من شهر نوفمبر سنة ١٩٨٨ والذى تمثل فى ادخال مجهول لفيروس مدمر للمعلومات  
المخزنة على عدة حاسبات ضخمة فى الولايات المتحدة الأمريكية . ونكتفى باستعراض هذه المقتطفات من مقال  
نشر فى أشهر جرائد سوق المال فى الولايات المتحدة الأمريكية وهو [Wall Street Journal] : « بدأ الهجوم  
المفاجئ على شبكات الكمبيوتر الأمريكية فيما بين الساعة التاسعة والساعة العاشرة من مساء الأربعاء ، ٢  
نوفمبر الحالى ، كان بين الأهداف الأولى لهجوم هذا الفيروس الغامض شبكات الكمبيوتر فى جامعات بيركلى  
وكاليفورنيا وكمبريدج وماسوشوسيتس إثنان من أكبر مراكز العلوم والبحاث فى الولايات المتحدة . وفى الساعة  
العاشرة والدقيقة الرابعة والثلاثين هاجم الفيروس الغامض شبكات الكمبيوتر فى جامعة برنستون وقبل أن  
يتحصف الليل فى ذلك المساء كان الفيروس قد هاجم مركز أبحاث « أميز » التابع لوزارة الطيران والقضاء  
الأمريكية فى وادى السيلكيون وكذلك جامعة تسيمبورج ومعمل لوس ألاموس الوطنى فى نيو مكسيكو . وفى  
الساعة الثانية عشر والدقيقة الحادية والثلاثين بعد منتصف الليل هاجم شبكات الكمبيوتر فى جامعة متشجان  
.. لقد كانت قوة الغزو عبارة عن فيروس الكمبيوتر ... وخطوط الاتصال العالمية السرعة التى تربط بين شبكات  
الكمبيوتر فى الجامعات الأمريكية الأساسية والبيئات الحكومية من شرق البلاد إلى غربها دون أن تبدو لمركته  
نهاية .. وبعد جهود مضنية استمرت لمدة ٢٤ ساعة تمكن العلماء من السيطرة على الموقف ولكنهم لم يكونوا  
متاكدين تماماً من انهم قد تمكنوا من القضاء على غزو الفيروس الغامض بشبكاتهم الكمبيوترية .. والمؤكد فى  
النهاية أن هذه الحادثة قد ألقت بظلال من عدم الثقة فى مدى حصانة الكمبيوتر وما يحتويه من معلومات ضد  
عمليات السرقة أو الغزو من الخارج وهو الأمر الذى ستعمل كل العقول البشرية بالتاكيد على علاجه فى  
المستقبل حماية لأسرار عقولها الالكترونية : « ترجمة وودت فى جريدة الامرام ، العدد الصادر فى ١٧ من يناير  
سنة ١٩٨٨ ، ص ٥ مقال بعنوان أطول يوم فى عصر الكمبيوتر - إشارة إستفائية نحن نتعرض لهجوم »  
وانظر رويين دين ، تأمين الحاسبات الآلية : دراسة خاصة عن كيفية تأمين شركات الخليج العربى لنظم  
الحاسبات الآلية ، مجلة الكمبيوتر والأعمال : الشرق الأوسط ، يوليو / أغسطس ١٩٩٠ ، ص ٣ ، ٤ ، ص  
١٨ : ٢٠ . وثنوه بركاكة اللغة العربية المستخمة فى هذه الترجمة وإن كان ما دفعنا إلى نكرها هو المعنى وحده .  
(٧٩) فى هذا المعنى يقول الكاتب الصحفى أحمد بهاء الدين « أن نقل المعلومات أو إستخدام ما تنتجه =

وعلى هذا الأساس نقدم دراستنا لموضوع عقود خدمات المعلومات واضعين في الاعتبار أن مصر ، وهي من بلدان العالم الثالث إقتصادياً ، خير مثال للبلد الذي يعيش على إستهلاك المعلومات لا سيما نظراً لما يمر به من مراحل إعادة بناء في كل المجالات ، فنحاول ، دون أن نحد (٨٠) من الإتياب المأمول للمعلومات من يعرف إلى من لا يعرف ، أن نضع الاطار القانوني لهذه العلاقة لإبعاد شبهة الإستغلال التي تعتور كل العقود التي تبرمها الدول المتقدمة مع الدول التي في طريقها إلى التنمية : فعادة يسعى من يعرف إلى تسويق ما يعرفه من معلومات بأعلى سعر مستأثراً بمعلوماته لأطول مدة زمنية ليكفل الحصول على أعلى ربحية من ورائها ، وفي المقابل يسعى من لا يعرف إلى الحصول بأقل سعر على أكبر قدر من المعلومات إشباعاً لنهمه للمعرفة وحاجته إلى التقدم . وهنا تتجلى ضرورة إقامة

= الثروة المعلوماتية من أجهزة فائقة القدرة يمكن أن يكون مصدر خطر ما لم يقترن بمسئولية عالية ودرجة كبيرة من الثقة والقدرة على القهر وإيقاع الضمير الإنساني في موقع السيطرة على هذه الأدوات الإلكترونية وليس العكس ، ثورة المعلومات والعالم الثالث ، مجلة مصر واليونيسكو / الشعبة القومية لليونسكو ، ص ٢٢ ، يوليو - ديسمبر سنة ١٩٨٤ ص ٥٢ ، ونوه بأن فرنسا سجلت خسائر في مجال المعلوماتية عن عام ١٩٩٢ تقدر بـ ١٠.٤٤ مليار في مقابل ١٠.٣٦ مليار فرنك عن عام ١٩٩١ بنسبة زيادة مقدارها ٠.٨ ٪ و ٢٥.٠ ٪ من هذا المبلغ يرجع إلى حوادث معلوماتية ( وهو ما يمثل ٢.٦٢ مليار فرنك فرنسي ) و ١٨ ٪ لأخطاء من الموردين والمستعملين ( وهو ما يمثل ١.٩٠ مليار فرنك ) و ٥٧ ٪ للتخريب ( وهو ما يمثل ٥.٩٢ مليار فرنك ) : CLUSIF : Estimation des pertes dues à des sinistres informatiques en France en 1992.

LAMY droit de l'informatique Bull. d'Actualités No.53 Novembre 1993, H.P.12,  
Rainer J.SCHWEIZER , La protection des données et autres : (٨٠) أنظر في هذا المعنى : problèmes juridiques de nouveaux moyens électroniques de paiement , ouvrage publié sous la direction de Bernd STAUDR , CJR : Collection Juridique Romande : Etude et pratiques Payot / Lausanne 1986 P-46. وينوه سياسته بضرورة ذلك توفير الأمن القانوني للطرفين وتأييم التعسف والغش والمصاحب لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال الأدوات الجديدة للسداد . وانظر في التنويه بصعوبة تحقيق هذا التوازن لا سيما في مجال المعلوماتية نظراً لتقنية الموضوع ووقت وتعدد مخاطره بما يفوق تصور المهنيين المحترفين أنفسهم : Xavier Linant DE BELLEFONDS et Alain HOLLANDE, Les contrats informatiques , Encyclopédie Delmas pour la vie des affaires : Ce-qu'il vous faut savoir, 1ère Edition J.Delmas et Cie/ Paris , 1984 P.13 et s

توازناً مرغوباً فيه حتى يستمر انسياب المعلومات بين الطرفين في ظل مناخ آمن من الوجهة القانونية<sup>(٨١)</sup> . وتهدف هذه الدراسة إلى خلق هذا التوازن بين المصالح المتعارضة حتى يحقق كل طرف أقصى ما يستطيع من منافع دون حيف بالآخر . ولعل أبلغ ما قد يقال للتعبير عن هذه العلاقة هي تشبيهها بالعلاقة بين حديق المقيص حيث يكون كل منهما مشدوداً إلى الآخر وإن ولي وجهه شطر وجهة مختلفة . فمن يعرف يريد الكسب الوفير ، ومن لا يعرف يريد المعرفة الغزيرة ، ولا غناء عن العقد لتنظيم هذه العلاقة على أساس عادل يرتضيه الطرفان<sup>(٨٢)</sup> يكون قوامه التوازن<sup>(٨٣)</sup> بين هذه المصالح المتعارضة<sup>(٨٤)</sup> .

وبما تقدم تبدو الحاجة ماسة ، ولا سيما إزاء دولية عقود خدمات المعلومات<sup>(٨٥)</sup> ، إلى وضع

---

(٨١) انظر في هذا المعنى : CRMJ, Les conséquences juridiques de l'informatisation, Bilan sous la direction des Isabelle DE LAMBERTRIE et Jérôme HUET , LGDJ1987, P.346.

(٨٢) انظر في التأكيد على ضرورة تبادل المعلومات بين المتنافسين : Didier LAMETHE, L'échange de données commerciales entre concurrents, GAZ-PAL 1980 ( 2:4 Mars P.4).

(٨٣) Jérôme HUET , Droit de l'informatique : Régime juridique de la télématique inter-active ( Décrets du 17 Janv. 1984 ) , 1984 . I . 3147 No.30. وكوسيلة وحيدة لتوضيح وتحديد العلاقات الاقتصادية والمالية بأسلوب نكي يستشرف المستقبل والتأكيد على أنه ليس مجرد ورقة توقع دون دراسة أو تفاوض : J.C.P. Ed : J.PAILLUSSEAU , Les contrats d'affaires , J.C.P. Ed : G. 1987 . I.3275 . ويؤكد سيادته على عدم وجود أية رغبة لدى رجال الأعمال في أن يحل محلهم المشرع في تنظيم علاقاتهم بخصوص أمرة ( نفس المقال رقم ٢٦ ) .

(٨٤) انظر في حتمية اجراء هذا التوازن بالنسبة لكل عقود المعلوماتية التي يوجد في نهاية مسماها مقطع « tique » ( وهو المقطع الأخير من كلمة informatique أي معلوماتية ) مثل علم المكتبات المعلوماتية Bureauatique ، وعلم الأشخاص المعلوماتية Robotique ، وعلم الإتصال المعلوماتي من بعد Télématique وعلم وسائل الدفع المعلوماتية Monétique ، وعلم الإتصال المعلوماتي Communicatique :

F. COLLART - DUTILLEUL , Les apports des contrats de l'informatique au droit des contrats , Op.Cit ., P.226. . وانظر في التأكيد على أن حسم هذا التوازن لن يكون قوياً :

Thomas C.VINJE , Magill : Its impact on the information technology industry , ICL, Vol.1 No.9 August 1993 P.22

=Michel VIVANT, Quel droit pour les flux transfrontières de données, (٨٥)

وتكون لهم هادياً ومرشداً عند صياغة العقود (٨٧).

RIDE, 1988 3 No.13 P.262

(٨٦) تتسأل Marie - Gaëlle CHOISY عما إذا كانت هذه المهنة الحديثة العهد قد أصبحت لها

La responsabilité des parties dans les contrats conclus entre : أخلاقيات ثابتة واجبة الإتباع , Actes du Colloque de Namur, Vol. 2, Op. Cit., P.59; Typologie des relations entre utilisateurs de banques de données et serveurs, , Op.Cit.,P.78 et J.HUET , Product liability in the information field , Op.Cit., P.165.

ويشجع الأستاذ Yves POULLET قننى أبواب مرنة مثل القواعد السلوكية [ Règles de conduite ]

Les concepts fondamentaux de protection : في مجال الاتصالات المعلوماتية : Code of practice  
des données et les nouvelles technologies de l'information, D.I., 1987 / 4, P.226.

هذا الصدد بأعمال الأمم المتحدة في مجال وضع تقنين دولي للسلوكيات في مجال نقل التكنولوجيا : انظر في ذلك : CNUCED [Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement] ,

Projet de code international des conduites pour le transfert de technologie : Rapport et communication d'experts sur les questions en suspens , compilation par le secrétariat de la CNUCED , Document : TD / CODE TOT / 52 , 5 août 1988 ( Distribution Générale ) , 48 P.

كما تنوه بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٤ - ٩٢ الصادر في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٩٣ المنشئ لمجلس أعلى للاتصالات المعلوماتية عن بعد واللجنة الإتصالات المعلوماتية عن بعد يتبعان وزير الاتصالات والذي جعل الأول جهة مختصة بوضع القواعد السلوكية في هذا المجال ، وجعل الثانية متابعة تنفيذ هذه القواعد . وتستهدف هذه القواعد حماية الشباب وتيسير خدمات المعلومات لتسيما بوضع نماذج للعقود بين أطراف العقود المتعلقة بالإتصالات المعلوماتية عن بعد ، كما أن المجلس يعد جهة إستشارية الوزير في كل ما يتعلق بتنمية هذا النوع من الإتصالات : Décret No.93-274 du 25 Février 1993 portant création du conseil supérieur de la télématique et du comité de la télématique anonyme . Publié in LAMY

كما تنهه بنظام droit de l'informatique : Bulletin d'Actualité No.47, Avril 1993, PP.11:12

أمنى أودبي جديد يطلق عليه SIS : Système d'information SCHENGEN قائم على توظيف المعلوماتية

LAMY droit de l'informatique, Novembre 1993, No.53, H., P.12 et s. Jean: لخدمة أمن أوروبا  
FRAYSSINE, Précisions sur le système d'information SCHENGEN (SIS).

ونضيف أن هذا الإتفاق قد انضممت إليه كل دول أوروبا (١٢ دولة) عدا إنجلترا والدنمارك وأيرلندا وقد تم تذليل كل الصعوبات القانونية والسياسية أمام تنفيذه ، وإن كان الغاء الرقابة عند الحدود لم يتم بعد :

Bull. d'Actualité, LAMY droit de l'informatique, No.56 Fév.1994, No.602 P.4.

(٨٧) بنوه البعض بأهمية هذه القواعد السلوكية حتى تتقاضي سيادة شريعة الغابة [Loi de la jungle]

وقد إستجابت غرفة التجارة الدولية بباريس لهذه الدعوة فوضعت تقنياً<sup>(٨٨)</sup> للقواعد المهنية الواجبة الإتباع من جانب مستخدم أنظمة التبادل الإلكتروني للبيانات التجارية عبر وسائل الإتصال عن بعد [Systèmes d'échange électronique de données commerciales par télétransmission : EDI] ونوهت الغرفة فى صدر هذا التقنين بأن ما ورد فيه غير ملزم وإغا هو ، كغيره من التقنيات الماثلة الصادرة عن الغرفة ، ييسر للأطراف التوصل فيما بينهم إلى إتفاق ملزم .

كما نشرت الجمعية الفرنسية للإتصال عن بعد [Association Française de la Télématique : AFTEL] تقنياً آخر يهدف إلى تنظيم مهنة الإتصال عن بعد «ذات الطابع العام» [à vocation générale ...] وثالث متعلق بعمليات البورصة التى تتم عبر وسائل الاتصال عن بعد<sup>(٨٩)</sup> .

كما نُشرت لذات الغرض كراسات للشروط<sup>(٩٠)</sup> [Cahier de

---

J. PAILLUSSEAU , Les contrats d'affaires , Op.Cit. ,No.29. = ونضمن إستقرار سوق للمعلومات وإستفادة المجتمعات المختلفة من إنسياب المعلومات دون عوائق أو مخاطر : U. SIEBER , Legal protection of computer data .Op.Cit.,P.10 ويؤكد المؤلف الأخير على حيوية وجود هذه القواعد السلوكية لحكم تجارة المعلومات [Information trade] وفرض الإنضباط على سوقها [Information market] ( نفس المقال ، ص ٤٢ ) وينوه الفقه ، بحق ، بضرورة مجازاة هذا التقنين الأخلاقى لإيقاع نمو خدمات الإتصال عن بعد : J.HUET , Droit de l'informatique : régime juridique de la télématique interactive : بعد Recomandation relative à la protection : وكذلك ( Décret du 17 Janv. 1984 ) , Op.Cit.,No.35 des données à caractère personnel utilisé à des fin de marketing direct , Conseil de l'Europe STRASBOURG 1986 P.1.

(٨٨) وقد صدر هذا التقنين باللغتين الإنجليزية والفرنسية : UNCID, Uniform rules of conduct of interchange of trade data by tele- transmission / UNCID Règles de conduite uniformes pour l'échange de données commerciales par télétransmission - [ Publication No.452 de la CCI / ICC France. وقد أقرت هذه القواعد من جانب المجلس التنفيذى للغرفة فى دورته العادية والخمسين بباريس فى ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٨٧ .

(٨٩) Sylvie ROZENFELD, Les problèmes de responsabilité en matière de messagerie télématique, LES PETITES AFFICHES, No.143,28 Nov.1988 P.16

(٩٠) صدرت كراسة الشروط بالمرسوم رقم ٥٩ - ٨٤ فى ١٧ يناير سنة ١٩٨٤ فى شأن نظام الترخيص المسبق المقرر بالمادة ٧٧ من تشريع رقم ٨٥٢ - ٨٢ الصادر فى ٢٩ يولية سنة ١٩٨٢ بشأن الاتصالات السمعية البصرية . ويلاحظ أن هذه الكراسة لا تكفى موادها الإحدى عشرة فى هذا الشأن بل لابد من =

[charges] ، (٩١) وعقوداً نموذجية (٩٢) تحقيقاً للهدف نفسه (٩٣) ، بل وظهر من ينادى بوضع قانون خاص يحكم تبادل المعلومات عبر الشبكات على غرار قانون التجار Lex mercatoria الذى ينادى به حاكماً وحيداً للعلاقات التجارية الحديثة فى كل الدول نظراً لعالمية هذه

---

= استكمالها ببنود عقدية أخرى : انظر النص الكامل لهذه المواد المتعلقة بنوعية معينة - الخدمات وهى الخدمات التفاعلية [ services interactifs ] لى القائمة من أسلوب التحاور بين الحاسب والمستحيل : Jérôme HUET et Marie-Gaëlle CHOISY, La télématique: Un nouveau droit, DOCUMENTALIS-M-G- CHOISY : قصورها -، TE, Vol. 22, No. 2 , Mars - Avril 1985 P.623 Typologie des relations entre utilisateurs de banques de données et serveurs , Op. Cit., P.75 ، حيث لا بد من بيان إسم المورد وعنوانه ومسمى الخدمة المطلوبة وتفاصيل المجال محل التغطية والإلتزام بالنصح والإرشاد : Régime juridique de la télématique : J.HUET , Droit de l'informatique : interactive ( Décret du 17 Janvier 1984 ) , Op. Cit ., No.34. ، ونقوه يدور الجماعة الدائمة لدراسات الأسواق (Groupe Permanent d'Etudes de Marchés : CPEM) فى فرنسا ، وهى جماعة تضع التقنيات الأخلاقية وتسير بوجه خاص كراسة الشروط وتستكملها : انظر فى بيان ذلك والتأكيد على أهمية وجود كراسة مواصفات (Cahier de prescription) :

H.MAISL, La modification du droit sous l'influence de l'informatique: Aspects de droit public , Op.Cit.,No.3

(٩١) يشار عادة فى كراسة الشروط إلى إلتزام المنتج بالتصريح والتشريعة واللائحية المعمول بها لا سيما حماية الحياة الخاصة والنظام العام والقواعد المهنية والمعمول بها خصوصاً فيما يتعلق بالمعاية : J.HUET et M.G. CHOISY , La télématique : un nouveau droit , Op. Cit ., P.63

(٩٢) وتستهدف هذه العقود النموذجية حماية صفار المستهلكين من التعسف ، بكل صوره ، فى المجال المعلوماتى : POUCKET , L'informatique : des défis pour le juriste , P.294

(٩٣) انظر فى التنويه بأهمية عمل تقنين للتنظيم الذاتى [code d'autodiscipline] بالتعاون فيما بين المهنيين والمستهلكين لمواجهة عمليات المساومة عبر الهاتف ، ويحتمية تقاضى عمل خط تشريعى شبيه بخط Maginot الشهير فى هذا الصدد Gilles HEIDSIECK , Faut-il interdire le démarchage téléphonique , J.C.P., Cahier de droit de l'entreprise , 1986, P.37 ( خط ماجينو : أسلوب بفاعى فى التحصينات ، إمتد على الحدود الشرقية لفرنسا ، من حدود سويسرا إلى حدود بلجيكا . أنشأه أندريه ماجينو (١٨٧٧م - ١٩٢٢م) وزير الحرية الفرنسية (١٩٢٩م - ١٩٣٠م) . وقد فشل هذا الأسلوب سنة ١٩٤٠م حيث اخترقه الألمان ، واستولوا على جنائحه : الموسوعة الثقافية ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر =

## الشبكات (٩٤) .

ولا شك في أن هذا كله يعكس الاهتمام المتزايد بالمعلوماتية وضرورة دراسة جوانبها كلها من جانب رجال القانون بوجه خاص (٩٥) وكل أفرد المجتمع بوجه عام لتنظيم سوق المعلومات ولإنتشار الثقافة المعلوماتية (٩٦) ، لا سيما وأن هذه الثقافة ليست مقصورة على رجال التقنية ولا يجب أن تكون كذلك لا سيما بعد أن غزت الحاسبات كل الأعمال والتخصصات . على أية حال فإن التعاون الثمر الوطيد بين رجال القانون ورجال المعلوماتية (٩٧) يعد أمراً

= (القاهرة - نيويورك) عام ١٩٧٢ ، مطابع دار الشعب ، ص ٨٦٩ ] .

(٩٤) أنظر : Michel VIVANT , Quel droit pour les flux transfrontières de données . Op.Cit ., P.262 et s. وانتظر الأستاذ بهاء على الدين هلال بسوقي ، قانون التجار الدولي الجديد ، القاهرة ١٩٩٣ حيث يكرس هذا الكتاب ( رسائله التي نال بها درجة الماجستير في الحقوق من كلية الحقوق جامعة القاهرة ) لشرح المقصود بـ Lex Mercatoria .

(٩٥) وقد امتعت منظمة الـ O.C.D.E. (Organisation de Coopération et de Développement Economique) بمسألة القواعد المنظمة للمعلوماتية بوجه عام بل وأفرقت تقاريراً لدراسة مشكلة الدخول غير المرخص به في شبكات المعلوماتية وهو ما يعرف باسم القرصنة ، ويث البرامج الممسوخة ( Altérés ) والمعبية ( contaminés ) والأخطاء والفيروسات ( Les bagues, et virus ) وانظر في ذلك كله : Science , technologie et industrie , Activités de l'O.C.D.E. EN 1989 , Rapport du secrétaire général , O.C.D.E.1990 P.87 . وجدير بالذكر أن هذه المنظمة أنشئت باتفاقية وقعت في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ في مدينة باريس وبخلت حين النفاذ في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٦١ وتضم في عضويتها ألمانيا الاتحادية ، وأستراليا ، وبلجيكا ، وكندا ، والبنمارك ، وإسبانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ، واليونان ، وإيرلندا ، وأيسلندا ، وإيطاليا ، ولكسمبرج ، والنرويج ، وهولندا ، والبرتغال ، والمملكة المتحدة ، والسويد ، وسويسرا ، وتركيا وانضمت إليهم كل من اليابان ( ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٤ ) وفنلندا ( ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٩ ) وأستراليا ( ٧ من يونيو من ١٩٧١ ) ونيوزيلندا ( ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٣ ) وتشارك في بعض أنشطة هذه المنظمة بموجب إتفاق أبرم في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦١ .

(٩٦) أنظر سابقاً هامش رقم ١٨ ص ١٦ ، وانظر في استخدام مصطلح الثقافة المعلوماتية ( culture informatique ) وإبراز أهمية نشرها على كل المستويات الإدارية بوجه خاص : J.E. SCHOETTL, Les circulaires peuvent - elles revêtir la forme de logiciels ? : Réflexions prospectives tirés du droit administratif français, D.I.1987/3, P.144.

(٩٧) أنظر في هذا المعنى : Y.Poullet , Les concepts fondamentaux de la protections :

لزاماً، إن لم يكن حتمياً ، لصياغة عقود خدمات المعلومات <sup>(٩٨)</sup> ، على ألا يقتصر هذا التعاون على مرحلة ما قبل تحرير العقد بل يستمر في صورة حوار دائم ، لا ينقطع <sup>(٩٩)</sup> ، بين طرفيه <sup>(١٠٠)</sup> طوال مدة هذا العقد <sup>(١٠١)</sup> .

des données et les nouvelles technologies de l'information , DI,1987/4,P.222

وانظر في مجال الإشادة بالجهود الهادفة إلى « تنوير المتفاعلين في مجال المعلوماتية التخفيف من طابع الإنعاز الذي يميز عقود المعلوماتية بوجه عام : ECLANCHE, GAUDRAT, DE LAMBERTRIE et NEGRE, Les relations contractuelles , Op.Cit. ,No.34 P.235 et s.

LAROCHE-VIDAL, Serveurs, producteurs, utilisateurs: Des relations contractuelles- (٩٨)

- les nouvelles , DOCUMENTALISTE , Vol. 22, No.2 , Mars-Avril 1985 PP.72-75.

(٩٩) وهو حوار لازم أوضع ألفاظ عربية سليمة للمصطلحات الأجنبية . وتنته في هذا الصدد بمرسوم

صدر في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ يستخدم اللغة الفرنسية وآخر صدر في ١١ من مارس ١٩٨٦ بإثراء اللغة

الفرنسية بالجديد من المصطلحات الأنجلوسكسونية : انظر في التنويه بمرسوم جديد صدر في ١٩ من فبراير

سنة ١٩٩٢ بشأن مصطلحات المعلوماتية (J.O. 7 Mars 1993 P.3603) : Jean FRAYSSINET, Le lan-

gage de l'informatique: un vocabulaire normalisé in Lamy droit de l'informatique Bulletin

d'Actualité No. 47 , Av. 1993 , P.4 , وجدير بالذكر أن القانون المصري رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٥ (الجريدة

الرسمية في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ ، ع ٢٢ مكرر) للمعدل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٦ (الجريدة

الرسمية ، ع ٢٧ - تابع - في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٨٦) يوجب استعمال اللغة العربية في المكاتبات واللاتات

على أساس أن استعمالها يعد مظهراً من مظاهر سيادة الدولة باعتبارها لغة الدولة الرسمية وحتى لا تتوارى

اللغة القومية خلف اللغات الأجنبية ( المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ ) .

J.HUET, Droit de l'informatique: Régime juridique de la télématique interactive (١٠٠)

La nécessité d'un « وهذا ما يعبر عنه سيادته بقوله : (Décret du 17 Janv. 1984) , Op.Cit.,No.35

dialogue a sens multiples est au coeur des activités d'information. . ويلاحظ أن عقود المعلوماتية

بوجه عام وضعها رجال القانون بالولايات المتحدة الأمريكية لترجم في باقي البلاد بما في ذلك فرنسا . انظر

في التنويه بهذه الحقيقة وجهود رجال القانون الفرنسيين الرامية إلى التحلل من الترجمة العرفية مراعاة لآليات

النظام القانوني الفرنسي ، مع إعترافيهم بأن بنود كثيرة بهذه العقود مستوحاة من نظم قانونية أجنبية : EC-

- LANCHE , GAUDRAT , DE DE LAMBERTRIE et NEGRE, Les relations contractuelles, Op.Cit., No.31 P.234.

(١٠١) نشأ هذا العقد كغيره من عقود المعلوماتية في أحضان القواعد العامة وبدأ يتخذ له تدريجياً =



فإذا انتهينا من إبراز العلاقة الوثيقة بين المعلوماتية والمعلومات تجلت لنا الأهمية الخاصة للمعلومات - محل العقد موضوع الدراسة - في عالم تهيمن عليه الحاسبات المبرمجة . وما كان لنا أن ندرك هذه الأهمية إلا بدراسة فكرة المعلوماتية وما تضيفه على المعلومات من قيمة متميزة في الشكل والجوهر .

يبقى لنا الآن أن نتقل لبيان ماهية المعلومات ، وهذا كله يهد لنا الطريق إلى دراسة أطراف عقد خدمات المعلومات ، وهو ما سيكون موضعه الفصل الثالث من هذا الباب .



---

F. COLLART - DUTILLEUL , Les apports des contrats de : نظماً قانونياً مفصلاً : l'informatique au droit des contrats , Op.Cit., Nos . 10:11 P.227.

P. COLLART - DUTILLEUL , Les apports des contrats de : المعلوماتية الواسع النطاق : l'informatique au droit des contrats de l'informatique au droit des contrats , Op.Cit., P.224

، وهو ما لا يعنى بالضرورة مصداقية ما يقول به البعض من أن لكل مشكلة جديدة حل جديد : (A : problème nouveau , solution nouveau )

Michel VIVANT, Quel droit pour les flux transfrontières des données ? RIDE1988/3 P.255.

## الفصل الثاني

### شخص العقد

نعرّف في هذا الفصل أشخاص عقد خدمات المعلومات ، فمن الخصائص الرئيسية لهذا العقد تعدد أطرافه وهو الأمر الذي يستدعى وضع تعريفات لهم حتى لا تختلط المفاهيم عند الدراسة .

وننوه بداية بأنه عادة ما يقتصر أشخاص عقد خدمات المعلومات ، في صورته البسيطة ، على طرفين فحسب وهما المنتج والمستخدم النهائي ويتوسط بينهما أحياناً سمسار <sup>(١)</sup> ، مع ذلك فليس الأمر دائماً بهذه السهولة ، فقد تنقسم وظائف المنتج على عدة وحوس ، فيظهر المورد الذي يمد المنتج بما يحتاج إليه من معلومات ، ليقوم المنتج بدوره بوضعها تحت تصرف مستغل لشبكة من الحاسبات بعد أن يقوم آخر بإعداد النظام المعلوماتي الأمثل ويفرغ فيه هذه المعلومات ، ثم يظهر الموزع المتحرس الذي يضطلع بالجانب التسويقي لهذا كله. وفي المقابل، ينتظر المستخدم النهائي نتيجة هذا التعاون التقني ليبدأ تعامله مع المعلومات في صورتها النهائية .

ويحتاج بيان ذلك كله إلى التعريف بأشخاص هذا العقد كمدخل لدراسته ، وهو ما نعرض له الآن .

---

(١) يشتهر هذا العقد بعقد آخر يبرم بين متنافسين أو أكثر ، ولا سيما بالنسبة للمحال الصغيرة غير المتمتعة بعضوية شبكات المحال الكبيرة ، بفرض تبادل البيانات المتعلقة بـ : التسويق ، والمبيعات ، وردود فعل الجمهور تجاه وسائل الدعاية ، وحجم إرتياد أفراد هذه المحال و الأسلوب الأمثل لعرض السلع . ويذهب أن مثل ذلك التبادل لا يتصور أن يتم بالإرادة المنفردة إلا بفرض إستنزاف المنافس أو إبهاره . أنظر في ذلك : Didier LAMÉTHE, L'échange de données commerciales entre concurrents , GAZ-PAL, 2-4 Mars 1980 P.2.

: Concepteur والمصمم Serveur

AFTEL, Recommandations de l'AFTEL relatives à la relation contractuelle fournisseur de service télématique centre serveur, LAMY droit de l'informatique, Bull.Actualité, No.43- Décembre 1992 , PP.10-12

أولاً : المنتج (بالإنجليزية Producer بالفرنسية Producteur ) : تطلق هذه التسمية<sup>(٧)</sup> على الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقوم بتجميع<sup>(٨)</sup> عدة معلومات وتحليلها بهدف تحديد الرابطة التي بينها<sup>(٩)</sup> حتى يتسنى له صياغتها<sup>(١٠)</sup> وتنظيمها<sup>(١١)</sup> والتنسيق فيما بينها<sup>(١٢)</sup> ثم تثبيتها على دعامة مادية<sup>(١٣)</sup> - ميسورة الإستخدام - بالوسائل المعلوماتية أو أية وسيلة أخرى للإتصال عن بعد .

وقد تجتمع هذه الوظائف جميعاً في يد المنتج وحده<sup>(١٤)</sup> ، وقد يستعين بعدد من العمال من الباطن يقومون بها كلها أو بعضها<sup>(١٥)</sup> دون أن يفقد سلطانه وهيئته على العملية بأسرها<sup>(١٦)</sup> .

وتؤكد على أن الأصل هو أن تكون للمنتج اليد العليا على العملية كلها بدءاً من التجميع حتى التقديم إلى المستخدم النهائي ، لهذا السبب فإن تعاقد مع آخرين للقيام بدور له أو أكثر في العملية يستدعي تعاونه الكامل معهم<sup>(١٧)</sup> حتى يتم تقديم الخدمة على وجه يرضيه المستخدم النهائي . مع ذلك يندر أن يتم التعاقد بين المنتج والمستخدم النهائي مباشرة ما لم

Rapport GFFIL, Les relations contractuelles des producteurs de bases et banques de (٧)  
donnée , Édition GFFIL ( Groupement Français des Fournisseurs d'Information en Ligne,  
France 1986 P.22.

(٣) تسمى بالفرنسية La collecte .

(٤) تسمى بالفرنسية La conception .

(٥) تسمى بالفرنسية L'élaboration .

(٦) تسمى بالفرنسية L'organisation .

(٧) تسمى بالفرنسية La cordination .

(٨) تسمى بالفرنسية La saisie ويتم ذلك بتسجيلها على دعومات مخزنة سمعية أو سمعية بصرية .

(٩) LAMY , droit de l'informatique : Informatique, Télématique, Réseaux , Par Michel  
VIVANT, Christian LE STANC, Lucien RAPP et Michel GUIBAL, LAMY , 1994 , No.  
1828 P.1200

A.LUCAS, Le droit de L'informatique, Op.Cit., No.391 P.475 (١٠)

(١١) على الأقل من ناحية إتخاذ القرارات : Rapport GFFIL , Les relations contractuelles des  
producteurs des bases et banques de données , Op.Cit., P.32

Rapport GFFIL, Ibid, P.39 (١٢)

يكن المنتج ممتناً للتسويق أيضاً (١٧٣) .

ثانياً : المورد (بالإنجليزية Provider بالفرنسية Fournisseur ) : يعد مورداً (١٧٤) الشخص الطبيعي أو المعنوي (١٧٥) القادر على وضع منتج نهائي متكامل من مجموعة معلومات تخص منتجاً واحداً أو أكثر (١٧٦) تحت تصرف الجمهور . وقد يتعدد الموردون بالنسبة للمنتج الواحد ، فيحصل من كل منهم على قدر من المعلومات بحيث تكون المعلومات التي لديه في النهاية هي البوتقة التي تجتمع فيها كل هذه المعلومات (١٧٧) .

ويلاحظ أن المورد قد يأخذ على عاتقه مهمة التسويق إلى جوار مهمته الأساسية التقنية الطابع والمتمثلة في توريد كل ما يلزم من خدمات للتمكين من إستخدام القاعدة الجامعة للمعلومات (١٧٨) ، كما قد يقنع بمهمته الأساسية ويسند عملية التسويق إلى غيره (١٧٩) .

وجدير بالذكر أن الشائع هو عزوف المنتجين عن تولي مهمة التوريد في حالتين وهما : (١٨٠) الأولى : إذا كان المنتج ممن لديه معلومات مخصصة لاستعماله المحض .

---

M-G. CHOISY , Typologie des relations entre utilisateurs de banques de données et (١٧٣) serveurs ,Op.Cit., P.78

POULLET, The information contract ....,Op.Cit., P.122 , Rapport G.F.F.I.L , La (١٧٤) relations contractuelles des producteurs de bases et banques de données,Op.Cit., P.33 AFTEL, Recomandations ...,Op.Cit., P.10 (١٧٥)

(١٧٦) وقد يكون هذا المورد جهة حكومية أو شخصاً من أشخاص القانون الخاص : أنظر في بيان أثر مشكلة التنافس بين القطاعين العام والخاص على الموردين :

Herbert BURKERT, Legal basis for selling information to the public sector in International contracts for sale of information services ,Op.Cit., P.67 and F.

(١٧٧) يوجد في العمل نوعان من الموردين : موردين من المنشأة (source ...) وموردين لمعلومات معالجة

Rapport GFFIL,ibid,P.23:( Centre Fournisseurs d'Information Traitées) مثل التحليلات والفهرس

POULLET, The information contract..., Op.Cit.,P.122 (١٧٨)

Jérôme HUET, Product liability in the information Field in International contracts (١٧٩) for sale of information services ,Op.Cit., Note No. 2 P.170

BENSOUSSAN , Les contrats télématiques ,Op.Cit., P.30 (٢٠)

**الثانية :** إذا كان المنتج غير مؤهل بحكم إمكانياته وقدراته للإستجابة لما قد يوجه إليه من طلبات من خلال البريد أو الهاتف أو البرق أو الوسائل التكنولوجية الحديثة للإتصال عن بعد.

**ثالثاً :** مُنفذ النظام ( بالإنجليزية Integrator بالفرنسية Integrateur ) : ويقصد به الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقوم ببناء نظام للمعلومات إستناداً إلى ما يقدمه إليه المنتج من معلومات توفرت لديه ، وذلك بقصد توسيع قاعدة المستفيدين من النظام <sup>(٢١)</sup> . فلا تكمن الأهمية الحقيقية لدور المنفذ في غير إجراء عمليات تنسيق وتوفير وتكامل بين ما لدى المنتج من معلومات بحيث يتحول النظام المعلوماتي الخاص به من نظام خاص مقصور عليه إلى نظام أعم وأشمل يشبع رغباته ويفي بإحتياجات من سواه . <sup>(٢٢)</sup>

وتقترب وظيفة منفذ النظام من وظيفة المُشغِّل (بالإنجليزية Operator وبالفرنسية Opérateur) ، فيتمثل دور الأخير في عمل قاعدة بيانات من واقع ما لدى المنتج من مواد ، ويقتصر دور المنتج على أمرين أولهما هو الحصول على تراخيص من المؤلف المتعلقة حقوقه بهذه المواد، وثانيهما هو مراقبة عمل المُشغِّل بحيث يتأكد من حصول المنتج على هذه التراخيص فعلاً تأكيداً من إحترام المُشغِّل لكل ما ورد في العقد الذي يربطه به كمنتج . <sup>(٢٣)</sup>

**رابعاً :** المعلوماتي <sup>(٢٤)</sup> (بالإنجليزية Host computer وبالفرنسية Serveur) ويقصد به

---

Alain BENSOUSSAN, Les contrats télématiques , Op.Cit., P.30 et Y.POULLET, <sup>(٢١)</sup>  
 The information Contract..., Op.Cit., P.124 . وتنبه بدور مساعد القائم بتصميم النظام (concepteur)  
 المتمثل في إسداء النصح أو تقديم المساعدة لاسيما في المضمون أو البناء أو وضع كراسة الشروط التقنية ،  
 وهو الدور الذي قد يخول صاحبه الدخول كطرف في التعاقد إذا ما كانت له صفة الناشر المقوض في ذلك :  
 AFTEL, Recommandations..., Op.Cit., P.10  
 BENSOUSSAN, Ibid, P.3 (٢٢)  
 Jon BING, Data base Publishing, International contracts for sale of information <sup>(٢٣)</sup>  
 services , Op.Cit., P.102

<sup>(٢٤)</sup> يسمى البعض بصاحب مشروع الكمبيوتر (الأستاذ الدكتور حسني المصري ، الكمبيوتر كوسيلة  
 فنية لإتسياب المعلومات عبر الحدود الدولية وصور الإستغلال التجاري الدولي ، بحث قدم إلى مؤتمر الكويت=

الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يضع أجهزته التقنية من حاسبات وبرامج ضرورية لضمان القيام بالخدمة المعلوماتية<sup>(٢٥)</sup> ، تحت تصرف المنتج أو المورد أو من له الحق في تسويق أو ترويج المعلومات بوجه عام<sup>(٢٦)</sup> . ومقاد ذلك أن دور المعلوماتي هو دور تقني بحت ، فيدخل المعلومات في أجهزته<sup>(٢٧)</sup> التي تتحكم فيها برامجه<sup>(٢٨)</sup> بغرض البث المعلوماتي<sup>(٢٩)</sup> لجمهور معنى بمجال واحد أو لجمهور معنية بمجالات متعددة<sup>(٣٠)</sup> .

ولعل أهم مزايا وجود المعلوماتي في مجال خدمات المعلومات هو تقديم خدمة متميزة ،

---

= الأول للحاسب الآلي ، سابق الإشارة إليه ، ص ٧٥ . ونحن من جانبنا نقضل التسمية الواردة في المتن انطلاقاً من تسميته اصطلاح Informatiques بالمعلوماتية .

AFTEL, Recommendations ,Op.Cit., P.10

(٢٥)

(٢٦) أنظر في نفس المعنى :

Y.POULLET, The information contract.,Op.Cit., P.124 , l'informatique: des défis pour le juriste, Op.Cit.,P.287 A.BENSOUSSAN, Les contrats télématiques ,Op.Cit., P.31 et Marie-Gaëlle CHOISY, Typologie des relations entre utilisateurs de banques de données et serveurs , DOCUMENTALISTE , Vol. 22, No.2 Mars - Avril, 1985 P.75 DE X.LINANT DE BELLEFONDS et A.HOLLANDE, Les contrats informatiques, Op.Cit., P.138

(٢٧) أنظر في دراسة عقود بيع O.E.M (O.E.M. : original Equipment Manufacturers) في

مجال الصناعة الإلكترونية ، وهي عقود ترد على معدات لا تستخدم ولا يعاد بيعها بحالتها وإنما تدخل في منتج يباع أو يوزع (كما هو الغالب) للمستخدم النهائي :

Pascal DURAND-BARTHEZ, Les contrats de vente "O.E.M." dans l'industrie électronique, D.P.C.I. Décembre 1980 , Tome 6 , No. 4, P.521 et P.524:525

وينوه الكاتب بأن هذه العقود ليست قرينة المعلوماتية لأنها معروفة قبل ثورة المعلومات ومطبقة على كل

المنتجات المركبة بدءاً بالمركبات وحتى الحاسب للصغير :

François SARTRE et Mireille MOUREN, informatique et contrats: modalités et (٢٨)

embûches , Édi tests / France 1985 P.102

(٢٩) ويعبر عن ذلك بالفرنسية بـ Diffusion informatique

LAMY : Droit de l'informatique ,Op.Cit.,No. 1874 P.1218

MATHELOT, La télématique ,Op.Cit., P.90

(٣٠)

فمن خلال المعلوماتي يحصل الأخير على أكبر كم من المعلومات نظير أقل مقابل ممكن (٣١) .  
 وننوه بأن الغالب هو أن يترك المنتجون مهمة المعلوماتي إلى متخصص ، فلا يميلون إلى  
 توليها بأنفسهم ، وذلك يتفرغ المنتج أو القائم بالتوزيع لعملية التسويق (٣٢) عملاً . (٣٣)  
 ويغلب أيضاً أن يتعاقد المعلوماتي مباشرة مع العملاء (٣٤) ، فيجمع المعلوماتي بذلك بين  
 الدور التقني والدور التسويقي (٣٥) .

وننوه بأن وجود المعلوماتي يمثل خدمة حيوية للمنتج أو الموزع ، حيث يخلصهما من أعباء  
 الصيانة والمسئولية عن الأعطال التقنية المصاحبة للتشغيل (٣٦) .

خاصة : الموزع ( بالإنجليزية Distributor وبالفرنسية Distributeur ) : ويقصد به  
 الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقع عليه الاختيار لتسويق المعلومات (٣٧) ، وهو ليس  
 بالضرورة المنتج بل الغالب أن يكون شخصاً آخر يحترف هذا العمل على سبيل الإستقلال أو  
 بوصفه وكيلاً (٣٨) .

---

(٣١) كما يضمن نوعية الأداء أيضاً Y.POULLET, The information contract..., Op.Cit., P.126  
 ويمثل ذلك في تحديد حد أدنى لمستوى الخدمة من حيث عدد خطوط الإتصال المتاحة ، ومتوسط زمن  
 الإجابة ، ومطابقة التخزين الميسورة ، ووسائل المراقبة التقنية والأمان الكهربائي واليات الإشراف على الإستغلال  
 ونظام الأمان ومن النقص والتدخل ويقاس ذلك كله بإحصاءات دورية واستطلاعات لرأي العملاء وينصح دائماً  
 بإدراج ذلك كله في ملحق تقني لكراسة الشروط : AFTEL, Recommandations , Op.Cit., P.11.

(٣٢) Marie-Gaëlle CHOISY, La responsabilité des parties dans les contrats conclus entre  
 serveurs et utilisateurs des banques de données in La télématique (Vol.2.), Op.Cit., P.51

(٣٣) J.HUET, Droit de l'informatique: regime juridique de la télématique interactive (٣٣)  
 (Décrets du 17 janvier 1984), J.C.P.Éd. G 1984.1. 3147, No.30

Ibid No.30 (٣٤)

André LUCAS, Droit de l'informatique" (Version du 30 Av.1990), No.40 P.4 (٣٥)

Claire LAROCHE-VIDAL, Serveurs, producteurs, utilisateurs ... Op.Cit., P.72 (٣٦)

LAMY : Droit de l'informatique, Op.Cit., No. 1867 P.1215 (٣٧)

=A.LUCAS, Droit de l'informatique, Repertoire Dalloz, Op.Cit., No. 41 P.4 (٣٨)

وبعد الموزع سواء أكان المنتج أم غيره<sup>(٣٩)</sup> ، الشخصية المحورية للعملية (La personne clé de l'opération)<sup>(٤٠)</sup> ، حيث يقلب ألا يعرف المستخدم النهائي غيره عندما يبرم عقد خدمات المعلومات . وبيان ذلك أن الموزع وحده يقع عليه عبء الدعاية والتسويق لسلعته «المعلومات» ، كما يتحمل وحده بعء تأهيل المتعاقد معه ولا تصدر إيصالات سداد المقابل المالى لخدمة المعلومات التى يقدمها من سواء .

وبلاحظ أن الموزع قد لا يبرم عقده مع المستخدم النهائي مباشرة بل مع سمسار<sup>(٤١)</sup> يتولى عنه هذه المهمة ، وفى هذا الفرض يقع الإلتزام بتأهيل السمسار على عاتق الموزع . ويجدر بالذكر أنه عند تدخل سمسار فى العملية يحصل ، علاوة على الجعل المالى التمثيل فى مقابل الاستفادة من خدمات المعلومات ، على عمولته الخاصة التى يتحملها المستخدم النهائي فى نهاية المطاف بطبيعة الحال .<sup>(٤٢)</sup>

سادساً : الناقل ( بالإنجليزية Carrier وبالفرنسية Transporteur )<sup>(٤٣)</sup> ويعنى الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى يدير شبكة للإتصالات ، سلكية أو لاسلكية<sup>(٤٤)</sup> ، عن بعد تسمح

---

= ويديهي أن تختلف إستراتيجية التوزيع إستناداً إلى السوق أو المعايير الجغرافية أو المهنية أو غير ذلك :  
Y. POULLET, The information contract..., Op.Cit., P.125

(٣٩) يستوى فى ذلك أن يكون هذا الغير هو المورد أو أى وسيط آخر :

Y. POULLET, The information contract, Op.Cit., P.125

A. LUCAS, Le droit de l'informatique, Op.Cit., No.393 P.476 (٤٠)

Y. POULLET , The information contract..., P.125 Op.Cit., (٤١)

(٤٢) كما يتحمل المستخدم النهائي تكلفة إستهلاك الكهرباء وإستغلال الأجهزة المطوماتية وشبكة الإتصالات سواء أكانت عامة أم خاصة :

Rapport GFFIL , Les relations contractuelles des producteurs de bases et banques de données, Op.Cit., P.47

(٤٣) هناك من يلزم إستخدام اللفظ الفرنسى transmetteur لتفادى الخطأ بين "الناقل" فى عقد نقل الأشخاص والبضائع ، "الناقل" فى عقد خدمات المعلومات :

.A. BENSOUSSAN, Les contrats télématique, in La télématique (Actes du colloque de Namur, Op.Cit., Vol.2 P.31

Y. POULLET, The information contract, Op.Cit., P.122 (٤٤)



للمستخدم النهائي بالولوج إلى النظام المعلوماتي <sup>(٤٥)</sup> . ومفاد ذلك أن الناقل هو مجرد «رسول مُوصَّل» بين المعلوماتي والمستخدم النهائي <sup>(٤٦)</sup> ، مع ملاحظة جواز تعدد الناقلين في بعض الحالات إذا ما استدعى الأمر تضافر جهود عدة هيئات عامة أو خاصة لإنجاز عملية التوصيل عن بعد ، <sup>(٤٧)</sup> ، حيث يعد تعدد الناقلين في هذا الفرض أمراً حتمياً . <sup>(٤٨)</sup>

وتنوه بأن فرنسا قد قبلت مؤخراً وجود شبكات نقل للمعلومات بالمخالفة للإحتكار القانوني المفروض لصالح هيئة الإتصالات الفرنسية ( يشار إليها عادة بـ P.T.T. ) <sup>(٤٩)</sup> بهدف دعم المنافسة في مجال الإتصالات المعلوماتية ، فنشأت شبكة R.A.V.A <sup>(٥٠)</sup> وشبكة TRANSPAC <sup>(٥١)</sup> . وتكمن المزية الأساسية في هاتين الشبكتين في خضوعهما للقانون

---

(٤٥) هذا هو التعريف الذي تبناه القرار الوزاري الصادر في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ في فرنسا (انظر في الإشارة إلى ذلك : A.LUCAS, Le droit de l'informatique, Op.Cit., No.402 P. 284 Note No.23 , وإن كان هذا القرار قد استخدم لفظ المنشأة (organisme) وليس الشخص الطبيعي أو المعنوي وفي ذات التسمية التي إستخدما البعض مثل BE-NSOUSSAN, (Les contrats télématique Op.Cit., P.31) : وتنبه بأن الأستاذ POULLET يبتني في تعريفه للناقل مصطلح " الشخص الطبيعي أو المعنوي " : The information contract, Op.Cit., P.125

X.LINANT de BELLEFOND et HOLLANDE, Les contrats informatique, P.138 (٤٦)

(٤٧) مثلاً هو الحال بالنسبة لحالات Flux transfrontières التي يباشرها ناقل خاص مثل الناقل في شبكة SWIFT : انظر في ذلك :

Y.POULLET, L'informatique : des défis pour le juriste , Op.Cit., P.287

François SARTRE et MIREILLE MOUREN, Informatique de contrats : modalités (٤٨) et embûches , Op.Cit., P.102

(٤٩) وهو مختصر للكلمات الثلاثة Postes, Téléphone, Télécommunication التي تعني على التوالي بريد وتليفون وإتصال عن بعد .

(٥٠) وهو إختصار لعبارة (Reseaux à Valeur Ajoutée) وتعني الشبكات التي تسمح للمستخدم بالإستفادة من نقل المعلومات مع إمكان مباشرة عمليات معالجة للبيانات :

A.LUCAS , Le droit de l'informatique , Op.Cit., No.388 P.474

(٥١) ويتمثل في شبكة عامة للإتصال عن بعد بإستخدام أسلوب نقل البيانات بالحمزة (par paquet) :

=A.LUCAS , Le droit de l'informatique , Op.Cit., No.388 P.474 Note No.1

الخاص حيث الحرية أرحب وأوسع (٥٢) بالمقابلة إلى ما تخضع له الشبكات الحكومية من قيود مألوفة (٥٣) في القانون العام . (٥٤)

سابعاً : السمسار ( بالإنجليزية Broker وبالفرنسية Courtier ) : ويعنى الشخص

= وينوه بأن شبكة Transpac هي شبكة تابعة لـ P.T.T. وتتخذ شكل شركة مختلطة .

(٥٢) A.LUCAS, Le Droit de L'informatique , Op.Cit., No.393 P.477 . وينوه بأن فرنسا

تستخدم شبكة الاتصالات الحالية في نقل المعلومات إما عبر خطوط التليفون العادية بالترقية المعتادة وإما من خلال خطوط خاصة ذات تعريف أكبر وسرعة أداء أعلى ، كما تنوه بأن شبكة Transpac تتخذ شكل شركة إقتصاد مختلط ملحقة بالإدارة العامة للاتصالات وتعريف استخدامها مرتبطة بحجم الرسائل الفعلية وليس بالمسافة . ولا تقوم الشبكة الأخيرة بنقل البيانات المالية للمعلومات لدخول ذلك في الاختصاص المانع لهيئة الاتصالات الفرنسية P.T.T. ولو اتخذ شكل خطابات متبادلة بين البنك والملاء : انظر في ذلك :

Rapport GFFIL, Les relations contractuelles des producteurs de bases et banques de données, Op.Cit., P.47 . ويندد أصحاب هذا التقرير باحتكار هيئة الاتصالات لنقل المعلومات ، كما يتوهون بالبنود الدارجة في العقود التي تبرمها هذه الهيئة مع المتعاملين معها والتي تعفى بمقتضاها من المسؤولية من أخطائها ، فلا تتعدد مسؤوليتها إلا إذا تمكن خصمها من إثبات خطئها الجسيم وهو أمر صير من الوجهة العملية . وينصرف ما تقدم من نقد إلى شبكة Transpac التي تُخسَمُ عقولها بنداً يعملها من أية مسؤولية عن عطل وسائل النقل التي تزودها بها جهة الإدارة التابعة لها . ويذهب أن هذا كله يتنافى مع التشغيل الإقتصادي السليم لنظام المعلومات (نفس التقرير ص ٤٢ و ٤٣) . وانظر في شرح ذلك :

J.HUET, Droit de l'informatique : régime juridique de la télématique interactive (Décret-  
١٧٢ ts du 17 Janvier 1984 ) , J.C.P Éd . G.1984 P.1.3147

وما بعدها .

(٥٣) هناك من يقترح في فرنسا إخضاع العلاقة بين الأفراد وهيئة الاتصالات الحكومية للقانون الخاص ويرتضى إلى أن يتحقق ذلك في حالة نقل المعلومات التي تتم عبر الشبكات التفاعلية (أي التي تقوم على أسلوب التمازج بين العمل والشبكة) عقد مسؤولية هيئة الإتصال من الخطأ الجسيم وحده ، أما في غير ذلك النطاق فينادى بأن تتعدد مسؤوليتها بمجرد إثبات الخطأ اليسير في جانبها : انظر في ذلك :

Jean LINTINGRE, La responsabilité de l'état français en qualité de transmetteur d'information in La télématique / Actes du colloque de Namur, Op.Cit., Vol. 2, PP.89 et 90.

(٥٤) انظر لاحقاً لدراستنا لموضوع المشروعية واحتكار الاتصالات السمعية والسمعية البصرية والبريدية

ص ١٧٢ وما بعدها .

الطبيعى أو المعنوى الذى يتوسط بين المستخدم النهائى والقائم بمهمة توريد المعلومات ، سواء أكان المنتج أو غيره ، وذلك بهدف تقديم المعلومات من المورد إلى المستخدم النهائى (٥٥) أو بنقل الأسئلة من المستخدم النهائى إلى المورد (٥٦) . وقد يقوم السمسار بهذا العمل بإسمه الشخصى أو بإسم المستخدم النهائى أو المورد حسب الأحوال .

ويتحدد فى العقد المبرم فى هذا الشأن نطاق إستعمال المعلومات التى يزود بها المورد المستخدم النهائى من خلال السمسار .

وقد درج العمل على تضمين العقود التى يبرمها السمسار لصالح المستخدم النهائى على عدة بنود مهمة منها (٥٧) :

البند الأول : بند يحظر على السمسار نسخ الإجابة التى تلقاها من المورد ، بمعنى أن السمسار لا يكون له أن ينسخ أو يستنسخ الرد الوارد إليه المستخرج من الحاسب (Listing) بل عليه أن يقدم أصله إلى المستخدم النهائى .

البند الثانى : بند يُحرم على السمسار الإجابة عن إستفسارات المستخدم النهائى مباشرة من واقع ما لديه من إجابات توافرت لديه من إستفسارات مطابقة سابقة . ومفاد ذلك إلترزام السمسار بالتوجه إلى المورد للحصول على إجابة جديدة عن كل سؤال يوجه إليه .

البند الثالث : بند يلزم السمسار بأن يحترم القيود المفروضة على إستخدام قاعدة البيانات التى سمح له بالدخول فيها . بعبارة أخرى أن السمسار وهو يشتري - إن شئنا أن نأخذ بالمصطلح الدارج فى سوق المعلومات - بقصد إعادة البيع (Reseller) فليس له التمسك بإنتفاء مسئوليته عن مخالفة القيود المفروضة من زوده بالمعلومات المطلوبة وسر له النفاذ إلى قاعدة البيانات بمجرد إعادة بيعه ما حصل عليه بوصفه سمساراً . فالدارج عملاً إلترامه بتبصير المستخدم النهائى وتوعيته بالنطاق المسموح فيه له بإعادة إستخدام ما حصل عليه من

---

Rapport GFFIL , Les relations contractuelles des producteurs de bases de données (٥٥)

Op.Cit., P.40

Marie-Gaëlle CHOISY, La responsabilité des parties dans les contrats conclus entre (٥٦) serveurs et utilisateurs des banques de données , Op.Cit., P.52

A.BENSOUSSAN, Les contrats télématiques , Op.Cit., P.31 et M-G. CHOISY, (٥٧)

Typologie des relations entre utilisateurs de banques de données et serveurs , Op.Cit., P.77

معلومات أو الإحتفاظ به أو إعادة توزيعه مرة أخرى . (٥٨) وجدير بالذكر أن وجود السمسار على هذا النحو وفي هذا النطاق يخدم مصالح الطرفين الذين توسط بينهما ، فهو بحكم كونه الخبير بقواعد البيانات المختلفة (٥٩) والعالم بمحتوياتها يضطلع بعملية ترويجها والتنسيق فيما بينها (٦٠) . والغالب أن يرجع لجوء المستخدم النهائي إلى السمسار ، فضلاً عن حرصه على الإستفادة من خبرة السمسار المهنية ، إلى أحد أربعة أمور أربع وهي : (٦١)

**الأمر الأول :** إشباع حاجته كمستخدم نهائي لكم كبير من المعلومات لا يتوافر لدى مورد واحد .

**الأمر الثاني :** تحقيق هدفه كمستخدم نهائي في الحصول على كم من المعلومات لا يتناسب مع قدراته المالية التي تحول بينه وبين إقتناء الأجهزة المعلوماتية اللازمة لذلك .

**الأمر الثالث :** تنفيذ رغبته كمستخدم نهائي في فرض السرية على شخصيته حتى لا يتمكن الغير من التعرف على توابه واتجاهاته في عمله بدراسة ما يوجهه من أسئلة وما يحصل عليه من إجابات .

**الأمر الرابع :** إرضاء تطلعاته كمستخدم نهائي للإفادة من خدمات المعلومات التي لا تقدمها بعض بنوك المعلومات إلى مثله من غير المتخصصين .

خلاصة ماتقدم أن وجود السمسار كوسيط بين المورد والمستخدم النهائي هو أمر مستهدف ومرغوب في ذاته ، فهو يحقق مصلحة أكيدة للطرفين الذين يتوسط بينهما . (٦٢)

**ثامناً :** المستخدم النهائي ( بالإنجليزية Final user وبالفرنسية Utilisateur Final ) : (٦٣) ويقصد به الشخص الطبيعي أو المعنوي المستفيد النهائي من المعلومات مهما تعدد الوسطاء .

---

Y.POULLET, The information contract, Op.Cit., PP.131:132 (٥٨)

Y.POULLET, Ibid, PP.124 (٥٩)

J.HUET, Droit de l'informatique : Régime juridique de la télématique interactive (٦٠) (décrets du 17 Janv. 1984), Op.Cit., No.31

Y.POULLET, The information contract, Op.Cit., P.124 (٦١)

LINANT de BELLEFONDS et HOLLANDE, Les contrats informatique, Op.Cit., (٦٢) P.138

(٦٣) يوجد في فرنسا من ينادى بإطلاق تسمية usager على المستخدم بدلاً من : utilisateur ورغم تقيده للمصطلح الأخير (MATHÉLOT, La télématique, Op.Cit., P.10) كما أن هناك في فرنسا من يسميه بالشريك النهائي (Partenaire Final) :

=Henriette MIGNOT, Les contrats producteurs-serveurs in La télématique/Actes du colloque

وتنوه في هذا المقام بعدم ترادف مصطلحي المستخدم النهائي والعميل المباشر (٦٤) على أساس أن الأول دون الثاني ينصرف إلى الباحث عن المعلومة ، أما العميل المباشر فقد يكون مجرد معاون لهذا الباحث يتوسط بينه وبين مصدر المعلومة . بعبارة أخرى أن المستخدم النهائي هو المستفيد من المعلومة ، في حين أن العميل المباشر قد يكون هو القائم بكل أو بعض العمليات المؤدية إلى تقديم المعلومة إلى المستخدم النهائي .

ونؤكد مرة أخرى على عدم لزوم حيازة المستخدم النهائي لمهمات وأدوات معلوماتية ليصبح مستخدماً نهائياً (٦٥) ، لأن الوسطاء قد يحملون عنه بذلك (٦٦) . فالمستخدم ليس سوى

de Namur, Op.Cit., Vol, 2 P.63

(٦٤) المصري ، الكمبيوتر كوسيلة فنية لإتسياب المعلومات عبر الحدود الدولية وصور الإستقبال التجاري الدولي (سابق الإشارة إليه) ، ص ٥٨

(٦٥) أنظر عكس ذلك Y.POULLETL'informatique: des défis pour le juriste, Op.Cit., P.287 حيث يعرف سيادته المستخدم النهائي بأنه من يملك محطة طرفية station terminal لها مكتة النخول إلى خدمة أو عدة خدمات سواء أكانت خدمة مغلقة على مستخدمين معينين (Groupe fermé d'utilisateur/ closed users groups) أم مفتوحة للجميع (services ouverts) .

(٦٦) ويعتبر المستخدم في هذا الفرض مستهلكاً ويستفيد من التشريعات المعمول بها في هذا الشأن X.LINANT de BELLEFONDS et A.HOLLANDE, Les contrats informatiques, Op.Cit., P.14 وينوه سيادته بأن المرجع في الحماية هو إلى معيار المستهلك العادي ، وبأن الهدف الأول للحمية هو الدفاع عن المستهلك ضد الادعاء الخادعة (trompeuse) و المبالغ فيها (excessive) وإن كان يقر صراحة بأن الجهل التقني بالمعلوماتية يجعل الطابع المبالغ فيه غير واضح له وضوحه في المجالات الأخرى (نفس المرجع ص ١٠) . ويجدر بالذكر أنه توجد جمعية متخصصة في الدفاع عن المستهلكين في هذا الصدد في فرنسا وهي : جمعية الدفاع عن المستخدمين والمستهلكين في مجال المعلوماتية et l'Association de Défense des Utilisateurs et Consommateurs Informatique:ADVCL) ويلاحظ في هذا الشأن أن المستهلك في هذا المقام جدير بالحماية ولو كان مهنياً مادامت المهنة التي يمتثلها ليست في مجال المعلوماتية ، لأن المهني غير المعلوماتي ، شأنه شأن المستهلك العادي ، يمكن أن يقع ضحية للتفوق التقني في مجال المعلوماتية المقدم F.COLLART-DUTILIEUL, Les apports des contrats de l'informatique au droit des contrats, Op.Cit., No.30 P.238 وانظر في التوجيه بذلك بوجه عام :

Jean CALAIS-AULOY, Droit de la consommation, Précis Dalloz 1992, No.7 P.6.

ومن المعروف بوجه عام أنه من الصعب وضع معيار حاسم في الحالات الحدية للقول بإختلاف التعامل في المعلومات أو إنتفائه ، لذا يترك الأمر للقاضي عند المنازعة لكي يستظهر هذا الأمر إثباتاً أو نفياً وهو يركن عادة إلى ظروف التعاقد والحالة التي يكون عليها المتعاقد من حيث العلم أو الجهل والمستوى الإجتماعي والثقافي والمهنة أو التخصص وعلاقته بموضوع العقد ومطه ... إلخ : أنظر د. سهير منتصر في الإتزام بالتبصير ، دار النهضة العربية ، عام ١٩٩٠ ، ص ١٦٨ . ومع ذلك فيرى البعض أن المستخدم لابتك معلوماتية=

طالب المعلومة (٦٧) أو مشتريها (٦٨) حسب التعبير الدارج في سوق المعلومات .  
وليس من شك في أن إتخاذ المستخدم النهائي لمستشار تقني يعد أمراً حتمياً لتفادي ما  
قد ينتج من مشكلات جسيمة قد تترتب على جهل المستخدم النهائي الكامل أو عدم إحاطته  
التامة بالجوانب التقنية للمعلوماتية (٦٩) .



---

= ذى طابع تفاعلي أي تحاوي interactive ليس مستهلكاً بل مولداً للحوار مع البيانات الخاصة بالمعلومات  
الجديدة . ويجمع البيانات من قاعدتين متبايعتين (عدة آلاف كيلو مترات) سيكون ممكناً القول بأن هناك  
معلومات مبتكرة ذات لها قيمة تجارية داخلية ومستقلة . وفي هذا المقام يمكن أن يصبح المستخدم - في  
ظروف خاصة - مولداً للمعلومات القانونية التي قد تكون محلاً للإتجار :

André BERTRAND, Le droit de l'informatique à l'ère de la communication DISEP.

Vol.11 No.12 Sep.86,P.5. , أنظر مع ذلك في إعتبار المستخدم مستهلكاً :

J.H,Clauses abusives, charge de la preuve et nouveaux moyens de paiement: un coup  
d'oeil sur le projet de directive européenne relatif à la protection des consommateurs contre  
les clauses abusives (texte du 3 Sep.1990) , وأن الشروط في مجال المعلوماتية ليست في صالحه :  
DIT 1991/3 P.50 .

J.HUET, Droit de l'informatique : Régime juridique de la télématique interactive (٦٧)

...,Op.Cit., No.31

Marie-Gaëlle CHOISY , La responsabilité des parties dans les contrats conclus en- (٦٨)  
tre serveurs, utilisateurs des banques de données in La Télématique / Actes du colloque de  
NAMUR, (Vol.2) ,Op.Cit., P.51

F.COLLART-DUTILLEUL , Les apports des contrats de l'informatique au droit (٦٩)  
des contrats ,Op.Cit.,No.31 P.238

## الفصل الثالث

### محل العقد : المعلومات

يتمثل محل التعاقد بيقين في المعلومات التي يحتويها البنك <sup>(١)</sup> لأن الأموال المعلوماتية <sup>(٢)</sup> المكونة للنظام المعلوماتي المستخدمة في إدارة البنك تعد مجرد أدوات ثانوية ليحقق المتعاقدان هدفهما من التعاقد . بمباراة أخرى لا يرد عقد خدمات المعلومات على غير المعلومات المعالجة بالحاسبات أو المحسبة <sup>(٣)</sup> الصالحة للإستخدام من قبل المستخدم النهائي . وعلى الرغم من انعقاد الرأى على جدارة المعلومات بالحماية القانونية <sup>(٤)</sup> ، فإن الفقه الفرنسى قد انشق إلى شطرين غير متساويين عند بيانه لأساس هذه الحماية . ويستدعى ذلك عرضاً مفصلاً لما طرح من حجج فى هذا الصدد من هؤلاء الفقهاء ، على أن نذيل ذلك برأينا الخاص .

### المبحث الأول

#### حماية المعلومات : نظرية المال الإعلامى <sup>(٥)</sup>

نعرض فى هذا المطلب إلى مضمون هذه النظرية والنتائج المترتبة على الأخذ بها والمآخذ

(١) F. SARTRE et M. MOUREN , Informatique et contrats ..., Op.Cit ., P.102.

(٢) تسمى بالفرنسية Biens informatiques وتمثل فى مجموعة الأدوات المكونة للحاسب (الإلكترونى) وبرامجه ومعلوماته : أنظر فى هذا التعريف د. هدى حامد قشقوش ، جرائم الحاسب الإلكترونى فى التشريع المقارن ، دار النهضة العربية ، عام ١٩٩٢ ص ٣٦ .

(٣) أنظر فى التأكيد على ذلك ( قرار وزيرى فرنسى صدر فى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨١ : J.O.N.C : 17 Janv..1982 و كذلك VIVANT et LUCAS , Droit de l'informatique , Op.Cit ., P.31 et s P.624 . ونتوه بأننا نؤيد من يقول بأن للمعالجة بالمعنى الواسع هى وضع المعلومة فى أى شكل ولو كان مكتوباً ويان القول بذلك قد ادى إلى جعل التفرقة بين المعلومة والبيان غير ذات معنى : LUCAS , Le droit de l'informatique , Op.Cit ., No.387 P.470 .

(٤) LUCAS , Le droit l'informatique , Op.Cit .No. 308 P.361 (٤)

Théorie des biens informationnels أو Théorie des bien- information (٥)

التي تنال منها ، فإذا انتهينا من ذلك كله كان واجباً أن نحدد مرقفتنا من هذه النظرية .  
**أولاً : مضمون النظرية :** ينتهي نسب هذه النظرية إلى أحد كبار أساتذة القانون بجامعة باريس (Panthéon) وهو الأستاذ Pierre CATALA ، وقد شرح نظريته وفصل أحكامها في مقال متبع نشره عام ١٩٨٤ تحت عنوان « مشروع نظرية قانونية للمعلومات »<sup>(٦)</sup> ، وهي نظرية كان قد مهد لها بمقال نشره عام ١٩٦٦ تحت عنوان « تحول أو تغيير الزمة المالية في القانون المدني الحديث »<sup>(٧)</sup> نوه فيه بظهور أموال جديدة ذات قيمة إقتصادية تؤهلها للدخول في الزمة المالية<sup>(٨)</sup> .

ويقوم سيادته النظرية على أساس القيمة المالية للمعلومات بإعتبارها ذات أهمية ثقافية وسياسية وإقتصادية عظيمة<sup>(٩)</sup> . وهنا يثور التساؤل عن القيمة الاقتصادية التي تتمتع بها المعلومات ؟ ويرتبط هذا التساؤل بتساؤل آخر خاص بماهية المعلومات نفسها .

**١ - تعريف المعلومات :** يعرف الأستاذ CATALA المعلومات بأنها كل رسالة يمكن نقلها

Ébauche d'une théorie juridique de l'information , Op.Cit ., PP.98:104 (٦)

La transformation du patrimoine dans le droit civil moderne , RTDciv.,1966, (٧)  
 PP.185:215

(٨) أكد سياسته في هذا المقال على أن الزمة المالية ليست إلا ما يريده الإنسان بالقدر الذي تسمح به الدولة ، وأن حرية الإنسان في التملك تتطور مع السياسة الإقتصادية والإجتماعية للدولة مما يؤدي مباشرة ، بطريقة أو بآخرى ، إلى إعادة توزيع الثروة . وينادي بناماً على ذلك بأن يؤدي تطور سلوكيات الأفراد والإقتصاد إلى تطور الزمة المالية لأن تطور القيم الإقتصادية يمثل أيضاً تطوراً للحقوق الخاصة مما يجعل من الضروري الإعتراف بمواد أموال جديدة . ويؤوه بما يبذل من جهود بهدف توسعة مفهوم الحقوق العينية والمنقولات لإستيعاب هذه الأموال الجديدة . ويضرب مثلاً لذلك بما حدث بشأن الملكية الفكرية والحقوق على العملاء التي أدخلت ضمن المنقولات المعنوية و التي أخذ بها في القانون لتستوعب كل جديد ، بإعتبارها ذات قيمة إقتصادية كامنة [une valeur économique latente] . خلاصة القول لديه ان الزمة المالية تتسع لتشمل كل ما له قيمة إقتصادية لإرتباط تطور القيم الإقتصادية بتطور الحقوق الخاصة [ أنظر المقال المشار إليه في الهامش السابق وخصوصاً الفقرات ١٩ و ٢١ ، ٢٠ ، ٢٠٠ و ٢١٣ على التوالي ] .

(٩) أنظر في تكديده على استمرار تقينه لهذه النظرية في مرجع حديث نشر عام ١٩٩٢ :

Pierre LECLERCQ et Pierre CATALA, L'information est-elle un bien informatique: l'hermine et la puce , Collection Fredrik R. Bull .11 , Masson, 1992 P.91 et s.



إلى الغير بأية وسيلة كانت ، ويؤكد على أن سبب وجود المعلومة ليس إلا قابليتها للنقل إلى الغير .

وتتكون المعلومة بالنسبة له من عنصرين وهما الصياغة Formation والنقل Communi-cation- ، ويؤكد سيادته على أن العنصر الأخير وهو «النقل» قد تأثر ، بحق ، بالمعلوماتية وما صاحبها من إلغاء قيود الزمان والمكان ، فأصبحت المعلومات تصل من أى مكان إلى كل مكان بسهولة ويسر (١٠) .

٢ - قيمة المعلومات : تتمتع المعلومات - فى نظره - بأهمية ثقافية وسياسية واقتصادية عظيمة جدية بأن ترفعها إلى مرتبة الأموال ، فهي حقيقة فى حد ذاتها [une réalité intrinsèque] ، يتحدد سعرها بوصفها سلعة [un bien marchand] ، ما لم يوجد خطر على الإثجار فيها ، وفقاً لظروف العرض والطلب ، بل إن الطلب قد يسبق العرض بشأنها كما هو الحال بالنسبة لمن يشتري قائمة بأسماء عملاء شركة الكهرباء وهي قائمة لم تعد أصلاً للبيع .

ويلاحظ سيادته أن الحماية التى تتمتع بها المعلومات منفصلة عن الدعامة المثبتة عليها (شريط أو إسطوانة أو غير ذلك ) ، ويستدل على ذلك بما درجت عليه وكالات الأنباء والمنشآت المتخصصة فى تقديم الاستشارة إلى من يلجأ إليها الأفراد ملتصقاً النصع والمشورة ، من «بيع» - إن جاز التعبير - ما لديها من معلومات فى ظل حماية القانون (١١) . ويؤكد الفقيه CATALA على أن التردد فى حماية المعلومات بموجب قواعد القانون الخاص لم يكن أبداً وارداً بالنسبة لقانون العقوبات الذى يعتبر المعلومة شيئاً «une chose» مملوكاً للغير ويعاقب من يسرق الدعامة المسجلة عليها المعلومة بالعقوبات المقررة لجرائم السرقة والنصب وخيانة الأمانة ، بل ويضيف سيادته إنه يرى فى التزوير فى المعلومة «جرعة تزوير فى منتج» (١٢) ، كل ذلك مادامت هذه المعلومات مملوكة ملكية خاصة مشروعة (١٣) .

ثانياً : نتائج النظرية : يستند الفقيه CATALA إلى الأساس السابق بيانه ليقسم

P.CATALA, Ébauche d'une théorie juridique de l'information , Op. Cit ., No.5 et s (١٠)

P. 98 et s.

(١١) أنظر المقال المشار إليه فى الهامش السابق ( رقم ٣ ص ٩٧ ) .

(١٢) أنظر المقال المشار إليه فى الهامش السابق ( رقم ٣ ص ٩٨ ) .

(١٣) أنظر المقال المشار إليه فى الهامش السابق ( رقم ٩ ص ٩٩ ) .

المعلومات إلى طوائف ثلاثة ، يختلف نطاق الحق في الاطلاع عليها ضيقاً واتساعاً تبعاً لذلك ، وذلك على التفصيل الآتى :

**الطائفة الأولى :** المعلومات الإسمية [Information nominatives] : تنقسم هذه المعلومات بدورها إلى طائفتين وهما المعلومات الموضوعية والمعلومات الشخصية :

١ - **المعلومات الموضوعية** [Informations objectives] :<sup>(١٤)</sup> يثور التساؤل في هذا الصدد عن ماهية هذه المعلومات ونطاق حق الشخص ، الطبيعي أو الاعتباري ، المنسوبة إليه عليها .

أ - **الماهية :** يقصد بالمعلومات الشخصية تلك المعلومات المرتبطة بشخص المخاطب بها مثل إسمه ، وحالته الإجتماعية ، وموطنه ، وصحيفة حالته الجنائية وغير ذلك . ويدهى أن هذه المعلومات ستنصب ، في غير حالة الأشخاص الطبيعيين ، على مثلى الشخص المعنوي .

ب - **نطاق الحق عليها :** تخضع هذه المعلومات ، رغم أنها ليست من صنع صاحبها ، لسلطانه فلا يجوز للغير الإطلاع عليها إلا بموافقة الشخصية أو بأمر من السلطة العامة المختصة . ويدلل الفقيه CATALA على ثبوت هذا الحق لصاحبها عليها بنصوص القانون الفرنسى رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالمعلوماتية والحريات والذي يعترف ضمناً بهذا الحق عن طريق حماية الأشخاص الطبيعية - دون الأشخاص الاعتبارية أو المعنوية - من المعالجة المعلوماتية لمعلوماتهم الإسمية<sup>(١٥)</sup> .

ويؤكد الفقيه CATALA على انعدام حق الغير على هذه المعلومات إحتراماً للحق في الخصوصية ، المعقود لمن تنسب إليه وحده<sup>(١٦)</sup> ، عليها .

٢ - **المعلومات الشخصية** [ Informations subjectives ] : ونوضح في هذا المقام ماهيتها ونطاق الحق الوارد عليها<sup>(١٧)</sup> :

---

(١٤) أنظر المقال المشار إليه في الهامش السابق ( رقم ١٠ وما بعده ص ٩٩ ) .

(١٥) Loi No. 78 - 17 du 6 janvier 1978 relative à l'informatique , aux fichiers et aux libertés [ J.O du 7 Janvier 1978 et rectificatif au J.O du 25 janv. 1978 ] publié in Informatique et libertés , Commission Nationale de l'Informatique et Libertés . J.O, No.1473: Textes et Documents , 7 e édition (Mise à jour au 30 AV . 1985 ) P.19 et s.

(١٦) P. CATALA , Ébauche d'une théorie juridique de l'information , Op.Cit . No.27

P.102.

(١٧) أنظر المقال المشار إليه في الهامش السابق ( رقم ١٢ ص ٩٩ ) .

أ- الماهية : ويقصد بها المعلومات المنسوبة إلى آخر مما يستدعى إدلاء الغير برأيه الشخصى فيها وهى بذلك تتفق مع المعلومات الموضوعية فى أنها « خاصة » بشخص معين وتختلف عنها فى أنها موجهة إلى الغير بحسب الأصل ، وليست لصيقة بشخصية صاحبها ، ومثال هذه المعلومات هو مقالات الصحف أو الملفات الإدارية للعاملين لدى جهة معينة .

ب - نطاق الحق عليها : لا يمكن فى نظر الأستاذ CATALA الفصل بين مالك المعلومات والشخصية المتصلة بها المعلومات ، وينادى سيادته بالموازنة بينهما بعد فصلهما ، فالصحنى الذى يكتب مقالاً عن شخص معين له حق على المقال ، ولا يجب أن يطفى هذا الحق على حق الشخص موضوع المقال نفسه . ومن هذا المنطلق أثم المشرع جرائم القذف وغيرها .

الطائفة الثانية : المعلومات المتمثلة فى مصنفات فكرية : (١٨) تشمل هذه الطائفة المعلومات المتمثلة فى مصنفات فكرية . ويشور التساؤل عن ماهيتها ونطاق الحق الوارد عليها :

أ - الماهية : تعد معلومات متمثلة فى مصنفات فكرية « المصنفات المحمية بتشريعات الملكية الفكرية » ، مستوى فى ذلك أن تكون هذه التشريعات خاصة بالملكية الأدبية والفنية أو متعلقة بالملكية الصناعية . ولا يشور أدنى شك فى انفراد مؤلفيها بأبوة مصنفاتهم والإستثمار بإستغلالها .

ب - نطاق الحق عليها : يتمتع مؤلفو هذه المصنفات الفكرية بحقوق مالية وأدبية عليها . وتنظم هذه الحقوق القوانين المعمول بها فى هذا الصدد .

الطائفة الثالثة : المعلومات الشاغرة [Informations vacantes] : نحدد فى هذا المقام ماهية هذه المعلومات ونطاق الحق عليها .

أ - الماهية : يقصد بالمعلومات الشاغرة المعلومات المتاحة للجميع الحصول عليها لأنها بدون مالك (Res communis) . ويضرب المثل على هذه المعلومات بتقارير البورصة اليومية والنشرات الجوية .

ب - نطاق الحق عليها : تتعقد ملكية هذه المعلومات للأسبق إلى جمعها وصياغتها إعمالاً لقاعدة شهيرة يشار إليها بقاعدة « الجمع والصياغة » [collecte - formulation] .

(١٨) أنظر المقال المشار إليه فى الهامش السابق رقم ١٢ من ٩٩ وما بعدهما .

وحكمة ذلك هي إحترام ما يبذله من يقوم بجمعها وصياغتها من مجهود فكري في هذا الصدد.

ولا يعنى ذلك أن الأسبق إلى الجمع والصياغة يملك أن يحظر على الغير القيام بمثل ما قام به من مجهود فكري ، بل كل ما يملكه من سبق هو أن يحظر على الغير نقل مجهوده في الجمع والصياغة . ومفاد ذلك أن يكون للغير الحق في جمع وصياغة نفس المعلومات والتعبير عنها بأسلوب آخر متميز .

وفى كل الأحوال تنظم العقود العلاقة بين مالكي المعلومات والمتعاملين معهم ، ويشير صاحب هذه النظرية إلى فرضين عمليين وهما تجميع المعلومات بغرض معالجتها ليتم تشغيلها على الحاسب وتخزينها واسترجاعها ، أو تجميعها بقصد تخليق معلومات جديدة . ويحتاج الأمر إلى بعض التفصيل على النحو الآتي : (١٩)

- المعلومات المُعالَجة [Informations traitées] : ويقصد بها المعلومات التي تعالج لتشغيل على الحاسب بقصد تخزينها واسترجاعها . وتتعقد حقوق الملكية عليها لمن قام بهذا العمل دون إخلال بحقوق المالك الأصلي لها .

- المعلومات المُنتَجة [Informations - résultats] ، ويقصد بها المعلومات التي تنتج عن معالجة مجموعة من المعلومات ، وتتعقد حقوق ملكيتها طبقاً لقواعد الإلتصاق (Accésion) المتعلقة بالمال المنقول حيث يحول إختلاط المعلومات الأصلية المتعددة المالكين وتداخلها دون نسبة المنتج الجديد للمالك واحد ، فتتعقد الملكية لهم جميعاً وفقاً لحجم ونوعية وقيمة إسهام كل منهم . ويشير هذا الحل إعجاب الفقيه CATALA لما يدل عليه من سعة أفق ومرونة صياغة من جانب واضع المادة ٥٧٣ من القانون المدني الفرنسي .

وينوه الأستاذ CATALA بالوضع الغريب للمعلومة فنحن ما يقبل الإستهلاك إلى ما لا نهاية مثل المعلومات المتمثلة في الإسم المدني وعنوان الموطن ، ومنها ما قد ينتضى بالإستعمال الأول كالنشرات الجوية وتقارير البورصة اليومية . مع ذلك يظل الرجوع إلى النوع الأخير من المعلومات مفيداً في مجال الدراسات التاريخية (٢٠) .

(١٩) انظر المقال المشار إليه في الهامش السابق رقم ١٦ ص ١٠٠ وما بعدها .

(٢٠) انظر المقال المشار إليه في الهامش السابق رقم ٢٠ ص ١٠١ .

ويرتب الفقيه CATALA على ذلك كله : عدة نتائج وهي (٢١) :

الأولى : تنبئ تعريف واسع للمعلومات صالح للتطبيق في كل الحالات .

الثانية : إبراز قيمة المعلومات باعتبارها حقيقة قانونية تشكل مالا وليس خدمة فحسب، والتأكيد على ضرورة تحديد شروط تملكها ووضع نظام قانوني خاص يحكم تملكها بما يتفق مع طبيعتها .

الثالثة : حق مالك المعلومات في التمتع بضمانات متمثلة في حق الحبس والسحب . ومفاد ذلك أن يكون له الحق في حبس المعلومات عن الغير أو سحبها منه بعد تمكنه منها مع ملاحظة أن هذين الحقين لا يحولان بينه وبين الدفاع عن ملكيته للمعلومات إستناداً إلى قواعد المسؤولية المدنية .

الرابعة : حق مالك المعلومات في السمو بحقه من حيث المبدأ على حق الغير منها . ومقتضى ذلك ألا يكون للغير حق في المعلومات نفسها بل أن يكون كل ما يتمتع به هو حق في جمع الشاغر منها . فإذا تمكن من جمع هذه المعلومات الشاغرة كان له التمسك باعتبارها مالا إعلامياً . كما أن للغير الحق دائماً في الاطلاع ، وبفرض متساوية ، على هذه المعلومات عند طرحها على الجمهور .

بعد أن عرضنا لمضمون هذه النظرية والنتائج التي توصل إليها صاحبها في ضوء ما أفردنا من حجج وأسانيد ، يتعين الانتقال إلى بيان مواضع النقد التي أصابتها سهام الفقه الفرنسي .  
ثالثاً : تقدير النظرية : ثلاثة مآخذ : يمكن تلخيص المآخذ على هذه النظرية على النحو الآتي :

الأول : الخلط بين حقوق الشخصية وحقوق الملكية : (٢٢) فالواقع أن المعلومات الإسمية تتميز بالطبيعة الخاصة التي تبعدنا عن مجال نظرية المال الإعلامي ، وبيان ذلك كما يلي :  
أ - أن المعلومات الإسمية الموضوعية لا تحميها نظرية المال الإعلامي بل حقوق الشخصية، فالشخص يتمتع بحقوق شخصية على هذه المعلومات تجعل منه سلطاناً وحيداً عليها .

---

(٢١) انظر المقال المشار إليه في الهامش السابق رقم ٣٣ ص ١٠٢ وما بعدهما .

LUCAS, Le droit de l'informatique , Op. Cit ., No. 304 et s. P.353 et s. et Informatique (droit de l') , Encyclopédie civile : Droit civil (version du 30 AV.1990) No.22 et s. P.2.

ب - أن المعلومات الإسمية الشخصية تحمى وفقاً للنظرية العامة للالتزامات ، وليس معنى أنها محمية على هذا النحو أنها يمكن أن تكون محلاً لإحتكار إستثنائى .

الثانى : الربط المعبى بين القيمة الاقتصادية وفكرة الأموال : (٧٣) فليس صحيحاً ما تقول به نظرية المال الاعلامى من أن المشرع يلتزم بأن يبسط حمايته على كل القيم الإقتصادية . فعلى الرغم من أن الأمل قائم فى أن يفعل المشرع ذلك تقديراً للثروات الحقيقية ، فإن المؤكد أن الصلة ليست حتمية بين القيمة الاقتصادية وفكرة الأموال . والدليل على ذلك هو أن الهواء والبحر يتمتعان بقيمة إقتصادية رغم إنهما لا يعتبران من الأموال .

الثالث : تقويض أركان الملكية الفكرية بإدخال المعلومات فيها (٧٤) : فمن المؤكد أن المشرع بحمايته للملكية الفكرية قد أثبت أنه لم يكن بحاجة إلى إنتظار المعلوماتية حتى يبسط حمايته على الأموال الإعلامية التى تعد أموالاً معنوية .

وليس فى الإمكان إستفادة المعلومات -لمجرد تمتعها بقيمة اقتصادية معينة - من تشريعات الملكية الفكرية التى لا تحمى الفكرة المجردة بل تحمى الفكر الجديد بتشريعات الملكية الصناعية وتحمى الفكر المبتكر بتشريعات الملكية الادبية والفنية وذلك لمدة زمنية محدودة. ومفاد ذلك أن المشرع لا يحمى أى فكر بصورة أبدية بل إن موازنته لحقوق الجماعة وحقوق المبدع جعلته يجعل إحتكار الأخير لفكره مرهوناً بقيود معينة . والقول بغير ذلك يعدم الفائدة من تشريعات الملكية الفكرية حيث يستطيع صاحب حقوق الملكية الفكرية ، سواء أكانت ملكية أدبية وفنية أم ملكية صناعية ، حماية المعلومات - محل هذه الحقوق - إلى ما لا نهاية بدون شروط .

خلاصة القول أن العقل يأبى ، فى رأيهم ، الاعتراف بالأساس الذى تقوم عليه نظرية المال الاعلامى والتى تطالب بحق إحتكارى إستثنائى ، مع ما يشيره ذلك من تساؤلات عن المستفيد من هذا الحق على المعلومات ، أيا كانت ، لمجرد تمتعها بقيمة إقتصادية .

. Ibid (٧٣)

(٧٤) أنظر فى نفس المعنى : Michel VIVANT, Le "produit informatique" Discours sur un discours, D.S.1989 .Chronique.P.142.

## المبحث الثاني

### حماية المعلومات : دعوى المنافسة غير المشروعة

ثار التساؤل عن مدى جواز حماية المعلومات بدعوى المنافسة غير المشروعة بصرف النظر

عن وجود حق إستثنائي عليها أو عدم وجوده ؟

بداية نتوه بأن هذه الدعوى تجد أساسها فى قواعد المسئولية التقصيرية بمعنى أنه يتمين

لوجودها توافر عناصر ثلاثة وهى الخطأ والضرر وعلاقة السببية (٢٥) .

وتدرس فى هذا المقام رأى الأستاذ LE TOURNEAU النادى بجواز حماية المعلومات

بدعوى المنافسة غير المشروعة ، ثم رأى الاستاذين VIVANT و LUCAS المقترعين للرأى

المعارض ، وذلك على التفصيل الأتى :

**أولاً : المضمون :** يتبنى الأستاذ LE TOURNEAU موقفاً هجومياً مؤيداً لامكان

الإستناد إلى دعوى المنافسة غير المشروعة وبالذات نظرية الأعمال الطفيلية [ Théorie des

agissements parasitaires ] ، للدفاع عن كل من يستعمل بغرض ربحي ، دون حق ، إبتكار

أو عمل خاص بالغير غير مستفيد من حق مانع محدد إذا ما كان هذا العمل أو ذلك الحق له

قيمة اقتصادية . فيعتبر سيادته أن هذا الاعتداء يشكل خطأ يعقد مسئولية مصدره قبل

المخاطب بهذه القيمة لما ينطوى عليه عمل الأول من إثارة للخلط بينه وبين الثانى بغية تحقيق

---

(٢٥) أنظر فى شرح ذلك : الأستاذ الدكتور أكثم أمين الخولى ، الأموال التجارية ، ج ٢ ، مطبعة نهضة

مصر بالقجالة ، القاهرة عام ١٩٦٤ ، رقم ٢٠ ص ٤٨ . والأستاذ الدكتور محمود سمير الشرقاوى ، القانون

التجارى ، دار النهضة العربية ، ج ١ عام ١٩٨٩ ، رقم ١٠٢ ص ٩٠ ، والأستاذة الدكتور سميحة القليوبى ،

القانون التجارى ، طبعة عام ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ، دار النهضة العربية ، رقم ٦٩ ص ٤٤١ ، والأستاذ الدكتور

محمود مختار بربيرى ، قانون المعاملات التجارية ، دار الفكر العربى ، ج ١ ، عام ١٩٨٧ ، ص رقم ١٧٠ ص

١٦٩ ، والأستاذ الدكتور أحمد محمد محرز ، القانون التجارى ، القاهرة ، ج ١ ، ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، رقم ٢٠٢

ص ٢١٧ ، ونلاحظ أن الحديث فى هذا المقام سينصب على نظرية المنافسة غير المشروعة (concurrency

déloyale) ، ونظرية النشاطات الطفيلية (Agissements parasitaires) فى أن واحد باعتبار أن كل منهما

تستدعى لإعمالها وجود خطأ وضرر وعلاقة سببية : أنظر فى نفس المعنى :

A.BENSOUSSAN et Autres , Les communications et le droit, Op.Cit ., No.15823 P.404

مصلحة شخصية له . ويسوى سيادته بين أن يكون هذا الاستعمال بغرض التنافس أو بدونه ، أو أن يكون استعمالاً مضراً بالمخاطب بهذه القيمة أو غير مضر به .

ولا يجد الأستاذ LE TOURNEAU لهذه الدعوى أى محل فى الحالات الآتية : عدم إشاعة الإضطراب فى السوق <sup>(٢٦)</sup> ، وعدم الاستيلاء على العمالة ، واستهداف إستعمال المنسوب إليه الإعتداء للقيمة الاقتصادية لغرض غير ربحى أو الإستعمال الفردى لهذه القيمة، كما أنه لا مجال لإقامة هذه الدعوى إذا كان الاستعمال ليس معيباً لوقوعه بحسن نية <sup>(٢٧)</sup> .

ويرى سيادته فى نهاية الأمر أن قيام المشرع بالأخذ بنظام للرخص لمحاربة أى عمل من شأنه الإخلال بالتوازن المأمول بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة .

**ثانياً : تقدير النظرية :** يجحد هؤلاء المعارضون <sup>(٢٨)</sup> إمكانية حماية المعلومات بدعوى المنافسة غير المشروعة مستثنين فى ذلك إلى حجتين رئيسيتين وهما : تعارض الحماية بدعوى المنافسة غير المشروعة مع قواعد حماية الملكية الفكرية وعدم إمكان الربط بين فكرة الخطأ والحصول على المعلومات وذلك على التفصيل الآتى :

**الحجة الأولى :** تعارض الحماية بدعوى المنافسة غير المشروعة مع قواعد حماية الملكية الفكرية ، ومفاد ذلك أن الملكية الفكرية قرررها المشرع لتحضى الأعمال الفكرية الجديدة (بالنسبة للملكية الصناعية) أو المبتكرة ( بالنسبة للملكية الأدبية والفنية ) لمدة زمنية معينة من أى إعتداء يمس المصالح المالية المشروعة أصحابها عليها . ويعد هذا الموقف التشريعى إستثناءً من الأصل العام وهو عدم حماية الأفكار .

---

Philippe LE TOURNEAU , Variations autour de la protection du logiciel , GAZ. (٢٦)  
PAL ., 1982 , 2 ème - Sem . Doctrine ., PP.372  
عن برنامج الحاسب بوصفه قيمة اقتصادية تقبل التقييم بالنقد .

(٢٧) أنظر فى نفسى المعنى : , Op. Cit ., Alain BENOUSSAN et Autres : Les SIG et le droit ,  
No. 4200 P.82 et Les communications et le droit , Momento - Guide Alain BENSOUSSAN,  
HERMÈS , 1992 No. 15822 P.404.

M.VIVANT , Le produit informatique : Discours sur un discours , D.S.1989. (٢٨)  
Chronique .P.142 et A. LUCAS , Le droit de l'informatique , Op. Cit ., No. 307 et s . P.357  
et s.



ولا يرى المعارضون فى تقنين اللجوء إلى دعوى المنافسة غير المشروعة لكفالة حماية أبدية غير مشروطة من حيث الزمان أو المكان للأعمال الفكرية إلا مصادرة لقواعد حماية الملكية الفكرية وتناقضاً غير مقبول (٢٩) ولا يتال من تمسكهم بهذه النتيجة إقامة دعوى المنافسة غير المشروعة على أساس فكرة الإثراء بلا سبب لا سيما مع وجود الطابع الاحتياطى لدعوى استرداد ما دفع بغير وجه حق [ In rem verso ] (٣٠) .

الحجة الثانية : عدم إمكان الربط بين فكرة الخطأ والحصول على المعلومات : يتعذر القول فى ظل الوضع الحالى للتشريع بأن الحصول على المعلومات يعد خطأ فى حد ذاته إلا إذا قلنا أن الخطأ يكمن فى الحصول دون وجه حق على المعلومات [.. dans des conditions irrégulières ]

مع ذلك فإن مثل هذا القول لا يضيف جديداً لأن القانون يؤثم كل من يستخلم طرقاً احتيالية للحصول على المعلومات . ولا يقلل من قيمة هذه الملاحظة إلزام كل مستعمل للمعلومة بإقامة الدليل على حسن نيته لأن مفاد ذلك إفتراض سوء النية وهو أمر يصعب إثبات عكسه .

فإذا إنتهينا إلى ذلك كان واجباً التساؤل عن الوسيلة المثلى لحماية المعلومات فى تقديرنا الخاص ، هذا السؤال نجيب عنه فى المبحث الثالث .

### المبحث الثالث

#### تقديرنا الخاص للمشكلة : محاور ثلاث

يصعب على رجل القانون أن يتخذ موقفاً من هاتين النظريتين ، فكل منهما تتطوى على بعض المنطق ، وكل منهما تسعى إلى فرض حماية قانونية فعالة للمعلومات . ويقتضى الحال أن نتعرض ، حتى نصل إلى قول فصل فى هذه المشكلة ، إلى عدة محاور وهى المعلومات كقيمة إقتصادية ، وجنوى حمايتها بدعوى المنافسة غير المشروعة وحقوق المؤلف .

Jérôme HUET, La modification du droit sous l'influence de l'informatique: (٢٩)

Aspects de droit privé , J.C.P. Ed . G. 1983 . I. 3095 No.8

A-LUCAS , Le droit de l'informatique , Op. Cit ., No. 307 et s. P. 357 et s. (٣٠)

أولاً : المعلومات : قيمة إقتصادية : لا ينكر منصف أن المعلومات ذات قيمة إقتصادية<sup>(٣١)</sup> جديرة بالحماية ، فمذ القدم كان ينظر إلى المعلومة من جانب رجال القانون الجنائي باعتبارها محلاً للحماية<sup>(٣٢)</sup> ، وكان الرأي متفقاً على معاقبة كل خائن أو جاسوس تسول له نفسه إنشاء "معلومة" للعدو .

وإذا كانت أشكال المعلومات تتعدد بتعدد النشاط الإنساني<sup>(٣٣)</sup> ، فإن البيانات أيضاً تأخذ نفس الحكم . وهنا تبدو الحاجة إلى التفرقة بين المعلومات والبيانات ، فتعد البيانات بمثابة المواد الخام للمعلومات ، فالبيان المصاغ بطريقة هادفة لتكون أساساً لإتخاذ القرار هو وحده الذى يعد معلومة ، أما البيان الخام غير المعد لذلك فلا يعد أكثر من مجرد بيان<sup>(٣٤)</sup> . ولتقريب المعنى نضرب مثلاً<sup>(٣٥)</sup> بـ "بيان خام" متمثل فى وجود حساب دائن لعمليل ما لدى بنك معين ، و "معلومة" تتمثل فى الربط بين مفردات هذا البيان الخام للتوصل إلى قرار بشأن الإلتطباع العام عن شخصية العميل .

ولا يمكن أن ندعى بأن هذه التفرقة واضحة المعالم والحدود ، وإن كان يمكن القول بأنها تفرقة مدرسية ليست لها أى أثر قانونى لأن العبرة هى بالقيمة الاقتصادية لأيهما . فمن

---

(٣١) أنظر فى هذا المعنى : M. Laurent FAUGEROLAS , L'operation internationale d'accès à des banques de données , Thèse de doctorat / Bordeaux . 1988 , No.30 P.26.

André BERTRAND, Le droit à l'information à l'ère de la communication , Op. (٣٢) Cit.,P.4 et Ph.GAUDRAT,La télématique in Les conséquences juridiques de l'informatiation Op.Cit. , P.186

Michel VIVANT , Quel droit pour Les flux transfrontières de données, Op.Cit.,1988 (٣٣) /3, No.13 P.262.

(٣٤) جرجيس ومبارك ، وينوك المعلومات ، المقال السابق ، ص ١١

Y. POULLET , Les concepts fondamentaux de la protection de données et les nouv- (٣٥)

elles technologies de l'information , Op.Cit., P.222. الحاسبات بيانات دارجة وشائعة وأن المستهلك هو الذى يعطيها القيمة ويكسبها الثراء عند إستخدامه لها (نفس المقال ، نفس الموضوع )

المعروف أن البيانات الإحصائية وإن كانت غير مبتكرة إلا أنها ذات قيمة إقتصادية عظيمة شأنها في ذلك شأن البيانات التقنية ، فهي ثمرات لأبحاث طويلة واستثمارات مكلفة ، جديرة بالحماية (٣٦) . لذلك فإن مفهوم المعلومات لدينا يتسع ليشمل كل ما يقوم بهال من أرقام وبيانات وغير ذلك (٣٧) مادام يمثل معارفاً ذات قيمة مالية . ولا يؤثر في قناعتنا بهذا الرأي أن يقتصر الاطلاع على هذه المعلومات على بعض الشقات المحدودين (confidentielles) (٣٨) ، أو تكون معلومات مبتكرة في المضمون أو في الإخراج أو في الترتيب أو في التجميع أو في غير ذلك . ولا شك في أن معالجة هذه المعلومات بالحاسبات تزيدها قيمة على قيمة وتضاعف الحاجة إلى حمايتها (٣٩) ، فتحصى لذلك تقديراً لمضمونها ، أيها كان ، وللشكل المحسب الذي تتخذه . وهذا كله يبرر تسمية البعض للمعلومات بـ "الفائس المتميزة" (Denrées particulières) (٤٠) . ولتوضيح قيمة وقدر المعلومات نضرب عدة أمثلة متنوعة (٤١) :

(١) بيانات البورصة التي تظهر على لوحاتها أو في أوراقها ، هل يوجد من ينازع في أن هذه البيانات لها قيمة مالية وتعد من قبيل المعلومات بالنسبة للمعنيين بالبورصات ؟ نعم لا

---

(٣٦) BENSOUSSAN , Les SIG et le droit , HÉRMES / Paris , 1993 , No. 3120 P.48 .

أنظر في سحب هذا القول أيضاً على المعلومات الحكومية : Herbert BUKERT , Legal basis for selling information to the public sector , the dossier of I .I.B.L.P. / I.C.C Institute, 1990, P.73

(٣٧) وينوه البعض بأن الائتمان ينتج كل يوم أرقاماً وبيانات ولكنه نادراً ما ينتج معلومات : André

BERTRAND, Le droit de l'information à l'ère de la communication: l'information susceptible d'approbation (2 ème partie) , DISEP . Vol . 11, No.13, Oct . 1986 , P.10

Marie BOURGEOIS , La protection juridique de l'information confidentielle écon- (٣٨)

-omique : Etude de droit Québécois et Français , RIDC .1, 1988 , PP.113:138

D. FROCHOT , La responsabilité du fournisseur d'information, Op. Cit., P.79. (٣٩)

(٤٠) أنظر في نفس المعنى :

L.SABATER- BONO , Banques de données, Op. Cit ., P.309 et P.V.U VAN GREVEN-

-STEIN , Les restrictions aux flux transfrontières de données d'entreprise , Op. Cit ., P.149.

A- BERTRAND , Le droit d'auteur et les droits voisins , Édition : أنظر أمثلة متعددة : (٤١)

MASSON , Paris , P.438 et s.

شك فيه أن تقصى هذه البيانات والربط بينها حال الصعود والهبوط له مدلوله وقيمته لدى الخاصة ممن يضاربون فيها .

(٢) بيانات إحصائية متعلقة باستطلاع للرأى ( النسب المئوية للموافقين والرافضين والممتنعين )<sup>(٤٢)</sup> ، هل يوجد من يستطيع الإدعاء بأن صياغتها ليست نتاج عمل إبداعى ؟

(٣) بيانات خاصة بحرب الأسعار المخفضة بين المحال الكبيرة<sup>(٤٣)</sup> ، هل يوجد من يجحد قمع هذه البيانات الواردة طى مقال بوصف العمل الفكرى الإبداعى ؟

(٤) بيانات صحفية خاصة بزلزال وقع أو إنتقلاب حدث أو حريق إندلع أو زعيم قتل أو رئيس أغتيل : هل يشكك أحد فيما جرى عليه العمل من تزام وكالات الأنباء إلى معرفتها وبذل المال فى سبيل الحصول على السبق إلى إذاعتها قبل منافسيها ؟

(٥) بيانات إحصائية خاصة بعدد الجسور والمطارات والموانئ والطاقة الإستيعابية لكل منها ، هل يشور جدل أو جدال حول قيمتها المالية العظيمة إذا ما كانت الدولة الواقعة فيها فى حالة حرب أو طرف فى نزاع قد يؤدى إلى الحرب مع دولة أخرى ؟

(٦) بيانات علمية متعلقة بسر معرفة تقنية مثل "سر تركيبة مشروب الكوكاكولا الشهير" الذى لا يعرفه إلا عدد محدود ، أقل من خمسة ، إكتفاءً بحفظها فى خزانة بنك أتلانتا الشهير منذ أكثر من مائة عام ، هل هناك من يظن أنه لا يوجد من يريد أن يحصل على هذا السر نظير إنفاق عدة ملايين من الدولارات ، علماً بأن التركيبة معروفة وأن نطاق السرية مقصور على النسب المئوية لمكونات هذه التركيبة فحسب ؟

---

C.A.Paris , 1 re ch. 22 mai 1990.IR. 175 observations C.COLOMBET (٤٢)

T.G.I de Grenoble, Ordonnance Référé, 9 Mai 1984 D.S. 1985 , Som. 309 observ. (٤٣)

C. COLOMBET. فقد أيد الأستاذ COLOMBET هذا الحكم ورفض ما ادعاه المحل التجارى Carre-four - من أن المقال يتضمن معلومات سقطت فى الدومين العلم بمجرد نشرها فى الصحف وأصبح بمقدور أى جهة إستغلالها فى بعائتها الخاصة دون ترخيص . فقد رأت المحكمة فى هذا المقال الصحفى عملاً إبداعياً تمثل فى عرض البيانات المجمعة بطريقة (Méthode) مبتكرة . وبتوه بأن COLOMBET تحفظ ، بحق ، على القول بـ "إبداعية الطريقة" لأن الطريقة لا تستفيد ، بحسب الأهل ، من أية حماية طبقاً لتشريعات حماية حق المؤلف .

(٧) بيانات مساحية أو سكانية وغيرها مما ينشر في « أطلس » دول العالم ، هل يمكن أن تنكر القيمة الاقتصادية لهذه المعلومات « العامة » المجمعة ولا سيما إذا ما كان الإطلاع على ما فيها من خرائط متاحاً عبر جهاز Minitel أو أقراص بصرية رقمية (Disque optique Numérique) . (٤٤) ؟

فإذا كانت الحماية العقدية مستحبة ومرجوة ، فإن الحماية غير العقدية تعد ضرورة حيوية لا سيما وأن المعلومات من الأشياء التي تقبل الاستغلال المتكرر ، فيمكن أن يحصل عليها مائة شخص مثلاً في يوم واحد ويسدد كل واحد منهم مقابل مالياً نظير الحصول عليها . ومفاد ذلك حتمية تنظيم التعامل في المعلومات بما يكفل حماية المتعاملين بإعتبارها مالا متقوماً يدخل في دائرة التعامل، فهي كما قيل بحق منتجات إعلامية (Produits information-nels) (٤٥) من الأموال المعلوماتية ( Biens informatiques ) (٤٦) التي تشمل برامج الحاسب، وبنوك المعلومات (٤٧) ، وقواعد البيانات ، أو أموالاً إعلامية ( Biens informationnels) (٤٨) أو أموالاً مُحسّبة (Fonds informatisés) (٤٩)

A.BENSOUSSAN et Autres , Les SIG et le droit , Op.Cit ., No.6214.P.107. (٤٤)

Y POULLET , L'informatique : des défis pour le juriste , Op Cit, P.284. P.294. (٤٥)

M . VIVANT et A. LUCAS , Droit de l'informatique , Op. Cit., P.31 et s. Pascal (٤٦)

ECLUNCHE, Philippe GAUDRAT , Isabelle DE LAMBERTRIE , Béatrice NEGRE , Les relations contractuelles in Les conséquences juridiques de l'information , Op. Cit., No.16 P.228.

Y.POULLET , L'informatique : des défis pour le juriste ,Op. Cit .P.284 et (٤٧)

GAUDRAT , DE LAMBERTRIE , NEGRE , Les relations contractuelles in Les conséquences juridiques de l'information , Op. Cit., No. 16 P.228.

Christian LE STANC et André PRUM , Les droits en france du créateur (٤٨)

d'information , AIDE , 1988 /3 , P.217 et E. MACKAAY , La possession paisible des idées: Toute informaion doit - elle faire l'objet d'un droit de propriété , Op. Cit., P.75.

ويستدل على BENSOUSSAN et Autres , Les SIG et le droit ,Op.Cit., No.4400 P.84 (٤٩)

ذلك بمسود القانون رقم ١٩ - ٨٨ في ٥ من يناير سنة ١٩٨٨ بشأن الغش المعلوماتي (Fraude informat-ique) : (J.O.6 Janvier 1988)

فإذا إنتهينا إلى أن المعلومات أمراً جديرة بالحماية (٥٠) ، فلا يجب أن نجحد حمايتها إستناداً إلى القواعد العامة للقانون (دعوى مسئولية عقدية او تقصيرية أو دعوى منافسة مشروعة أو دعوى منع النشاطات الطقيلية أو الإثراء بلا سبب ، إلخ...) أو بناءً على نصوص قانون العقوبات التقليدية (٥١) . فتنطبق هذه الحماية (٥٢) دون شك سواء انصب الإعتداء على الدعامة المادية المسجلة عليها ( أقراص ، أو شرائط أو غير ذلك ) أو على المعلومات

(٥٠) عكس ذلك :

S.CHALTON, Liability in The information age :A European Perspective, Op.Cit., P.6  
حيث يرى المعلومات كشيء النهار والهواء لا تقبل التملك ولو كانت ذات قيمة ومكلفة : وانظر أيضاً ما قبل من أن المعلومات هي الحياة ، فهي الخلية الحية للمجتمع : Guillaume CHAMPY, La fraude informatique, Presses Universitaires d'Aix-Marseille, Tome I, Faculté de droit et de Sciences Politique, 1992 P.9 et S. et P.29

(٥١) أنظر بحثنا : الجرائم التي تقع على الحاسبات أو بواسطتها : خواطر وتأملات ، بحث مقدم باسم شركة IBM للحاسبات إلى المؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائي ( فندق سميراميس إيتركوتنتال / القاهرة ٢٥ - ٢٨ من أكتوبر ١٩٩٢ .

(٥٢) أنظر مجموعة قيمة من الدراسات في هذا الموضوع قدمت إلى المؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائي ( القاهرة ٢٥ - ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٢ ) سابق الإشارة إليه ، وهي : د. هدى حامد قشوش ، الإتلاف العمدى لبرامج وبيانات الحاسب الإلكتروني ، ود. جميل عبد الباقي الصغير ، جرائم الكمبيوتر والجرائم الأخرى في مجال تكنولوجيا المعلومات ، والمحامي محمد عقاد ، جريمة التزوير في المحررات للحاسب الآلي : دراسة مقارنة، والمحامي محمد رائد البير قدار ، دراسة تطيلية للسروقة والاختلاس بواسطة إستخدام الحاسب الآلي ، ود. زكي زكي أمين حسونة ، جرائم الكمبيوتر والجرائم الأخرى في مجال التكنيك المعلوماتي، والعقيد علاء الدين محمد شحاته ( بإشراف اللواء منحت سيد زمر ) ، الجرائم المعلوماتية الأخرى في مجال التكنيك المعلوماتي : رؤية أمنية ود. محمد سامي الشوا ، الغش المعلوماتي كظاهرة إجرامية مستحدثة ، وترجمة لبحث الدكتور Ulrich SIEBER بعنوان جرائم الحاسب الآلي والجرائم الأخرى المرتبطة بالتقنيات الحديثة لوسائل الاتصال إعداد د. محمد سامي الشوا وكذلك بحث باللغة الفرنسية (مع ملخص باللغة العربية) للدكتور محمد أبو العلا عقيدة :

AKIDA , Le droit pénal face à l'utilisation abusive ou frauduleuse des cartes bancaires magnétiques.

نفسها ككيان معنوي غير ملموس <sup>(٥٣)</sup> . وإن كنا لا نمانع في أن يتدخل المشرع بنصوص صريحة حاسمة كاشفة ، وليست منشئة ، لوقف الاعتداءات التي تقع المعلومات في حد ذاتها - بغض النظر عن الدعامة المسجلة عليها <sup>(٥٤)</sup> - محللاً لها <sup>(٥٥)</sup> .

خلاصة القول أن المعلومات تعد من القيم الاقتصادية الجديدة الجديدة بالحماية <sup>(٥٦)</sup> ، لا

---

(٥٣) أنظر على سبيل المثال في التتويح بأن المعلومات قيم معنوية (Valeurs immatérielles) :

F. COLLART - DUTILLEUL , Les apports des contrats de l'informatique au droit des contrat , Op. Cit., P.223 ، إنها قيم ذهنية (valeurs intellectuelles) : الصغير ، القانون الجنائي والتكنولوجيا الحديث ، سابق الإشارة إليه ، ص ٧٢ ، وينوه سيادته بأن إختلاس هذه القيم ليس سرقة نظراً لأن سرقة المعلومات هي مجرد نسخ معلومات تظل في حوزة صاحبها الشرعي ، ويؤكد على أنه نظراً لوجود معلومات ذات قيمة اقتصادية ضخمة مثل ما يتعلق بالأسرار التجارية والصناعية فإن الحاجة ملحة للتدخل التشريعي الصريح الحاسم لحماية هذه المعلومات (نفس المرجع ص ٧٢) .

(٥٤) أنظر في المطالبة بتحريم خاص للصور الإجرامية الخاصة بالحاسب : الأستاذ الدكتور محمد محيي الدين عوض ، مشكلات السياسة الجنائية المعاصرة في جرائم نظم المعلومات (الكمبيوتر) ، وانظر في المطالبة بتدخل عاجل في هذا الصدد : د. أسامة محمد محيي الدين عوض ، نداء إلى علماء القانون الجنائي . (بحثنان قنما إلى المؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائي ، سابق الإشارة إليهما .

(٥٥) كان هذا هو مطلب الأستاذ Jérôme HUET عام ١٩٨٢ ، حيث قال بأن سرقة المعلومات لا تقع إلا إذا كانت مسجلة على بعامت : La modification du droit sous l'influence de l'informatique , J.C.P. Ed . G.1983 no.15. وانظر في إستعراض مشكلات تطبيق القواعد القانونية التقليدية على المعلوماتية لا سيما في مجال البنوك بعد التحول إلى مجتمع بدون ورق (أو بدون أقل) : P. NIORD , Problèmes juridiques de l'informatique bancaire, Op.Cit., P.67.

(٥٦) وينوه في هذا الصدد بحكم مهم لحكمة النقص (٥ من يناير سنة ١٩٢٧ ، الطعن رقم ٩٤٢ سنة ١٤ ق . مجموعة الربع قرن رقم ١٠٨ ص ٧٧٥ : ٧٥٦ ومجموعة المكتب الفني ، ص ١٢ ، رقم ١٥٢ ص ٧٨٨) قضت فيه أنه لا يقتصر وصف المال المنقول على ما كان جسماً متحيزاً قابلاً للوزن طبقاً لنظريات الطبيعة ، بل هو يتناول كل شيء مقوم للملك والحيازة النقل من مكان لآخر ، ويناء عليه انتهت إلى أن التيار الكهربائي هو مما تتوافر فيه هذه الخصائص ويعد من الأموال المنقولة للمعاقب على سرقتها . ولا يساورنا الشك في أن المعلومات التي تنتقل عبر الأسلاك في شكل موجات كهرومغناطيسية ستعتبر صالحة لأن تكون محللاً لجريمة السرقة . مع ذلك فإن في الفقه الفرنسي من يرى عكس ذلك : باعتبار أن المعلومات تظل في حيازة صاحبها =

سيما ما تعلق منها بالمعارف الإقتصادية السرية الطابع (Information confidentielles économiques) (٥٧) ، مما يؤكد ضرورة اللجوء إلى القواعد العامة في هذا الصدد بإعتبار أن في القواعد القانونية المنظمة للملكية الذهنية والمنافسة غير المشروعة الغناء الكامل عن تبني أية نظرية (٥٨) جديدة (٥٩).

Jaen DEREZE , Le vol de biens in- إستحواذ الغير عليها في حين أن الكهريا تخرج من الحيازة = form--atiques...Op.Cit.,No.2,et Valdo ROULET, Fraude informatique : Les nouvelles in- fractions , LES PETITES AFFICHES , Juillet 1988 , No.84 P.22. Marie - Paule LUCAS DE LEYSSAC, Une information seule est - elle sus- محلل السرقة : céptible de vol. ou d'une autre atteinte juridique aux biens ? J.C.P. Éd.G.1985.IX.PP.43:52. Didier FROCHOT,La responsabilité du fournisseur d'information, DOCUMENTA- (٥٧) LISTE Vol .22 , No.2, Mars - Avril 1985 P.69. . وانظر في نفس المعنى الأستاذ الدكتور حسام الدين كامل الاهواني ، الحماية القانونية للحياة الخاصة في مواجهة الحاسب الآلى ، مجلة العلوم القانونية والإقتصادية / كلية حقوق عين شمس ، يناير/ يوليو ١٩٩٠ ، العددان الأول والثانى ، السنة الثانية والثلاثون ، ص٦.

(٥٨) وقد تأكد هذا المعنى باتفاق الجات GATT للمعنى بالملكية الفكرية المسمى بـ Trips إختصاراً للمسمى الإنجليزى :

Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights, including Trade in countrefeit Goods ، حيث تنص المادة ٣٩ منه على حماية المعلومات غير المفصح عنها (Undisclosed information) . وينوه بأن هذه الإتفاقية تنظم الملكية الفكرية بوجه عام ، ويبدو أن فشل الولايات المتحدة الأمريكية في تعديل الإتفاقية الدولية الحاكمة للملكية الفكرية مثل إتفاقيات برن وباريس وواشنطن وغيرها هو الذى دفعها إلى إعادة تنظيم هذه الموضوعات على هذه الصورة مع إتباع طريقة مبتكرة حيث عدلت هذه الإتفاقيات بإتفاق الـ Trips ، فعلى سبيل المثال إعتبرت برامج الحاسب مصنفاً أدبية في مفهوم إتفاقية برن الخاصة بحماية للمصنفات الأدبية والفنية رغم أن الأخيرة لم تعدل منذ عام ١٩٧٦ حتى الآن . ونؤكد على أن إتفاقية Trips ستحل في أجل قريب محل إتفاقيات حماية الملكية الفكرية كلها ، وهو ما أقرنا عليه السيد GÉRAIS أحد المختصين بهذا الموضوع لدى منظمة الويبو/أومبي (جنيف) في مقابلة شخصية مع سيادته في يناير سنة ١٩٩٤ . أنظر في تفصيل ذلك ورقة عمل قدمناها إلى ندوة إتفاقية الجات والملكية الفكرية المنعقدة في ٥ من فبراير سنة ١٩٩٤ بفندق شبرد تحت رعاية الجمعية المصرية لحماية الملكية الصناعية تحت عنوان : الملاحح الرئيسية لإتفاقية الجات للملكية الفكرية فيما يخص حقوق المؤلف .

(٥٩) أنظر في تفصيل ذلك والتتويه بأن قانون حماية حق المؤلف مُستقبل (acueillante) لكل مصنف =



**ثانياً : المعلومات والمنافسة غير المشروعة :** تعد قواعد المنافسة غير المشروعة وسيلة متميزة لحماية المعلومات سواء أكانت مبتكرة أو غير مبتكرة (٦٠) ، أى سواء أكانت مستفيدة من الحماية المقررة لحق المؤلف أم لا . فتعتبر هذه الدعوى جزءاً يقرره القانون على ما قد يصدر من الغير من سلوك معيب فى ميدان المنافسة ، وهى بذلك تحمى كل المراكز القانونية الموضوعية الناتجة عن المنافسة . ولا يوجد ما يمنع من قيام حق إستثنائى مثل حق المؤلف ، على أن يتمتع صاحبه بنوعين من الحماية : حماية خاصة مشددة تتمثل فى دعوى الحق متى توافرت شروطها ، وحماية عامة تتمثل فى دعوى المنافسة غير المشروعة (٦١) . ولا تخرج الدعوى الأخيرة عن أن تكون دعوى مسئولية عادية أساسها الفعل الضار ، فيحق لكل من أصابه ضرر من فعل المنافسة غير المشروعة أن يرفع الدعوى بطلب تعويض ما أصابه من ضرر من جرائها على كل من شارك فى إحداث هذا الضرر متى توافرت شروط تلك الدعوى وهى الخطأ والضرر ورابطة السببية بينهما (٦٢) ، يستوى فى ذلك أن يتوافر قصد الإضرار (٦٣) حيث تسمى المنافسة غير الشريفة [ concurrence déloyale ] ، أو لا يتوافر حيث تسمى بالمنافسة غير المشروعة [ concurrence illicite ] (٦٤) . فيكفى أن يثبت ركن الخطأ ولو كان مرتكبه

= فكرى مبتكر ، بما فى ذلك برامج الحاسب وبنوك المعلومات ، وفعال (efficace) فى توفير الحماية له  
Marie BOURGEOIS, La protection juridique de l'information confidentielle economique  
Etude de droit québécois et français, RIDC, 1, 1988, P. 115

(٦٠) أنظر فى التأكيد على هذا المعنى : A.BENSOUSSAN et Autres , Les SIG, Op.Cit . : (٦٠)  
No.4000, P.81.

(٦١) أنظر فى ذلك الخولى ، المرجع السابق ، رقم ٢٠ من ٤٨ .

(٦٢) نقض مدنى ، ١٤ من يونيو سنة ١٩٥٦ ، مجلة المحاماة ، العدد السابع ، السنة السابعة والثلاثون ،  
رقم ٢٥٤ من ٢٩٦ وانظر أيضاً : نقض مدنى ، ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٩ ، مجموعة المكتب الفنى ، س. ١٠ ،  
رقم ٧٧ من ٥٠٥ ، و ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩ ، مجموعة المكتب الفنى ، س. ١٠ ، رقم ٩٨ من ٦٥١ ، و ١٥ من  
ديسمبر سنة ١٩٦٦ ، مجموعة المكتب الفنى ، س. ١٧ ، رقم ٢٧٧ من ١٩١٩ .

A.BENSOUSSAN et Autres, les SIG, Op.Cit. P. 84 et Philippe GAUDRAT, (٦٣)  
Variations autour du logiciel , GAZ-PAL , 1982 . 2 ème Doctrine P.372.

(٦٤) الخولى ، المرجع السابق ، رقم ٢٦٦ من ٢٨٢ .

حسن النية ، مادام منحرفاً في سلوكه عن السلوك المألوف للشخص العادي<sup>(٦٥)</sup> . فإذا ما ثبت الخطأ ونسبته إلى فاعله ، وجب الحكم بتعويض الضرر المادي أو الأدبي ، الحال أو المحتمل<sup>(٦٦)</sup> .  
إمتثالاً للوظيفة الوقائية والعلاجية للدعوى المنافسة غير المشروعة<sup>(٦٧)</sup> .  
ولم يدخر القضاء الفرنسي وسعاً في قبول هذه الدعوى في مجال الفكر غير المبتكر ، ونضرب لذلك عدة أمثلة وهي :

**الأول :** النسخ لدعامة ( إسطوانة ) مسجل عليها مصنف غير محمي بقانون حماية حق المؤلف ، حيث إعتبر القضاء فعل النسخ في ذاته مشكلاً لعمل من أعمال المنافسة غير المشروعة ، ورفض الإدعاء بضرورة توافر شرط « وجود خلط بين المتنافسين » لقبول دعوى المنافسة غير المشروعة ، إكتفاء بتحول العملاء إلى المنتج الناسخ<sup>(٦٨)</sup> .

**الثاني :** الاستعمال دون حق لعمل ذهني للغير ، حيث قبل القضاء<sup>(٦٩)</sup> دعوى منافسة غير مشروعة ضد منشأة إستغلت بيانات تقنية - لم تصدر بشأنها براءة اختراع بعد - غير مستفيدة بأية حماية طبقاً لقانون حماية حق المؤلف ، وكانت الشركة قد أطلعت عليها أثناء التفاوض مع صاحبها لإستغلالها ولكن المفاوضات فشلت . فما كان من الشركة إلا أن خانت

(٦٥) سميحة القليوبى ، القانون التجارى ، المرجع السابق ، رقم ٥٦٨ من ٤٤١ .

(٦٦) أنظر في تفصيل ذلك : الأستاذ الدكتور مصطفى كمال طه ، القانون التجارى ، الدار الجامعية / لبنان ، ١٩٨٨ ، رقم ٦٥٧ من ٦٢٢ ، والأستاذ الدكتور على البارودى ، القانون التجارى ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، عام ١٩٧٥ ، رقم ٢٨٥ من ٤٣٥ ، والشرقاوى ، القانون التجارى ، المرجع السابق رقم ١٠٦ من ٩٤ ، والقليوبى ، المرجع السابق ، رقم ٥٨٧ من ٤٥٢ ، والأستاذ الدكتور أحمد محرز ، المرجع السابق رقم ٢١٦ من ٢٦٩ والزميل الدكتور حسين فتحى عثمان ، حدود مشروعية الإعلانات التجارية لحماية المنتج والمستهلك ، مصر المعاصرة من ٨٢ ، ع ٢٧ ، يناير ١٩٩٢ ، من ١٥٤ : ١٥٧ .

(٦٧) بريسى ، المرجع السابق ، رقم ١٧٢ من ١٧٢ .

C.A. Paris, 5 mai 1969, J.C.P.1970 . 16383, Note PLAISANT,6.Oct.1978 RIDA, (٦٨)  
Avril 1980 P.165, T.G.I.Paris 19 Mars 1980. RTDcom. 1980. 348 Note FRANÇON et  
Cass.Com. 6 Mai 1981 Bull.Cass.IV. No.211..

Cass.Com 3 Oct .1978 . D.s. 1980 . 11. PP. 55: 60 Note Joana SCHMIDT. (٦٩)

الأمانة واستغلت هذه البيانات - المتعلقة بعملية حفر نفق تحت الأرض - دون الرجوع إليه (٧٠).  
**الثالث :** استعمال دون حق لفكرة متميزة لأغنية (٧١) ، فأعتبر القضاء تكليف شركة إنتاج الأغاني لآخر بإعداد أغنية بهذه الفكرة المتميزة إخلالاً منها بالإلتزام بالمحافظة على سرية ما أؤتمنت عليه حيث حالت بذلك بين مالك الفكرة والإستفادة من فكرته لفترة زمنية كافية، وهو ما اعتبرته المحكمة منافسة غير مشروعة ونشاطاً طفيلياً غير قانوني (٧٢) .

**الرابع :** إستغلال صوت بشري دون حق (٧٣) ، فأعتبر القضاء أن للشخص حقاً على صوته جديراً بالحماية ، رغم أن هذا الحق غير محمى بقوانين حق المؤلف (٧٤) .

**الخامس :** استغلال جهد باحث في عرض معلومات تاريخية ، فرفض القضاء إباحة استغلال هذا الجهد دون ترخيص من صاحبه وإلا تعرض القائم بالإستغلال غير المشروع للمسائلة من خلال دعوى المنافسة غير المشروعة (٧٥) .

**خلاصة القول أن دعوى المنافسة غير المشروعة تحمى الفكر المبتكر وغير**

(٧٠) أنظر تطبيقاً خاصاً بشأن تسليم رسوم جاهزة للتنفيذ إلى شخص آخر يعقد مسئولية الشركة قبل المتعاقد معها من الباطن صاحب الرسوم ، ولو كانت هذه الرسوم غير جديدة أو مبتكرة أو مجرد تجميع : Rouen, 1 ère et 2 ème ch . 13 Janv. 1981 , D.S. 1983. J.53 : 55, Note André LUCAS, D.S. 1992. IR.245.

C.A.Paris , 1 re ch . 8 Juillet 1972 , J.C.P.Ed .G., 1973, IL17509 obs. Jean-Marie (٧١) LOUP.

(٧٢) أنظر تطبيق خاص بنسخ مصنف سقط في الملك العام بإنتهاء مدة حماية الحقوق المالية المترتبة عليه: Cass . Com . 18 Janv . 1980 , J.C.P. , 1982 , IV.123.

Cass . Com . 5 Nov. 1980 , J.C.P. 1981 , Éd . G.IV.32. (٧٣)

(٧٤) وقد حكم القضاء المصري في نفس المعنى بأن إذا نزل الشخص عن حقه في استغلال صوته مادياً للغير امتنع عليه القيام بأي عمل أو تصرف من شأنه تعطيل استعمال الغير للحق المتصرف فيه ، أو من شأنه أن يتعارض مع حق المتصرف إليه في إستغلال هذا الصوت بالطريقة المتفق عليها في عقد التنازل : نقضى مدنى في ١٢ من مارس سنة ١٩٨٤ ، مجموعة للكتب الفني ، ص ٢٥ ، رقم ١٢١ ص ٦٤٠ .

Cass .Civ. 27 Fév.1951 , D.S.1951 .I.158. (٧٥)

المبتكر، الجديد وغير الجديد ، مادام يشكل قيمة إقتصادية أو معنوية (٧٦) جدوية بالحماية

وعلى هذا الأساس فإن محتويات بنك المعلومات تتسحب إليها الحماية مادامت ذات قيمة إقتصادية وثائقية (valeur économique documentaire) (٧٧) . تطبيقاً لذلك نجد أن القضاء الفرنسي قد اعتبر جمع برقيات متضمنة أخباراً ومعلومات خاصة بوكالة HAVAS للأنباء قبل أن تطرحها الوكالة على الجمهور عملاً ضاراً بالوكالة على أساس أنه قد أضع عليها عدة إشتراكات في جريدتها ، وهو ما وجدته المحكمة مستوجباً إلزام المعتدى بسداد تعريضاً مساوياً لقيمة هذه الإشتراكات عن هذه المدة دون إلتفات إلى دخول هذه الأخبار والمعلومات في الملك العام (٧٨) وعدم فتح الوكالة بأية حقوق إستثنائية عليها .

ولا جدال في أن الحماية لا بد أن تتسحب أيضاً على كل من استثمر أى جزء من وقته أو جهده أو ماله في إنجاز عمل معين ولو كان هذا العمل عديم الابتكار أو مجرداً من الإبداع أو منزعج الجدة ، فيكفى أن يكون عمله سبباً في حصول الغير على مقابل مباشر أو غير مباشر، ولو كان هذا الغير قد استخدم أسلوباً للمعالجة والبحث مختلفين (٧٩) ، أو استخدم نفس الأسلوب متبعاً طرق الهندسة العكسية (ingénierie à l'envers) (٨٠) . والتي تتمثل في

---

J. HUET , La modification du droit sous l'influence de l'informatique : Aspects de (٧٦) droit privé, Op.Cit .,No.18.

(٧٧) حكم في فرنسا بأن المعلومات المستفادة من نشرة البورصة التي توزع على الجمهور ليست محلاً لتقويم أو تملك : : Aff. soc des Bourses Française, Trib. Com. de Compiègne 2 Juin 1989 : DIT , 1989 / 4 , PP. 60 : 65 Note Nathalie POUJOL. وحكم مؤخراً بضرورة حماية أى جهد ذهني بالنسبة للدراسات الإحصائية التي تتم بأسلوب معرفي متميز ( Savoir - faire ) حيث يحترم واضعها في دراسته منهج الإستقصاء والهدف منه : Cass 1 re ch 22 Mai 1990.D. 1990. IR.175..

Cass. 8 Août 1861 HAVAS C /GOUNOVIHOU , Ann.1861.382. (٧٨)

C.A. Lyon , 2 ème ch : 24 mars 1870 . D. 187011.209, 24 MARS 1870 , S.1871 (٧٩)

2. 34 et C.A. ROUEN 5 Août 1873 , S.1875.2.330.

A. BERTRAND,Le droit de l'information à l'ère de la communication,Op.Cit,P.4 (٨٠)

إعادة الصياغة والترتيب دون إضافة أية معطيات مبتكرة .

نوجز فنقول أن القانون يحمي كل عمل مبتكر أو غير مبتكر ، جديد أو غير جديد ، متميز أو غير متميز إذا ما استغله غير صاحبه دون مسوغ ، حيث يعد ذلك بمثابة منافسة طفيلية (Agissements parasitaires) لا يستفيد منها إلا كل متطفل يجد في جهد الغير مصدر كسب غير حلال . يستوى في ذلك أن تكون المنافسة ممنوعة أصلاً بنص قانوني أو بند عقدي، أو غير مشروعة لإتطوانها على تصرف مخالف للعادات التجارية الحسنة أو المبادئ المتعلقة بالمنافسة في مجالات تداول المنتجات أو الخدمات (٨١) .

**ثالثاً: المعلومات وحق المؤلف:** الأصل أن حق المؤلف لا يصلح لحماية كل المعلومات وإنما المبتكر منها وحده ، وإن الإبتكار قد يكون في المضمون ، أو الترتيب أو التصنيف أو الإخراج . فيستفيد من هذه الحماية مؤلفو المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم أباً كان نوع هذه المصنفات أو طريقة التعبير عنها أو أهميتها أو الغرض من تصنيفها . وقد رتب البعض على هذه القاعدة العامة نتيجة منطقية تتعلق ببطاقات العناوين الخاصة بأشخاص متتقين حيث أصبحت هذه البطاقات محلاً لتجارة رابحة بين الفنادق وشركات التسويق والإعلان على سبيل المثال (٨٢) .

ويؤكد البعض، كما سبق القول ، على أن تشريعات حقوق المؤلف مُستقبلة ومستوعبة (Acueillante) وفعالة (Efficace) وصالحة للتعامل مع كل المبتكرات والقيم الإقتصادية بكل صورها فقد وضعت لتنطبق على كل مصنف مبتكر بما في ذلك برامج الحاسب وبنوك المعلومات (٨٣) وغيرها من شأنها في ذلك شأن كل المبتكرات والقيم الإقتصادية

---

(٨١) الدكتور محمد الأمير يوسف وهبي ، صور الخطأ في دعوى المنافسة غير المشروعة ، رسالة دكتوراه

قدمت إلى كلية حقوق القاهرة عام ١٩٩٠ ، ص ١٩٠ .

J. HUET , La modification du droit sous l'influence de l'informatique : Aspects de (٨٢) droit privé , J.C.P., ed.G.1983. 3095 No.1 et s.

Marie BOURGEOIS , La protection juridique de (٨٣) ٧٥ هـ / ٧٥ هـ سابقاً هامش رقم ٨ هـ / ٧٥ هـ  
= l' information confidentielle Economique : Etude de droit québécois et français , Op.Cit.,

جمعا<sup>(٨٤)</sup>، وإن كان من يقول بهذا التعميم يطالب بالأخذ بنظام للرخص بشأن مصنفات المعلومات ليكفل إستغلالها المالى دون مشكلات<sup>(٨٥)</sup>. ونستطيع أن نقول إن الإلتجاء الحالى هو مد الحماية القانونية للأفكار حتى لو كانت مجردة من أى طابع إبتكارى ينظم حمايتها<sup>(٨٦)</sup>.

وتنوه بجواز تكامل الوسائل التشريعية المتوافرة لحماية على الملكية الفكرية ، فيجوز للمؤلف اللجوء إلى دعاوى المسئولية المدنية والمنافسة غير المشروعة والنشاطات الطفيلية<sup>(٨٧)</sup>.

وجدير بالذكر أن هناك "مشروع" قانون جديد من فرنسا يستهدف حماية ما لا يحصى

= P.115. , وانظر فى القول بإبتكارية وجدة دليل مطبوع باسماء وعناوين الوكالات الإستشارية فى مجال النعاية والتسويق : C.A. Paris 4 ème ch . A , 19 Juin 1984 ., D.S. 1985 . IR, PP.309: 310,commentaire Prof.Claude COLOMBET . وتنوه بأن سيادته يعيب على هذا الحكم ، بحق ، استخدامه مصطلحي الابتكار والجددة كمعيارين لحماية فى مجال حق الصناعية وحدها ، كما أنه ينوه بأن الحكم يؤكد على ضرورة وجود تقليد واضح المعالم للجمع بين دعوى التقليد ودعوى المنافسة غير المشروعة . Tane C.GINSBURG , Création and commercial value ; copyright protection of (٨٤) works of information in the United States , DIT 1991 /2 P.15

(٨٥) مع ذلك هناك من ينتقد قانون حماية حق المؤلف بمقولة أن ه ... تركيز المشروع كان على صورة واحدة: من حق الملكية الفكرية وهى الكتاب ونشره وموزعه ، جعل قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٤ يأتى قانوناً عاجزاً عن متابعة التطور وغير قادر على مواصلة التقدم التكنولوجى العالمى الذى يحضى حق المؤلف المصرى فى مصر والعالم الخارجىء . د. سينوت حليم دوس ، الإختراعات والمصنفات ، دار المعارف / القاهرة ، ١٩٨٩ ص ١٦ .

E. MACKAAY , La possession paisible des idées: Toute information doit - elle (٨٦) faire l'objet d'un droit de propriété ?,DI ,1986/ 2,P.78 . حيث يرى سيادته أن الوقت مازال مبكراً لإصدار قانون يحضى كل ما فى مجال المعلومات ، وأن الناداة بذلك هو تبشير بوم زائف (une savante chimère) ، وأن الأفضل هو الحماية العقابية .

Jean DEREZ , Infraction en matière informatique , Juris Classeur Pénal, Art.462- (٨٧) No. 18 P.5. , ( 5 , 1988 ) 2 à 462 - 9 ، وإن كان سيادته يؤمن بضرورة وضع نصوص قانونية جديدة تحضى الحقوق ذات الطبيعة غير التقليدية حيث لا يمكن حماية القيم المعنوية بالنصوص التقليدية التى تحضى الملكية المادية المنقولة .

بحقوق الملكية المعنوية من حق مؤلف وحقوق على الرسوم والنماذج الصناعية وبراءات اختراع، بحيث يكون لصاحب هذه الأفكار "الحلاقة" حق إستغلال إستثنائي ، دون إتزام بالتسجيل أو الإبداع ، يقبل التصرف فيه يعرض أو بغير عوض . ولم يلق هذا المشروع حتى الآن تأييداً في الفقه بل لقد إعتبره البعض أن ضرره أكبر من نفعه (Plus néfaste qu'utile) وأن الأولى إتزام المشرع الصمت تجاه هذه الأفكار وعدم إستحداث وسائل ممسوخة ومشوهة من حيث شروط الحماية وآثارها وإلا سيؤدي ذلك إلى تداعي (Ruine) نظام الملكية الفكرية وإنهياره<sup>(٨٨)</sup>.

ويجب أن نضيف أن محل هذه الحماية المقترحة سيشمل بنوك البيانات والدوائر الإلكترونية، وحقوق العرق ، والحلول التجارية ، والأساليب الدعائية ، والوسائل الإدارية والتجميعات ( مادة ٣ من المشروع ).

وقد كان للأستاذ Xavier DESJEUX السبق إلى القول بضرورة حماية الأعمال التي لا تنطوي على "جهد إبداعي مبتكر" إعمالاً للملكية الأدبية والفنية أو على "جهد إبداعي جديد" تطبيقاً للملكية الصناعية<sup>(٨٩)</sup>.

ونحن مع من يرى الإقتصار على أعمال قواعد المستولية المدنية وحدها في هذا الصدد وهي لا تنطبق إلا مع توافر الخطأ والضرر وعلاقة السببية<sup>(٩٠)</sup> بطبيعة الحال ، وأن يقتصر دور

---

(٨٨) Christian LE STANC, La propriété intellectuelle dans le lit de procusute : observa-  
-tions sur la proposition de loi du 30 juin 1992 relative à la protection des créations réservées, D.S. 1993 . Chronique.11. No.3, PP.4:8  
Proposition de loi relative à: وانظر نص المشروع : 20 AV. 1993 in LAMY droit de l'informatique, No.  
la protection des créations réservées , 48 , Mai 1993, PP.11:12. وتنبه بأن هذا المشروع يوفر حماية موقوتة لمدة عشر سنوات من تاريخ إعلان  
ذلك إلى الجمهور بوضع علامة (Création Réservée) C/R أي إبداع محمي (محل إستثناء) ، ولا تقتصر  
هذه الحماية إلا إلى الحق المالي على هذه الأفكار حيث لا يخول القانون صاحبها أي حقوق أدبية عليها .

(٨٩) Quelle protection juridique pour le modèle fonctionnel : Le design ou la création  
d'une économie personnelle à l'entreprise, GAZ . PAL., 1981.1. Doctrine. P.300.

(٩٠) =G.Philippe LE TOURNEAU, Variations autour de la protection du logiciel, GAZ-

المشرع على التدخل لتحديد مكونات الأموال الإعلامية ، كما يقول الاستاذ Michel VIVANT ، والتي يدخل فيها بريقين براءات الاختراع والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية (٩١) .

ويذهب أن القاضى فى تقديره للتعويض اللازم لجبر ما لحق المضرور من ضرر سيراعى (٩٢) مدى الخطأ الذى إرتكبه بالنظر إلى الأخلاق المهنية والعادات السائدة فى هذا المجال وطبيعة ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب .

كما أن العقد يعتبر فى نظرنا وسيلة مثلى للحماية فى هذا الشأن (٩٣) بإعتبار أنه الأداة التى تعكس التوازن بين رغبتي متعارضتين لأطراف العقد حيث أن بنك المعلومات راغب فى الحصول على أعلى عائد نظير ما لديه من معلومات والتعاقد معه طامع فى الحصول على هذه المعلومات نظير أقل مبلغ ممكن .

ولا شك فى أن المستقبل سيشهد سوقاً رائجة للمعلومات مما يستدعى أن تحيطها القواعد العامة فى القانون بالحماية حتى تتضح المشكلات وتتجسد الحلول المختلفة ، فيتدخل المشرع مقنناً بعين الحبير كل ما يراه ملائماً من قواعد فى هذا الصدد (٩٤) ، محترماً فى ذلك الحق فى المعلومة والحق على المعلومة (٩٥) على أساس أن صاحب الحق فى المعلومة هو الجمهور ، فى

---

PAL ., 1982 , 2 ème Sem. DOC. P.372

=

A Propos des " biens informationnels " , J.C.P. Ed. G. 1984 Doctrine 3132. (٩١)

DESJEUX, Quelle protection juridique pour le modèle fonctionnel ., Op.Cit., P.300. (٩٢)

MACKAAY , La possession paisible des idées ..., Op.Cit., P.78 (٩٣)

MACKAAY , La possé- : هذا الشأن : -ssion paisible de idées ..., Op. Cit ., P.76. (٩٤)

Christian LE STANC et André PRÛM , Les droits en france du créateur d'information, AIDE , 1988/3, P.211. , وإن كنا يتباينان بالآىلجأ إلى الحقوق الإستثنائية الاحتكارية فى ظل نظام حر إلا على سبيل الإستثناء ( ص ٢١٨ نفس المقال ) .

Ch . LE STANC et A. PRÛM . Les droits en france ... Ibid. (٩٥)



حين أن صاحب الحق على المعلومة هو الحائز الشرعى للمعلومة.

ولما كانت الصورة التى يتعاقد فيها المنتج مع المستخدم النهائى هى أبسط الصور وأيسرها ، حيث تكون فيها العلاقات مباشرة ويختفى الوسطاء ، فقد رأينا أن نركز فى هذه الدراسة على الصورة البسيطة البسيطة على نحو تفصيلى لغاية أساسية نتوخاها وهى تفادى التكرار ، فليس من المقبول التعرض لصور التعاقدات المختلفة وبحث إلتزامات كل طرف فيها لأن هذا يستدعى ترديد الإلتزامات نفسها بشأن كل عقد مع حذف كل إلتزام لا يتفق مع طبيعة العقد محل الدراسة ، بعبارة أخرى أن مقصودنا من إختيار هذه الصورة المبسطة هو أن نكفل لهذه الدراسة الإحاطة بكل الإلتزامات <sup>(٩٦)</sup> المتصورة بين الأطراف فى عقد خدمات المعلومات <sup>(٩٧)</sup> ، على أن يتخير القارئ من بين إلتزامات المنتج <sup>(٩٨)</sup> ما يشغل كاهل غيره من الأشخاص الذين عددناهم فى الفصل الأول <sup>(٩٩)</sup>.

(٩٦) وقد استخلصنا هذه الإلتزامات بعد دراسة متعمقة لكتابات الفقهاء وأحكام القضاء ونماذج عقود تبادل البيانات المحسبة فى إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية والمركز الدولى لأبحاث ودراسات قانون المعلوماتية والاتصالات عن بعد ( فرنسا ) ، وزارة الإتصالات فى إقليم الكييك بكتدا ( Québec / Canada ) ، ونيوزيلندا ( عقد NZEDIA ) ، والمجلس الإسترقالى ( عقد EDICA ) والقواعد الإرشادية لعقد التبادل ( ODETTE ) الصادرة عن منظمة تبادل البيانات عبر البث عن بعد من أوروبا وكذلك القواعد الموحدة للسلوك فى مجال تبادل البيانات التجارية عبر البث عن بعد ( ICC ) : أنظر هذه النماذج كلها منشورة فى مرجع : BOSS and RITTER, Electronic data interchange, Op. Cit, P.133 and F. J.HUET, La : قارن الإلتزامات المترتبة على عقد توريد مهمات معلوماتية وبرامج وأجهزة : Op.Cit., modification du droit sous l'influence de l'informatique:Aspects du droit privé, No.25 et s.

(٩٨) من الدارج أن يتضمن عقد خدمات المعلومات "إلتزام بعدم المنافسة" ، ويوجد هذا الإلتزام فى بند فى العقد لو نص قانونى ، كما أن القضاء يفرضه بإطراد : Claude CHAMPAUD , Les clauses de non-concurrence (ou comment concilier liberté de travailler), Revue de Jurisprudence Commerciale , Juillet - Août 1986 , No. 78 PP.161 et s. ومن النادر أن يتعاقد المنتج مباشرة مع المستخدم النهائى إلا إذا كان يسوق بنفسه ما ينتجه من معلومات : M.G. CHOISY, Typologie des relations entre utilisateurs de banques de données et serveurs , Op.Cit., P.78.

(٩٩) ينطبق على عقد خدمات المعلومات فيما يتعلق بتوريد المعلومات ما ينطبق على توريد البضائع بوجه

وننته بأن عقد خدمات المعلومات من العقود التي يلعب «التعاون» دوراً محورياً فيها، فلا يمكن لعقد مثله أن يتم إلا بتعاون وطيد قائم على حسن نية الطرفين وهاذف إلى تحقيق مصلحة كل منهما (١٠٠).

ويرتبط بالإلتزام بالتعاون أثناء التنفيذ الإلتزام آخر يسبقه (١٠١) ويصاحبه في آن واحد وهو الإلتزام بالتبصير (١٠٢) أى تبصير الراغب فى التعاقد بما إذا كانت مصلحته فى إبرام العقد أو فى الإحجام عن ذلك ، وتبصير المتعاقد حال إبرام العقد بما ييسر له عملية التنفيذ من حيث

---

J . HUET, Product liability in the information field, Op.Cit., No.1 P.170. = عام :

(١٠٠) ويستند فرض الإلتزام بالتعاون على طرف عقد خدمات المعلومات إلى إعتبارات العدالة التي تلبي ألا يظل أحد أطراف هذا العقد قصارى جهده لتحقيق النتيجة التي أبرم العقد من أجلها : أنظر بحث «الإلتزام بالتعاون» : دراسة تحليلية وتأسيسية للكتورة وفاء حلى أبو حميل ، القاهرة عام ١٩٨٨ ص ٦٣ وما بعدها وترى سيانته أن الإلتزام بالتعاون بالإلتزام عقدي إرادى مصدره نص القانون أو العرف أو إعتبارات العدالة وأنه يعد ذلك من مستلزمات العقد ، وتخفيف سيانته أن هذا الإلتزام بالإلتزام بتحقيق نتيجة فى أغلب تطبيقاته ، وأن المسؤولية العقدية ليست للجزء الوحيد للإخلال بتنفيذه خاصة وأن العقد الذى وأد عقد ملزم للجانبين بل يضاف إليهما جزأف أخرى كحق المتعاقد فى حالة إخلال المتعاقد الآخر بالإلتزامه فى أن يطلب فسخ العقد لتحل الرابطة العقدية التى وأدما ويتخلص بإتخاذها من إلتزاماته الناشئة عنه فى جانبه ، كما تنوه سيانته بأن العقد قد ينص فى بعض الأحيان على عقوبة مدنية ذات طبيعة خاصة كجزاء على هذا الإخلال .

(١٠١) أنظر فى تفصيل ذلك : د. سهير متمصر المرجع السابق ، حيث تشير سيانته إلى أن الجديد فى نطاق هذا الإلتزام من ناحية أنه اضاف للمفاهيم القانونية أن الضعف أو الخلل بين المتعاقدين لا يكون بالضرورة خللاً فى القوة الاقتصادية أو المركز المالى أو الإجتماعى بل ينسحب الخلل إلى عدم التعامل فى المعلومات بين المتخصص أو العرفى الذى يعلم كثيراً و رجل الشارع المستهلك العادى الذى لا يعلم أو يعلم قليلاً . ومن ناحية ثانية فقد أمتد الإلتزام بالتبصير متجاوزاً مرحلة ما قبل التعاقد وصولاً إلى مرحلة ما بعد التعاقد ، لأن حسن النية والثقة يقتضيان التعاون بين الطرفين للوصول إلى تنفيذ أفضل أو لتفادى خطورة التنفيذ (ص ٢٠٠).

(١٠٢) وترجع أهمية تقرير التزام عام على عاتق للمتعاقد بالاداء وقت إبرام العقد بكافة المعلومات والبيانات المتوفرة لديه بالنسبة لهذا العقد المتعاقد الآخر ، إلى أن الحماية التقليدية لإبرادة العقدية كانت =

الكيفية والوسائل على نحو يضمن تحقيق العقد للأهداف التي عقدت عليه .  
بعد أن أوضحنا ماهية المعلوماتية وعرفنا المعلومات بات الطريق ممهداً لدراسة أشخاص  
عقد خدمات المعلومات ، فننتقل إلى وضع التعريفات لكل من قد يرتبط بهذا العقد المتميز .



---

= تتحقق أساساً من خلال نظرية عيوب الرضاء ... هذه الحماية التي تم تنظيمها في فترة كانت تقتصر أن  
شروط العقد وبياناته تتم مناقشتها بطريقة تفصيلية قبل إبرام العقد بين طرفين متساويين في المعلومات  
ومتوازنين في المراكز الفعلية ، أصبحت الآن حماية غير كافية وغير فعالة ، ويرجع ذلك إلى أن هناك طائفة  
كبيرة من العقود في الوقت الحالي يقبل أحد أطرافها على إبرامها ، وهو ليس على قدم المساواة مع الطرف  
الأخر ، إما بسبب عدم درايتة أو خبرته بالشئ محل العقد ، ولما بسبب طبيعة العقد أو صفة المتعاقد الآخر  
التي تجعله متفوقاً عليه بسبب كونه محترفاً ... وتكمن مزية هذا الإلتزام في أن من شأنه أن يسهم في إيجاد  
رضاء كامل وسليم ومتنور بكافة تفصيلات هذا العقد : الأستاذ الدكتور نزيه محمد الصادق المهدي ، الإلتزام  
قبل التعاقد بالادلاء بالبيانات المتعلقة بالعقد وتطبيقاته على بعض أنواع العقود « دراسة فقهية قضائية  
مقارنة ، دار النهضة العربية ، عام ١٩٨٢ ، ص ٤ .



# الباب الثانى

## إلتزامات الأطراف

نخصص هذا الباب لدراسة إلتزامات طرفى عقد خدمات المعلومات وهما المنتج والمستخدم النهائى . وننوه بأننا قد إقتصرنا على هذين الطرفين المحوريين إمتثالاً لرغبتنا فى أن نكفل لعرضنا البساطة والوضوح حيث أن الوسطاء الذين يتدخلون قد يضطلعون بوظيفة أو أكثر من وظائف أى من الطرفين المحوريين .

وعلى هذا الأساس ينقسم هذا الباب إلى فصلين أولهما ندرس فيه إلتزامات المنتج ، أما الثانى فنعرض فيه لإلتزامات المستخدم النهائى . ولا مجال لدراسة حقوق كل طرف حيث أن عقد خدمات المعلومات ، كغيره من العقود الملزمة للجانبين ، بعد إلتزام كل طرف فيه حقاً للطرف الآخر .

ونؤكد بداية بأننا سنتوسع فى دراسة هذه الإلتزامات بقدر الإمكان بحيث نبرز صور الخطأ التى تعقد المسئولية المدنية .

فإذا ما إنتهينا إلى قيام أركان الأخيرة بات ميسوراً الرجوع إلى القواعد العامة وتطبيقها عليها ، ويبدى أن الحاجة تبدو لنا متعمدة إلى سرد هذه القواعد العامة تفصيلاً فى هذا البحث حيث لا محل لمثل ذلك إلا فى الكتب العامة .

## الفصل الأول

### التزامات المنتج

يلتزم المنتج<sup>(١)</sup> وهو الطرف القوي المحترف العالم بخبايا عملية تقديم خدمات المعلومات<sup>(٢)</sup> بعدة التزامات يجمعها كلها أنها إلتزامات ببذل عناية ، وليس بتحقيق نتيجة ، ويوسع المستخدم مراقبة أداء المنتج لهذه الإلتزامات حتى يتأكد بنفسه من بذل المنتج للعناية الواجبة وله في سبيل ذلك الرجوع إلى مصادر أخرى يستمد منها قناعته بحسن وفاء المنتج بإلتزاماته<sup>(٣)</sup> ولعل أهم ما يرجع إليه هو قواعد الفن وأصول التقنية<sup>(٤)</sup> . وهنا تتجلى ضرورة

(١) يؤكد BING على أن مجرد إخطار المستخدم بالشروط التي تقدم طبقاً لها الخدمة وبخول العميل في الخدمة فعلاً قد لا يعتبره القضاء في بعض الدول بمثابة عقد إذا ما تخلفت المراسلات المكتوبة الموقعة فيما بين الطرفين :انظر بشأن مطالبة البعض بقبول مفهوم واسع للتوقيع يشمل إلى جوار الإمضاء الختم والبصمة أي إجراء يؤدي الغرض من التوقيع ، يستوى في ذلك أن يكون هذا الإجراء رسمياً أو أي شيء آخر :الاستاذ الدكتور محمد زهرة ، مدى حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات في المسائل المدنية والتجارية بحث مقدم إلى مؤتمر الكويت الاول للحاسب الآلي والقانون ( جامعة الكويت ) . ونحن لا نعترض على هذه النتيجة مادامت الضمانات القانونية التي يقدمها التوقيع العادي - كحد أدنى - متوفرة : انظر مؤلفنا استخدام وسائل الاتصالات الحديثة في التفاوض على العقود وإبرامها ، القاهرة عام ١٩٩٢ .

(٢) يعد تخلف التعامل في المعلومات بين طرفي العقد سبباً لقيام الإلتزام بالتبصير على نحو يتسع معه نطاق هذا الإلتزام بسبب إحتراف الملتزم وما يصاحب هذا الاحتراف من ثقة يوليها له الطرف الآخر (سهير منتصر ، المرجع السابق، ص ١٦٦) وإذا تعاقد شخص مع آخر محترف فـ "تقوم قرينة لصالحه" على أن هذا المتعاقد المحترف يعلم بالبيانات المطلوبة ويتأثيرها على رضا الطرف الآخر ، وهي تلك القرينة التي يطلق عليها الفقه المعاصر " قرينة تشبيه المتعاقد المحترف بالمتعاقد منه النية " ويترتب عليه تشديد مسؤوليته وعدم إستفادته من شروط الإنقاص أو الإلغاء من الضمان " الأستاذ الدكتور نزيه محمد الصديق المهدي ، الإلتزام قبل التعاقد ، سابق الإشارة إليه ، ص ٣٣٦ .

J.HUET et H.MAISL , Droit de l'informatique et des télécommunications , 6d. (٣)  
LITEC,1989, No.575.

(٤) يؤكد الفقهاء على الطابع الغامض غير الواضح التحديد لهذه القواعد : (٤)  
= VINEY,Préface de l'ouvrage du Mme Anne PENNEAU,Règles de l'art et normes tech-

إلتزام المنتج الصديق والأمانة عند بيانه لمزايا ما يعرض من خدمات دون مبالغة<sup>(٥)</sup> حتى لا ينقلب إعلانه وبالأعلى عليه حينما يقارن التعاقد معه بين ما عرض عليه من مزايا وما ثبت له بالملاحظة والمتابعة والتجربة من مآخذ .

**الإلتزام الأول : ضمان الاتصال الأمثل للمستخدم النهائي بالبنك :** يلتزم المنتج بضمان الإتصال الأمثل للمستخدم النهائي بالبنك إتصالاً يسمح له بالانفاذ إلى ما يتضمنه من معلومات . ويفيد وصف الإتصال بـ " الأمثل " فى هذا المقام إستلزام تمام الإتصال بمواصفات تجارية مرضية ، بمعنى أن يكون ميسوراً ومستمرّاً متاحاً فى كل الأوقات .<sup>(٦)</sup>

وتتطلب دراسة هذا الإلتزام التعرض لوجهين وهما الوجه التقنى والوجه الإعلامى ، ويقصد بالوجه التقنى أن يقوم المنتج بكل ما فى شأنه التيسير التقنى لعملية الإتصال بين المستخدم النهائي والبنك ، أما الوجه الإعلامى فيعنى إعلام المنتج للمستخدم النهائي بكل ما من شأنه أن يؤتى إتصال الأخير بالبنك أكّله دون جهد أو عناء مرده عدم الإحاطة بأسلوب الإتصال أو شرائطه . ويحتاج بيان ذلك إلى بعض التفصيل على النحو الآتى :

**أولاً : الوجه التقنى<sup>(٧)</sup> :** يلتزم المنتج بتذليل أية صعوبة تقنية قد تعترض المستخدم النهائي فى لجوئه إلى البنك<sup>(٨)</sup> ، والأصل أن أية صعوبة تقنية لا يتحمل وزرها المنتج<sup>(٩)</sup> إلا

ـ niques,LGDJ,1989P.A= ، وانظر فى التفرقة بين قواعد الفن ذات الطابع الأمر وأصول التقنية التى لا مجال لتطبيقها إلا إذا كانت محلاً لإشارة صريحة من الأطراف فى العقد نفسه، لو إذا ما صدر بها قرأراً  
Anne PENNEAU,Ouvrage précité, No.297 P.215.

وذاًراً :  
(٥) د. حسين فتحى عثمان ، حدود مشروعية الاعلانات التجارية لحماية المتجر والمستهلك ، مقال سابق الإشارة إليه ص ١٣١ .

(٦) LAROCHE- VIDAL,Seveurs, producteurs,utilisateurs: des relations contractuelles nouvelles, Op.Cit.,P.73.

(٧) LAMY,Le droit de l'informatique , Op.Cit., No.1831 P.1201.

وتنوه بالطابع المتطور لضمون الوجه التقنى لهذا الإلتزام حيث يتطور مضمونه بتطور العلوم التقنية المعنية بالحاسبات والإتصالات (نفس المرجع رقم ١٨٥٨ ص ١٢١١)

(٨) Melle Nathalie POUJOL,La commercialisation des banques de معنى هذا المعنى Thèse de données : contribution à une approche juridique des richesses informationnelles,Thèse de doctorat Montpellier I,P.486

(٩) أنظر بشأن الأهمية القصوى للدور التقنى فى عقود المعلوماتية ومدى كفاية عقود التأمين لضمان =

إذا كان قائماً بمهمة المعلوماتى . فإذا كان المنتج كذلك (١٠) فإن استخدامه لبرنامج يتسم بالكفاءة (١١) والقدرة (١٢) على تحقيق هذا الإتصال من الوجهة العملية يعد أمراً حتمياً (١٣) ، أما إذا كان القائم بمهمة المعلوماتى شخصاً آخر فيكون للمستخدم النهائي الحق فى الرجوع إلى

F.COLLART - DUTILLIEUL, Les opports des contrats de l'informatique: =  
au droit des contrats Op.Cit., P.226.

(١٠) أنظر فى بيان أوجه الحماية التقنية لشبكات الحاسبات د . محمد فهمى طلبة ، د . نادية حجازى ، د محمد سعيد عبد الوهاب و د علاء الدين محمد فهمى ، مهندس مصطفى رضا عبد الوهاب والأستاذ مصطفى جاد الحق محمد ، د محمد زكى ود مدحت فخرى : فيروسات الحاسب وأمن البيانات ، موسوعة دلتا كمبيوتر ٨، القاهرة ١٩٩٢ ص ٢٥٩ ومابعدها .

(١١) وإذا ما ثبت أن العيب يرجع إلى البرنامج غير المتوافق مع البرنامج الموحد الموجود الذى قدمه المورد فإنه يلتزم بالمسؤولية كاملة : C.A.Paris 5èch.A 20 Janv.1993, Société Bessela-vergne c.société: Nixdorf computer, No.20432/90 inédit publicin LAMY droit de l'informatique, Bull d'Actualite, No.48 Mai 1993 P.5

(١٢) ويعد عقد الصيانة عقداً معقداً من حيث الطبيعة والنطاق والمخاطر لكل طرف والتوازن الاقتصادى ولا سيما فى ظل التطور المعلوماتى السريع والحاجة الى الوصول الى الكمال التقنى Alain: BENSOUSSAN et Autres, La maintenance des systèmes informatiques et le droit, Momen- to-Guide Alain BENSOUSSAN, HERMES 1993, P.17. حيث ينوه المؤلفون بأهمية الصيانة لا

سيما فى مجال تصليح العيوب فى التصميم والإعداد أو الصنع والتى تؤدى إلى فوضى فى التشغيل إما فى الجهاز وإما فى البرنامج ( رقم ١٢٢٠ ص ٢٧ ) . وحكم فى فرنسا بمسؤولية بائع معدات معلوماتية عن سداد مقابل الصيانة مهما بلغ ولو كان فى يوم إجازة مادام هو الذى أوكل إلى آخر إجراء هذه الصيانة وكان قد أعلم موكله بما يترتب على استخدام جهاز مستعمل :- C.A.Paris, 5èch.C.6 Mai 1993, société de Brok- erage leasing c.société Maintic, Juris-Data No. 0211-1, LAMY droit de l'informatique, N.52

October 1993, No.1142 P.7. وتنوه أيضاً بحكم مهم صدر فى مجال طلب شخص إعداد برنامج ، فقد حكمت محكمة إستئناف باريس بأن عدم وجود اتصال يتسلم البرنامج من جانب العميل لا يفنى عنه تأكيد العميل بأن البرنامج لا يناسبه :- C.A.Paris, 5èch.C.8 Juillet 1993, M.Binetruy c.société cegid infor- matique, No.92/10678 inédit in LAMY droit de l'informatique, Bull. d'Actualité, No.52, Oct.1993, G-, No.1014 P.5.

(١٣) Rapport GFFIL, Op. Cit., P.62 ، يتعين أن يقوم المنتج المعلوماتى باستخدام الطرق التقنية

الكفيلة بسلامة الإتصال والإستقبال : وتنوه سياستها بأن عملية إجراء تجارب إسترجاع لحتويات البثك ليتأكد من استيفائها للشروط التقنية فى هذا السدد .



هذا الأخير- في الشق الذي يخصه بطبيعة الحال - لينال ما قد يعترضه من صعوبات تقنية<sup>(١٤)</sup>.

ويلتزم المنتج المعلوماتي بأن يضع قواعد محددة متضمنة قدراته من الوجهة التقنية<sup>(١٥)</sup>، ولعل أهم ما في ذلك هو توضيحه لحجم الطلبات التي يستطيع أن يستقبلها ويرد عليها في الوقت نفسه ، وعليه في سبيل ذلك أن يطور نفسه ومعداته بصورة مستمرة حتى يضمن الإستجابة لحد أدنى من هذه الطلبات بصورة دائمة<sup>(١٦)</sup>، وله في سبيل ذلك التطوير أن يعدل

(١٤) Rapport GFFIL, Op.Cit. P.64. , وانظر في أهمية عملية التوصيلات Câblage باعتبارها عملية أساسية لا تقل شأناً عن عملية توريد المعدات أو إعداد البرامج التخصصية وإتخاذ مسؤولية القائم بها عما حدث من إضطرابات في التشغيل Mercredi 11 Mai 1989, GAZ.PAL. C.A.Versailles: 12e ch. 21, Jeudi 22 Oct. 1992, P.20 et s. Note Olivier ELLUL. ونفوه بأن المحكمة عفت مسؤولية كل من الشركة التي قامت بالتوصيلات ( شركة SECA) والشركة التي نفذت المركز المعلوماتي للإدارة : شركة (NIXDORF) لعدم وجود مقال بتعويض للشركة المالكة لفنادق (NIKKO) بنسبة ٨٥٪ للشركة الأولى و١٥٪ للشركة الثانية لتسليمها التوصيلات المعيبة واعتمادها دون أية رقابة كانت ، علاوة على إلزامها معاً بالتضام بتعويض شركة (NIKKO) ، بسداد مبلغ ٨٠ ألف فرنك فرنسي لجبر ما أصاب هذه الشركة من أضرار تجارية من جراء ذلك .

(١٥) LAROCHE-VIDAL, Serveurs, producteurs, utilisateurs..., Op.Cit., P.73. , انظر في شأن دور المورد في جعل المستخدم سجيناً لديه على هذا النحو، وضرورة حماية الأخير من تصف الأول وإن كان الملاحظ عملاً أن المستخدمين في مجموعهم يميلون التمسك بحقوقهم القانونية المتاحة لهم ليتحلوا من التبعية الاقتصادية للموردين أو يقللون من أثارها : Claire LAROCHE- VIDAL et Gérard : Incompatibilité technique des systèmes informatique et domination économique, LAMY droit de l'informatique: Cahiers .K. Supplément au No.45, Fév.1993, P.2 et P.6. وانظر تطبيقاً قضائياً بشأن الإلتزام بالنصح في عقود المعلوماتية -: Cass. Com.19 Oct.1993, Nos.91- 18.583 et 91-18.968 inédit publié in LAMY droit de l'informatique, Bull. d'Actualité No.54 Déc.1993.1.No.979 P.6.

(١٦) LAROCHE-VIDAL, Serveurs, producteurs, utilisateurs..., Op.Cit., P.73. , وانظر في التزام المورد في عقد توريد الأجهزة للمعلوماتية بتقديم الأجهزة التي تعنى باحتياجات العميل وإلا انعقدت مسؤوليته قبله : Paris, 5e ch. B.10 juillet 1992 société sofinobail et société segic publicité, Juris: Data, No.22943 in LAMY droit de l'informatique, Bull. d'Actualité, No.44 J. Janvier 1993 No.260 P.3.

بإرادته المنفردة ما يراه محتاجاً للتعديل دون زيادة في السعر أو مساس بتوعية الخدمة التي يقدمها (١٧) .

وقد جرى العمل على تضمين عقود خدمات المعلومات بنوداً من شأنها إعفاء المنتج المعلوماتي من المسؤولية في حالات قطع التيار الكهربى أو تعطل شبكة الاتصالات أو نسبة الخطأ أو القصور لأى من العاملين بهذه الشبكة (١٨) بإعتبار أن هذه الحالات هي بمثابة قوة قاهرة . أما إذا رجع الخطأ إلى البرنامج الذى يحلل البيانات وكان هذا البرنامج مقدماً من جهة ثالثة ، فيظل المنتج المعلوماتي ملتزماً بالضمان فى مواجهة المستخدم النهائى ، وإن كان ثبوت نسبة الخطأ إلى جهة ثالثة يغول للمنتج المعلوماتي الحق فى الرجوع على هذه الجهة بما سدد من تعويضات إلى الأخير (١٩) .

وكما يتحمل المنتج المعلوماتي من المسؤولية عن القوة القاهرة يتحمل أيضاً من المسؤولية عما يقع من أخطاء للمستخدم النهائى نتيجة لفعل الغير أو بسبب عدم إتباع المستخدم النهائى للتعليمات التى يوجهها إليه المنتج المعلوماتي (٢٠) .

M.G.CHOISY, Typologie des relation entre utilisateurs de banques de données, et (١٧)  
serveurs, Op.cit.P.76 ، ومن التابر أن يكون يوسع المنتج تحديد حجم الإستجابة المتوقع فى المستقبل لأن ذلك مرتبط بعدد المستخدمين من خدماته وحجم طلباتهم وتوقيتاتها  
VIDAL, Serveurs, producteurs, utilisateurs, Op.Cit., P.73.

(١٨) ومادة ما يشير المنتج المعلوماتي على المستخدم النهائى باقتضل الشبكات الملائمة للخدمة التى يقدمها دون أن يضمن له مستوى أدائها ( نفس المقال ص ٧٨ ) وبعد إلتزامه هنا إلتزاماً ببذل عناية .

(١٩) J.HUET, Product liability..., Op.Cit., P.162. ويجوز أن يتفق على إعفاء المنتج - المعلوماتي من المسؤولية فى الأحوال التى يحظر فيها القانون عقد مسؤولية الشبكة المنسوب إليها الخطأ ، كما هو الحال بالنسبة لتقنين البريد الإتصالات الفرنسى الوارد فيه هذا الحظر :  
HOLLANDE et DE BELLEFONDS: Les contrats informatiques.P.145 ، وفى مجال توريد برامج مازالت فى طور التجربة ، قضى فى فرنسا بأن المورد مسئول عن توريد حاسب لا يعمل وعن التلغير فى تسليم بدلاً له ولكنه لا يتحمل عبء المسؤولية كله بإعتبار أن البرنامج كان فى طور التجربة ومقصود إستخدامه على المهنيين بغرض إختبار جوده ، وعليه حكم بإلزامه بالتعويض من فقدان الربح وليس عن ضياع فرصة الاستئثار بجزء من السوق :  
C.A.Paris.5è : ch.B.30 Av.1993 Société Favor Picaret c.société décision systèmes international, Juris-Data No.021103 in LAMY droit de informatique, ( Bull. d'Actualité ) No.52-Octobre 1993, G, No.1076 PP.5.6

=HOLLANDE et DE BELLEFONDS, Les contrats informatiques.P.145 et M-G-: (٢٠)

على أية حال فإن الأمر كله مرده إلى الخبراء<sup>(٢١)</sup> الذين يتخذ لهم عند الخلاف الاختصاص بتحديد الطرف المستول عن المخالفة العقدية بإعتبار أن الخوض في ذلك من الوجهة التقنية يعد أمراً لا يخص غيرهم تقديره<sup>(٢٢)</sup> على أن يكون القاضي دائماً هو الخبير الأعلى .

وجدير بالذكر أن الجوانب التقنية لعملية الإتصال المعلوماتي تتحدد في كراسة الشروط بحيث يتفق السعر المطروح مع نوعية الخدمة المقدمة<sup>(٢٣)</sup> ، فيتحدد حجم الإستجابة برقم معين ( - / ) خلال وحدة زمنية معينة فيكتب في الكراسة مثلاً أن المعلوماتي يلتزم بأن يحقق إستجابة سريعة لطلبات العميل و المستخدم النهائي بمعدل ٧٠٪ من طلباته في الساعة الواحدة .

---

CHOISY, Typologie des relations entre utilisateurs de banques de données et serveurs, Op. Cit., P.77.

Alain BENSOUSSAN, Expertises et référé. provision, Magazine : 01 Informatique, (٢١) No.187 Mars 1985 P.85

(٢٢) كما لو تعلق الأمر بمسألة الأجهزة المعلوماتية المتاحة للمستخدم النهائي : C.A.Paris.25.ch.sec.B.22 AV.1983.Juris-Data. No.23498 La spécificité de la micro se confirme, Magazine: Temps Réel. No. 85 P.2

(٢٣) LAROCHE-VIDAL, Serveurs, producteurs, utilisateurs..., Op.Cit., P.73. وتهدف هذه الكراسة الى تحديد حاجات العميل وترجمتها في صورة أموال أو خدمات معلوماتية كما انها تعد المرجع في تحديد ما إذا كان هناك مخالفة عقدية أم لا : COLLART-DUTILLEUL, Les apports des contrats de : l'informatique au droit des contrats, Op.cit. No.21 P.232 وينوه سيانته (رقم ٢٢ ص ٢٢٣) ببند تعاقدى يسمى ببند "الأركان الأربعة" [clause dite des quatre coins] والذي بمقتضاه يستبعد من نطاق العقد كل مالم يفصل في كراسة الشروط وهو ما يلزم القاضي إذا ما ثار النزاع حول ما إذا كان المسود ملتزماً ببناء معين من عدمه . خلاصة القول أن الدراسة المسبقة وكراسة الشروط يحتلان موضع القلب من معظم عقود المعلوماتية ( رقم ٢٢ ص ٢٢٤ ) وحكم بئله إذا ثبت أن كراسة الشروط التي فرضها العميل كانت غير معقولة التطبيق وكان العميل لم يعلن عن تصوره من النظام المعلوماتي الذي حصل عليه لمدة سنة كاملة ثم أعلن فجأة تخليه عن هذا النظام لنظام آخر فإن الخطأ يكون ثابتاً في جانب الطرفين ويتقسم عبء المسؤولية عليهما متناسفة باعتبار أن العميل قد أخطأ في اختيار المنفذ للنظام وإن الأخير أنفق أكثر من ثلاث سنوات لإقتراح التعديلات في النظام وهو ما يستوجب القول بإتقضاء العلاقة العقدية : C.A.Paris, 56 ch.A.6 juillet: 1993, société SCREG c.société Mannesmann Kienzle, No.1009 / 92 inédit publié in LAMY droit de l'informatique, Bull. d'Actualité, No.52, Octobre 1993, G. No.1074 P.5.

وننوه بأن حجم الإستجابة وزمن الرد يتأثران بنوعية الاستفسارات وأهميتها وحجم الطلبات المتزامنة ( أى التى تصل فى نفس الوقت من أكثر من عميل <sup>(٢٤)</sup> ) ، ويرتبط تحديد ذلك كله بالسعر المطروح نظير العملية ، حيث أن العلاقة طردية بين السعر المطلوب والمزايا التقنية المكفولة للعميل . والأمر كله مردّه بطبيعة الحال إلى المنافسة السائدة بين المنتجين المعلوماتيين فى هذا الشأن فهى وحدها التى تضمن مصلحة المستهلك .

وننوه أيضاً بما درج عليه العمل من افتراض وفاء المنتج بالوجه التقنى من عملية خدمات المعلومات على أتم وجه إذا ما مرت ثمانية أيام كاملة دون أن يبدى المستخدم النهائى أية اعتراضات فى هذا الشأن ، حيث يعد سكوتة سكوتاً ملائماً (Silence circonstancié) دالاً على القبول تطبيقاً للقواعد العامة .

**ثانياً : الوجه الإعلامى :** يلتزم المنتج ، حتى يحقق عين ما يلتزم به من توصيل المستخدم النهائى بالبنك ، بأن يكفل للأخير التأهيل المستمر حتى يتيح له التعامل مع البنك بنجاح <sup>(٢٥)</sup> . ولا يكفى فى هذا الصدد أن يقدم المنتج للمستخدم النهائى التيسيرات التقنية بل عليه أيضاً أن يعلمه كيفية التعامل مع النظام التقنى للبنك، كما لا يكفى المنتج أن يقوم بهذا الإعلام مرة واحدة عند بداية التعاقد بل عليه الإستمرار فى ذلك طوال مدة العقد مادام المستخدم النهائى فى حاجة إلى هذا الإعلام <sup>(٢٦)</sup> . ويذهبى أن هذه الحاجة ستكون ملحّة إذا عدلّ المنتج النظام التقنى للتعامل مع البنك أثناء مدة نفاذ عقده مع المستخدم النهائى <sup>(٢٧)</sup> .

(٢٤) يتعين على المنتج الذى يترك مهمة المعلوماتى لطرف آخر أن يأخذ فى إعتباره عند ذلك المدة الزمنية بين تلقى الطلب وتوجيهه إلى المعلوماتى من جانب وبين تلقى الرد وتوجيهه إلى العميل من جانب آخر : أنظر فى نفس المعنى : LAROCHE-VIDAL, Serveurs, producteurs, utilisateurs .., Op.Cit., P.73  
(٢٥) فعلى المورد واجب النصيح والإعلام والإستعلام : Mettre en garde conseiller, informer, : s'informer : Emmanuel De CANNART D'HAMALE, Le devoir conseil du fournisseur en informatique, DIT 1990 / 3 PP.33:43. ويننوه بآلة إلترام بوسيلة يتفق مع دور المستعمل فى إدارة المشروع المعلوماتى ودرجة تأهيله وما إذا كان هو الذى يقوم بالعمل أو يقوم به من خلال مستشار للمورد حيث يعد إنتهاك هذا الالتزام إنتهاكاً للعقد .

(٢٦) A.BENSOUSSAN, Les contrats télématiques, Op.Cit., P.40  
(٢٧) M-G.CHOISY, Typologie des relations entre utilisateurs de banques de données et serveurs. Op.Cit.P.78.

ويمثل الوجه الإعلامي لهذا الالتزام بصفة أساسية في إمداد المستخدم النهائي بما يلي :

١ - المكتنز [ Thésaurus ] ويضم محتويات البنك ، فإذا تعددت البنوك محل التعاقد يلتزم المنتج بأن يقدم المكتنز الخاص بكل منها إليه <sup>(٢٨)</sup> . ومن المؤكد أن تعاقد المستخدم النهائي مع المنتج المروج لخدمات عدة بنوك للاستفادة من خدمات بنك معين من بينها دخول هذا المستخدم النهائي الحق في إنهاء العقد إذا ما قرر المنتج إنهاء تعامله مع هذا البنك واستبعده من قائمة البنوك التي يسوق خدماتها . وبديهي أن حصول المستخدم النهائي على التعويض في هذه الحالة "غير مستبعد" إذا ما توافرت شروط إستحقاقه <sup>(٢٩)</sup> .

٢ - الدليل الدعائي [ Manuel publicitaire ] . يتضمن أسماء البنوك التي يعرض على المستخدم النهائي الاستفادة من خدماتها وحجم ما بها من معلومات ، والمعدل السنوي لزيادة هذه المعلومات وكذلك معدل تحديثها ، واللغات المستخدمة في التعامل مع هذه البنوك ، وقد يرفق بهذا الدليل نموذجاً لما يخرج عن الحاسب المتصل بالبنك متضمناً السؤال والاجابة . والمقصود من ذلك كله إتاحة الفرصة للعميل ( المستخدم النهائي ) ليتمكن من اختيار أنسب العروض المقدمة له من أكثر من منتج معلوماتي ، علاوة على أن هذا الدليل الدعائي يعد مرجعاً بالنسبة له للحكم على مدى كفاية الخدمات المقدمة له وعقد مسئولية مقدمها إذا كان ما ورد في الدليل الدعائي مكدوباً [ Publicité mensongère ] أو مضللاً [ Publicité trompeuse ] .

---

(٢٨) وتكن فائدة المكتنز في أنها تطلع العميل على أقصر الطرق لتحقيق غايته من الرجوع الى البنك فإذا كان العميل يبحث عن معلومة معينة متعلقة بمصطلح Bail ، فقد لا يجد أى شيء في البنك رغم أن كل ما يتعلق بهذا المصطلح يندرج تحت مصطلح مرادف وهو Louage ، وكذلك الحال إذا بحث تحت مصطلح Contrat de Louage d'ouvrage دون مصطلح مرادف وهو : Contrat d'entreprise . وهنا يتجلى دور المكتنز في تحديد المصطلحات المستخدمة وإحالة العميل من مصطلح إلى آخر حتى يصل إلى خاتمة إنتظر في هذا المعنى : yann TANGUY, Informatique juridique, Op.Cit., No. 47 P.4.

(٢٩) وينصيح بتضمين العقد ملحقاً بأسماء هذه البنوك مع أفراد « بند صريح » يدخل العميل الحق في الحصول على تعويض في هذه الحالة . وقد يتمثل هذا التمويه في استرداد العميل لكل أو بعض مبلغ الاشتراك أو رسم الدخول في الشبكة : M-G.CHOISY, Typologie des relations entre utilisateurs de banques .... Op.Cit., P.76, Ibid.P.76.

### ٣ - دليل التشغيل [Manuel de l'utilisateur ou Manuel d'interrogation]

يتضمن الضروري من الإرشادات للمستخدم النهائي ليتمكن من التعامل الأمثل مع البنك ، أى التعامل فى أضيق مساحة زمنية مع الحصول على أفضل النتائج <sup>(٢٠)</sup> . ويدهى أن تكلفة إستخدام البنك ترتبط أساساً بمدة التشغيل . مع ذلك فإن مجرد منح المستخدم النهائي دليل تشغيل لا يعنى المنتج المعلوماتى من إلزامه بالتأهيل إذا كانت الصعوبات المهنية التى تواجه العميل مع وجود هذا الكتيب بالغة التعقيد <sup>(٢١)</sup> مما يجعل من مطالعة دليل التشغيل "غير مجدية" .

### ٤ - التأهيل المهنى المستمر [Formation Professionnelle Permanente] ويميز هذا

التأهيل المستمر <sup>(٢٢)</sup> عمليات خدمات المعلومات بوجه خاص ، حيث تعد الحاجة ماسة كما قلنا لهذا التأهيل . وقد يتم هذا التأهيل بمقابل أو بدون مقابل ، والمرجع فى ذلك بطبيعة الحال هو العقد المبرم بين الأطراف . مع ذلك فقد درج العمل على أن يكون تدخل المنتج لمواجهة المتاعب الأولى للتشغيل والإستخدام "بدون مقابل" أو بعبارة أدق يكون مقابلها متضمناً فى الجعل المالى المتفق عليه بداية فى عقد خدمات المعلومات المبرم بين الطرفين .

ونلاحظ أن العمل مُطردٌ على إلزام العميل بسداد مبلغ مالى منفصل كلما طلب تأهيل مستخدمين جدد لديه على التعامل مع البنك ، مادام أن المنتج المعلوماتى قد قام بعملية التأهيل المجانية المتزامنة مع بدء نفاذ عقده مع عميله . <sup>(٢٣)</sup>

ويدهى أن المجال "مفتوح" أمام بنوك المعلومات للقيام بعمليات التأهيل "مجانية" حتى

(٢٠) ويعد لذلك من التزامات المنتج المعلوماتى تبصير العميل بضرورة الاستمانة بحاسب شخصى يستقبل عليه المعلومات من البنك ثم ينهى الاتصال بعد أن تسجل فى ذاكرته أو على دعامته (disque:souple,dur) ليسترجعها بمعرفته عقب ذلك ، ومزية هذا الأسلوب أنه يخفض تكلفة الخدمة المقمة إلى العميل كما هو وارد فى المتن : انظر فى ذلك : Yann TANGUY, Informatique juridique .. Op.Cit., No.59 P.5

(٢١) يقترح من ذلك ما يقمه منتج السيارات لعملائه من كتيبات ارشادية (Notices d'emploi) عند الشراء ، مع ملاحظة أن هذا المنتج يكفى بهذه الكتيبات مهما كانت الإمكانيات التقنية للسيارة وحجم التعقيد فى استخدامها : LAMY, Droit de l'informatique.. Op.cit. No.1831 P.1201.

(٢٢) M.G CHOISY, Typologie des relations entre utilisateurs de banques de données

et serveurs ..., Op.Cit., P.78

Yann TANGUY, Informatique juridique, Op.Cit., No.44 P.4.

(٢٣)

إذا تعلق الأمر بمستخدمين جدد إذا رأت أن في ذلك ترويحاً وإنعاشاً لما تقدمه من خدمات وجذباً لجانب من العملاء يهملها ألا يضيع عليها (٢٤) .

على أية حال فإن كل ما يمكن إدارجه تحت إلتزام المنتج المعلوماتي بالتوصيل الأمثل للعميل بالبنك يستمد أساساً من الإلتزام الملقى على عاتق الأول بنصح عميله وإرشاده (٢٥) بل ومساعدته (٢٦) إذا ما أخفق في الحصول على الإجابة المرجوة أو في الإلتصال بالحاسب المركزي .

ولا يتحمل المنتج المعلوماتي بأي حال من الأحوال إذا ما قام بكل ما تقدم تبعة خطأ عميله في إختيار البنك المناسب من القائمة التي قدمها له بالبنوك المتاحة بموجب العقد المبرم معه ، أو تبعة عدم ملائمة ما حصل عليه العميل من معلومات لما يحتاجه بالفعل إستناداً لكون العميل وحده سيداً لقراره في عملية البحث عن المعلومات (٢٧) . على العكس فإن مسؤولية

---

(٢٤) وينتبه بأن عملية التأجيل المستمر لابد وأن تكون في كل الأحوال مفيدة ومثمرة ولا انعقدت مسؤولية المنتج - للمعلوماتي . انظر في التأكيد على هذا المعنى لا سيما مع إيقاع التطور السريع في هذا المجال HOLLANDE et DE BELLEFOND, Les contrats informatiques , Op.Cit.,p142.

(٢٥) أنظر في شأن إلتزام المصارف بوجه عام بالنصح والإرشاد : Essam ELKALYOUBI, L'encaissement par la banque des chèques et effets de commerce, Thèse- Clermont 1, France, soutenue en septembre 1986, P.156 . وانظر في القول بأن إلتزام بنك المعلومات بالنصح والإرشاد أمر يجعله أقرب إلى وكالة الإرشاد التجاري من شركة التأمين : M-G-CHOISY, La responsabilité des parties dans les contrats entre serveurs et utilisateurs de banques de données, Colloque de Namur, Op.Cit., PP.54:55. néés, وقد حكم بضرورة توافر علاقة سببية بين الخطأ والضرر للقول بوجود إخلال بالإلتزام بالمساعدة : C.A.Paris, 27 Mai 1993, Me Becheret cs: equal c.société Rank Xerox diffusion No 92 / 7502 inédit publié in LAMY droit de l'informatique, Bull. d'Actualité, No.52, Oct.1993, G, No.1075 P.5

(٢٦) ويتم الوفاء بهذا الإلتزام بوجه عام تليفونياً : HOLLANDE et DE BELLEFOND, Les contrats informatiques, Op.Cit., P.142.

(٢٧) M-G-CHOISY, Typologie des relations entre utilisateurs de banques de données et serveurs Op.Cit., P.78 et A.LUCAS, Droit de l'informatique, Op.Cit., No.43, P.4 بحكم فرنسي شهير أيراً مساحة ناشر ومؤلف من المسؤولية عن انتهاك قارئ كتاب بعنوان [ الانتهاك : طريقة التنفيذ suicide : Mode d'emploi ] لعدم نسبة أي تحريض من جانبهما للقارئ : T.G.J.Paris 1 re. : ch. . 23 Janv.1985.D.1985. No.6 (Flash) وقد ساير القضاء الفرنسي هذا المنطق وعقد مسؤولية =

المنتج المعلوماتى عن مضمون ما قدمه من معلومات ليس محلاً لشك (٣٨).

**الإلتزام الثانى: الإستجابة الفورية لإتصالات المستخدم النهائى:** يلتزم المنتج بالإستجابة الفورية لطلب العميل ( المستخدم النهائى ) . والمرجع فى تحديد معيار الإستجابة الفورية هو معيار موضوعى يتمثل فيما جرى عليه العمل فى المهنة من جانب المنتج الأمين بالنسبة لنوعية السؤال وحجمه ومدى يسر الحصول على مراجعه المبرمجة فى ذاكرة البنك (٣٩).

وهنا تتجلى ضرورة وضع حد أدنى لضمانات الخدمة بما يكفل إرضاء العميل الذى يهيمه فى المقام الأول وجود هذا الحد ولو نظير سعر أعلى يدفعه ، ولا سيما إذا كانت حاجته للمعلومات حاجة مهنية أى إذا كانت هذه المعلومات مرتبطة بإستخداماته المهنية (٤٠).

ولا شك فى أن العميل لا يعنيه معرفة أى شىء عن الجوانب التقنية لعمل البنك داخلياً ، فكل ما يعنيه هو أن يتلقى إجابة مرضية عن كل سؤال يطرحه على البنك . ويدهى أن إلتزام الأخير لن يكون إلا إلتزاماً ببذل عناية ، شأنه فى ذلك شأن الطبيب والمحامى ، فهو يقدم المعلومات المطلوبة دون أن يضمن أنها ستحقق غرض العميل من وراء الحصول عليها (٤١). وكل ما يقع على عاتق العميل هو طرح السؤال ومحاورة المنتج حتى يحصل على المعلومة ،

---

= المؤلف الذى أنهى كتابه المعائل بمعبارة " إنتحر عقب ذلك " بعد أن حدد له جرعة الدواء القاتل  
T.G.I.Paris, 1re ch.20 Nov.1985.D.1986.369 Note CALAIS:

(٣٨) ويلاحظ أن كراسة الشروط تتضمن عادة ما يعفى " المورد " من المسؤولية عن مضمون المعلومات المقدمة مع إلتزامه بأن يحدد منتجها المسئول عنها ، ومقاد وجود هذا الإلتزام الأخير هو التأكيد على إنعقاد مسؤولية المنتج عن مضمون هذه المعلومات لأن المورد ليس إلا مجرد مرشد ولا يضمن محتويات ما يرشد إليه:  
M-G.CHOISY,Ibid, PP.77:78.

M-G-CHOISY, Typologie des relations entre utilisateurs de banques de données et (٣٩)  
serveurs, Op.Cit.,P.77

(٤٠) ويتحتم فى ذلك كله برنامج الحاسب : LAROCHEVIDAL,Serveurs,producteurs, utilisat-  
eurs ..., Op.Cit., P.74

(٤١) تقدم هذه الإجابة فوراً عبر الهاتف [ فتسمى الخدمة : en temps réel .. ] أو بعد حين  
HOLLANDE et DE BELLEFONDS,Les contrats informat- [ en différé : الخدمة :  
iques,Cit., P.143,



فإذا تراخى المنتج في الإجابة عن هذه الاسئلة انعقدت مسئوليته قبل العميل<sup>(٤٢)</sup>، كذلك الحال إذا هبط المنتج عن الحد الأدنى الذي إرتضاه ليحكم علاقته بعميله من حيث سرعة الاستجابة ومعدل الأخطاء المادية في الإجابات وحداثتها وشمولها كما سنرى لاحقاً<sup>(٤٣)</sup>.

وعلى الرغم من إصرار العميل على ضرورة الإجابة عن أية اسئلة يوجهها الى المنتج بصورة فورية أو حسب تعبير البعض " أول أمس " (كناية عن عجلة العميل) [c'est toujours pour avant hier]<sup>(٤٤)</sup> ، فإن إحصاءً فرنسياً حديثاً أكد أن نسبة الإستجابة الحالية لما يقوم به أى مستخدم نهائى لأى منتج تصل نسبتها الى ٥٪ ولا تتجاوز ٦٥ ٪ إلا بقليل<sup>(٤٥)</sup> ، بمعنى انها تتراوح بين ٥ ٪ : ٦٥ ٪ فحسب<sup>(٤٦)</sup>.

على أية حال فإن الأصل أن تكون استجابة المنتج فورية ، لأن مثله كما يقول البعض<sup>(٤٧)</sup> ، مثل سائق السيارة الأجرة " التاكسى " الذى يلتزم أخلاقياً ومهنياً بأن يصل بالعميل إلى وجهته من أسرع طريق ، ويدهى أن اختيار هذا الطريق هو مهمة المنتج نظراً لأن العميل لا يهمه إلا الحصول على المعلومات التى يريد من أقصر طريق يراه المنتج . ويدهى أن العميل

---

J.HUET,Product liability.. Op.Cit.,P.160. (٤٢)

(٤٣) مع الوضع في الاعتبار أن هيئة البريد والإتصالات في فرنسا [P.T.T] لا تضمن أية أعطال تقنية من جانبها ، وهذا هو ما يجعل بنوك المعلومات تتحلل من ضمان نتيجة هذا الأعطال : ( انظر لاحقاً ١٣١ )  
M-G-CHOISY, Typologie des relations entre utilisateurs banque de données et serveurs, Op. Cit., P.78

D. FROCHOT,La responsabilité du fournisseur d'information, Op.Cit., P.80 . (٤٤)

Enquête sur des serveurs au-dessus de tout soupçons VIDEOTEX,No.59,5 Avril (٤٥)  
1984 PP.4:6 cité par LAROCHE-VIDAL, Serveurs, producteurs,utilisateurs ,Op Cit., P.73  
Note No.1.

(٤٦) هذا ما نستطيع ان نؤكد أيضاً من واقع خبرتنا العملية في التعامل مع بنوك المعلومات نستطيع ان نضيف أن هذه البنوك مبرمج ليكون في متنى الغباء عند توجيه السؤال إليه بحيث تستترّف من العميل أكبر قدر من أمواله نظراً لأن تعريف الخدمة مرتبطة في المقام الأول بالمدة الزمنية لتشغيل على الحاسب .

J.HUET,Droit de l'informatique:Régime juridique de la télématique interactive,(٤٧)  
Op.Cit ,No.35

لن يرتضى التأخير في الإستجابة إلى طلبه كما لن يرتضى إلزام الصمت تجاه طلبه كلية اللهم إلا إذا كان إلزام الصمت يتخذ صورة «تفى» لوجود بيان معين مما يعد في حد ذاته معلومة<sup>(٤٨)</sup>

وبلاحظ دائماً ، كما سبق القول ، أن سرعة الاستجابة مرتبطة في المقام الأول بنوعية السؤال وحجمه ومدى يسر الحصول على مراجعه المبرجة في ذاكرة البنك<sup>(٤٩)</sup> وأرتباطها قبل كل شيء بحجم وخبرة وذكاء وتمرس موجهه في التعامل مع بنوك المعلومات<sup>(٥٠)</sup>.

**الإلتزام الثالث : تقديم معلومات مشروعة [licites] وجديرة بالثقة**  
[Fiables]<sup>(٥١)</sup> : يلتزم المنتج بأن يقدم إلى عميله معلومات مشروعة وجديرة بالثقة فيها . وينظر إلى المشروعية من عدة زوايا أبرزها أمن الدولة ، وحق المؤلف ، واحتكار الاتصالات السمعية والبصرية والبريدية ، ومبدأ سرية الإدارة ، أما الجدارة بالثقة فلها عدة وجوه وهي الدقة والحدثة والشمول . وهذا كله يستدعي بعض التفصيل :

---

HOLLANDE et DE BELLEFONDS, Les contrats informatiques, Op Cit., P.14 (٤٨)

وعلى الرغم من أن الغالب أن هناك شيئاً يعلى للعميل رداً على استفساره في ذاكرة البنك ، فإن من البنوك ما يكتفى بعبارة " لا يوجد شيء " ويحصل على مقابل مالي نظير ذلك ! انظر في إبراز هذا المعنى: FROCHOT, La responsabilité du fournisseur de l'information, Op Cit., P.81

(٤٩) وهنا تؤكد على أن معيار الإستجابة « موضوعي » وليس من صالح المستخدم النهائي أن يحدد سرعة تقديم المعلومات [ وهي تختلف عن سرعة الاستجابة بطبيعة الحال لأن المنتج قد يرد بسرعة ويطلب من العميل التمهّل حتى يولّد له المطلوب ] لأن هذا التحديد التحكمي قد يترتب عليه أن يحصل العميل على إجابة سلبية رغم وجود ما يبحث عنه في ذاكرة البنك نظراً لأن ما أتبع من وقت الحاسب لم يكن كافياً : انظر في التأكيد على هذه المعلومة الأخيرة : D.FROCHOT, La responsabilité du fournisseur d'information, Op.Cit., P.80 ، وإن كان هذا لا يمنعنا من التأكيد على حق العميل في الحصول على الخدمة دون تأخير أو إنتظار غير عادي : HOLLANDE et DE BELLEFONDS, Les contrats informatiques, Op.Cit., P.144

J.UET, Product liability in the information field, Op.Cit., P.167 (٥٠)

(٥١) ويعتبر عقد خدمات المعلومات مثل عقد توزيع المنتجات في هذا الشأن : J.HUET, Product liability in the information field, Op.Cit., P.160 وانظر نص ميثاق الشرف الإذاعي الذي صدر به قرار مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتلفزيون رقم ٢٦٩ في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ : الشامي ، وسائل الإتصال وتكنولوجيا العصر ، سابق الإشارة إليه ص ٣٦١:٣٦٦

**أولاً : المشروعية :** يقصد بالمشروعية أن تكون المعلومات التى يد المنتج العميل بها برينة من أية مخالفات للقوانين المعمول بها ، ويمكن أن نبحث مسألة المشروعية من عدة زوايا أهمها: أمن الدولة ، وحق المؤلف ، واحتكار الاتصالات السمعية والسمعية البصرية والبريدية، والحياة الخاصة ، ومبدأ سرية الإدارة والآداب العامة .

وتنوه بداية بأن هذه القوانين لا تعد بمثابة قيود على الديمقراطية التى تستدعى التدفق الحر للمعلومات من الحكومة إلى المواطنين من جانب ومن المواطنين إلى الحكومة من جانب آخر<sup>(٥٢)</sup>. فتوجد هذه القوانين فى كل دول العالم بدرجات متفاوتة النطاق . على أية حال سنعرض لمسألة المشروعية من هذه الزوايا جميعاً على التوالى :

**١ - المشروعية وقوانين أمن الدولة :** تعاقب كل الدول بوجه عام، فى تشريعاتها كل من يذيع أية معلومات متعلقة بأمنها الداخلى أو الخارجى ، ويضيق ويتسع مفهوم هذه المعلومات المحظور إذاعتها حسب النظام السياسى لكل دولة ، فيضيق فى بلدان العالم الأول ويتسع فى بلدان العالم الثانى ويتضخم فى بلدان العالم الثالث<sup>(٥٣)</sup> .

وقد جاء الدستور المصرى واضحاً فى هذا الشأن فجعل الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن (مادة ٦٠ من دستور عام ١٩٧١) ، وجاء

Hubert BURKERT, Legal basis for selling information to the public sector in the (٥٢) international contracts for sale of information services, Op. Cit., P.79

(٥٣) تنوه بأن هذا التقسيم لم يعد له محل بعد أن أقل نجم الإتحاد السوفيتى وتوابعه فى أوربا الشرقية وتكاد الصين أن تكون الممثل الوحيد للعالم الثانى الشيوعى ، والأولى الحديث عن عالم أول يضم بلاد الاقتصاد الحر وعالم ثان يشمل بلاد الاقتصاد التابع للتخلف . ويجدر بالذكر أن سقوط الاتحاد السوفيتى كان متوقعاً لأنه يضم دولاً متباينة عرقياً تسمى كل منها إلى الإستقلال ، أما الصين فإن سقوطها فى نظرنا سيقع بسبب حزام الرخاء المكون من سنغافورة وكوريا وتايوان وهونج كونج وهى البلاد الملقبة بالنور الأربعة والذين ستضمهم إليهم تدريجياً ماليزيا وتايلاند وأندونيسيا فى وقت قريب [ هذه المعلومات متحصلة من حوار تم بين مؤلف هذا الكتاب والأستاذ الدكتور عبد الوهد يحيى ، القاهرة فى ٨ من نوفمبر سنة ١٩٩١ ] ويجرد صدق لهذه المعلومات أيضاً فى مؤلفتنا المدخل لدراسة القانون فى ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء ( الطبعة الأولى عام ١٩٩٠) ص ٩٧ وفى القسم الثانى الذى وضعناه فى كتاب مشترك مع الدكتور محمد عبد الظاهر حسين تحت عنوان المدخل للدراسات القانونية (نظرية القانون) القاهرة عام ١٩٩١ ص ٢٩٨ هامش رقم ٩٦ ومابعدهما حيث بشرنا فى هذين الكتابين بسقوط الإتحاد السوفيتى ومعه رئيسه ميخائيل جورباتشوف ونوهنا بأن بقاء الصين الشيوعية لن يكون طويلاً وقد أكدنا على ذلك فى الطبعة الثانية من كتابنا المدخل ، سابق الإشارة اليه ، (طبعة صدرت عام ١٩٩٣) فى الهامشين الرقمين ٩٦ و٩٧ ص ٣٥١ و ٣٥٢

القانون بدوره واضحاً قيود واضحة في هذا الصدد بعدة قوانين تشير إلى أهمها فيما يلي :

**أ - أمن الدولة وقانون العقوبات :** أورد قانون العقوبات - تطبيقاً للمادة ٦٠ من الدستور المصرى الحالى الصادر عام ١٩٧١ - سلسلة محكمة الخلفات - إلى حد كبير - عاقب بمقتضاها الاعتداء على المعلومات المتصلة بأمن الدولة . وليس هنا المقام لعرض هذه النصوص العقابية <sup>(٥٤)</sup> وإن كانت الإشارة العاجلة إلى أهم المواد لن تخلو من الفائدة بل ستؤكد أن المعلومات كانت دائماً محمية وإن اختلف السبب الكامن وراء هذه الحماية ، فقد كان السبب هو حماية كيان الدولة وسلامة أراضيها ومنتشاتها وشعبها ، فيكتفى المشرع بوقوع الإقشاع على " المعلومة " المؤثرة في أمن الدولة إلى دولة أجنبية معادية أو غير معادية حتى يُنزل عقابه بالجاني .

وتنوه بوجه خاص بالمفهوم الواسع لأسرار الدفاع لدى المشرع المصرى والذي تبناه بالمادة ٨٥ من قانون العقوبات التى تنص على أن " يعتبر سراً من أسرار الدفاع : (١) المعلومات الحربية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والصناعية التى بحكم طبيعتها لا يعلمها إلا

(٥٤) تضرب لذلك مثلاً بما يلي : السعى لدى دولة أجنبية أو التخابير معها أو مع أحد ممن يعملون لمصلحتها للقيام بأعمال عدائية ضد مصر ( مادة ٧٧ ب ) ، السعى لدى دولة أجنبية معادية أو التخابير معها أو مع أحد ممن يعملون لمصلحتها لمعاونتها فى عمليات الحربية أو الإضرار بالعمليات الحربية للدولة المصرية (مادة ٧٧ ج) ، والسعى لدى دولة أجنبية أو أحد ممن يعملون لمصلحتها أو التخابير معها أو معه وكان من شأن ذلك الإضرار بمركز مصر الحربي أو السياسى أو الدبلوماسى أو الإقتصادى ( مادة ٧٧ د/١ ) ، وخدمة العدو بنقل أخبار إليه أو العمل لديه مرشداً ( مادة ٧٨ ج ) ، خدمة العدو للحصول على منفعة أو فائدة أو وعد بها يستوى فى ذلك لنفس من خدم أو لشخص عينه ، أو أن يكون ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، أو أن تكون المنفعة أو الفائدة مادية أو غير مادية ( مادة ٧٨ د ) ، تسليم دولة أجنبية أو أحد ممن يعملون لمصلحتها سراً من أسرار الدفاع عن البلاد أو إفشائه إليها أو إليه بأية صورة على أى وجه وبأية وسيلة ، أو لأحد من طريقه إلى الحصول على سر من هذه الأسرار بقصد تسليمه أو إفشائه لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها ( مادة ٨٠ ) ، والحصول بأية وسيلة غير مشروعة على سر من أسرار الدفاع عن البلاد دون قصد تسليمه أو إفشائه لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها ، أو الإذاعة بأية طريقة لسر من أسرار الدفاع عن البلاد ، أو تنظيم أو إستعمال أية وسيلة من وسائل التراسل بقصد الحصول على سر من أسرار الدفاع عن البلاد أو تسليمه أو إذاعته ( مادة ٨٠ ١ ) ، الإذاعة عمداً فى زمن الحرب لأخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو العمد إلى دعاية مثيرة وكان من شأن ذلك كله إلحاق الضرر بالإستعدادات الحربية للدفاع عن البلاد أو بالعمليات الحربية للقوات المسلحة أو إثارة النزاع بين الناس أو إضعاف الجلد فى الأمة (مادة =

الأشخاص الذين لهم صفة فى ذلك ويجب مراعاة لمصلحة الدفاع عن البلاد أن تبقى سرأ على من عدا هؤلاء الأشخاص ، ( ٢ ) الأشياء والمكاتبات والمحركات والوثائق والرسوم والخرائط والتصميمات والصور وغيرها من الأشياء التى يجب لمصلحة الدفاع عن البلاد ألا يعلم بها إلا من يناط بهم حفظها أو إستعمالها والتى يجب أن تبقى سرأ على من عداهم خشية أن تؤدى إلى إفشاء معلومات مما أشير إليه فى الفقرة السابقة ، ( ٣ ) الأخبار والمعلومات المتعلقة بالقوات المسلحة وتشكيلاتها وتحركاتها ، وعتادها وقومنها وأفرادها وبصفة عامة كل ما له مساس بالشئون العسكرية والإستراتيجية ولم يكن قد صدر إذن كتابى من القيادة العامة للقوات المسلحة بنشره أو إذاعته ، ( ٤ ) الأخبار والمعلومات المتعلقة بالتدابير والإجراءات التى تتخذ لكشف الجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب أو تحقيقها أو محاكمة مرتكبيها .

ومفاد ذلك كله أن التعامل فيما يتصل بالمعلومات المتعلقة بأمن الدولة ، بالمفهوم الواسع ، يعد عملاً مؤثماً يجدر بالقائم على بنك المعلومات الإلتفات إليه ، وليس عنه ، لما يترتب على الإقدام على مثل ذلك من جزاء جنائى رادع قد يصل إلى الإعدام .

**ب - أمن الدولة وقانون المخابرات العامة :** ينص قانون المخابرات العامة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ (٥٥) على أن المخابرات العامة هيئة مستقلة تتبع رئيس الجمهورية ، وتختص

( ٨٠ = ج ) ، والإذاعة عمداً فى الخارج لأخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مفترضة حول الأوضاع الداخلية للبلاد وكان من شأن ذلك إضعاف الثقة المالية بالدولة أو هيبتها واعتبارها أو بأشء بائية طريقة كانت نشاطاً من شأنه الإضرار بالمصالح القومية للبلاد ( مادة ٨٠ د ) والإذاعة عمداً فى الداخل لأخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مفترضة أو بث دعايات مثيرة إذا كان من شأن ذلك تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة ( مادة ١٠٢ مكرراً ) وكل من سلم لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها بائية صورة وعلى أى وجه وبالية وسيلة أخباراً أو معلومات أو أشياء أو مكاتبات أو وثائق أو خرائط أو رسوم أو صور أو غير ذلك مما يكون خاصاً بالمصالح الحكومية أو الهيئات العامة والمؤسسات ذات النفع وصدر أمر من الجهة المختصة بحظر نشره أو إذاعته ( مادة ٨٠ و ) .

( ٥٥ ) قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المخابرات العامة ( الجريدة الرسمية ، العدد ٤٥ ( تابع ) فى ١١ من نوفمبر لسنة ١٩٧١ ) للمعدل بالقوانين أرقام ٩٦ لسنة ١٩٧٥ ( الجريدة الرسمية ، العدد ٣٥ مكرر ( ب ) مشار إليه فقط وغير منشور ١ ) و ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ ( الجريدة الرسمية ، العدد ٣٧ تابع فى ٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ ) ، و ٥٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة ( الجريدة الرسمية ، العدد ٣٢ تابع فى ١٠ من أغسطس سنة ١٩٧٨ ) و ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة ( الجريدة الرسمية ، =

"بالمحافظة على سلامة وأمن الدولة من الداخل (٥٦) والخارج وحفظ كيانه نظامها السياسى .  
 "وقد منح القانون أفرادها صفة مأمورى الضبط القضائى ونص صراحة على أنه " لا يجوز لأى فرد أو لأى جهة حكومية أو غير حكومية أن تخفى بيانات يطلبها منها رئيس المخابرات العامة مهما كانت طبيعتها أو ترفض إطلاعه عليها . كما لا يجوز لها ذلك بالنسبة إلى أفراد هيئة المخابرات العامة الذين يحملون إذناً خاصاً بذلك من رئيس المخابرات العامة " (مادة ٦) .

وقد تدخل المشرع بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٩ بإضافة عدة مواد تستهدف إحكام السرية على أسرار الدولة والضرب على أيدي العابثين بأمنها ، وقد تجلّى ذلك بصفة خاصة فيما يلى من نصوص :

\* بعد سرّاً من أسرار الدفاع المنصوص عليها فى المادة ٨٥ من قانون العقوبات الأخبار والمعلومات والبيانات والوثائق المتعلقة بالمخابرات العامة ونشاطها وأسلوب عملها ووسائلها وأفرادها وكل ما له مساس بشئونها ومهامها فى المحافظة على سلامة وأمن الدولة وحفظ كيان نظامها السياسى ما لم يكن قد صدر إذن كتابى من رئيس المخابرات العامة بنشره أو إذاعته ( مادة ٧٠ مكرراً (ب) ) (٥٧) .

---

= العدد ٢٨ مكرر (أ) فى ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٠ ) ، ( وقرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية ، العدد ٤٣ مكرر (أ) فى ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٠ ) ، وأخيراً القانون رقم ١ لسنة ١٩٨٩ ( الجريدة الرسمية ، العدد الثانى ، ١٢ من يناير سنة ١٩٨٩) .

(٥٦) قررت المحكمة العليا فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ . طلب تفسير رقم ٢ لسنة ٧ ق عليا مقدم من المستشار وزير العدل بناء على طلب من رئيس المخابرات العامة " إن الحفاظ على سلامة الدولة وأمنها من جهة الداخل يدخل فى الاختصاص الأصيل للمخابرات العامة " ( الجريدة الرسمية ، العدد ٥٠ فى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ ) (١٢٠) .

(٥٧) يرى البعض بحق إنه كان من الأولي أن تكون هذه المادة ضمن فقرات المادة ٨٥ من قانون العقوبات ولا يتضمنها نص مستقل على النحو الذى اتبعه المشرع وذلك حرصاً على تسهيل إلمام الشخص العادى بما لا يعتبر من أسرار الدفاع ، وسعيّاً إلى حسن الصياغة التشريعية وتحقيقاً لإكتمال البنيان القانونى على نحو يتسق والنوع التشريعى : الأستاذ مجدى محمود محب حافظ ، الحماية الجنائية لأسرار الدولة : دراسة تحليلية تطبيقية لجرائم الخيانة والتجسس فى التشريع المصرى والمقارن ، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية حقوق القاهرة مطبوعة بالقاهرة عام ١٩٩١ من ٦٠٥ ( وينادى سيادته بتشريع ينظم الحق فى الحصول على المعلومات : ص ٥٨ ) .

\* حظر نشر أو إذاعة أو افشاء أية أخبار أو معلومات أو بيانات أو وثائق تتعلق بالمخابرات العامة ونشاطها وأسلوب عملها ووسائله وأفرادها وكل ما له مساس بشؤونها ومهامها في المحافظة على سلامة وأمن الدولة وحفظ كيان نظامها السياسى ، سواء كان ذلك فى صورة مذكرات أو مصنفات أدبية أو فنية أو على أية صورة أو بأية وسيلة كانت إلا بعد الحصول مقدماً على إذن كتابى من رئيس المخابرات العامة . ويسرى هذا الحظر على مؤلف أو واضع أو طابع أو موزع أو عارض المادة المنشورة أو المذاعة وعلى المسئول عن نشرها أو إذاعتها (المادة ٧٠ مكرراً (ج) ) .

\* حظر قيام أى من أفراد المخابرات العامة بإخفاء أو إتلاف أو تعيب أو تعطيل مستندات أو أوراق أو أشياء تحتوى على سر من أسرار الدفاع بقصد الإضرار بمصلحة العمل ( المادة ٧٠ مكرراً (د) ) .

جـ - أمن الدولة وقانون المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها (٥٨) : ألزم هذا القانون بإحترام النظام الذى يضعه رئيس الجمهورية بقرار منه للمحافظة على الوثائق والمستندات الرسمية للدولة ، ويحدد هذا القرار أسلوب نشر واستعمال الوثائق والمستندات الرسمية التى تتعلق بالسياسات العليا للدولة أو بالأمن القومى والتى لا ينص الدستور أو القانون على نشرها فور صدورها أو إقرارها . وأجاز المشرع أن يتضمن هذا النظام النص على منع نشر بعض هذه الوثائق لمدة لا تتجاوز خمسين عاماً إذا ما اقتضت المصلحة العامة ذلك ( المادة الاولى ) (٥٩) .

وحظرت المادة الثانية على من إطلع بحكم عمله أو مسئوليته أو حصل على وثائق أو مستندات غير منشورة من المشار إليها فى المادة الأولى أو على صور منها يقوم بنشرها أو بنشر محتواها كله أو بعضه إلا بتصريح خاص يصدر بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص ( المادة الثانية ) ، وجاءت المادة ٢ مكرراً (٦٠) بحظر آخر على كل من إطلع

(٥٨) الجريدة الرسمية ، العدد ٢٩ فى ٢٥ من سبتمبر ١٩٧٥ من ٩٢٦ .

(٥٩) إستثنى المشرع من أحكام هذا القانون نشر أو إذاعة أو إفشاء أية أخبار أو معلومات أو بيانات أو وثائق تتعلق بالمخابرات العامة ، سواء كان ذلك فى صورة مذكرات أو مصنفات أدبية أو فنية أو على أى صورة أو بأية وسيلة كانت إلا بعد الحصول مقدماً على إذن كتابى من رئيس المخابرات العامة ، ومد المشرع نطاق هذا الحظر إلى مؤلف أو واضع أو طابع أو موزع أو عارض المادة المنشورة أو المذاعة وعلى المسئول عن نشرها أو إذاعتها ( مادة ٧٠ مكرراً من قانون المخابرات العامة ) .

(٦٠) مضافة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ ( الجريدة الرسمية ، العدد ١٨ مكرراً فى ٧ من مايو =

بحكم عمله أو مسئوليته على معلومات لها صفة السرية تتعلق بالسياسات العليا للدولة أو الأمن القومي أن يقوم بنشرها أو إذاعتها إذا كان من شأن ذلك الإضرار بأمن البلاد أو مركزها الحزبي أو السياسى أو الدبلوماسى أو الإقتصادى سواء أكانت هذه المعلومات عن وقائع باشرها هو أو غيره ممن قاموا بأعباء السلطة العامة أو الصفة النيابية العامة أو وصلت إلى علمه بحكم عمله فيما تقدم ، ذلك ما لم تمض عشرون سنة على حدوث ما أذيع أو نشر إلا بتصريح خاص يصدر من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص .

وتنوه بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٧ المعدلة بالقانون رقم ٣١٣ لسنة ١٩٥٦ والذي حظر نشر أو إذاعة أية معلومات أو أخبار عن القوات المسلحة وتشكيلاتها وتحركاتها وعتادها وأفرادها وبصفة عامة كل ما يتعلق بالنواحي العسكرية والإستراتيجية بأى طريق من طرق النشر أو الإذاعة إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من مدير إدارة المخابرات الحربية أو من يقوم مقامه فى حالة غيابه سواء بالنسبة لمؤلف أو واضع المادة المنشورة أو المذاعة أو بالنسبة للمستول عن نشرها أو إذاعتها (١١).

د - أمن الدولة وقانون الإحصاء والتعداد : صدر قرار بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الإحصاء والتعداد فاضاً قيوداً صارمة على البيانات الفردية التى تتعلق بأى إحصاء أو تعداد وخلع عليها وصف السرية وحرّم إطلاع أى فرد أو هيئة عامة أو خاصة عليها أو إبلاغه شيئاً منها ، كما حظر استخدامها لغير الأغراض الإحصائية أو نشر ما تعلق منها بالأفراد إلا بمقتضى إذن مكتوب من ذوى الشأن (١٢) .

وحظر رئيس الجمهورية بقراره رقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء وتنظيم الجهاز المركزى للتعبئة العامة الإحصاء على أية وزارة أو هيئة أو جهة أو أى أفراد فى الحكومة أو القطاع العام أو القطاع الخاص النشر بأى وسيلة من وسائل النشر والإعلام لأى مطبوعات أو نتائج أو بيانات أو معلومات إحصائية إلا من واقع إحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وأجاز نشر الإحصاءات غير المقررة ضمن برامج الجهاز بموافقة الجهاز نفسه (مادة ١٠) (١٣) .

ومفاد ذلك ضرورة توخى الحذر عند التعامل فى مثل هذه البيانات لتفادى الوقوع تحت

= سنة ١٩٨٢).

(٦١) الجريدة الرسمية ، ١١ من ملحق سنة ١٩٦٨ ، للعدد رقم ٦٠

(٦٢) الجريدة الرسمية ، العدد ٤٢ فى ١٨ من فبراير سنة ١٩٦٠ .

(٦٣) الجريدة الرسمية العدد ٢٢٩ فى ٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ .



طائلة هذا القانون الذى يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف هذا الحظر . وسحب المشرع هذا الجزاء على كل من حصل بطريقة الغش أو التهديد أو الإيهام بأية وسيلة أخرى على بيانات أو معلومات سرية بشأن الإحصاءات أو التعدادات أو شرع فى ذلك وكل من نشر إحصاءات أو تعدادات أو نتائج إستفتاء غير صحيحة مع علمه بذلك ، وكذلك كل من أدلى ببيانات غير صحيحة مع علمه بذلك (٦٤) .

٢ - **المشروعية ومبدأ سرية الإدارة** : كان يسود أوروبا الغربية مبدأ سرية الإدارة ومفاده عدم جواز إطلاع الآخرين على المعلومات الإدارية إلا فى أضيق الحدود بإعتبار أن الإدارة حفيظة على المعلومات . ومع مرور الوقت انقلب المبدأ وصار الأصل الإباحة والاستثناء هو الحظر إستناداً إلى أن المعلومة الإدارية عبارة عن جزء من النسيج الديمقراطى وسلعة تقبل الترويج<sup>(٦٥)</sup>. فبدأ الإتحاء الفرنسى نحو إباحة الإطلاع على المعلومات الإدارية كقاعدة عامة بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وبروز العلاقة بين المعلومات والديمقراطية ، وقد ظهر هذا الإتحاء بصور قانون ١٧ من يوليو سنة ١٩٨٧ الذى تبنى فيه المشرع مبدأ حرية الإطلاع على المعلومات الإدارية ما لم يوجد حظر بنص خاص ، إستكمل المشرع الفرنسى منهاجه التحررى فى ١١ من يولية سنة ١٩٧٩. وذلك بعد أن ظل الحظر مبرراً بإعتبارات شتى أهمها أمن الدولة الوطنى<sup>(٦٦)</sup>. وبذلك تأكد إنضمام فرنسا إلى الإتحاء العالمى التحررى فى هذا الصدد<sup>(٦٧)</sup>.

ولا شك فى جدارة هذا الإتحاء بالتأييد على أساس أن رقى الإدارة وتطورها يقاس بمدى شفافيتها أى مدى سلطان الافراد فى الإطلاع على أعمالها ، وإن كان المنطق يقتضى الموازنة

---

(٦٤) المادة (٤) المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢ ، الجريدة الرسمية ، العدد ١٥ فى ١٥ من أبريل سنة ١٩٨٢ .

(٦٥) انظر فى ذلك : BURKERT, Legal basis for selling information to the public sector, : Op.Cit.68 and P.71.

(٦٦) Patrick AUDEBERT, Accès aux documents et aux données : la liberté d'accès aux documents administratifs, DOCUMENTALISTE, Vol.22, No.2,Mars-Avril 1985 PP.61:64.

(٦٧) أنظر بوجه عام فى تطور قانون حرية الإعلام فى الولايات المتحدة الأمريكية :

U.S.A, The freedom of information Act in the electronic Age:Part1,(Government Report),

ICLA, Vol.3, No.5, February 1989 P.14 and F.

على المعلومات الإدارية الحكومية فى الولايات المتحدة الأمريكية : D.JACOBY, Recent Developments in: U.S.federal Freedom of information laws, Op.Cit.P.84 and F. =

بين صالح الإدارة العامة في سرية المعلومات وبين حرية نشر المعلومات على أن يكون الفصل في تحديد ذلك هو المصلحة العامة وحدها (١٨).

ولم يقرر المشرع في مصر حتى الآن قاعدة عامة يكون للأفراد بمقتضاها الحق في الإطلاع على المستندات الادارية ، ويوجد أكثر من تطبيق في التشريعات المصرية للإلتزام بالكتمان الذي يقع على عاتق كل موظف ويلقى عليه إلتزام بالإمتناع عن إفشاء معلومات للغير والامتناع عن تمكين الغير من الإطلاع أو الحصول على صور للمستندات الإدارية ، (١٩) إلى جوار الإلتزام بالسرية الذي يشغل كاهل كل أمين على الأسرار بحكم وظيفته مثل الأطباء والجراحين والصيادلة والقوابل ( مادة ٣١٠ من قانون العقوبات ) والحامون والقضاة وموظفو

---

= الكندي الذي يضع ضمانات للإطلاع على المعلومات الإدارية الحكومية تتمثل أساساً في تعيين مفوض إعلامي [ information commisioner ] للتحقيق في شكاوى المواطنين الذين رفض طلبهم للإطلاع على هذه المعلومات والحق في إستثناء القرار الصادر في هذا الشأن أمام المحكمة الفيدرالية الكندية ، وقد كفل المشرع الكندي هذا الحق للمواطنين ثم المهاجرين المقيمين ثم للمقيمين في كندا بوجه عام ثم لكل الموجودين في كندا دون قيود :

Paul B. TETRO, Freedom of information in canada: An undiscovered resource. (1990) 5 ILP.P.80 and F و ILP.P.80 and F وانتظر في الطابع المحفوظ للقضاء الانجليزي إزاء المعلومات الحكومية والقيود الزمنية التي يفرضها على المعلومات بحيث لا يمكن الإطلاع عليها إلا بعد إنتقضاء مدة زمنية معينة تتراوح بين ٢٠ : ٥٠ سنة : David GOLDBERG, Freedom of information, Law and the puplic interest, Op.Cit., P.187.

(١٨) حافظ ، الحماية الجنائية لأسرار الدولة ، المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

(١٩) وينوه البعض بأن مسمى هذا الإلتزام هو الثابت في المتن وإن عبر عنه المشرع خطأ بمصطلح واجب السرية ومثال ذلك المواد ١/٧٧ ان قانون العاملين المدنين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية ، ٢٠ من يولية سنة ١٩٧٨ ، العدد ٢٩ تابع (ب) وقد عدل هذا القانون عدة مرات بالقوانين أرقام ١٠٨ لسنة ١٩٨١ ، و ١١٤ لسنة ١٩٨١ ، ١١٧ لسنة ١٩٨٢ ، و ٣١٠ لسنة ١٩٨٢ ، و ١١١ لسنة ١٩٨٢ ، ١١٥ لسنة ١٩٨٢ : انظر في تفصيل ذلك د. غتام محمد غنام ، الحماية الجنائية لأسرار الأفراد لدى المولطف العام ، دار النهضة العربية ، عام ١٩٨٨ ، ص ٧ وخصوصاً تنويه سياسته بأن الإلتزام بالسمر الوظيفي يختلف عن الإلتزام بالحفظ (obligation de réserve) الذي بمقتضاه يتمتع الموظف عن ابداء آرائه بشكل صريح حيال بعض =

الضرائب والبريد والبنوك (٧٠). ويعتبر موظف تشغيل الحاسب إذا ما اندرج تحت مسمى الأمين على الأسرار على هذا النحو أميناً على الأسرار ويجرى عليه ما يجرى عليهم (٧١).

على أية حال فإن ما يعنينا في هذا المقام هو ضرورة إحترام أى حظر تشريعى يلتقى على عاتق الموظف أو الأمين على الأسرار إلتماً بالكتمان أو السرية ، سواء أكان هذا السر من أسرار المهن الحرة أو الوظيفة العامة أو الدولة .

٣ - **المشروعية والحياة الخاصة** (٧٢) : إذا كان الأصل هو التمسك بالمقولة الشهيرة وهي أن " بيتى هو قلعتى " My home is my castle (٧٣) وهي المقولة التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر ومطلع القرن الحالى ، فلم يعد ممكناً - للأسف - التمسك بها في عالم تسوده الحاسبات (٧٤)

---

= الموضوعات ومنها سلوك رؤسائه في العمل وطريقة سير الموقف أمام الغير ( نفس المرجع السابق ص ٩ )  
وانظر أيضاً : د. فتحي فكرى ، قيود تعبير الموظف عن آرائه في الصحف ، دار النهضة العربية ، القاهرة عام ١٩٨٩ ، ص ٨٠ ، ٨١ .

(٧٠) أنظر في تفصيل ذلك د . أحمد كامل سلامة ، الحماية الجنائية لأسرار المهنة ، دار النهضة العربية ، عام ١٩٨٨ رقم ١٠٥ ص ٢٠٦ وما بعدها .

(٧١) د. غنام ، الحماية الجنائية لأسرار الافراد لدى الموظف العام ، المرجع السابق ، ص ١١ .

(٧٢) فكرة الحياة الخاصة هي مزج لمجموعة إعتبارات أخلاقية أو اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو إيديولوجية ، وهي تتألى لذلك على التحديد بصورة قاطعة ، وتتباين وتتغير عبر الأزمنة والأمكنة ، ونعقد للقضاء أمر تحديدها بالنظر إلى مجموعة إعتبارات موضوعية وشخصية : د. ممنوح خليل بحر ، حماية الحياة الخاصة من القانون الجنائى ( دراسة مقارنة ) ، دار النهضة العربية ، عام ١٩٨٢ ، رقم ١٢٢ ص ٢٠٧ .

(٧٣) د. مبسر الويس ، أثر التطور التكنولوجى على الحريات العامة ، الناشر/ منشأة المعارف بالاسكندرية عام ١٩٨٢ هامش رقم (٤) ص ٥ .

(٧٤) أنظر في التنويه بخطورة الحاسبات التي تحول مجتمعنا الى عالم شفاف ترقد عارية فيه بيوتنا ومعاملاتنا المالية واجتماعاتنا العقلية والبدنية لأى مشاهد عابر : الويس ، المرجع السابق ، ص ٥ . وانظر في نفس المعنى بوجه عام الأستاذ الدكتور حسنى الجندى ، ضمانات حرمة الحياة الخاصة في الاسلام ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٩٢ ، ص ٤٦ .

ومن هذا المنطلق تبدو الحاجة ماسة إلى تهذيب دور الأخيرة ، إن لم يكن تحجيمه ، في التعامل في المعلومات المرتبطة بالحياة الخاصة (٧٥) إلا بإذن كتابي صريح من الفرد الذي تتعلق المعلومة به شخصياً وتجسد هذه النتيجة سنداً لها في حتمية صون الحياة الشخصية والعائلية للإنسان بعيداً عن الإكتشاف أو المفاجأة من الآخرين بغير رضاه (٧٦).

من هذا المنطلق تعالت الأصوات المطالبة بتحقيق التوازن بين حماية البيانات واحترام الحياة الخاصة وحظر القرصنة (٧٧) ويجدر التنويه في هذا المقام باتفاقية مجلس أوروبا الموقعة في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٨٠ بشأن حماية الأشخاص ضد المعالجة الآلية للبيانات ذات الطابع الشخصي والتي دخلت حيز النفاذ بعد تمام تصديق خمس دول عليها وهي (٧٨) السويد ( عام ١٩٨٢ ) وفرنسا (عام ١٩٨٣) وأسبانيا ( عام ١٩٨٤ ) والنرويج ( عام ١٩٨٤ ) وألمانيا الغربية (عام ١٩٨٥) (٧٩).

(٧٥) ولا يجوز الخلط بين الحق في السرية والحق في الخصوصية : فالخصوصية مرحلة وسطى بين السرية والعلانية ، فإذا كان المشرع يحمي الحق في الخصوصية فهو يحمي الحق في السرية من باب أولى ، فالسر هو ما لا يعرفه إلا صاحبه أو أمينه ، أما الخصوصية فهو ما لا ينشر أي ما لا يعتبر علناً مكشوقاً للكافة حتى ولو لم يكن كتمانها قد وصل حد السر : أنظر في تفصيل ذلك كله المرجع القيم للأستاذ الدكتور حسام الدين كامل الأهواني ، الحق في احترام الحياة الخاصة : الحق في الخصوصية ( دراسة مقارنة ) ، دار النهضة العربية ، عام ١٩٧٨ ، رقم ١٧٩ ص ٢٥٤ .

(٧٦) الأستاذ الدكتور حسنى الجندي ، ضمانات حرمة الحياة الخاصة في الاسلام ، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٩٣ ، ص ٤٦ .

(٧٧) أنظر القرار الأوروبي في هذا الشأن : M.Peret BLUME,Credit reporting and data protect-ion: Efficiency versus privacy,The international computer law(U.S.A),Vol.1,No.8, July 1993,P.12.

(٧٨) أنظر في بيان ذلك : M.VIVANT et A.LUCAS,Droit de l'informatique,Op.Cit.,P.35.

(٧٩) أنظر في شرح القانون الفرنسي الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٧٨ في هذا الصدد : Herbert .  
MAISL,La maitrise d'une interdependance:commentaire de la loi du 6 Janvier 1978 relative à l'informatique,aux fichiers et aux libertés,J.C.P.1978.I.2891,La modification du droit sous l'influence de l'informatique:Aspects de droit public,Op.Cit.,No.35 et s.

ونستخلص من جماع النصوص السائدة في فرنسا (٨٠) أن للشخص الطبيعي «دون المعنوي، الحق في الإطلاع على كل ما يخصه من معلومات ، كما أن من حقه تصحيحها حتى لا يتم تداول معلومات تخصه لا نصيب لها من الحقيقة (٨١). وتنوّه مع الأستاذ HUET (٨٢) بأن القواعد العامة لا تأبى على الأشخاص المعنوية التمتع بحق الإطلاع والتصحيح شريطة قيام الدليل على وجود ضرر يتهدد الشخص المعنوي مما يستوجب الوقف أو وقع على الشخص

---

(٨٠) صدرت عن اللجنة الوزارية الأوروبية التي اجتمعت في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٥ (اجتماع معلى الوزراء . رقم ٢٨٩ في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٨٥ ) توصية رقم [R(85)20] بشأن حماية البيانات ذات الطابع الشخصي المستخدمة في أغراض التسويق المباشر : Recommandation relative à la protection des données à caractère personnel utilisées à des fins de marketing direct, Conseil de l'Europe/ Strasbourg 1986 PP..1:21, Op.Cit. وكذلك صدرت توصية أخرى [R(20)1] عن اللجنة الوزارية في ٢٢ من يناير سنة ١٩٨٦ لدى الاجتماع رقم ٢٩٢ لمعلى الوزراء بشأن حماية البيانات ذات الطابع الشخصي المستخدمة لأغراض التلمين الإجتماعي : Recommandation relative à la protection des données à caractère personnel utilisées à des fins de marketing direct, Conseil de l'Europe/ Strasbourg 1986 PP..1:21, Op.Cit. وانظر في إنتقاد التعريفات الواردة في التوصية الصادرة من مجلس أوروبا المتعلقة بحماية البيانات الشخصية المستخدمة في سداد الأموال وغيره من العمليات المتصلة به [ توصية رقم ١٩ لسنة ١٩٩٠ صادرة في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٩٠ ] على أساس أنها تعريفات لا تتماشى مع التطور الإلكتروني في هذا المجال : Jon BERKVENS, Payment systems meet the EC data : protection initiative, IFLR, August 1991, P.33 Personal data, Auxiliary data, Controller of the file, Organisation, Disclosure , Process Transmit, Processor

(٨١) ويعد هذا الحق بمثابة الحق الأدبي المؤلف في دفع الإعتداء عن شرفه وسمعته : J.HUET, Droit de l'informatique: Régime juridique de la télématique interactive, Op.Cit., No.37.

(٨٢) Jéôme HUET, La responsabilité dans la fourniture d'information inexactes: droit

à rectification pour les tiers concernés, RTDrciv, 1984 No.7, P.520.

قضائي صدر في هذا الشأن : [ Ordonnance de référé pour le président du Tribunal de Grande Instance de Paris, 24 Av.1984

Monique LINGLET, Expertises, No.62, Mai 1984 PP..143:144:

المعنوى بالفعل ويستوجب الجبر (٨٣) . ويذهب أن إقامة الدليل على وجود هذا الضرر بتوعيده ليست بالمعسرة في مجال بنوك المعلومات التجارية الطابع والتي تستهدف جمع المعلومات بهدف إذاعتها إلى الغير .

ولا شك في أن الإحتياج العالمي الحالي المزيد لحق الإنسان في حماية حياته الخاصة في مواجهة المعلوماتية (٨٤) والتطور الهائل في وسائل الاتصال السمعى والسمعى البصرى (٨٥) خير الأدلة على صدق ما يقال من أنه " ليس بالحيز وحده يحيا الإنسان " ، فالإنسان له ، إلى جوار ذمته المالية التي توجد فيها حقوقه المالية ، ذمة " أدبية " تستقر فيها حقوقه غير المالية أو حقوقه الشخصية (٨٦) . ويذهب أن حماية هاتين الذمتين ضرورى لحماية الإنسان من خطر المعلوماتية الذى يتهده [ la menace informatique ] (٨٧) مع ملاحظة أن هذه الحماية لا يجب أن تنال من الأصل العام وهو حرية الحصول على أية معلومات عن أى شخص شريطة أن يكون ذلك بقدر معقول ومقبول (٨٨) .

(٨٣) فتحمى حقوق الشخص المعنوى في حدود القواعد العامة للمسئولية المدنية : الأهوانى ، الحماية القانونية للحياة الخاصة في مواجهة الحاسب الآلى ، سابق الإشارة إليه ، ص ٢٤ .

Jérôme HUET et Marie - Gaëlle CHOISY, La télématique: Un nouveau droit, Op. Cit., P.62 et KAYSSER, La protection de la vie privé, Op. Cit., No.6 et 7, P.13. (٨٤)

Albert CHAVANNE, Les resultats de l'audio-surveillance comme preuve pénale, (٨٥)  
RIDC, 1986/2/ PP..749:755. ويتطلع سيادته إلى قانون يحمى المواطنين دون أن يضر بأمن الدولة (ص ٧٥٥) وهذه الأمنية أيضاً هي التي عبر عنها الأستاذ : P.V.Y VAN GREVENSTEIN, في مقاله Les Restrictions aux flux transfrontières de données d'entreprise, DI.1986/3/ P.149 et s. وهو المقال الذى طالب فيه سيادته بالموافقة بين مصالح الفرد والمصلحة العليا المتمثلة في حرية الإعلام .

Henri MEZEAUD, Préface de l'ouvrage du Pierre KAYSER, La protection de la vie privé, protection de secret de la vie privée, Op. Cit., P.1. (٨٦)

P.KAYSER, La protection de la vie privée.....Ibid, P.320 (٨٧)

Herbert BURKERT, Legal basis for selling information to the public sector in International contracts for sale of information services, Op. Cit., P.106. (٨٨)

ويمكن أن تنوء ببعض القواعد الدارجة في فرنسا لحماية الأفراد من سلطان الحاسبات ، أيا كان نوع هذه المعلومات أو أسلوب جمعها أو معالجتها أو الدعامة المثبتة عليها <sup>(٨٩)</sup> . أمهما :

(١١) تكريس لجنة وطنية للمعلومات والحريات [Commission Nationale de l'Information et des Libertés] لوضع مواصفات قياسية للمعالجة <sup>(٩٠)</sup> والإسترجاع ومراقبة إحترام ما تضمنه من مواصفات في هذا الشأن ، مع تخويلها الصلاحية في إبلاغ السلطات العامة بأي انتهاك يحدث في هذا الصدد <sup>(٩١)</sup> .

(٢) إلزام كل من يطلب معلومات إسمية أو يعالجها بأن يتخذ إزاء الأشخاص المعنية كل الإحتياطات الضرورية ليحفظ سرية المعلومات وأن يحول برجه خاص دون تحريفها أو إتلافاها أو توصل أغيار غير مرخص لهم بمعرفتها أو الإطلاع عليها إليها <sup>(٩٢)</sup> .

(٣) منح الأفراد الحق في رفع أسمائهم من دليل التليفون ، فتدرج أرقام تليفوناتهم في قائمة حمراء <sup>(٩٣)</sup> (Liste rouge) أو تخويلهم الحق في الإحتفاظ بأسمائهم في الدليل مع حظر إستخدام أرقام تليفوناتهم من قبل الشركات التجارية التي تعرض بضائعها عليهم ، وهنا

---

Alain BENSOUSSAN, Les fichiers de personnes et le droit, Hermès, 1991, (٨٩) No.1000, P.15.

(٩٠) يمد معالجة في هذا الشأن "تأكيد" للمعلومات بجمالها في صورة أرقام ورموز تحيل إلى ملف ورقى M.CH.DELCAMP, La loi française informatique et libertés première section pénale "DI: 1986/3, PP.167:168.

(٩١) صدر أول حكم بالإدانة بناء على بلاغ من هذه اللجنة بعد سبع سنوات من صدور هذا القانون : M.CH.DELCAMP, La loi française informatique et libertés., Ibid, P.167:168:

Alain BENSOUSSAN, Les fichiers de personnes et le droit, Op.Cit., No.1219, P.25. (٩٢)

(٩٣) ويعرف هذا الإسم بـ "Fichier Robinson dit Stop publicité" وهو نظام يسمه الإتحاد الفرنسي

للدعاية المباشرة : [ Union Française de La Publicité Directe: UFPD]

Alain BENSOUSSAN, Les fichiers de personnes et le droit, Op.Cit, No.1219 P.25.

تدرج أرقام تليفوناتهم في قائمة برتقالية (Liste orange) (٩٤) . وفي كل الأحوال تلتزم الشركات التجارية بإخطار من هم على قوائمها بذلك. (٩٥)

(٤) جريان العمل على عدم إمداد المتعاملين مع بنوك المعلومات القانونية الطابع بأسماء الخصوم في الأحكام القضائية التي تقدمها إليهم لتفادي شبهة المساس بالحياة الخاصة (٩٦).

(٥) إلزام القائمين على المعالجة المعلوماتية للبيانات والمعلومات بإعلام المتعاملين معهم بالوفاء بكل ما ألقاه القانون على عاتقهم من التزامات تضمن حماية الحياة الخاصة لهم في مواجهة الحسابات (٩٧) .

وإذا كان هذا هو الحال في فرنسا (٩٨) ، فإن مصر ليس فيها تشريع

---

(٩٤) أنظر في تفصيل ذلك: Marie: Gaëlle CHOISY, Protection des abonnés et protection: ذلك de l'annuaire: la réforme de l'article R.10 Code des Postes et Télécommunications, DIT, 1989/ Décret No. 89-738 du 12 Octobre 1989: وانظر النص الكامل لهذا القرار: 89/4, PP. 109:110. modifiant les articles R.10 et R.11 du Code des Postes et Télécommunications, DIT, 1989/ 2, P. 110. وهذا هو ما يبرر مطالبة البعض بوضع تقنين لاختلاقيات إستغلال شبكات الإتصالات Yves QUECK , Nouveaux POULLET et Françoise WARRANT avec la collaboration de Robert complements au service téléphonique et protection des données : à la recherche du cadre Claudine GUERRIER, Écoute téléphonique et conceptuel, DIT, 1990/2, P. 23 protection de la vie privée du 10 Juillet 1991 DIT. 1991/3, P. 17 et s.

(٩٥) ويسمى هذا الأسلوب بأسلوب البيع بالمراسلة (Vente par correspondance) وقد بلغت الشكاوى من هذا الأسلوب عام ١٩٩٢ (١٦٥ شكاوى) مقابل (٢٢ شكاوى) عام ١٩٩١ و (٤٧) عام ١٩٩٠. Réponse du Ministre de l'Industrie, des Postes et Télécommunication du Commerce Extérieur <sup>in</sup> LAMY: droit de l'informatique, Bull. d'Actualité, No. 52, Oct. 1993, No. 224.

DE BELLEFONDS et HOLLANDE Les contrats informatiques, Op. Cit. P. 147. (٩٦)

(٩٧) كراسة الشروط الصادرة بالمرسوم رقم ٥٩ - ٨٤ في ١٧ يناير سنة ١٩٨٤ (سابق الإشارة إليها) .

(٩٨) أنظر في شرح القانون الجديد البلجيكي في مجال حماية الحياة الخاصة من معالجة البيانات ذات الطابع الشخصي والذي بدأ العمل به على مراحل منذ أول أبريل سنة ١٩٩٢ وحتى يكتمل العمل به في أول سبتمبر سنة ١٩٩٤ = M. Bernard HANOTIAU, La nouvelle législation belge relative à la:



خاص (٩٩) ينظم حماية الحياة الخاصة من مخاطر المعلوماتية (١٠٠) ، مع ذلك ففي التشريعات العامة نصوص متناثرة تستهدف حماية الحياة الخاصة بوجه عام مثل المادة ٣٠٩ مكرر من قانون العقوبات التي تخضع للعقاب كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن في غير الأحوال المصرح بها قانوناً أو بغير رضا المجنى عليه ، وقد حصرت هذه المادة أفعال الإعتداء في أمرين وهما (١٠١) :

(أ) قيام المجنى بإستراق السمع أو تسجيل أو نقل ، عن طريق جهاز من الأجهزة أيأ كان نوعه ، محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق التليفون .

(ب) قيام الجاني بالتقاط أو نقل صورة شخص من مكان خاص بجهاز من الأجهزة أيأ كان نوعه .

protection de la vie privée à l'égard des traitement des données à caractère personnel = LAMY droit de l'informatique, Bull. d'Actualité, No.54, Décembre 1993, J.P.8 et s. والذي يقوم أساساً على فكرة مقادها الإلتزام الصارم بالفرض من معالجة المعلومة (نفس المقال ص ١٠) .

(٩٩) الأمانى ، الحماية القانونية للحياة الخاصة في مواجهة الحاسب الإلكتروني ، سابق الإشارة إليه رقم ١٢ ص ١٣ .

(١٠٠) أنظر في شأن المطالبة بقواعد حماية جديدة للحياة الخاصة في مواجهة التطور التكنولوجي بمناسبة التطبيق على حكم قضائي يتعرض لواقعة طريفة وهي خطأ إحدى المجلات الأسبوعية (Pariscope) في نشر أحد الاعلانات المبوية في باب مختلف عن الباب المطلوب الإعلان فيه ، حيث نشر طلب الحصول على وظيفة في باب دعائي لأشخاص يحترفون تجارة الجنس ، فتلقى المعلن مائتي مكالمة صباحاً ومساءً من راغبين المتعة الحرام ولم يحصل على الوظيفة التي كان يأمل في الحصول عليها بنشر الإعلان في باب طلب وظائف : فحكم له القضاء بالتعويض على أساس أن ما حدث يعد إهمالاً تحتاج خطأ (Négligence Fautive) : C.A.Paris, 11ère ch.sec. B.11 Janv.1992, Affaire ABDO, DIT.92/PP.41-43 Note Corrinne COSCAS ، وانظر في نفس المعنى الأستاذ طارق أحمد فتحي سرور ، الحماية الجنائية لأسرار الأفراد في مواجهة النشر ، دار النهضة العربية ، القاهرة عام ١٩٩١ ، ص ٢١٦ ) .

(١٠١) المادة ٣٠٩ مكرراً (أ) مضافة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ( الجريدة الرسمية ، ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ العدد ٣٩ ) .

وحددت المادة ٣٠٩ مكرراً (أ) نطاق العقاب ليشمل كل من أذاع أو سهل إذاعة أو استعمل ولو في غير علانية تسجيلاً أو مستنداً متحصلاً عليه بإحدى الطرق الواردة في المادة ٣٠٩ مكرراً أو كان ذلك بغير رضا المجنى عليه، وأيضاً كل من هدد بإفشاء أمر من الأمور التي تم التحصل عليها بإحدى هذه الطرق لحمل شخص على القيام بعمل أو الإمتناع عنه (١٠٢).

وورد أيضاً مثل ذلك في قوانين أخرى مثل سرية الحسابات بالبنوك (١٠٣) بالنسبة للبيانات الخاصة بحسابات العملاء وودائعهم وأماناتهم وخزائنتهم في البنوك ، وقانون الإحصاء والتعداد بشأن البيانات الفردية ( المادة الرابعة ) ( ١٠٤ ) ، وقانون الضرائب على الدخل فيما يخص البيانات الضريبية بملفات المولين (١٠٥).

على أية حال فإن الحاجة تبدو ماسة لإيجاد أداة أو وسيلة قانونية توفر ضمانات تقنية وقانونية للأفراد في مواجهة الحاسبات (١٠٦) ، ليس فقط في مجال تجرى صدق ما يدخل فيها

---

(١٠٢) المادة ٣٠٩ مكرراً (أ) مضافة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ ( الجريدة الرسمية، ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ ، العدد ٣٩ ) .

(١٠٣) قانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ الجريدة الرسمية ( العدد ٢٩ مكرراً (أ) في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٩٠ ) .

(١٠٤) قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ ( الجريدة الرسمية في ١٨ من فبراير سنة ١٩٦٠ ، العدد ٤٢ ) للعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢ ( الجريدة الرسمية ، ١٥ من أبريل سنة ١٩٨٢ ، العدد ١٥ ) .

(١٠٥) المادتان ١٤٦ و ١٤٧ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، وننوه بفتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ( رقم ٥٨٩ في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٧٧ ، ملف رقم ١١/٥/٦٨ ) التي أكدت فيها على عدم إلزام مصلحة الضرائب بإفشاء سرية البيانات الخاصة بالممولين إستناداً إلى تصريح من إحدى المحاكم لنضم أو تغيير (مشار إليها لدى الأستاذ محمد بدران ، مجموعة قوانين الضرائب في مصر ، الطبعة الخامسة ، المجلد الثاني ، ١٩٩٠ ، ص ١١٦٣) ما دام لم يصدر حكم قضائي واجب النفاذ بذلك لو كان قانون الجهة الطالبة يخولها هذا الحق مثل قوانين هيئة الرقابة الإدارية ( قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٤ ) وإدارة الكسب في المخرج ( قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ ) والنيابة الإدارية ( قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ) .

(١٠٦) أنظر في ذلك الأمناسي ، الحماية القانونية للحياة الخاصة في مواجهة الحاسب الالكتروني ، =

من بيانات ومعلومات أو الإلزام بالمراجعة والتصحيح والتحديث بما يتناسب مع الواقع ولكن أيضا فيما يتعلق بتحديد نطاق الإطلاع على هذا كله فى أضيق الحدود مع تبصير القائمين على هذه البنوك بما لهم وما عليهم فى هذا الشأن (١٠٧) .

٤ - **المشروعية وحق المؤلف** : ينظم قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٢٤ (١٠٨) المعدل بالقوانين الرقبة ١٤ لسنة ١٩٦٨ (١٠٩) ، و ٣٤ لسنة ١٩٧٥ (١١٠) و ٣٨ لسنة ١٩٩٢ ثم ٢٩ لسنة ١٩٩٤ (١١١) كما تنطبق نصوص الإتفاقيات الدولية التى إنضمت بمبحث سابق الإشارة إليه ، رقم ١٥ من ٢٠:١٩ وكذلك لويس ، أثر التطور التكنولوجى على الحريات العامة ، للرجع السابق ، ص ١٨٢ : ١٨٤ .

(١٠٧) وقد انتقد (Jean FRAYSSINET) الكتاب الدورى الفرنسى رقم ١٢ من مارس سنة ١٩٩٣ (J.O.17,Mars1993,P.4137) بشأن حماية الحياة الخاصة ضد المعالجة المعلوماتية لسوء صياغته شكلاً وموضوعاً وإقتضاه على مجرد التنبيه على الإدارات باحترام الحياة الخاصة على الرغم من أن القانون يحمى كل الحريات العامة والفردية ، ويتنهي إلى ضرورة الاضطلاع بدور إعلامى وتأهيل واسع لهذه الإدارات فى هذا الشأن : LAMY:droit l'informatique: Bulletin d'Actualité No.47, Avril,1993, P.9: [Circulaire du 12 Mars 1993 relative à la protection de la vie privé en matière de traitement automatisés: Application aux administrations et à l'ensemble du secteur public de la loi No.78-17 du 6 Janvier1978 relative à l'informatique,aux fichiers et aux libertés;rôle des ministères et coordination par le commissaire du gouvernement auprès de la Commission Nationale de l'Informatique et Libertés].

(١٠٨) الوقائع المصرية ، العدد ٤٩ مكرر غير اعتيادى فى ٢٤ من يونية سنة ١٩٥٤ .

(١٠٩) الجريدة الرسمية ، العدد رقم ٢٠ فى ١٦ من مايو سنة ١٩٦٨ .

(١١٠) الجريدة الرسمية ، العدد رقم ٢٦ فى ٢٦ من يونية سنة ١٩٧٥ .

(١١١) الجريدة الرسمية ، العدد رقم ٢٢ تابع فى ٤ من يونية سنة ١٩٩٢ . (الجريدة الرسمية ، العدد رقم ١٦ تابع فى ٢١ من أبريل سنة ١٩٩٤) ويقتصر التعديل على إعتبار مصنفات العاسب من المصنفات الأدبية ، ويجعل حمايتها طبقاً للقواعد العامة (مدة حياة المؤلف وخمسين سنة بعد وفاته أو وفاة المؤلف الأخير فى المصنف المشترك إذا كان المؤلف شخصاً طبيعياً ، أو مدة خمسين سنة من تاريخ نشر المصنف إذا كان مؤلفه شخصاً معنوياً أو كان قد نشر مصنفه دون بيان إسمه أو نشره تحت إسم مستعار) . ويقابل القانون المصرى لحق المؤلف القانون الفرنسى الصادر بقنن الملكية الفكرية ( النصوص التشريعية ) : قانون رقم ٥٧ - ٩٢ =

إليها مصر ونشر قرارها بالإتضام فى الجريدة الرسمية إعمالاً لنص المادة ١٥١ من الدستور المصرى الصادر عام ١٩٧١ (١١٢) . ومفاد ذلك أن يعد القانون الوطنى المصرى منسوخاً

= صادر فى أول يولية سنة ١٩٩٢ معدل بالقانون رقم ١٣٣٦ - ٩٢ فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٢ ، قد بدأ العمل بالقانون الأول فى ٤ من يولية سنة ١٩٩٢ ، أما بالنسبة للقانون الثانى فقد بدأ العمل به فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٩٢ (J.O.3 Juillet,1992 et 23 décembre 1992) وقد نشر فى مجلة ، (Dr. Auteur, Juillet Août 1993 PP.1:18) كما نشر جدول يترقام المواد الجديدة بالمقابلة للمواد القديمة بعد عملية تجميع تشريعات الملكية الفكرية (D.S.1992 legislation PP.343:352) . كما صدر القانون رقم ٥٤٦ - ٩٢ فى ٢٠ من يونية سنة ١٩٩٢ فى شأن الإيداع القانونى ليعمل به إعتباراً من ٢٤ يونية سنة ١٩٩٢ (J.O.23 Juin 1992) وكما نشر هذا القانون أيضاً فى مجلة : (Dr.Auteurs, Juillet, Août 1992, PP.1:2) وانظر تطبيقاً مهماً للأستاذ André FRANÇON على هذا القانون - (RTDrcom et dr.Eco,1992, chronique de législation et de jurisprudence française,1992, PP.610:617. Jacques AZÉMA,RTDrcom et dr Eco,1992,chronique de législation et de jurisprudence française,1992,PP.801:803.

ونوره بتعديل قائم إمتثالاً لإتفاقية الجات (انظر سابقاً هامش رقم ٥٨ ص ٧٥) يجعل مدة حماية برامج الحاسب كمدة حماية أى مصنف أدبى أى خمسين عاماً من تاريخ النشر (إذا كان المؤلف شخصاً معنوياً أو شخصاً طبيعياً لم يذكر إسمه أو يتخفى تحت إسم مستعار) أو من تاريخ وفاة المؤلف (إذا كان شخصاً طبيعياً) ، ويتلوه تعديل آخر إمتثالاً للقرارات الأوربية يجعل هذه المدة سبعون عاماً (مقابلة شخصية مع الأستاذ André LUCAS ، فى معهد قانون الأعمال الدولى / كلية حقوق القاهرة ، مارس ١٩٩٤) .

(١١٢) أكدت محكمة النقض المصرية على ذلك فى الأحكام الآتية : نقض مدنى فى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ ( الإتفاقية الدولية الخاصة بالإستيراد المؤقت للسيارات الموقع عليها فى نيويورك فى ٤ من يونية سنة ١٩٥٤ والتي انضمت إليها مصر بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٦ ، مجلة المحاماة ، ج ٨٧ ، ص ٦٥ ص ٧٦ ، ونقض مدنى فى ١٨ من مايو سنة ١٩٨٢ ( الإتفاقية المبرمة بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية الخاصة بتنظيم وتشجيع وحماية استثمارات رعايا الدولتين والتي إنضمت إليها مصر بقرار جمهورى رقم ٢٣١ لسنة ١٩٧٥ ) ، مجموعة المكتب الفنى لمحكمة النقض ، ص ٣٣ رقم ٩٧ ، ٥٤٢ ، ونقض مدنى فى ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ بشأن إتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات بين حكومة جمهورية مصر العربية والجمهورية اليونانية الموقعة بالقاهرة فى أول ابريل سنة ١٩٧٥ والصادرة بقرار جمهورى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٦ ) ، مجموعة المكتب الفنى لمحكمة النقض ، ص ٢٥ رقم ٤٢٤ ص ٢٢٠ ، ونقض مدنى فى ١٦ =

باتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية ( وثيقة باريس عام ١٩٧١ ) والتي إنضمت إليها مصر بالقرار الجمهوري رقم ٢٩١ لسنة ١٩٧٦ (١١٣) ، وإتفاقية منتجى التسجيلات ضد النسخ غير المشروع لفونوجراماتهم ( جنيف في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٧١ ) والتي إنضمت إليها مصر بالقرار الجمهوري رقم ٤٤٢ لسنة ١٩٧٧ (١١٤) وإتفاقية حماية الدوائر المتكاملة (منتجات الغرض منها أداء وظيفة إلكترونية) (واشنطن في ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٩) والتي إنضمت إليها مصر بالقرار الجمهوري رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٩٠ (١١٥) .

من يولية سنة ١٩٩٠ ( إتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨ الخاصة بتنفيذ أحكام المحكمين الأجانب والتي إنضمت إليها مصر بالقرار الجمهوري رقم ١٧١ لسنة ١٩٢٩ ( الوقائع المصرية ، ملحق ، العدد ٢٥ في ٥ من مايو سنة ١٩٢٩ ص ١ - تنفذ اعتباراً من الثامن من شهر يونية عام ١٩٥٩ ) طعن رقم ٢٩٩٤ س ٥٧ ق (غير منشور) ، وانظر بشأن الإتفاقية نفسها نقض مدني في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٩١ (طعن رقم ٥٤٧ س ٥١ ق ، غير منشور) . وقد طبقت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ هذا المبدأ القانوني على الإتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي إنضمت إليها مصر بالقرار الجمهوري رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية ، ع ١٤ ، ٨ من أبريل سنة ١٩٨٢ ص ٤٨٤٤) ، في ١٦ من أبريل سنة ١٩٨٧ (الجنائية رقم ٤١٩٠ لسنة ١٩٨٦ الأزبكية ١٢١ كلى شمال) وهو ماقلته المحكمة التائيبية بطلنا في حكم حديث لها صدر في ١٠ مارس سنة ١٩٩١ ( الدعوى رقم ١١٢٠ س ١٧ ق ، غير منشور ) ويتواء بان مصر قد انضمت إلى الإتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية بالقرار الجمهوري رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٨١ ، الجريدة الرسمية ، ع ١٥ في ١٥ من أبريل سنة ١٩٨٢ ص ٩٤٥ ) ، وكذلك فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (ملف رقم ٢٥٣/١/٥٤) بشأن إنطباق إتفاقية المنحة الأمريكية لتوسيع شبكة الصرف الصحي بالأسكندرية الموقعة في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٧٩ والمعدلة في ٢٢ من سبتمبر ١٩٧٩ (الصادر بالإنضمام إليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٩ لسنة ١٩٨٠ والموافق عليها من مجلس الشعب بجلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٨٠) وذلك بون نصوص قانون المنقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٢ .

(١١٣) صدر هذا القرار الجمهوري في ١٢ من يولية سنة ١٩٧٦ وبموجبه أصبحت اتفاقية برن نافذة في مصر اعتباراً من السابع من شهر يونية سنة ١٩٧٧ ( الجريدة الرسمية ، س ٢٠ ، ع ٢٤ ص ٦٠٨ ) .

(١١٤) صدر هذا القرار الجمهوري في ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٧ ليعمل بالاتفاقية في مصر اعتباراً من ٢٣ من إبريل سنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية ، س ٢١ ، ع ١٥ ، في ١٣ من إبريل سنة ١٩٧٨ ، ص ٣١٩ ) .

(١١٥) صدر هذا القرار الجمهوري في ٢٦ من مايو سنة ١٩٩٠ لينفذ في مصر اعتباراً من ٢٦ من =

وطبقاً للقانون الوطنى وما لحقه من تعديلات بموجب قوانين وطنية أو إتفاقيات دولية  
إنضمت إليها مصر وصدقت عليها ونشرت نصوصها فى الجريدة الرسمية (١١٦) ، يتعين على  
المنتج فى بنك المعلومات (١١٧) أن يحصل على إذن مكتوب مسبق من المؤلف فى حالتين  
وهما :

(١) تخزين أو إسترجاع النص الكامل لمصنفات محمية .

(٢) تخزين أو إسترجاع ملخصات وافية ( أى ملخصات تُحلّ الباحث من الرجوع إلى  
الأصل ) لمصنفات محمية .

على العكس ، فلا يلتزم هذا المنتج بالحصول على مثل هذا الإذن فى حالتين وهما :

(١) تخزين أو إسترجاع البيانات البليوجرافية لمصنفات محمية .

(٢) تخزين أو إسترجاع ملخصات غير وافية ( أى ملخصات لا تُحلّ الباحث من  
الرجوع إلى الأصل ) لمصنفات محمية .

وتنوه بأن المشرع المصرى استبعد من مجال حمايته بعض المصنفات ما لم تكن مجموعاتها

---

= أكتوبر سنة ١٩٩٠ ( الجريدة الرسمية ، ع ٤٢ ، ط ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٩٠ ) .

(١١٦) إنضمت مصر إلى إتفاقيتين دوليتين ولم ينشر قرارها بالإنضمام أو التصديق عليها فى الجريدة  
الرسمية حتى الآن وهما إتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية الموقعة فى جنيف عام ١٩٦٧ والتي  
انضمت إليها مصر فى ٢١ من ابريل سنة ١٩٧٥ ، وإتفاقية تقاضى الإزواج الضريبيى على جمائل حقوق  
المؤلفين الموقعة فى مدريد فى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ والتي انضمت إليها مصر بالقرار الجمهورى رقم  
٥٢٩ سنة ١٩٨١ الصادر فى أول أكتوبر سنة ١٩٨١ .

(١١٧) انظر فى تفصيل ذلك بحثنا المعلنون بـ "بنوك المعلومات وحقوق المؤلف ، دراسة مقارنة بين  
القانونين المصرى والفرنسى وإتفاقيتى برن وجنيف الدوليتين ، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية ، مجلة  
دورية تصدرها كلية الحقوق ببنى سويف (جامعة القاهرة) ، ص ٢ ، عام ١٩٨٧ ، ع ١٠ ، يناير سنة ١٩٨٧ ، ص  
وانظر كذلك فى شأن حق المؤلف بوجه عام مرجعنا : المرجع العلمى فى الملكية الأدبية والفنية فى ضوء آراء  
الفقه وأحكام القضاء ، الكتاب الأول : القاهرة عام ١٩٩٢ ، الكتاب الثانى : القاهرة عام ١٩٩٢ ، والكتاب  
الثالث (تحت الإعداد) .

متميزة بسبب يرجع إلى الابتكار أو الترتيب أو أى مجهود شخصى آخر يستحق الحماية ، وهذه المصنفات هي :

(١) الوثائق الرسمية مثل نصوص القوانين والمراسيم واللوائح والإتفاقيات والأحكام القضائية(١١٨).

(٢) المصنفات المركبة ، وهى المجموعات التى تنتظم مصنفات عدة كمختارات الشعر والنثر والموسيقى وغيرها من المجموعات وذلك مع عدم المساس بحقوق مؤلف كل مصنف .  
(٣) مجموعات المصنفات التى آلت إلى الملك العام .

وجدير بالذكر أن الحقوق المالية على المصنفات تحمى كقاعدة عامة لمدة حياة مؤلفها وخمسين سنة تالية لوفاته ، فإذا تعدد المؤلفين يبدأ احتساب مدة الحماية من تاريخ وفاة آخر المشتركين (١١٩) ، وبالنسبة للمصنفات المجهلة التى تنشر غفلاً من إسم مؤلفها أو مصنفات الإسم المستعار التى ينشرها مؤلفها تحت إسم مستعار(١٢٠) فتحمى لمدة خمسين سنة تالية لتاريخ نشرها مالم يفصح المؤلف الحقيقى عن حقيقة فتحسب المدة طبقاً للقاعدة العامة . كذلك تحتسب مدة الحماية من تاريخ النشر بالنسبة للمصنفات الجماعية (١٢١) التى تتعدد حقوق المؤلف عليها للشخص المعنوى الذى قام بتوجيه العمل فيها وإدارته ونشر تحت إسمه(١٢٢) أما إذا كان من قام بذلك من الأشخاص الطبيعيين ، فتحسب مدة الحماية طبقاً

---

(١١٨) ويبرر هذا الإستبعاد الوارد فى كثير من دول العالم بـ " حرية الإعلام " J.BING,Data base: publishing in the international contracts for sale of information service,Op.Cit,P.97

(١١٩) مادة ٢٠ / ٢. قانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ ( سابق الإشارة إليه ) .

(١٢٠) مادة ٢١ من قانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ .

(١٢١) المصنف الجماعى هو المصنف الذى يشترك فى وضعه جماعة بتوجيه شخص طبيعى أو معنوى يتكفل بنشره تحت إدارته أو بإسمه ويتنجم عمل المشتركين فيه فى الهدف العام الذى قصد إليه هذا الشخص الطبيعى أو المعنوى بحيث لا يمكن فصل عمل كل من المشتركين وتمييزه على حدة " ( مادة ٢٧ من قانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية المؤلف ) .

(١٢٢) مادة ٢٠/٢ و ٢٧/٢ من قانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف .

للقاعدة العامة أى اعتباراً من تاريخ وفاته .

ويلاحظ أن المنتج فى بنك المعلومات ليس من حقه المماس بالحقوق الأدبية على المصنفات المبكرة ولو إنقضت مدة حماية الحقوق المالية عليها ، إستناداً إلى أبدية الحقوق الأدبية الواردة فى قانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وهى حق المؤلف فى تقرير نشر المصنف لأول مرة وتعيين طريقة هذا النشر (مادة ١/٥) والحق فى إدخال ما يراه من تعديلات أو تحويرات على مصنفه ( مادة ١/٧) والحق فى نسبة المصنف إلى المؤلف ودفع أى اعتداء على هذا الحق والحق فى منع أى حذف أو تغيير فى المصنف ( مادة ١/٩) (١٢٣).

على أية حال يلتزم المنتج الحريص الذى يريد أن يتمتع بحماية القانون (١٢٤) ويرغب عن الوقوع تحت طائلته بأن يحصل على إذن مكتوب مسبق من المؤلف أو من يخلقه إذا ما أراد الاستغلال المالى لمصنفات محمية سواء تمثل هذا الاستغلال فى التخزين أو الإسترجاع أو فيهما معاً . وليس للمنتج أن يتجاهل الحصول على هذا الإذن إلا فى الحدود السابقة . وفى كل الأحوال ليس للمنتج أن ينال من الحقوق الأدبية للأبدية للمؤلف على مصنفه ولو كان قد حصل على إذن مكتوب بذلك ، لأن مثل هذا الأذن يقع باطلاً طبقاً لصريح نص القانون حيث

---

(١٢٣) نصت المادة ٤٢ من قانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ على انه " للمؤلف وحده إذا طرأت أسباب خطيرة أن يطلب من المحكمة الابتدائية الحكم بسحب مصنفه من التداول أو بإدخال تعديلات جوهرية عليه برغم تصرفه فى حقوق الإستغلال المالى ويلزم المؤلف فى هذه الحالة أن يعوض مقدماً من آلت حقوق الإستغلال المالى إليه تعويضاً عادلاً يدفع فى غضون أجل تحدده المحكمة وإلا زال كل أثر للحكم " ويلاحظ أن المشرع المصرى لم يبطل التصرف إلا فى الحقوق المنصوص عليها فى المادة ١/٥ و ١/٧ و ٩ من هذا القانون بون المادة ٤٢ .

(١٢٤) انظر فى بيان المواجهة القائمة بين قانون حماية حق المؤلف والتكنولوجيات الحديثة المتعلقة بوسائل التعبير والنسخ HLR,Notes : Toward a unified theory of copyright infringement for an advanced technological era,HLR,Vol.96,Déc.1982 P.450 and F. وانظر أيضاً فى نفس المعنى ملاحظات السناتور Jean CLUZEL المبررة برعاية المؤلفين والدفاع عن حقوقهم المشروعة بعد أن يسر التقدم التكنولوجى فى وسائل الاتصالات إستفادة الجمهور من المصنفات الفكرية بغير قيود : SÉNAT, Première session extraordinaire du 1981-1982,Annex au procès verbal de la séance du 21 Déc.1981 No.151.



يتعين أن يباشر المؤلف بنفسه - كقاعدة عامة - هذه الحقوق الأدبية . وعند موته ينتقل هذا الحق إلى خلفه .

فإذا احترمت المنتج حقوق المؤلفين كان منطقياً الحديث عن حقه كمؤلف على ما قام به من تصنيف وترتيب وتنسيق وإخراج للمادة الأولية التي استخدمها ، ويحمى هذا الحق ملئياً وجنائياً<sup>(١٢٥)</sup> ، باعتبار أن هذا العمل بمثابة مصنف فكري مبتكر متمثل في مجموعة اختارات<sup>(١٢٦)</sup> متميزة ، ويرجع هذا التميز إلى إبتكارية الإختيار أو الترتيب أو أى مجهود شخصي آخر يستحق الحماية<sup>(١٢٧)</sup> . فيعد "المصنف المختار" مصنف معلومات (oeuvre d'information)<sup>(١٢٨)</sup> ، إن جاز التعبير ، لذا يعتبر المكتز (thésaurus) وما يحتويه وما يسره من إستخدام سلس لبنك المعلومات جزءاً من مصنف البنك وتنسحب عليه حماية قانون حق المؤلف أيضاً<sup>(١٢٩)</sup> ، شأنه في ذلك شأن الكشاف Index<sup>(١٣٠)</sup> وقاعدة

---

André FRANÇON, Banques de donnés et droit d'auteur, CISAC/Varsovie, Mai (١٢٥)

1987(C.G.L/87/877), inédit.

(١٢٦) مادة ٤ أولاً وفترة ٢ من قانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ سابق الإشارة إليه .

Cass.Civ.1re ch 9 Nov.1983,J.C.P. 1984 11.20189 Note A.FRANÇON (١٢٧)

M-G. CHOISY, Typologie des relations entre utilisateurs de banques de données (١٢٨)

et seveurs, Op.Cit., P.77 ، وقد نوهت هذه المؤلفات بحق بان اعتبار القضاء الفرنسي (أنظر الهامش عاليه) مصنف البنك مصنف فكرياً محمياً بقانون حق المؤلف يعد تقدماً قضائياً موفقاً [un progrès jurisprudentiel - el très nette]

A.FRANCON, Banques de données et droit d'auteur, Op.Cit., P.9. (١٢٩)

(١٣٠) يستمدى الحديث عن ذلك الإشارة إلى المشكلة المعروفة باسم Le Monde-Microfor حيث قامت شركة كندية هي شركة Microfor بعمل بنك للمعلومات المتعلقة بالأحداث الجارية رجمت كل معلوماتها من عدة جرائد ومجلات فرنسية كان منها جريدة Le monde اليومية وجريدة Le monde diplomatique ، وأصدرت كشافاً " كاتالوج " مكوناً من اثني عشر عدداً بمعدل عدد واحد كل شهر أسمته France Actualité وقسمت الشركة الكندية كشافها إلى قسمين أولهما يحتوي على كلمات متفرقة تشير إلى مضمون كل مقال وهي ما تعرف بـ mots-clés وثانيهما ملخص يضم البيانات البيبلوجرافية لكل مقال مصحوبة بملخص مقتضب موضحة فيه الفكرة أو الحادثة التي يعالجها . وعند نشر وتوزيع هذا الكشاف اعترضت دار Le monde الصحفية ورأت في ذلك الكشاف الجعبد عدواناً عليها من جانبين الأول هو النسخ الجزئي غير

البيانات<sup>(١٣١)</sup> فكل منهما يشكل مصنفاً فكرياً معقدة أبوتة للبلك ، وبعد بثابة قيمة مضافة

= المشروع للمصنف الجماعى المحمى الذى تعده والمتمثل فى كشف لمطبوعات الدار والثانى هو المنافسة غير المشروعة لكشاف دار Le Monde من جانب كشف Microfor. وقد شهدت هذه الدعوى جدلاً قضائياً واسع النطاق : فحكمت محكمة أول درجة بأن كشف Microfor يعد نسخاً جزئياً غير مشروع لكشاف Le Monde ولكن إصداره لا يمثل منافسة غير مشروعة للكشاف الأخير لما بينهما من إختلاف وتباين ينفي أى احتمال لتحويل العملاء عن كشف Le monde إلى كشف Microfor : Microfor TGI Paris, 20 Fév. 1981 :

RIDA, No.108, A 1981 P.183; A.FRANÇON: RTDrcom et dr. Eco, 1981 P.83 et Claude COLOMBET, D.S. 1982, IR. P.44 ، وفى ٢ من يونية سنة ١٩٨١ أيدت محكمة الإستئناف هذا الحكم : C.A.Paris 4 e ch. A.2 Juin 1981, RIDA, No.111, Janv.. 1982 P.182, GAZ-PAL, 15:16 Janv. 1982 P.6 Note Robert PLASANT, Claude COLOMBET: D.S. 1982. IR. PP.96:97, A.FRANÇON RTDrcom et dr. Eco. 1982 P.433. وفى ٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ نقض الحكم ورد لحكمة الاستئناف مرة أخرى للحكم فيه على أساس أن الكشف محل النزاع به "مشروع" لأن ما به من ملخصات لا تُحل القارىء من الرجوع إلى المصنف الأصيل :

Cass. 1re ch.civ. 9 Nov. 1983, RIDA, No. 119, Janv. 1984 P.200, EXPERTISES, No.57, Déc. 1983 PP.277: 278; J.C.P.Éd.G. 1984.11.20189 Note A.FRANÇON et la NOTE de A.FRANÇON in RTDrcom et dr. Eco. 1984 P.96 ، مع ذلك فقد رفضت محكمة الاستئناف قبول رأى قضاة النقض واعتبرت أن الملخصات غير الوافية التى يتضمنها الكشف محل النزاع تعطى عادة أفكاراً غير مكتملة أو ممسوخة عن المصنف الأدبى بما يشكل إعتداءً على الحق الأدبى للمؤلف فى إحترام مصنفه ويحرم دار Le Monde من جانب من الربح : C.A.Paris. Aud.Sol. 1re ch. A(2e sch. réunies) 18: Déc. 1983 RIDA, Juillet. 1986, No.129. PP.147:150; J.C.P.Éd.G. 1986.11.20615 Note A.FRANÇON et la Note du A.FRANÇON in RTDr.com et dr. Ec. 1985. PP.547:550. وفى ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٧ اضطرت محكمة النقض لوضع نهاية لهذه القضية بنفسها ، فحكمت بدوائرها مجتمعة بمشروعية عمل الكشافات لأغراض التوثيق والتصنيف بلىة وسيلة كانت ولو تمثل ذلك فى عمل ملخصات غير وافية بها كلمات متفرقات موضحة للموضوع [mots-clés] ، وأضافت المحكمة رداً على الإبداء بوقوع إعتداء على الحق الأدبى لدار Le Monde الصحفية أن الكشف محل النزاع يعد بثابة إعلان عن مضمون المصنف فحسب ولم ترد به أخطاء تتال من الحق الأدبى للمؤلف : Cass. Ass. Plén. 30 Oct. 1987. : RIDA, No.135, Janv.. 1988 publié avec conclusions du premier avocat général Jean CABANNES PP.78:94 ، وبهذا الحكم القاطع الحاسم أسدل الستار على قضية أرقت بنوك المعلومات ومعدى الكشافات قرابة سبعة أعوام . أنظر فى المطالبة بموازنة مقبولة بين المصالح المتعارضة ، مقال نشر قبل صدور الحكم الأخير : Évo-: Sandra De FAULTRIER, Droit d'auteur et droit de reproduction: lution récente et débat autour de l'affaire MICROFOR/Le Monde, DOCU- MENTALISTE, Vol.22 No.2, Mars-Avril, 1985 P.53 . ويتوه بأن محكمة النقض كانت قد أحالت

مستندية (plus-value documentaire) أو قيمة مضافة للمعلومات ajou valeur tée(une

= الأطراف إلى محكمة استئناف Lyon التي تبنت نظرية قسمة التقصير [C.A.Lyon: Aud.Solen.12] = الكندية لم يغير في الأمر شيئاً بالنسبة لها لأن أحكام الاستئناف كانت مشمولة بالتنفيذ مما يضطر الشركة الكندية إلى ترك السوق وإنهاء نشاطها ، كما أن محكمة Lyon لم تعوضها عما لحقها من جراء ذلك وتخفيف أن محكمة Lyon قد أشارت صراحة إلى عدم وجود إعتداء على الحق الأدبي لعدم وترع أى خطأ في المصنفات المنشورة . أنظر في الدفاع عن حكم الإستئناف الأول من قبل أحد أعضاء دائرة محكمة إستئناف باريس بحجة أن هذا الحكم قد إستهدف صالحي المؤلفين والبلحنين Raoul BÉTEILLE, Point de vue sue : l'affaire Microfor-Le Monde, DIT 1988/3, PP.5:7 M-G CHOISY, Typologie des relations entre utilisateurs des banques de données et serveurs, Op.Cit., P.77 et DE BELLFONDS et HOLLANDE, Les contrats informatiques, Op.Cit., P.138 مؤلفاً لمصنف جماعي : Daniel BECOURT, Réflexions sur l'arrêt Microfor: contribution au régime juridique des banques de données, LES PETITES AFFICHES, No.75, 22 Juin 1988, P.22 . وانظر فيما ثار بمناسبة صدور هذا الحكم من حتمية إيجاد نظام قانوني لحماية بعض الطرق المستخدمة في أنشطة المعلومات مثل النكاه الإسطناعي : Charlotte-Marie PITRAT, Note sous arrêt : Cass.Ass.Plén. 30 Oct. 1987 (Affaire MICROFOR C/ LE MONDE) DIT 88/1 PP.35:43 وحتمية إيجاد نظام قانوني غير قائم على تصور تقليدي فردي مرتبط بالمصنف الفكري بحيث يسمح بإنتشار بنوك المعلومات مع إحترام المصالح الإقتصادية والأدبية للمؤلفين على مصنفاتهم : Daniel BECOURT, Réflexions sur l'arrêt Microfor: contribution au régime juridique des banques de données, LES PETITES AFFICHES, No.75, 22 Juin.1988, P.27 الصادر في هذه القضية بعد حكماً نموذجياً في مجال أنشطة المعلومات : Jérôme HUET, Note sous arrêt : Cass.Ass. Plén. 30 Oct. 1987 (Affaire MICROFOR/LE MONDE), DIT 88/1, PP.35:43 وعلى صعيد آخر حكم في فرنسا بأن المقتضفات المرخص بنشرها قانوناً ينطبق على مجال الأدب وقد ينطبق على المجالات الأخرى كالرسم مادام ما يقتطف وجيزاً ومنسوباً لمؤلفه وداخلاً في المصنف المقتطف من أجل الأستاذ VIVANT, من حق TARDY في عدم إقتطاف بعض رسومه لأن كل رسم منها يعد مصنفاً محمياً بذاته : أنظر التطبيق ونص الحكم في مقاله : Pour une compréhension nouvelle de la notion de courte citation en droit d'auteur, J.C.P.1989.1.3372

(١٣١) يعد ناشر القاعدة كنالشر الكتاب من حيث الإلتزام بإحترام حقوق المؤلف مع ملاحظة أن يكون الإذن الحاصل عليه من المؤلف مخصصاً لعملية إدخال المعلومات ضمن قاعدة البيانات : J BING, Data base publishing in the international contracts for sale of information services, Op.Cit., p.97 ولتوضيح أهمية إعداد قاعدة بيانات نستعيد بعض الأمثلة التي خربها سياسته : قاعدة بيانات تضم بيانات=

## ٥ - المشروعات وإحتكار الاتصالات السمعية البصرية والبريدية :محتكر

دول كثيرة عملية الإتصالات بصورها المتعددة السمعية والسمعية البصرية والبصرية والبريدية(١٣٣) ،ويشور التساؤل (١٣٤) حول أهمية هذه المسألة بالنسبة للمنتج المعلوماتي في

= تفصيلية عن ١٠.٠٠٠ شركة في الولايات المتحدة الامريكية و ٧٠٠ جريدة تجارية ، تسجل على أربع أقراص مَلِيْزَرَة (CDROM) تُحدَّثُ شهرياً نظير إشتراك سنوي قدره ١٩.٦٠٠ دولار أمريكي . وهناك الموسوعة الإلكترونية من عشرين مجلد تضم ٢٥٠.٠٠٠ صفحة مسجلة على أقراص مَلِيْزَرَة (CDROM) بـ ١٩٩ دولار أمريكي فقط . ( انظر نفس المقال ، هامش رقم ١٩ ص ١١٦ ) . ونتوه من جانبنا بقاعدة جهاز المعلومات وبعم إتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء التي تضم كل ما نشر في الجريدة الرسمية والوقائع المصرية من قوانين وقرارات منذ العدد الأول حتى الآن ونضيف أن خدمة قاعدة البيانات تفضل ما يقدم من خدمات إتصال مباشر بينوك خارجية وهذا هو سبب عدم ترحيبنا بأي شبكة للمعلومات لا توجد فيها قاعدة بيانات لأنها بذلك تظل دائماً ملك يمين البنوك الخارجية المتصلة بها .

J.HUET,La modification du droit sous l'influence de l'informatique:Aspects de (١٣٢)

droit privé Op.Cit.No.19 ، ويتساؤل سيانته عن سبب عدم وجود إطار قانوني يكفل دعم إبتكار وتداول ما يتعلق بـ " نتاج النكاه " .

(١٣٢) بحلول عام ٢٠٠٠ سيزيد عدد التوابيع ( الأتجار ) الصناعية الخاصة بالث التلفزيوني على (٣٧٠) ، ويوجد الآن (١٣٨) أطلقها الاتحاد السوفيتي (سابقاً) ، و (١٣٦) أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية، و (٦) أطلقتها بريطانيا ، و (١٧) أطلقتها فرنسا ، وأقل من ربع هذا العدد الحالي يبت برامج تلفزيونية والباقي لها أغراض أخرى من بينها جمع المعلومات العسكرية . ويلاحظ أن "تيد تيرنر" صاحب محطة الـ CNN الأمريكية الشهيرة لم يقابل إحتكاره للث التلفزيوني العالمي بأي تحد حقيقي منذ سنة ١٩٨٠ حتى الآن : الرميحي ، المقال السابق ، ص ٢٢ ، ويتوه بأن سيانته يؤكد ، بحق ، على أهمية الإحتكار الفعلي الحالي للث التلفزيوني العالمي بتأييده القول بأن السيطرة على هذا البث يعد " رخصة بطبع النقود " ( ص ٢١ من المقال نفسه).

(١٣٤) ويصل رقم الأعمال الأوربي الخاص بالمنشآت الإعلامية إلى أكثر من ٥ مليار وحدة نقدية لوربية

Henry LESGUILLONS,Note brève sur les règles communautaires de concurrence relatives: aux concentrations dans le secteur des media,RDAI,1992,No.6,P.715

مجال بنوك المعلومات . وتحتاج الإجابة عن هذا التساؤل إلى إستعراض ملامح النظام الإحتكاري في مصر وقبلتها التشريعية فرنسا :

أ - الوضع في فرنسا (١٢٥) : تدرجت فرنسا في هذا الصدد فبعد أن أكدت تشريعاتها المختلفة على إحتكار الدولة للثبث الإذاعي في القوانين المتعاقبة التي صدرت في الأعوام ١٩٤٥، ١٩٥٩، ١٩٧٢، ١٩٧٤، (١٣١) أراد لها مشرعها أن تلحق بقطار التطور السريع، فأصدر قانون عام ١٩٨٢ الذي أخذ لأول مرة مبدأ حرية الإتصالات السمعية والبصرية (١٣٧) ودعم هذا المبدأ في قانون عام ١٩٨٩ (١٣٨) ليعبر عن المستقبل المأمول لخدمات

---

(١٢٥) انظر في إستعراض تطور نظام البث الإذاعي في فرنسا : Didier TRUCHET, Régime juridique de la communication audiovisuelle, Juris Classeur Periodique: Droit administratif, fasc. 273 (version du 11, 1989 mise à jour en 1990). وانتظر سابقاً هامش رقم ٥٢ ص ٤٨ .

(١٣٦) انظر في إستعراض أحكام قانون عام ١٩٧٢ المعدل عامي ٧٤ و ١٩٧٨ : Gérard MINEUR, Monopole et dérogations au monopole dans le domaine de la radio diffusion en France, Revue UER, 1978, No.4, P.39 et s. وانتظر في استعراض التشريعات اللاحقة خصوصاً عام ١٩٩٠ [ قانون رقم ٦٨ - ٩٠ الصادر في ٢ من يولية ١٩٩٠ بتنظيم المرفق العام للبريد والإتصالات عن بعد ( J.O.8 Juillet 1990, P.8069 ) وهو القانون الذي جعل هيئة البريد (La poste) و هيئة الإتصالات (France Télécom) من أشخاص القانون العام ومنحها الشخصية الاعتبارية وقانون رقم ١١٧٠ - ٩٠ صدر في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٩٠ بتنظيم الإتصالات من بعد : ( J.O.30 Déc.1990, P.16439 ) وانتظر أيضاً المرسوم رقم ١١٦-٩٢ الصادر في ٤ من فبراير سنة ١٩٩٢ بشأن تحديد معدات الإستقبال المعتمدة ومواصفاتها (J.O.6 fév. 1992)

Pierre HUET, La loi du 17 Janvier 1989 sur la liberté de communications (١٣٧) D.S.1989.XXV 11, P.179

(١٣٨) انظر في التأكيد على أهمية هذا القانون الذي جاء ليقيض على غموض قانون عام ١٩٨٢ وعدم تحييده وسوء صياغته وهي العيوب التي جعلت منه - في رأي البعض - بمثابة خربة سيف في الماء : (Un coup d'épée dans l'eau ) وأثر تنكاري من الآثار التشريعية [un monument législatif] Didier TRUCHET, Une loi de la dernière chance : La loi du 29 juillet 1982 sur la communication audiovisuelle, J.C.P.Éd. G.1983.3120 - , وانتظر في نفس المعنى : Yves AGNES, La haute autorité : L'information Radio-Télévision: Excès de zèle, LE MONDE, SAMEDI 6 Nov.1982. وانتظر B DELCROS et B.COUSIN, Le cadre juridique de la télématique interactive en France, D.I., 1986/3PP.167:175 في شرح هذا القانون

الاتصالات<sup>(١٣٩)</sup> في مائة وعشرة مادة (١٤٠) وذلك بعد خمسين ساعة من المناقشات الساخنة داخل البرلمان وبأغلبية ١٩٥ صوتاً ومعارضة ٩١ من الحزبين الاشتراكي والشيوعي وإمتناع ١٥ (١٤١) وذلك إستجابة البرلمان إلى الدعوة التي وجهت إليه لمواجهة مشكلات المستقبل الناشئة عن الإذاعة حتى لا تُترك السفينة تسير على غير هدى بدون خريطة أو بوصلة<sup>(١٤٢)</sup> رغم الحاجة الماسة للتعاون الوطني والدولي في هذا الصدد<sup>(١٤٣)</sup> والمخاطر التي يتعرض لها إستعمال الأسلوب السلبي (أو الكابلي) <sup>(١٤٤)</sup> وحماية الجمع بين القطاعين العام والخاص في مجال الاتصالات السمعية والبصرية<sup>(١٤٥)</sup>.

وقد تأكدت رغبة المشرع الفرنسي الصادرة في تحرير نظام البث الإذاعي بصور قانون جديد في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٨٦ <sup>(١٤٦)</sup> ، سالف الذكر ، ثم بالقانون الصادر في ١٧ من

---

Christopher J.MILLARD,Marketing computer products in Europe after1992: (١٣٩)

Some thoughts,ICLA,Vol.3,No.4,January1989 P.4 et F.

Le Monde, la loi sur la communication est promulguée: les principales innova- (١٤٠)

Monde, 31 juillet 1982, P.1 tions, le

Le Monde,Au sénat : Le : ١٩٨٢ سنة يونية ٢٩ من يومية سنة ١٩٨٢ (١٤١) وكان ذلك في يوم الثلاثاء الموافق

projet de loi de l'audiovisuel est très sensiblement modifié, Le MONDE,1er Juillet,1982, P.11

".. afin de ne pas laisser notre navire aller à la derive sans : وهو ما عبر عنه بقوله : (١٤٢) carte ni bousole": Thomas ALEXANDERSON, Le nouvel horizon des radio diffuseurs publics,Revue UER 1981 No.5.P.13 et s.

Gerhard BOGNER,Les émissions pour automobiliste: coopération européenne (١٤٣) entre station de radio,Revue UER,1979 No.6 P.17 et s.

John E.KESHISHOGLU,Télévision par câble : Future amie ou ennemie,Revue (١٤٤) UER,1976, No.4 P.18 et s.

GUY DROUOT,Le statut de l'entreprise de communication audiovisuelle en (١٤٥)

[..une mosaïque de france,RIDC2.1989P.449 هو ما يعبر عنه سيانته بقوله بضرورة وجود

régimes juridiques لمواجهة حقيقة مرور قرابة ثمانى وسبعين سنة على أول إرسال بث عبر برج إيفل (تم ذلك عام ١٩٢١م) .

Théo HASSLER,Droit de l'audiovisuel,D.S.1989.sommaires commentés (١٤٦)

1989 PP.297:304.

يناير سنة ١٩٨٩ (١٤٧) والذي أطلق حرية البث وحرية التلقى (١٤٨) ومن بعده القانون رقم ٩٢-٥٦٨ بشأن تنظيم المرفق العام للبريد والاتصالات عن بعد ثم القانون رقم ٩٠-١١٧٠ في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٩٠ بشأن تنظيم الاتصالات عن بعد . وبذلك تداعت حجج أنصار الإحتكار التي تمثلت أساساً في كون الإحتكار يضمن الجودة (١٤٩) ويكفل حرية التعبير ، وأن إطلاق الحرية إذا ما تم لن يكون إلا نظرياً لعدم وجود مكان على الموجات لأى قادم جديد. وجدير بالذكر أن هذه الحجج جميعاً كانت وراء إجماع القوى السياسية والرأى العام في فرنسا على أن إحتكار الدولة للبث الإذاعي هو الحل الأمثل المتاح وهو ما تغير الآن تماماً . وتنبه بأن فرنسا أصبحت ترى في إلغاء الإحتكار ضماناً لوجود مرفق عام ذى نوعية متميزة وإن كان هذا الإلغاء لم يتم بغير ضمانات "عادلة" (١٥٠) .

(١٤٧) وبذلك تكون فرنسا قد ضربت رقماً عالمياً في عدد التشريعات التي أصدرتها في المجال السمعى والسمعى البصرى : P.HUET, La loi du 17 Janvier, 1989 sur la liberté de communication, Op.Cit., P.179 علوة على تشريعى عام ١٩٩٠ (انظر سابقاً هامش رقم ١٣٦ ص ١٢٢) .

Charles DEBBASCH, La liberté de La communication audiovisuelle en france, (١٤٨)

RIDC 2/1989 notamment P.305 et P.306 Ch. DEBBASCH, Ibid, P.305 et s.

Parica FLICHY, Avant propos, problèmes audiovis- (١٤٩) أنظر في تفصيل هذه الحجج :

-uels , Le câble: De la télévision communautaire au cinéma à domicile, La documentation française, Dossiers Documentaires de l'INA (Mai-Juin 1982) No.7. PP.1:2 وانظر في خلق ذلك لروح المنافسة : G.DROUOT, Le status de l'entreprise , Op.Cit., P.449 وتأثيره على عدد

المستقبلين للإرسال : Marie-Claude DUVERNIER, L'adaptation du droit pénal de la presse à la communication audiovisuelle en france, RIDC.2.1989. PP.427:513 وانظر في تأثير

المنافسة الأوربية على رفع مستوى الخدمة وخفض قيمة التكلفة : Réponse Ministerielle, Minister des P et T, J.O.Ass. Nat. 4 Janv. 1993 P.81 in LAMY droit de l'informatique No.44 , Janv.1993, J, No.1504 P.5

(١٥٠) أنظر في تعداد هذه الضمانات وأهمها الإحتفاظ بسلطة الضبط المسبق للتعريفات وإقسام أعباء إستغلال الشبكة والتعاون بين بلاد أوروبا وإعمال مبدأ المعاملة بالمثل مع بلاد العالم الثالث :

Réponses Ministerielle de Ministre de l'Industrie, des Postes et Télécommunications et : du Commerce Extérieur ( J.O.Ass.Nat.16 Août 1993 P.2571 in LAMY: droit de

l'informatique No.52, Octobre 1993, G.No.1519, PP.7:8 أنظر في التنويه بصعوبة التوازن الحال

بين الإستقلال والمراقبة حيث لم يترتب على منح الشخصية الاعتبارية العامة لهيئة البريد والاتصالات إستقلالاً كاملاً بل إستقلالاً مراقباً : LAMY droit de l'informatique, Op.Cit., No.1549 P.997 =

أما بالنسبة لخدمات البريد (١١١) فقد إحتكرتها فرنسا - كدولة - منذ أن أنشأ لويس الحادى عشر أقدم إدارات الدولة ، وهى الإدارة البريدية [Postes Aux Lettres] ونظمها بقرار صدر فى ١٦ من يونية سنة ١٨٠١ ، واستمر الإحتكار بموجب القانون الصادر فى ٦ من أبريل سنة ١٩٧٨ ثم أقل عهد الإحتكار البريدى أيضاً على إثر صدور القانون الشامل المنظم لوسائل الإتصال ككل بما فيها البريد الصادر عام ١٩٩٢ السالف الذكر ، والذي جعل هيئة البريد من أشخاص القانون العام ومنحها الشخصية الاعتبارية . فقد جعل هذا القانون للدولة سلطة الرقابة ، دون الإدارة ، على هيئة البريد وإن كانت ما زالت الأخيرة محل محاباة فيما يتعلق بالخدمات التى تقدمها منفردة دون منافسة حيث لا تتعقد مسئوليتها إلا عن الخطأ الجسيم (١١٢) أما فيما عدا هذا من خدمات لها فيها منافس أو أكثر فالأمر يرجع إلى القواعد العامة التى تأبى التمييز فى المسئولية بين من يؤدون نفس الخدمة .

على أية حال فقد بدأ البريد "التقليدى" يتخلى عن مكانته لصالح شبكات الإتصال حيث

يرىلاحظ أن هيئة Télécocom لم ترد فى قائمة المشروعات الخمسة والعشرين التى تخضع لقانون التخصيصية أو الخصخصة الصادر فى ١٩ من يولية سنة ١٩٩٢ وإن كانت مرشحة لذلك لا سيما بعد أن وصل رقم أعمالها عام ١٩٩٢ (١٢٢.٦ مليار فرنك فرنسى) (نفس المرجع رقم ١٥٤٦ ص ٩٩٤) . وانظر حدود مسئولية البريد بوجه عام فى فرنسا (نفس المرجع ، رقم ١٥١٨ ص ٩٥٧)

Jean-Paul GRANIER, Le monopole postal à l'épreuve de l'informatique, (١٥١)

J.C.P.Ed. G1987.1.3286 notamment nos. 2 et 38.

C.E.12 Mai 1976, GAZ.PAL, T.T.1977:1979, vo.Postes et (١٥٢)

Télécommunications, No.14;D. 1977 P.62 Note Laurent RICHER J.C.P1977.18754 Note

J.HUET, Mandataires méfiez-vous: l'offre française . F.VINCENT.

du courrier postal, ou la faute consistant à ne pas avoir prévu celle d'autrui, RTDrciv, 1986,

No.10 P.135. . وانظر حكم النقض الفرنسى الذى ألقى بالمسئولية كاملة على عاتق الوكيل الذى سدد بيتاً

فى نمة مركله حتى يتنازل الدائن عن دعوى تصفية أموال الموكل على أساس أن نمة الوكيل لا تبرأ قيل

الموكل إلا بتسلم الدائن للبلغ الدين ، فإذا أخطأ البريد ورد الرسالة إلى المرسل بحجة أن المرسل إليه لم يعد

يقطن فى العنوان الوارد على المظروف وكان الوكيل فى أجازة خارج سكتة ، فعلى الموكل الرجوع على

الوكيل لعدم إحتياطه وإحترازه وإلتزامه بتسليم المبلغ وليس الإكتفاء بإرساله Cass.1re Ch.Civ,1:

Oct.1984 Bull.Civ.1.No.24



نشأ نظام البريد الإلكتروني وهو ما يشير بأقول وشيك لعصر نقل الدعامات المادية المحملة بالمعلومات عبر البريد في شكله التقليدي .

ب - الوضع في مصر : ينظم البث الإذاعي بشقيه المسموع والمرئي (١٥٣) القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ (١٥٤) المعدل بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٨٩ (١٥٥) وتنص المادة الأولى من القانون الأخير على إنشاء هيئة قومية تسمى إتحاد الإذاعة والتليفزيون ، تكون لها الشخصية الاعتبارية ، مركزها مدينة القاهرة " تختص دون غيرها بشئون الإذاعة المسموعة المرئية ، ولها وحدها إنشاء وتملك محطات البث الإذاعي المسموع والمرئي في جمهورية مصر العربية . وتتولى ...دون غيرها الإشراف والرقابة على المواد المسموعة والمرئية التي تبثها أجهزتها وتخضع لرقابتها كل ما تنتجه الشركات المملوكة لها ، وجعل القانون للهيئة الحق في أن "تضع...القواعد المنظمة لهذه الرقابة " .

وقد أورد المشرع في المادة الثالثة من قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٩ في شأن إتحاد الإذاعة والتليفزيون أمثلة لسلطات الإتحاد بعد أن وضع قاعدة عامة بمقتضاها يثبت الحق للإتحاد في (١٥٣) قرر مجلس الوزراء المصري في ٢١ من يولية سنة ١٩٣٢ إدخال إذاعة الراديو كخدمة منتظمة في البلاد وإن كان التاريخ يسجل أنها قد بدأت في شكل محطات متفرقة أنشأها المصريون والمستوطنون من الهواة منذ أواخر العشرينيات (الاستاذ محمد فتحي ، الإذاعة المصرية في نصف قرن ١٩٣٤-١٩٨٤ ، القاهرة عام ١٩٨٤ ، ص ٣٢) ، أما التفكير في إدخال التليفزيون في مصر فقد بدأ عام ١٩٤٧ ، وفي عام ١٩٥١ أجريت تجربة بمحطة مسترال باب اللوق له إلا أن التنفيذ الفعلي إرتبط بشرة عام ١٩٥٢ حيث بدأ في أبريل عام ١٩٥٦ وحال العنوان الثلاثي دون إفتتاحه عام ١٩٥٧ حيث لم يفتتح إلا في ٢١ من يولية سنة ١٩٦٠ بنقل إفتتاح مجلس الأمة وخطبة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لمسافة مائة كيلو متر مغطية بذلك بلاد الوجه البحري والدلتا وجزء من الوجه القبلي ثم إنتشرت محطات الإرسال والتقوية في كل مكان تأكيداً لما أطلق عليه " السيادة الإعلامية " على الأرض المصرية كلها : د. فوزية قهيم ، التليفزيون فن ، سلسلة إقرأ رقم ٤٦٥ ، دار المعارف ، طبعة ثانية رقم ١٩٨٧ ص ١٣٣ .

(١٥٤) الجريدة الرسمية ، العدد ١٣ تابع في ٢٩ من مارس سنة ١٩٧٩ والذي حل محل القرار بقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٠ الصادر في ١٣ من أغسطس سنة ١٩٧٠ بإنشاء إتحاد الإذاعة والتليفزيون لتولى شئون الإذاعة الصوتية والمرئية في الجمهورية العربية المتحدة .

(١٥٥) الجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٧ من يولية سنة ١٩٨٩ .

أن يتعاقد وأن يجرى جميع التصرفات والأعمال المحققة لأغراضه دون التقييد بالنظم والأوضاع الحكومية ، وفتح الطريق أمام الإتحاد للقيام بوجه خاص بمهام أربعة تعيننا فى هذا المقام وهى : الأولى : تأسيس شركات مساهمة بمفرده أو مع شركاء آخرين فى المجالات المتصلة بأغراضه .

الثانية : شراء الشركات أو إدماجها فيه والدخول فى مشروعات مشتركة مع الجهات التى تزاوُل أعمالاً شبيهة بأعماله ، أو التى قد تعاون على تحقيق أغراضه سواء فى جمهورية مصر العربية أو خارجها .

الثالثة : استثمار أموال الإتحاد فى الأوجه التى تتفق مع أغراضه .

الرابعة : التعاقد مع وكالات وشركات الأنباء العالمية .

ونص المشرع على تولى وزير الإعلام الإشراف على إتحاد الإذاعة والتليفزيون ومتابعة تنفيذه للأهداف والخدمات القومية ، والمهام الأخرى المنصوص عليها فى هذا القانون ، بما يكفل ربط هذه الأهداف والخدمات بالسياسة العليا ، والأهداف القومية والسلام الاجتماعى والوحدة الوطنية ، والخطة الإعلامية للدولة . كما نص على أن يكون للإتحاد مجلس للأمناء يعين له بقرار جمهورى رئيساً بناءً على إقتراح رئيس مجلس الوزراء ، ويختص المجلس (١١٦) بوضع السياسات العامة لعمل الإتحاد واعتماد الخطط الرئيسية المتعلقة بتنفيذها ومتابعة تقييم أجهزة الإتحاد لمهامها .

---

(١٥٦) نص القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٩ سابق الذكر على أن يُشكل مجلس الأمناء من عدد من الأعضاء من بين الشخصيات العامة ذات المشاركة الفعالة فى النشاط الفكرى والدينى والفنى والعلمى والثقافى والصحفى والإقتصادى والهندسى والمالى والقانونى والمهتمين بنشاط الشباب والمرأة والطفولة وغيرها من النشاطات ، على أن تكون لهم الأغلبية العددية فى عضوية المجلس (ويصدر قرار تعيين هؤلاء من رئيس الوزراء يتحدد فى قرار تعيينهم مكلفتهم ومدة عضويتهم ) والأعضاء المنتخبون لإدارة القطاعات الرئيسية للإتحاد ورئيس الهيئة العامة للإستعلامات ( المادة الخامسة ) . ويلاحظ أن قطاعات الإتحاد هى (المادة ٢/٤ من قانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٩ سالف الذكر) رئاسة الإتحاد والإذاعة والتليفزيون والهيئة العامة للإنتاج والشتن والمالية والإقتصادية والأمانة العامة ، وقد أجاز المشرع إنشاء قطاعات أخرى وفقاً لاحتياجات العمل وذلك بقرار من مجلس الأمناء ( المادة ٢/٤ من قانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٩ سالف الذكر) .

يتضح مما تقدم أن الإحتكار المعقود لإتحاد الإذاعة والتليفزيون يحرم أى محطة للبث الإذاعى المسموع أو المرئى من الوجود فى جمهورية مصر العربية إلا إذا دخلت شريكة مع الإتحاد . كما أن قبضة السلطة التنفيذية على مجلس الأمناء الذى يدير شئون الإتحاد "محكمة" - طبقاً للقانون - بهدف ضمان ولائته (١٥٧) .

وتنوه أيضاً باحتكار مائل بشأن إنشاء وتشغيل شبكات الإتصالات السلكية واللاسلكية فى جميع أنحاء جمهورية مصر العربية، وتقديم الخدمات التليفونية السلكية وإدارة وصيانة المنشآت والأجهزة اللازمة لتقديم ذلك، وتنفيذ المشروعات اللازمة لتحقيق هذه الأغراض ، والتعاون مع الدول والمنظمات الدولية لربط جمهورية مصر العربية بالعالم الخارجى . وقد عقد

---

(١٥٧) تنوه بصدر قرار وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٤ لسنة ١٩٩١ بشأن الترخيص بتأسيس الشركة المصرية للأخبار [CNE] شركة مساهمة مصرية ( الوقائع المصرية فى ٢٩ من يناير سنة ١٩٩١، العدد ٢٥) المعدل بالقرار رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٩١ ( الوقائع المصرية فى ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٩١، العدد ٢٦٦) وتنص المادة الثالثة من النظام الأساسى لهذه الشركة بعد تعديلها بالقرار الأخير على أن "غرض الشركة هو : إستقبال القناة الإخبارية التليفزيونية CNN والقناة الرياضية والقنوات الأخرى المتصلة بالنشطة الحية للأخبار المتعلقة بالأحداث العالمية الرئيسية والأحداث المالية والرياضية والتوعيات الأخرى للإعلام بالأقمار الصناعية ، وإعادة بثها للقناة الكبرى ، والمؤسسات والمنازل لرفع الوعى بالأحداث العالمية مقابل الحصول على إشتراك سنوى على أن يتم تنفيذ المشروع على ثلاثة برامج : البرنامج الأول قناة CNN . البرنامج الثانى القناة الرياضية والبرنامج الثالث : الإعلانات . ويجوز للشركة القيام بمشروعات أخرى أو تعديل غرضها فى إطار أحكام قانون الإستثمار ، كما يجوز لها أن تساهم أو تشارك بئى وجه من الوجوه فى مشروعات فرعية خارج قانون الإستثمار رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٨٩ بشرط موافقة الهيئة العامة للإستثمار . وما دفعنا إلى التنبه بمولد هذه الشركة الجديدة ( أنظر إعلان وشروط التعاقد معها فى جريدة الاهرام عدد الخميس ٢٦ من يولية سنة ١٩٩١ ، ص ١١٥ ، ع ٢٨١٦٦ فى ٢٤ ) هو أن مولدها بعد مرحلة جديدة فى تاريخ البث الإذاعى فى مصر حيث ينطوى على كسر جزئى لإحتكار الدولة لهذا المجال ، وإن كان الأمل مازال قائما فى أن يسمح لغير الشركاء فى إتحاد الإذاعة والتليفزيون بالإضطلاع بالبث الإذاعى المسموع أو المرئى . كما تنوه بقرار آخر لوزير الإقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٩٢ بشأن الترخيص بتعديل المادتين ٦.٢ من النظام الأساسى للشركة المصرية للأخبار CNE شركة مساهمة مصرية وسع من غرضها ليصبح إلى جوار إستقبال القناة الإخبارية التليفزيونية CNN ، إستقبال القنوات الأخرى =

المشروع هنا الإحتكار للهيئة القومية للإتصالات السلكية واللاسلكية ، وأجاز لها فى سبيل تحقيق أغراضها وبعد موافقة وزير المواصلات إنشاء شركات مساهمة بفردا أو مع شركاء آخرين (١٥٨) .

أما عن نظام البريد فهو كذلك نظام إحتكارى للدولة فى مصر ، فهىئة البريد المصرية تختص وحدها ، طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ بنظام البريد (١٥٩) ، بنقل الرسائل وكذلك الطرود البريدية وبأداء الخدمات المالية وأعمال صندوق البريد . وأجاز المشرع للهيئة أن تعهد للغير بأداء بعض الخدمات البريدية لحسابها وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية كما تنص المادة ٥٣ من قرار وزير المواصلات رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ بنظام البريد (١٦٠) صراحة على أن " هيئة البريد غير

المتخصصة سواء منها المنوعات الموسيقية والرياضية أو برامج الأطفال أو الإعلام أو غيرها وإعادة بثها للمشتركين مقابل الحصول على إشترك سنوى ، وأجاز القرار للشركة أن تتبع بين فقرات هذه القنوت بعض الأفلام وبرامج الأطفال والإعلانات وكذلك تركيب أجهزة فك الشفرة والهوائيات اللازمة للمشتركين وأجاز لها كذلك القيام بمشروعات أخرى أو تعديل غرضها فى إطار أحكام قانون الإستثمار ، والمساهمة أو المشاركة بأى وجه من الوجوه فى مشروعات فرعية خارج قانون الإستثمار بشرط موافقة الهيئة العامة للإستثمار وحدد القرار رأسمال الشركة المرخص بمبلغ خمسة وعشرون مليون جنيه مصرى ، والمصدر منه خمسة ملايين جنيه مصرى ، موزع على خمسين ألف سهم قيمة كل سهم مائة جنيه مصرى وجميعها أسهم نقدية ( الوقائع المصرية ، العدد ١٢٢ فى ١٦ من يونية سنة ١٩٩٣ ص ٤٠٣ ) .

(١٥٨) قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء الهيئة القومية للإتصالات السلكية واللاسلكية ( الجريدة الرسمية فى ١٤ من يونية سنة ١٩٨٠ ، العدد ٢٨ مكرر (ب) وتنوه بوجود عقود نموذجية مطبوعة لإيجار دوائر تليفونية وتلغرافية مملوكة للهيئة القومية للإتصالات السلكية واللاسلكية والتي تعرف بواياً بـ A.R.E.N.T.O ويتضمن البند الثالث من هذه العقود إلتراماً على المستلجر بالآ يستعمل الدوائر المؤجرة موضوع الإتفاق بطريق مباشر أو غير مباشر تبادل الرسائل للخدمة للجمهور أو أى شخص آخر سواء هيئة أو مؤسسة ، أما البند الثامن فتتخل بمقتضاه الهيئة من المسئولية عن أية خسارة أو تلف ينشأ بسبب فشل أو إنهار الوسائل المتطعة بنظام الإتصالات التليفونية أو التلغرافية أو عن تعطيل الخدمة لأى سبب آخر. كما أن هناك لجنة تسمى لجنة الإشراف على استخدام الإتصالات السلكية أو اللاسلكية تختص بإعتماد أية أجهزة إتصالات قبل طرحها للتداول .

(١٥٩) الجريدة الرسمية فى ١٦ من ابريل سنة ١٩٧٠ ، العدد ١٦ .

(١٦٠) الوقائع المصرية فى ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٢ ، العدد ١١٧ .

مسئولة عن فقد أو تلف أو تأخير أو خطأ فى تصدير أو تسلم أى مادة من مواد بريد الرسائل المصدرة بالطريق العادى ، كما أن المادة ٥٥ من نفس اللائحة تؤكد على مبدأ عدم المسؤولية سالف الذكر فتتص على أن " هيئة البريد غير مسئولة عن التأخير فى تصدير أو تسلم المواد المسجلة وكذلك عن الخطأ فى تحريكها أو تسليمها لخلاف المرسل إليهم لتشابه الأسماء " . ولا تتعقد مسؤولية الهيئة عن فقد أو إختلاس أو سرقة أو تلف مواد بريد الرسائل المسجلة إلا بشروط صارمة (١٦١).

نخلص مما تقدم إلى أن المناخ الإحتكارى الذى كان سائداً فى فرنسا ومصر منذ وقت بعيد بدأت حداثته فى التضائل ويشير المناخ العام السائد بأن الإتصالات السمعية والسمعية البصرية ستعرف الحرية بغير حدود فى المستقبل القريب لاسيما بعد الإستفادة الكاملة من عرسات (Arabsat) (١٦٢) . وهذا كله فى مصلحة سوق المعلومات المزهلة لإزدهار بغير حدود مع بداية القرن الجديد القادم (١٦٣) .

(١٦١) تنص المادة ٥٤ من اللائحة التنفيذية سالفة الذكر على دفع تعويض لصاحب الشأن فى هذه الحالة وفقاً للشروط الآتية : أن يتقدم صاحب الشأن بطلب تعويض فى مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ إيداع المادة المسجلة بالبريد بالنسبة للداخل ، وألا يكون الضرر ناتجاً عن قوة قاهرة ، وألا تكون المستندات والوثائق المصلحية قد انلقت أو أهدمت نتيجة قوة قاهرة أو وفائها مدة الحفظ المقررة ، وألا تكون محتويات المراسلة من المنوعات وألا تكون قد تم الإستيلاء عليها بمعرفة السلطات المختصة ، ولا يجوز أن يزيد التعويض بأى حال من الأحوال عن ثلاثة جنيهات بالنسبة للمراسلات الداخلية بغض النظر عن الأضرار المباشرة أو غير المباشرة ، ويصرف التعويض للمرسل منه ويجوز صرفه للمرسل إليه أو لغير بموافقة المرسل منه .

(١٦٢) أنظر بحثنا بعنوان البث الإذاعى عبر التتابع الصناعية وحقوق المؤلف ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ١١ هامش رقم (٣) وما بعدها . وننوه بأن الآمال معقودة على هذا التابع ( القمر ) الصناعى العربى ليتيح فرص التعليم على كافة المستويات وكافة الأنواع لمن هم بعيدون عن مناطق التحضر وال عمران وإن فاتهم التعليم : فوزية فهم ، والتليفزيون فن ، المرجع السابق ، ص ١٣٢ .

(١٦٣) نود ألا يفهم من ذلك أننا من أنصار الحرية المطلقة التى نرى مع البعض أنها مرداف للهمجية (مقابلة شخصية مع الأستاذ الدكتور منصور مصطفى منصور فى ٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٧ بجامعة الكويت) وتظل المشكلة القائمة هى فى نوعية هذه القيود والهدف من ورائها وهو ما يختلف بحسب الزمان والمكان والميل الفكرية لأولى الأمر .

٦ - **المشروعية والآداب العامة** : تثير العلاقة بين هاتين الفكرتين في ظل انتشار شبكات معلوماتية بغرض تحقيق التعارف بين أشخاص غير متعارفين ، ويمكن الإعتراض على هذا الأسلوب هو إستغلال هذه الشبكة في إبرام عقود لتجارة المخدرات أو السلاح أو الرقيق إلى جوار تيسير إقامة علاقات جنسية غير مشروعة . وهذه العلاقات الأخيرة قد تتم عبر شبكات المعلوماتية بمجرد إجراء التعارف بين راغب في المتعة المحرام وراغبة في الإنجاء بعرضها ، وقد تتم في صورة مبتكرة بأن يدخل الشخص في شبكة ويختار من الفتيات اللاتي يظهرن على شاشة الحاسب إحدى الفتيات التي يراها مناسبة له ثم يبدأ في حوار معها فيعطيهما الإسم الذي يريده ويمتثل هي لكل رغباته وأوامره قولاً وفعلًا . وما نقوله في شأن الإتصالات الجنسية غير المشروعة بين الرجل والمرأة ينطبق على الإتصالات التي تتم بين الشواذ من الرجال والنساء . والمشكلة الحقيقية التي تؤرق رجل القانون هي مدى مسئولية شبكة الإتصالات التي تسمح لمثل هذه الأفعال أن تجري من خلالها ؟ (١٦٤) .

يتفق الرأي على إلزام شبكة المعلوماتية بإنهاء عقد المورد إذا ما ثبت إستغلاله الشبكة في مثل هذه الأمور ، ويؤكد الفقه الفرنسي أن سيادة الديمقراطية في بلد مثل فرنسا لا يحرمها من إتخاذ مثل هذا القرار دون إنتظار لحكم قضائي (١٦٥) حماية للأخلاق العامة .

---

(١٦٤) انظر في دراسة مشكلة الرسائل الحمراء (Messageries roses) ومكالمات التليفون الحمراء (Téléphones roses) من الوجهة القانونية في ظل فكرة الآداب العامة السائدة التي تلبي رواج هذه الحوارات الجنسية الطابع والمضمون : Denis PERIER DAVILLE, Une aberration juridique, GAZ.PAL, 1990, 2 Doctrine, P.289 télématique: un media assuré de l'impunité, GAZ.PAL, 1990, 2 Doctrine, P.289 Les messagerie roses devant La justice, LAMY droit de l'informatique, 1993, No.53, H.P.8. , وانظر سابقاً هامش رقم ٤٠ ص ١٧ .

(١٦٥) وفي فرنسا أكدت هيئة الإتصالات عن بعد PTT ذلك مؤيدة بالجنة الإستشارية لاكشاك Comité Consultatif des Kiosques Télématiques معلوماتياً وتليفزيونياً T.Com.Paris (Référé), 2 Av.1992, LES PETITES: حكم قضائي مؤيد لهذا الإتجاه الأخلاقي AFFICHES 1992, No.140 P.4 et s. , وحكم آخر يرا مورد الخدمة على أساس أنه ليس رئيساً للتحريز=

ويذكر الفقه هناك ناقوس الخطر (١٦٦) بعد أن أشارت الإحصاءات إلى إرتفاع إستخدام جهاز "الميني تل" يوم الأربعاء (وهو يوم إجازة في المدارس وحدها) بنسبة ٣٠ ٪ ثبت عملاً أنها تنصب على إجراء حوارات جنسية مع داعرات صورهن مطبوعة ومعلقة على جدران الشوارع ومع كل صورة رقم وإسم صاحبها بقصد تيسير عملية الإتصال بها عبر شبكة "الميني تل" (١٦٧).

خلاصة القول في هذا المقام هو حتمية إحترام الآداب العامة وعدم إستغلال شبكات المعلومات بقصد إنتهاك الآداب العامة للمجتمع حيث يتعين ألا تكون المعلومات المخزنة على الشبكة أو التي تسترجع من خلالها منطوية على إخلال بالآداب العامة .

ثانياً : المجدارة بالثقة : يلزم أن تستوفى المعلومات المقدمة إلى العميل ثلاثة شروط حتى تفي بحاجته منها ، هذه الشروط هي الدقة (Exactitude) والمعاصرة (Fraicheur)

---

= في مفهوم جرائم النشر C.A.Paris, 17ème Ch.Sec.B.4 Juillet 1989, DIT 1990/1 Note J.H.DIT 1990/1 PP.46:47. TGI Paris, 17ème Ch.,4 Juillet 1988: الأخير . وانظر أيضاً في نفس المعنى 1990/1 PP.63:67. Aff.NERON et Autres, DIT 1988/4 PP.63:67. وقد أشار وزير المواصلات الفرنسي مؤخراً (Rép.Min.JOANQ 24 Janvier 1994, P.390) إلى إنخفاض الإتصالات الحمراء وأنها أصبحت تمثل ١٥ ٪ من الإتصالات الواردة أثناء ساعات التشغيل ، ويتم تلقيها بواقع ٦ ٪ من مجموع الإتصالات : LAMY droit de l'informatique, fév. 1994 K.No.1670: Messageries "roses" et autres, P.8. (١٦٦) M.Gaëtan DI MARINO, Minitel rose et droit penal, DIT, 1990/1 P.15. ويستشهد سيادته بحكم جنائي شهير لادن فتاة لعبت البنج بونج بمايوه فاضح بدون حامل صدر (Monokini) بتهمة الدنوة الى الإنحراف : Cass.Crim.22 déc.1965, Bull.No.189 P.65. وانظر أيضاً في نفس المعنى : M.Denis PERIER DAVILLE, Le minitel rose condamné par la cour de cassation à propos de sa décision du 17 Nov.1992, LAMY droit de l'informatique No.43, Déc.1992, P.9. (١٦٧) Sylvie ROZENFELD, Les problèmes de responsabilité en matière de messagerie télématique, LES PETITES AFFICHES, No143, 28 Novembre 1988 P.14 et s. et Marie-Claude DUVERNIER, L'adaptation du droit pénal de La presse à La communication audiovisuel en france, RIDC.2.1989 P.512.

والشمول (Exhaustivité) (١٦٨) وتحتاج هذه المصطلحات الثلاث (١٦٩) إلى بعض التحديد وهذا هو ما يجدر بنا القيام به الآن لقض ما قد يحدث بينهم من تداخل ، وذلك بعد أن نضرب بعض الأمثلة :

**المثال الأول : كيميائي** فى شركة صناعية يطلب من بنك المعلومات موافاته بمعادلة تركيب إحدى المواد الكيميائية ، فيحصل على المعادلة ويخلط المواد ببعضها محترماً النسب والمقادير التى أمدّه بها بنك المعلومات ، فتتفجر فيه معداته وأدواته ويدفع حياته ثمناً لمعلومة غير دقيقة .

**المثال الثانى : خبير تسويق** فى مؤسسة ما يطلب من بنك المعلومات موافاته بعدد المصانع الموجودة فى مصر المنتجة لسلعة معينة ليتسكن من إعداد دراسة جدوى لأحد عملائه من الراغبين فى إستثمار أموالهم فى هذا المجال ، فيقال له إن الرقم هو (٧) وليس (٧٠) فيشير على عميله بإنشاء المصنع الجديد ثم يكتشف الأخير فى النهاية أن إنتاجه يفيض عن حاجة السوق فيخسر أمواله نتيجة إغفال "الصر" الوارد على عين الرقم سبعة .

**المثال الثالث : قائد عسكري** يعد خطة حرية للدفاع عن بلاده إزاء تهديدات من دولة مجاورة ، فيطلب معلومات معينة فترد إليه مشوية بخطأ "يسير" وهو أن الأرض التى ستدور عليها المعركة "رخوة" ، فيرسل القائد العسكرى المعدات المناسبة للقتال على هذه الأرض ، ثم يتبين أن أرض المعركة صخرية وأن ما أرسله من معدات لا يصلح للإستخدام عليها ، فيخسر الحرب ويجرى على بلاده ما يجرى على كل مهزوم فى قتال .

---

(١٦٨) ترجمت هذه المصطلحات الثلاث بتصريف ، فإذا كانت كلمة (Exactitude) لا تثير لبساً فى الأنهان حول مدلولها ، فإن كلمة (Fraicheur) لها أكثر من مدلول وكذلك (Exhaustivité) ، وقد ترجمنا المصطلح الثانى بالمعاصرة وليس «الحدثة» التى هى أقرب إلى الأتقان عند الترجمة الفورية على أساس أن المعلومات قد تكون حديثة ولا تكون معاصرة بمعنى أنها قد تكون حديثة ولكنها لا تواكب آخر التطورات

(١٦٩) يجمع بين هذه المصطلحات الثلاث أنها تهدف جميعاً إلى تقديم معلومات من نوعية متميزة  
[ .....de qualité ] أنظر نفس المعنى - La respo- Banques de données : L.SABATER-BONO, EXPERTISES No.98, Sep.1987, p.309  
nsabilité des information, وهو ما يعبر عنه البعض بقوله  
Ph.GAUDRAT, La télématique in Les: المعلومات والمعدات (Fiabilité) فى المعدات والمعلومات  
conséquences juridiques de l'informatisation, Op.Cit, No.37 p.198



**المثال الرابع : عالم قضاء** يضع دراسة لإطلاق سفينة للقضاء فى مهمة سلمية فيطلب معلومات حسابية معينة من بنك المعلومات ، فتصل إليه المعلومات الحسابية دون علامة عشرية أو بعلامة عشرية فى غير موضعها ، فيرسل رواده فى السفينة إلى القضاء بناء على هذه المعلومات غير الدقيقة ، فتتفجر بهم السفينة قبل أن تخترق الغلاف الجوى أو تضع فى القضاء ولا تعرف طريقاً للعودة إلى الوطن ، فتضيع الملايين من الأموال المستثمرة ويفقد رواد سفينة هذه الدولة حياتهم نتيجة إغفال العلامة العشرية أو وضعها فى غير موضعها .

**المثال الخامس : رجل أعمال** يستفسر من أحد بنوك المعلومات عن توزيع المصانع المنتجة لسلعة معينة داخل جمهورية مصر العربية ، فيجيبه البنك بأن هناك سبعة مصانع جيمعاً متواجدة فى الوجه القبلى ، فيبنى هو مصنعه فى الوجه البحرى ليعطى إحتياجات هذه المنطقة دون أن يتحمل تكلفة النقل من الوجه القبلى إلى الوجه البحرى وهى تكلفة تضاف عادة إلى ثمن السلعة ، وبعد أن يقيم مصنعه يتبين وجود أحد هذه المصانع فى الوجه البحرى وأن إنتاج هذا المصنع القائم يعطى إحتياجات سكان الوجه البحرى بالكامل . فى هذا المثال يُمنى رجل الأعمال بصدمة مالية كبيرة قد يترتب عليها فقدان إستثماراته وعدم تحقيق ما عقد الأمل على تحقيقه من أرباح هو فى أمس الحاجة إلى جنيها للوفاء بقروض مصرفية تثقل الجانب السلبى من ذمته المالية .

**المثال السادس : قاضى يرجع إلى أحد بنوك المعلومات طالباً معرفة المذهب الذى تعتمده محكمة النقض بخصوص مسألة معينة** ، وبعد أن يصله الرد يصدر حكمه فى الدعوى المطروحة أمامه، ويكتشف بعد ذلك أن البنك قد أخطأ فأمره برأى لمحكمة النقض سبق أن عدلت عنه (١٧٠) فينسب إليه الخصوم الجهل بل وقد يقذفه أحدهم بتهمة الرشوة أو يرفع دعوى بمخاصمته . هنا يقعد القاضى سمعته وقد يقعد وظيفته أيضاً . ويتفاقم الأثر المدمر للحكم إذا كان ما صدر هو حكم بات واجب التنفيذ ونفذ بالفعل واستحال إعادة الحال إلى ما كانت عليه كما لو تعلق الأمر بحكم بالإعدام أو بهدم عقار تم تنفيذ فور صدوره .

---

(١٧٠) أنظر فى نفس المعنى : M-G.CHOISY, Typologie des relations entre utilisateurs de banques de données et serveurs, Op.Cit., P.78.

**المثال السابع :** مستثمر إستفسر من أحد بنوك المعلومات عن الوضع المالى لشركة ما ، فأجابه البنك بأن هذه الشركة أنهت لتوها عقد توزيع لمنتجاتها يربطها بشركة أخرى نعزف عن شراء أسهمها ، وانتشر الخبر بين المستثمرين فانخفضت أسهم هذه الشركة فى البورصة ثم تبين عدم صحة المعلومة التى بثها البنك لعملائه (١٧١) .

فى كل هذه الأمثلة تتجلى أهمية الإلتزام الملقى على عاتق بنك المعلومات بالتحرز عند جمع المعلومات بحيث لا يُدخل القارئ عليه فى ذاكرته إلا الدقيق والمعاصر والشامل (١٧٢) ، وهنا نتساءل عن مدلول كل مصطلح من هذه المصطلحات :

**١ - الدقة :** يقصد بذلك أن تكون المعلومات المقدمة إلى العميل دقيقة بالقدر الذى يسمح له بالإعتماد عليها ، ولا يعد موقف البنك موصوماً بعدم الدقة إذا جرد الكلمات من حروف الجر التى تسبقها أو تتلوها أو من أدوات التعريف لأن هذا التجريد دارج فى مجال (١٧٣) أنظر فى نفس المعنى S.ROZENFELD, Les problèmes de responsabilité en matière de: messagerie télématique, Op.Cit., P.14. حيث أذاعت هيئة Messagerie Electronique WINER بالشركة الأمريكية يفهم منه أن عقد التوزيع الذى يربط الشركة الفرنسية La Commande Electronique بالشركة الأمريكية Ashton-Tate (منتجة ، برامج للحاسب) مما أثر على مركز الشركة الأولى فى البورصة فانخفضت قيمة أسهمها : EXPERTISES, Rumeurs boursières : Responsabilité des messageries, EXPERTISES, No.98, Sep.1987 P.303. - TISE, وقد ترتب على ذلك أن قررت لجنة عمليات البورصة [La Comission des Operations de Bourse] حث المنشآت القائمة ببيت رسائل حرة [Messageries libres] على الإحتفاظ بأدلة على هذه الرسائل ترجع إلى ست شهور سابقة مع منع الجهات المعنية الحق فى تصحيح ماورد بشأنها ، علاوة على أن يكتب إلى جوار كل معلومة من هذا النوع " أن هذه المعلومات ليست لها أية قيمة مهنية أو إعلامية أو إستشارية ni de conseil ni d'information ni de conseil [ ... n'ont aucune valeur professionnelle ni d'information ni de conseil ] وننوه بحكم محكمة النقض فى فرنسا عقد مسئولية مؤسسة مالية عن إمداد عميلها بمعلومات عن أحد العملاء الآخرين - فى حدود القواعد الحاكمة لسر المصرفى يفهم منها التشكيك فى نعمة الأخير بما لا يعطى إنطباعاً بالثقة فيه. Cass.Com.9 Juin 1980, Bull.Civ. 17.No.24.1 ولاحظ هنا ثبوت الخطأ فى جانب مورد المعلومات المعيبة HUET, Product liability in the: information field, Op.Cit., P.167.

(١٧٢) أنظر فى مجال فتح الإعتمادات المستندية بشأن إلتزام المصرف بالتحرى وجمع المعلومات والتأكيد على أن هذا الإلتزام يختلف ضيقاً واتساعاً من حالة إلى أخرى وإبراز حقيقة إن إلتزام المصرف بالتحرى عن كل شيء أن يضر إلا العميل لأنه وحده سيتحمل تكلفة ذلك : الأستاذ الدكتور محمود مختار يبرى ، المسئولية التقصيرية للمصرف عند طلب فتح الإعتماد ، دار الفكر العربى القاهرة ، عام ١٩٨٦ ، رقم ٢٠ ما بعده ص ٤٤ وما بعدها .

المعلوماتية لإختصار حجم المعلومات أو بعبارة أدق "حجم الملف" الذي يجرى فيه البحث حيث يحقق إتباع هذا الأسلوب وفراً تتراوح نسبته بين ٤٠ ٪ : ٥٠ ٪ (١٧٣) . وعلى هذا الأساس تعتقد مسئولية البنك عن كل معلومة غير دقيقة (١٧٤) طبقاً للقواعد العامة (١٧٥) ، ويحق لكل صاحب مصلحة اللجوء إلى القضاء (١٧٦) لطلب منع البنك من بث ما لديه من معلومات غير دقيقة تخصه حتى يتم تصحيحها (١٧٧) .

ويعد من قبيل الدقة المطلوبة أن يوضح البنك لعميله ما إذا كانت المعلومات دعائية أو غير دعائية بحيث يستطيع الأخير أن يقدرها حتى قدرها (١٧٨) ، فلا يقع ضحية لها إذا كانت معلومات خاطئة أو كاذبة أو "مبالغ" فيها .

فتعتقد مسئولية بنك المعلومات عن تقديم إرشادات مغلوطة (erronées) (١٧٩) أو مبتسرة

John BING, Data base publishing, Op.Cit., No.2 P.115. (١٧٣)

Cass.Com.15 Janv.1980: أنظر تطبيقاً مماثلاً بشأن وكالات الإرشاد التجاري (١٧٤)

D.S.198011.501 Note Michel VASSEUR.

(١٧٥) أنظر في تأييد هذه النتيجة بشأن خطأ العامل لدى المورد في توليد علامة ظهرت على الشاشة حيث اعتبرت المحكمة ذلك إنتهاكاً لأواجب العناية duty of care الملقى على عاتق المورد بأن يقدم بيانات دقيقة غير مغلوطة : BUNDESGERICHTSHOF [German Federal Suprême Court]

Case X / ZR 39/89, 17 October 1989, E.C.C.505 [1991] Vol.14. Oct.91 Part.4, P.505 and

F. الذي أيدت فيه حكم المحكمة إستئناف دوسلدورف DÜSSELDORF (Oberlandesgericht: Regional

Court of Appeal)

M-G CHOISY, Typologie des relations entre utilisateur des banques de données et (١٧٦)

serveuse, Op.Cit., P.75; La responsabilité des parties dans les contrats entre serveurs, utilisateurs de banques de données, Colloque de Namur, Op.Cit., P.55

LAMY: Droit de l'informatique, Op.Cit., No. P. et LAMY Commercial (١٧٧)

(Edition 1986), No.5675 . وقد حكم القضاء الفرنسي في هذا المعنى ، فالزم على بنك قدم معلومات غير دقيقة بتصحيح الخطأ : TGI.Paris, (ordonnance de référé) 24 Av.1984, EXPERTISES, 1984, :

No.62 PP.1 et No.64 PP.1-2; D.85, IR.P.47 observ.H.MAISL, observ J.HUET, RTDrciv 84 P.517.

J.HUET ET M-G CHOISY, La télématique: un nouveau droit, Op.Cit., P.63. (١٧٨)

(١٧٩) أنظر في شأن بث معلومات معيبة عبر جهاز " ميني تل " مما أدى إلى إنخفاض أسهم إحدى الشركات من ٨٥٢ فرنك إلى ٥٧٨ فرنك فرنسي ثم ثبت أن هذه المعلومات خاطئة (fallacieuse) ومغلوبة = André: R.BERTRAND, Télématique boursière et responsabilité, DISEP, Vol. (erronée)

(préamiturés) أو مفرطة في التفاؤل (trop optimistes) (١٨٠) أو التشاؤم (trop pessimistes) -

تطبيقاً لذلك عقد القضاء البلجيكي مسئولية البنك الذي وضع إسم أحد الأشخاص في القائمة السوداء للمدينين رغم أن الدين محلاً لتزاع قضائي وأن هذه القائمة تضم كل من واجه صعوبات في السداد سواء كان قد سدّد في وقت لاحق أو ثبت عدم مديونيته أو خطأ الدائن في الحساب ، وألزم القضاء البنك بنشر الحكم في الجرائد العادية والمتخصصة جبراً للضرر (١٨١)

٢ - المعاصرة : يقصد بذلك أن تكون المعلومات - إن جاز التعبير - " طازجة " أى مواكبة لأحدث التطورات وهذا هو المقصود بالأ ت تكون هذه معلومات " بالية " (non perimées) ، وعلى الرغم من صعوبة إحترام هذا الإلتزام فيما يتعلق بالمعلومات السريعة التداول والدائمة التغيير (١٨٢) ، فإن الدارج أن يرد في العقود التى تربط بين المنتج والمعلوماتى - إذا ما

« P.3 et P.4, 111.No.23, Septembre 1987 P.3 et P.4, ويؤيده سياسته بأن مسئولية مركز المعلومات غير ناشئة عن مضمون المعلومات وإنما عن بشا على نطاق واسع ، ويضيف أن المشكلة تدق إذا ما تعلق الأمر بخدمة مراسلات خاصة وليست عامة ، الطابع ويطالب بتعديل تشريعى يسمح بإعتماد مسئولية المعلوماتى (serveur) المدنية والجنائية فى هذه الحالة . وانتظر مسئولية الإدارة عن عدم الإفصاح من كل الإرتقاقات العمرانية على الأرض لا سيما ما يتعلق منها بمقدمات الحصول على تصريح البناء: CE, 10 Juillet 1964, D. 1964, 722 Note Mm. RIGAUD et V. ODENT TGI Pnoise, 1 re ch A 30 Mai, 1979, Soc. Thomson Csf J.C. Jean : معلومات جغرافية غير صحيحة : connan d'Institut Géographique National, inédit, publié in l'ouvrage du A. BENSOUSSAN, Les SIG, Op.Cit., No. 6211 P. 104.

(١٨٠) أنظر فى نفس المعنى : André R. BERTRAND, Télématique boursière et responsabilité, DISEP, Vol. 111, No. 23 Sep. 1987 P. 4.

(١٨١) T. Civ. Liège, 11 Mars 1987, DIT 1988, PP. 45:46 Note Yves POULLET. ويُسل

مدير خدمة Minitel إذا ما بث معلومات مغلوطة Informations Fauses عن شركة تتداول أسهمها فى البورصة، فى باب رسائل مجلة من المستخدمين مسئولية معنية إذا ما حدث إنخفاض فى قيمة أسهمها TGI Paris, 5 Juillet 1988, DIT 89/3 PP. 46 : 51. Note Frédérique TOUBOL:

--Didier FROCHOT, La responsabilité du Fournisseur d'information DOCUMENT- (١٨٢)

انقسمت هاتين الوظيفتين على رأسيهما - بتداً تفصيلياً عن الإلتزام بـ "التحديث المرضى" (Actualisation satisfaisante) بصورة دورية وعلى فترات معقولة (١٨٣) لما لديه من معلومات ليضمن لها المعاصرة ومواكبة أحدث التطورات (١٨٤).

ويحق للعميل إذا ما تخلف البنك عن ركب التطور وثبت له عدم إستطاعة القائمين عليه مواجهة "إيقاع" تكاثر (multiplication) وتنوع (diversification) المعلومات ، الحق في إنهاء العقد ، كما يتعقد له هذا الحق أيضاً إذا ما طرأ البنك نفسه تطوراً يراه سقيماً ، فقام بالحذف أو الإضافة أو الإختصار أو الإحلال بما أنقص من فائدته للعميل نقصاناً ملحوظاً (١٨٥) ، لذا فإن من مصلحة البنك أن يجرى تجارياً واستطلاعات للرأى بين عملائه من أن إلى آخر حتى يكون دائماً عند المستوى المأمول من المعاصرة بما يجعله يفي ولاءً مرضياً بحاجات العملاء ويستجيب إستجابة كاملة للتقدم العلمى (١٨٦) بديهى أن هذا وحده هو الذى يضمن للبنك الفعالية فى الأداء ويكفل له الإستمرارية فى المنافسة (١٨٧).

ALISTE, Vol.22, No.2, Mars-Avril, 1985 P.79.

LAMY: Droit de l'informatique, Op.Cit., No.1833 P.1202 (١٨٣)

(١٨٤) أنظر فى قيام مسئولية وكالات الإرشاد التجارى عن تقديم معلومات غير معاصرة [perimée] Cass.Com.30 Janv.1974.D.S.1974.428 Note Roland TENDLER: ، ويتلخص وقائع هذه القضية فى قيام إحدى وكالات الإرشاد التجارى بتقديم معلومات غير صحيحة عن الوضع المالى لشركة مما دفع بعميل الوكالة إلى منح هذه الشركة قرضاً كبيراً ثم تبين له بعد ذلك أن التاجر سبق الحكم بتصفية أمواله ، منذ ستة شهور ، أكتت المحكمة على أن الوكالة كان يوسعها أن تعلم أن أموال التاجر مرهونة ، وبذلك تأكد إستقرار قضاء النقض على عقد مسئولية وكالات الإرشاد التجارى إذا كانت عدم دقة الإرشادات تعكس خفة Légereté تشكل خطأ عقدياً وتقسيمياً فى مواجهة الغير المضرور من هذه الخفة التى اعتبرت عملية البحث عن المعلومات الإرشادية وتقديمها إلى العميل .

LINANT de BELLEFONDS et HOLLANDS, Les contrats informatiques, P.140 (١٨٥)

فيكون للعميل الحق فى إنهاء العقد والتعويض عما لحقه من أضرار نتيجة هذا الإنتهاء المتسرع للعقد خطأ لا يرجع إليه François SARTRE et Mireille MOUREN, Informatique et contrats: Modalités et embûches, Op.Cit., P.103.

LAMY, Droit de l'informatique, Op.Cit., No.1833 P.1202 (١٨٦)

GFFIL, Op.Cit., P.65 (١٨٧) ، وانتظر فى عدم إمكان تطل البنك من مسئولية العقدية التى إرتضى

BELLEFONDS et HOLLANDE, Les contrats informatiques, Op: التحديث Cit., P.146 et s.

٣ - الشمول : ويقصد بذلك أن تكون المعلومات التي يقدمها البنك متكاملة أو شاملة بحيث تصلح في ذاتها سنداً للعميل في إتخاذ قراره . ويلاحظ أن الشمول المطلوب ليس هو الشمول المطلق بل الشمول النسبي وحده ، لأن القول بوجود «شمول مطلق» ليس إلا قولاً مرسلاً بغير دليل . وهذا هو ما دفع البعض إلى التأكيد على أن فكرة الشمول غير واردة في مجال المعلومات (١٨٨) ، فإذا مارجعنا إلى أحد بنوك المعلومات لمعرفة أسماء المطاعم التي توجد في مدينة معينة على سبيل المثال ، فإن ما سنحصل عليه من معلومات لن يتمثل إلا في أسماء المطاعم المشتركة في البنك أو التي يختبر القائمون على البنك مستواها قبل إدراج إسمها في البنك (١٨٩).

ولا يعد إخلالاً بمتنصر الشمول إمداد العميل بمعلومات غير كاملة فحسب ، بل أيضاً حبس أي جزء من المعلومات الكاملة المتواجدة في البنك . وتوّه بتداخل الفكرتين وصعوبة إثبات ما إذا كان عدم شمول المعلومات تحتاج قصور في معلومات البنك أو حبس أي جزء مما توافر منها فيه ، ومثال ذلك أن يعطى البنك العميل طالب الإستعلام عن الشركات التي تؤمن على شبكات الحاسبات ، إسماً لشركة واحدة من بين عشر شركات ، فهنا نتساءل هل تعكس هذه الإجابة «جهلاً» من جانب القائمين على البنك أم قدمت مع سبق الإصرار دعاية لشركة بعينها ؟ فإذا إنتهينا من هذا العرض لدلول كل مصطلح من المصطلحات الثلاث المكونة لفكرة الجدارة بالثقة التي يلزم تمتع بنك المعلومات بها ، وضع لنا التداخل الشديد فيما بينها بما يؤكد تكاملها ، والآن ننتقل إلى الحديث عن فكرة الجدارة بالثقة .

ولعل أفضل السبل إلى ذلك هو إستعراض عدة قضايا عرضت على القضاء الفرنسي مع التنويه بداية بأن الأحكام التي صدرت في هذه القضايا لا تتعلق ببنوك المعلومات إلا بطريق غير مباشر وإنما تتعلق بالمسئولية ، بوجه عام ، عن معلومات (١٩٠) :

٢ - مسئولية الفيزيائي المؤرخ عن إغفال إسم أحد العلماء : تلخص هذه القضية

---

(١٨٨) M-G CHOISY, Typologie des relation entre utilisateurs des banques de données et serveurs , Op Cit., P.78 et A.LUCAS, Droit de l'informatique(D.S), Op Cit .No.43 P.4.

LAMY, Droit de l'informatique Op.Cit., No.1833 P.1202. (١٨٩)

Trib.de la paix de Paris, 24 Juin 1961, GAZ.PAL 1921, 2 SEM.373. (١٩٠)

فى إغفال فيزيائى ذكر إسم العالم "Edouard BRANLY" (١٩١١) الذى ينسب إلى جهاز اخترعه فضل التطبيق العملى للبرق اللاسلكى : فقد أكد قضاء النقض فى فرنسا (١٩٩٢) ان ما صدر من هذا الفيزيائى المؤرخ ، وهو من يفترض تمتعه بالحرص والتبصر واليقظة والموضوعية فى كتاباته ، يعد بمثابة خطأ واجب الجبر ولو أثبت حسن طويته ونقاء سريره (١٩٩٣) . وأضافت المحكمة أن من يرتضى القيام بمهنة معينة عليه تحمل نتائج ذلك (١٩٩٤) ، لذا فقد إعتبرت مجرد الإمتناع (١٩٩٥) من جانب الفيزيائى المؤرخ عن الإشارة إلى هذا الإسم كافياً لعقد مسرليته (١٩٩٦) المدنية فى مراجعة ورثة هذا العالم (١٩٩٧).

٣ - مسؤولية مؤرخ عن إغفال جهود المقاومة الشعبية لبلد معين. أثناء إحتلاله : فى هذه القضية عقد القضاء الفرنسى مسؤولية مؤرخ أغفل عند تأريخه لبلد معين جهود رجال المقاومة الشعبية إبان الإحتلال الأجنبى له وسلط الأضواء على التجاوزات غير

(١٩٩١) وهو فيزيائى فرنسى ولد عام ١٨٤٤م وتوفى عام ١٩٤٠م وينسب إلى جهاز اخترعه (cohéreur) فضل التطبيق العملى للبرق اللاسلكى [Petit Larousse illustré, Larousse, 1982 P.1184] ووثيقة هذا الجهاز هى إلتقاط للموجات الهرتزالية (المنهل الدكتورين سهيل أدريس وجيور عبد النور، دار الآداب ودار العلم للملايين / بيروت عام ١٩٧٩ ص ٢١٥) .

Cass.Civ 27 Fév.195.D.1951.J.329 Note Henri DESBOIS. (١٩٩٢)

(١٩٩٣) كانت هذه هى حجة محكمة الإستئناف لإبراء ساحة الفيزيائى المؤرخ :

C.A.Poitiers, 2 Av.1943, D.C.1944 P.44. Note Henri DESBOIS.

(١٩٩٤) أنظر فى تأكيد ذلك : Henri et Léon MAZEAUD, RTDrciv, 1951, No.9 PP.246-247.

(١٩٩٥) أنظر فى اعتبار السكوت وحده غير كاف فى هذا الشأن إلا إذا كان مشكلاً لخطأ عمدي أو خطأ

جسيم :

Paul ESMEIN, Obs. sous jugement du tribunal civil de Nantes, 23 Oct.1953 J.C.P.1954

J.7993.

(١٩٩٦) وبتوّه يحكم لمحكمة النقض الفرنسية ألحقت بمقتضاء الصحفي من أية مسؤولية عن إغفال ذكر أسماء الحاميين فى إحدى القضايا عند تصديدها بالنشر فى شكل تحقيق صحفى إستناداً إلى حرية الصحافة، فلم تجد المحكمة ما يبرر مسائلة الصحفي مادام إغفاله لهذه الأسماء أو توجيهه الهم لهم أو مديحه لهم يخلو من نية الإضرار وكان ما أغفله لم يكن مطالباً بقطعه إعمالاً لإلتزام مهني عليه : Cass.Civ.2e . ch.17 Juillet 1953 J.C.P.1953.11.7751.

(١٩٩٧) وأنظر فى اتوّه بتوافر إلتزام بالموضوعية فى هذا الصدد : CARBONNIER, Le silence et :

la gloire, D.1951.I.119.

المسئولة التي صدرت من بعض السكان ، وكان سند القضاء في ذلك ما يجب أن يكون عليه المؤرخ من حرص وبصر وموضوعية (١٩٨) .

٤ - مسئولية الناشر الصحفي عن نشر نبأ وفاة فنان مازال حياً : قضى في فرنسا بأن الناشر الذي يُضْمَنُ جريدة محلية خيراً عن وفاة فنان " نحات " دون أن يتحرى حقيقة الأمر يرتكب خطأ يعقد مسئوليته المدنية (١٩٩) إذا ما ثبت أن الخبر غير صحيح .

٥ - مسئولية ناشر ومترجم لكتاب عن الفواكه والنباتات الصالحة للأكل : عقد القضاء الفرنسي مسئولية ناشر (Fernand NATHAN) ومترجم لكتاب عن الفواكه والنباتات الصالحة للأكل عن الإشارة إلى نبات الجزر البري [Carotte Sauvage] ضمن النباتات الصالحة للغذاء الأدمى ، دون تمييزه عن نبات مشابه له سام [Ciguë acqua-tique] ، مما ترتب عليه وفاة شخص تناول هذا النبات الأخير معتقداً أنه نبات غير سام إستناداً إلى ما ورد في هذا الكتاب . فاعتبرت المحكمة نشر مثل هذا الكتاب المترجم من الألمانية على هذه الصورة دون الإشارة إلى أي تحذير لمن سيثق من القراء فيه ويتخذ هادياً له عند إختيار طعامه (٢٠٠) يعد سلوكاً مشوباً بالخفة والرعونة يستوجب المساءلة .

يفهم من هذه الأقضية أن بنك المعلومات يسأل مسئولية كاملة عن دقة ومعاصرة وشمول ما فيه من معلومات . ويدهى أن بنك المعلومات لا تتعقد مسئوليته قبل المحيل في هذه الحالة إلا عن غير اليسير أو الواضح من الأخطاء . (٢٠١) فلا مجال لعقد مسئولية البنك عن اليسير أو الواضح منها ، وقد يكون في الإستجابة لما طالب به البعض من إلقاء إلتزام على عاتق

---

(١٩٨) ESMEIN . 23 Oct.1953 J.C.P.1954.11.7993 Note Trib.Civ Nantes, وهو حكم سابق

الإشارة للتعليق عليه في هامش رقم ١٩٥ عليه .

(١٩٩) Trib.Civ. de la Seine, 3e.ch.30 Sep.1955 GAZ.PAL.1955.2 Sem.J.P.413, وانظر

حكماً آخر متعلق بنشر خبر غير صحيح عن وفاة طبيب أسنان: Trib.Civ. de la Seine, 20e ch.19 Juin. 1963 J.C.P.1963.11.13379.

Trib.Paris, 28 Mai 1986.D.S.1986.flash No.25, Observ. Jérôme HUET, RTDrciv (٢٠٠) 1986 PP.552:557.

J.HUET, Observ.RTDrciv. ,1986 P.557: هذه المسئولية (٢٠١) أنظر في التنويه بضرورة تنظيم هذه المسئولية (Op.Cit.).



البنك بإيداع هذه المعلومات لدى جهة تعين لذلك ، ما يسر - عن النزاع - إقامة الدليل على ما وقع من أضرار (٢٠٢).

مع ذلك فقد شاع (٢٠٣) لجوء القائمين على بنوك المعلومات إلى بنود الإعفاء من المسؤولية، فلا يضمنوا المعلومات غير الحديثة (perimées...) أو غير الدقيقة (inexactes...) أو غير الملائمة (inadéquates...) أو غير المتعلقة بموضوع السؤال (non pertinentes...) ، وإن كان من النادر أن يكون هذا الإعفاء إعفاءً كاملاً لا سيما فيما يتعلق بقيمة الخدمة (qualité de service) ومصداقيتها (crédibilité de service) لأن ذلك يعد من قبيل التعسف المخل بالتوازن العقدي (٢٠٤).

ولا يوجد في نظرنا ما يبرر تضمين عقود خدمات المعلومات أي بند من شأنه أن يحلها كلياً أو جزئياً من التزامها الأساسي بتقديم معلومات مشروعة وجديرة بالثقة لعملائها ، ونؤكد أن مصير أي بند من هذا النوع لن يكون إلا الإهدار على يد القضاء (٢٠٥). ولا نعتقد

---

M-G CHOISY, Typologie des relation entre utilisateurs des banques de données (٢٠٢)  
J. HUET, Droit de l'informatique: le régime juridique de la télématique interactive, Op. Cit., P. 78. وكذلك ،  
٤٦. Op. Cit., No. 46. ويؤكد سيادته على ضرورة التدخل التشريعي مادامت لا توجد  
قواعد أخلاقية تبرر هذا فرض الالتزام على غرار ما حدث في مجال البث الإذاعي السمعي البصري  
(vidéographie diffusée).

DE BELLEFONDS et HOLLANDE, Les contrats informatiques Op. Cit., (٢٠٢)  
PP. 145: 147.

DE BELLEFONDS et HOLLANDE, Les contrats informatiques, Op. Cit., P. 145 (٢٠٤)  
et J. HUET et M-G. CHOISY, La télématique: un nouveau droit, Op. Cit., P. 63.  
البيضاء أن هذا الإعفاء مقبول إذا تعلق الأمر باستخدام هذه المعلومات من قبل متلقيها أو عدم ملائمتها  
BENSOUSSAN, Les SIG, Op. Cit., No. 6221 P. 109  
إحتياجاته :

(٢٠٥) ينادي القضاء الفرنسي بإلغاء بنود عدم المسؤولية الواردة في تقنين البريد لأنها تعوق كل جديد  
وتضرر بالمعاملين بإدارة البريد : Arrêt CASSARD, Conseil d'Etat, 5 Nov. 1982, La Revue Administrative, No. 211, Janvier-Février 1983, Jursiprudence Administrative: Répertoire  
analytique, PP. 143: 144 Note PACTEAU. وانظر في المطالبة بإلغاء بنود الإعفاء من المسؤولية في  
مجال بنوك المعلومات بوجه عام لأنها تفرغ العملية من جوهرها = J. HUET, La responsabilité dans la

فى أن القضاء سيقبل بنود الإعفاء من المسؤولية أو الحد منها إلا فى النطاق الذى تقبله التواعد العامة مع الأخذ فى الاعتبار حقيقة مفادها أن عقود خدمات المعلومات من عقود الإذعان ، التى لا يملك أطرافها مناقشتها إلا فيما يتعلق بالتعريف المقررة فيها (٢٠٦). ولا شك فى أن الأخذ بهذا الحل سيجعل القاضى أميناً على مصالح الطرف الضعيف وهو العميل الذى يتمتع فى الدول المتقدمة بالحماية القانونية المقررة للمستهلكين (٢٠٧).

ومن جهة أخرى ، يتعقد الرأى على حق العميل فى طلب إعادة تقديم الخدمة إليه من جديد إذا تبين أنها تفتقر لعنصر من العناصر الأساسية الثلاث التى تجعلها جديرة بالثقة وهى الدقة والمعاصرة والشمول . ويحق للعميل الإختيار بين أحد أمرين وهما حبس المقابل النقدى للخدمة أو فسخ العقد الذى يربطه بالعميل إذا تبين إفتقار المعلومات المقدمة إليه إلى كل أو بعض هذه

fourniture d'information inexactes: droit à indemnisation pour le destinataire et droit à =  
réctification pour les tiers concernés, RTDrciv, 1984 No.7 PP.517:522.  
العميل بند عدم المسؤولية التمسك بكونه مطبوعاً على إستمارة الإستفسار مادام الدليل لم يوجد على قبول  
العميل لها P.164. J.HUET, Product liability in the information field, Op.Cit. . ولا مجال للتمسك  
ببنود الإعفاء من الأخطاء الحادة (...serious) أو الإخفاقات التام (total failure) فى الوفاء بالإلتزامات  
J.HUET, Product liability in the information field, Op.Cit., P.173. inéficacité en :  
présence de l'inexécution d'une obligation essentielle ou d'une inexécution totale par le déb-  
-iteurs: Jeux de hasard et annonces publicitaires, RTDrciv, 1984 P.72.

DE BELLEFONDS et HOLLANDE, Les contrats informatiques, Op.Cit., P.145. (٢٠٦)

Jacques GHESTIN, La directive : (٢٠٧) وانظر سابقاً هامش رقم ٦٦ ص ٥١ ، وانظر كذلك :  
communautaire du 25 Juillet 1985 sur la responsabilité du fait des produits défectueux,  
D.S1986, XXIII, P.135 et M-G CHOISY, Typologie des relations entre utilisateurs de  
Simon CHALTON, banque de données et serveurs, Op.Cit., P.75  
Liability : The informatio Age : A europeanperspective, ICLA, Vol. 3, No.5, February  
J.HUET, Droit de : 1989, P.6 ما لم تكن الخدمة مقدمة إستجابة لإحتياجات مهنية :  
l'informatique: Régime juridique de la télématique interactive, Op.Cit., No.36. ويؤكد سياسته  
على أن حماية المستهلك مازالت فى مرحلة التكوين [embryonnaire] . وانظر فى مسؤولية البطة عن  
J.HUET, Product liability: (biased) والمعلومات المنقوصة (incomplete) والمغلوطات (erroneous) والمُحرّفة (J.HUET, Product liability: (biased)  
in the information field, Op Cit., P.157

العناصر (٢٠٨). لذا يتعين أن يتضمن عقد خدمات المعلومات بدأ صريحاً على مهلة زمنية - تستمر لعدة شهور - يتعرف خلالها العميل على إمكانيات البنك على أن يلتزم المنتج المعلوماتي ، بالمقابل ، بالتعديل والتعديل في مضمون الخدمة حتى يحصل على رضا العميل كاملاً (٢٠٩).

وتظل المشكلة الأساسية في هذا الشأن كامنة في صعوبة إقامة الدليل على وقوع الإتصال من ناحية ومضمون المعلومات محل النزاع من ناحية أخرى (٢١٠). فإذا أقام العميل الدليل على ذلك (٢١١) ، ظهرت مشكلات أقل أهمية وهي نطاق التعويض الواجب النطق به والذي يرتبط بحجم الضرر المادي أو المعنوي الذي لحق بالعميل (٢١٢) ونصيب المنتج المعلوماتي من التقصير والإهمال (٢١٣) ، إن لم يكن العمد في بعض الحالات (٢١٤) ويلاحظ أن المنتج المعلوماتي تتعقد مسؤوليته في مواجهة عميله ، ولن يكون له إلا الرجوع على تابعيه المتسبين فيما حدث ، وهذا هو ما يعبر عنه بالقول بأن منشأة المتبوع تكون بمثابة "الإسفنجة" التي تمتص

HOLLANDE et DE BELLEFONDS, Les contrats informatiques Op.Cit.,P.144. (٢٠٨)

C.LAROCHE-VIDAL, Serveurs, producteurs, utilisateurs: Des relations contractuelles nouvelles, Op.Cit., P.72. (٢٠٩)

J.HUET et M-G.CHOISY, La télématique: un nouveau droit, Op.Cit., P.63. (٢١٠)

Cass.Com, 9 Janv.1978 arrêt Lexis: (٢١١) أنظر في التأكيد على إلزام العمل بإثبات الخطأ: D.S.1978.1R.308, Observations Michel VASSEUR.

(٢١٢) يجب أن يكون الضرر المدعى به محققاً ومادياً ، غير معنوي ، ومباشراً ومتوقفاً : DE BELLEFONDS et HOLLANDE, Les contrats informatiques, Op.Cit., P.148. وينوهان بأن التعويض عن مجرد فقدان الربح ان يكون إلا محدوداً لتشجيع العملاء على فحص ما يرد إليهم من معلومات. وفي كل الأحوال يكاد يقتصر التعويض ، عادة إما على إسترداد ما سده العميل أو على عدم سداده لمقابل الخدمة إذا كان لم يسده بعد حسب الأحوال .

(٢١٣) أنظر تطبيقاً قضائياً لحالة إخطأ فيها خبير قضائي في تقريره المكتوب على الـ ١٨١ الكتابة فزاد صفاً على يعين نسبة المعجز الدائم الذي لحق المجنى عليه من الإصابة في حادث فاصبحت ٢٠ بدلاً من ٢٠/٢ مما ترتب عليه مغالة القاضي في تقدير التعويض المستحق للمجنى عليه ، فاعتبر الخبير مسئولاً من ذلك في مواجهة شركة التأمين : Cass.Civ.8 Oct.1986 GAZ.PAL 31 Juillet -1er Août 1987 som.annotés.

Note S.GUINCHARD et T.MOUSSA.

(٢١٤) أنظر في التنويه بمشكلة إثبات العمد : D.FROCHOT, La responsabilité du fournisseur d'information, Op.Cit., P.80.

أخطاء التابعين<sup>(٢١٥)</sup> ولعل أهم جزء سيلحق المتبوع هو فقد عميله وهو الأمر الذي لن يعرضه تخلصه من تابعه المخطيء فحسب<sup>(٢١٦)</sup>.

وجدير بالذكر أنه وإن كان أساس رجوع العميل على البنك هو المسؤولية العقدية ، فإن أساس رجوع الغير على البنك سيكون - بحسب الأصل - المسؤولية التقصيرية ، وننوه بأن عدم تحصيل مقابل مالى نظير تقديم المعلومات لا يقبل أن يكون سبباً للإعفاء من المسؤولية عما حدث<sup>(٢١٧)</sup>.

**الإلتزام الرابع : ضمان سرية التعامل [Garantie de la confidentialité] :** يلتزم المنتج المعلوماتى باحترام سر المهنة حتى يدرأ عن نفسه المسؤولية الجنائية والمدنية التى تنشأ إذا ما خالف واجب الحيطه (devoir de discrétion) الذى يشغل كاهله فى هذا الشأن.

ومفاد ذلك أن المنتج المعلوماتى<sup>(٢١٨)</sup> ملتزم قبل عميله بفرض ستار من السرية على شخص عميله<sup>(٢١٩)</sup> وكذلك على الأسئلة التى يتلقاها والأجوبة التى يقدمها<sup>(٢٢٠)</sup> ، وهذا

---

(٢١٥) حيث يقول : D.FROCHOT,Ibid,P.80:[L'entreprise"eponge"absorbe le dommage].

(٢١٦) D.FROCHOT,La responsabilité du fournisseur d'information,Op.Cit., P.80.

(٢١٧) C.A.Paris, 5e chB.,2 Fév.1979 D.S1980.1R56 Obs. Michel VASSEUR.

الطالبة بمسئولية موضوعية المنتج دون حاجة إلى إثبات وقوع الخطأ من جانب باعتبار أن المعلومة «منتج» و ليسه خدمة: Directive du Conseil des Communautés Européennes du 25 Juillet 1985 sur la:

responsabilité du fait des produits défectueux dans le domaine de la cartographie

HUET&MAISL,Droit de l'informatique,Ouvrage Précité,No.575.

إليها لادى :

Rapport GFFIL,Op.Cit.,P.65 et POULLET,The information contract-contractual(٢١٨)

aspects:Confidentiality clauses,in international contract for sale of information services, Op.Cit.,P.141.

(٢١٩) فإذا ما انتهك أحد العاملين بالشبكة المعلوماتية هذا الإلتزام فقد إنتهك القواعد الأخلاقية

المعلوماتية والسر المهني ، والتطبيقات الإدارية الرئاسية مما يبرر فصله دون إخطار مسبق وحرمانه من

الكفاية: Cass.Soc.8 Fév.1990 et C.A.Dijon Ch.Soc.11 Fév.1987,Affaire Pardon (Patrick):

DIT, 1991/3 PP.23:27 Note Bertrand WARUSFEL.

(٢٢٠) وينطبق هذا الحظر على كل من يتدخل فى خدمات المعلومات ولو لم يكن هناك بدأً تعاقدياً خاصاً

Y.POULLET,The information contract:,contractual aspects.,Op.Cit.,P.142

بنك :

يقتضى من المنتج أن يغير بصورة دورية العلامة المميزة للعميل <sup>(٢٢١)</sup> ، سواء أكانت أرقاماً أم حروفاً أم أرقاماً وحروفاً معاً أو غير ذلك ، لضبط عملية الإستعمال غير المشروع <sup>(٢٢٢)</sup> للبنك ، يستوى فى ذلك أن تتخذ هذه العملية شكل الإستعمال التحايلى (fauduleuse...) أو الطفيلى (parasitaire...) ويكمن الفارق بين الأمرين فى أن الأول يتم بإستخدام أجهزة الإتصال الخاصة بعمل لدى البنك ، أما الثانى فيتم بأجهزة إتصال خاصة بالغير . ويجمع بين الأمرين سمة واحدة وهى عدم وجود أثر مادي دال على هذا الإستعمال <sup>(٢٢٣)</sup> .

ولا يفتقر تطلب السرية فى الإتصالات إلى الوجاهة والمنطق ، فيمكن بتحليل ما يوجه من <sup>(٢٢٤)</sup> أسئلة إلى البنك وما يقدم من أجوبة الى العميل التجسس <sup>(٢٢٥)</sup> على أنشطة العميل <sup>(٢٢٦)</sup> أو حتى تحميله بمبالغ نقدية نظير عمليات إتصال بالبنك لم يتم بها أبداً <sup>(٢٢٧)</sup> . لذلك يدخل أيضاً ضمن إلزام البنك بضمان السرية بطبيعة الحال "إلتزام بعدم إفشاء أية معلومات متعلقة بشخص العميل" <sup>(٢٢٨)</sup> .

---

<sup>(٢٢١)</sup> يطلق عليه Le code أو Le mot de passe وترسل إلى العميل فى خطاب مسجل موسى عليه بعلم الوصول (DE BELLEFONDS et HOLLANDE, Les contrats informatiques, Op.Cit., P.142. <sup>(٢٢٢)</sup> يقتضى المنطق الإعتراف للعميل بالحق فى طلب تغيير " علامته المميزة " إذا ما ساوره الشك فى سرية التعامل : M-G CHOISY Typologie des relations entre utilisateurs de banque de donnés et serveurs, Op.Cit., P.76 et DE BELLEFONDS et HOLLANDE, Les contrats informatiques, Op.Cit., P.142.

<sup>(٢٢٣)</sup> M-G CHOISY, Typologie des relations entre utilisateurs de banque de donnés et serveurs, Op.Cit., P.76

<sup>(٢٢٤)</sup> François SARTRE et Mirceille MOUREN, Informatique et contrats: Modalités et Embûches, Op.Cit., P.104.

<sup>(٢٢٥)</sup> DE BELLEFONDS et HOLLANDE, Les contrats informatiques, Op.Cit., P.140.

<sup>(٢٢٦)</sup> Y.Poullet, The information contract: contractual aspects, Op.Cit., P.143.

<sup>(٢٢٧)</sup> M-G CHOISY, Typologie des relations entre utilisateurs de banque de donnés et serveurs, Op.Cit., P.76

<sup>(٢٢٨)</sup> لذا يتعين تحديد الأشخاص المخولين حق المرور إلى ما فى البنك من معلومات بخصوص العميل والمساحة الزمنية المخصصة لتخزين السؤال والإجابة ( لاسيما عند نهاية مدة العقد) مما يلزم معه تقييد عملية إستخدام الرقم المميز لكل قاعدة إذا ما تم نقلها بواسطة مورد خدمة المعلومات ويضاف إلى ذلك =

ويشود التساؤل عن مدى جواز قيام المنتج المعلوماتي بمعالجة ما قدم إليه من معلومات لعمل إحصاءات عن إستعمالها أو تحليلها لتضمينها مكتزاً للمستخدمين أو بغية تحسين الخدمة المقدمة إلى العملاء ؟

فى واقع الأمر لا يوجد ما يدعو إلى رفض هذه المعالجة مادام المقصود منها تحسين الخدمة المقدمة<sup>(٢٢٩)</sup> بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ولا شك فى أن إعداد مكانز للمستخدمين أو وضع قواعد تنظم الأولوية والأفضلية فيما بينهم عند ترددهم على البنك مستفصرين أو مستفهمين يهدف إلى كفالة إنتفاع العميل بالخدمة بسهولة<sup>(٢٣٠)</sup> ويسر، ولا يجوز القيام بها لأى غرض آخر إلا بموافقة العميل الكتابية المسبقة .



---

=إلتزام على عائق المتعاقد مع العميل بعدم إفشاء ما يطلع عليه وبما يخص عمله إلى غير من ورد ذكرهم  
Y.POULLET,THE information contract : contractual aspects., Op.Cit., صراحة فى العقد :  
P.143 et P.146.

DE BELLEFONDS et HOLLANDE,Les contrats informatiques,Op.Cit., P.141.et (٢٢٩)  
Y.POULLET,The information contract:contractual aspects.,Op.Cit.,P.139

M-G CHOISY ,Typologie des relations entre utilisateurs de banque de donnés et (٢٣٠)  
serveurs,Op Cit,P.76.

## الفصل الثانى

### إلتزامات المستخدم النهائى

يلتزم المستخدم النهائى الذى يعبر عنه بالعميل <sup>(١)</sup> بأربع إلتزامات فى مواجهة المنتج المعلوماتى المتعاقد معه وهى : سداد المقابل المالى ، وضمان سرية التعامل ، وإحترام الغرض من الإستخدام الوارد فى العقد وإتباع تعليمات التشغيل . ويحتاج هذا كله إلى بعض التفصيل :

**الإلتزام الأول : سداد المقابل المالى :** يعد هذا الإلتزام أهم إلتزامات المستخدم النهائى قاطبة <sup>(٢)</sup> ، وهذا هو ما دفع البعض <sup>(٣)</sup> إلى القول بأن الإلتزام بسداد المقابل المالى يعد الإلتزام الوحيد الذى يشغل كاهل المستخدم النهائى <sup>(٤)</sup> .  
ونعرض فى هذا المقام إلى ثلاث مسائل وهى صور المقابل المالى ثم أساس تقديره وبعد ذلك ندرس أحكام تعديله <sup>(٥)</sup> .

(١) لا نحبذ إستخدام مصطلح « العميل » لأن هذا المصطلح ينصرف إلى كل من يتعامل مع المنتج المعلوماتى وإن كان وسيطاً ، فالوسيط يعد عميلاً مباشراً لمن يتعامل معه . وهنا تتجلى أهمية مصطلح « المستخدم النهائى » وهو المصطلح الذى يعبر بوضوح وحسم عن حقيقة المقصود من استخدامه . فبعد مستخدماً نهائياً أو عميلاً نهائياً المستفيد من الخدمة بالمعنى الضيق. وتنبه بأننا نستخدم مصطلح « المستخدم النهائى » كمرادف لمصطلح « العميل » .

DE BELLEFONDS et HOLLANDE , Les contrats informatiques , Op. Cit ., P.139. (٢)

F. SARTRE et M.MOUREN . Informatique et contrats: Modalités et Embûches (٣)  
Op.Cit ., P.105

(٤) يتعرض المستخدم النهائى لجزاء وقف العقد حتى يتم السداد أو الإنهاء بقوة القانون لتخلفه عن

السداد : DE BELLEFONDS et HOLLANDE , Les contrats informatiques , Op.Cit ., P.139.

ويلتزم بسداد كامل القيمة المتفق عليها عن المدة كلها مادام لم يعترض خلال المدة التى يتجدد العقد بعدها ضمناً وهى ستة شهور قبل نهاية مدة العقد ، ولا يؤثر على ذلك ربه مادام بنك المعلومات قد رفض ذلك الرد :

C.A. Paris , 5 e ch . c. 6 Mai 1993.Société Mondomarket C.Société Agence Reuter, Juris Data No.021102 in LAMY: Droit de l'informatique.No. 52,Octobre 1993,G..No.932 P.4

(٥) أنظر بشأن حجية الإيصالات المرسلة عن بعد وقيامها مقام الأصل طبقاً للقرار الوزارى رقم =

أولاً : صور المقابل المالى : أربعة : تتعدد الصور (٦) التى يتخذها المقابل المالى الذى يحدده المنتج المعلوماتى ليعطى تكلفة الخدمة ويكفل له هامش ربح جيد يكافئ إستثماراته فى إمداد الغير بالمعلومات . ونوجز هذه الصور على النحو الآتى (٧) :

١- مبلغ جزافى شامل : قد يتفق الأطراف على أن يكون مقابل الخدمة مبلغاً جزافياً شاملاً يطلق عليه « الاشتراك » ، فيلتزم المستخدم النهائي بسداده أياً كانت مرات استخدامة للبنك . وهذا الاشتراك قد يكون شهرياً كما قد يكون سنوياً . وتكمن ميزة تقدير مقابل الخدمة على هذا النحو فى ضمان جدية المستخدمين حيث يلتزمون بمبلغ مالى محدد مهما كان عدد الاستلة التى يوجهها عميلهم إليهم ضئلاً . ويذهب أن كبار المستخدمين يستفيدون من تقدير الاشتراك جزافياً على هذا النحو، فيكون لهما الرجوع إلى البنك مستفسرين بدون حد أقصى .

٢ - مبلغ جزافى بعد أدنى يسدد نظير حد أدنى من مرات الإستخدام ، فيلتزم المستخدم النهائي علاوة على سداد مبلغ جزافى معين بدفع مقابل مالى إضافى منفصل يتفق عليه عن كل مرة يستخدم فيها البنك بالتجاوز لهذا الحد الأدنى . بعبارة أخرى يتحدد المبلغ الجزافى الأصلي على أساس شغل "مفترض" من المستخدم النهائي لمساحة زمنية معينة جزافاً

---

=٥٧٩-٩١ فى ٢٠ من يونية سنة ١٩٩١ :

Réponse Ministerielle [JOAN (Q) du 25 Novembre 1991, page 4835]:EDI: Quel support d'archivage pour la conservation : des transactions électronique, GAZ.PAL., Mercredi,21 Jeudi 22 Oct .1992 P.22

(٦) ويلاحظ أن العميل الحق فى أن يعرف ما إذا كانت الخدمة مجانية أو بمقابل ، فإذا عرف انها بمقابل تمنع إحاطته بالتعريف المطبقة : J.HUET et M.C CHOISY , La télématique : un nouveau droit ... , Op.Cit., P.64. ويلاحظ أن بعض المعلومات يمكن ، إن لم يكن واجباً ، ان تظل مجانية مثل إرشادات الاستخدام من المنتج للمستخدم النهائي علاوة على الدعاوى من المعلومات بطبيعة الحال : J. HUET , Droit de l'informatique : le régime juridique de la télématique , Op.Cit. , No.33. على ضرورة تقديم المعلومات الدعاوية مجاناً : M.G.CHOISY, Typologie des relations entre utilisateurs de banques de données et serveurs , Op. Cit. , P.76.

(٧) LAMY:Droit de l'informatique,Op.Cit.,No.1911 P.934 et F.SARTRE et M.MOUREN , Informatique et contrats ... Op. Cit. , P.103.



وبلاحظ أن هذا المبلغ الإضافي قد يختلف مقداره باختلاف نوعية المعلومات المقدمة ومصدرها ، فقد تختلف هذه التعريفية من مورد إلي آخر (٨) ، وهنا يلزم إطلاع العميل على تعريفية الخدمة في كل حالة علي حدة (٩) .

٣ - مبلغ جزافي متناقص التعريفية ، فيتمثل المقابل ، الذي يتحدد شهرياً عادة ، في هذه الحالة في مبلغ مالي تتناقص تعريفته مع تعدد مرات الإستخدام بحيث تكون لكل شريحة زمنية تعريفية مختلفة ترتبط إرتباطاً عكسياً بعدد مرات الاستخدام ، فتقل بزيادتها وترتفع بنقصانها (١٠) ويستهدف ذلك تشجيع المستخدمين النهائيين على الرجوع إلى البنك في كل صغيرة وكبيرة (١١) .

٤ - مبلغ جزافي عن كل سؤال : قد يتحدد المقابل المالي في شكل مبلغ معين نظير كل سؤال يقدم إلى البنك ، فيبعد المقابل في هذه الحالة ثمناً للإستفسار (prix d'interogation) ، وهذا الأسلوب في التحديد دارج في مجال الخدمة المعلومات (١٢) المعروفة بـ «خدمة الأسئلة والأجوبة» (service questions - reponses) . ويلجأ البنك عادة ، إلى ربط تعريفية المقابل بحجم (ampleur) السؤال وتعقيده (complexité) .

وينصح أن يطلب المستخدم النهائي عرضاً تقديرياً (Dévis estimatif) قبل تقديمه السؤال إلى البنك على أن توضح فيه تكلفة الإتصال بالبنك ، وذلك حتى لا يفاجئ العميل بأن المبلغ المطلوب (١٣) يجاوز إمكاناته أو يرهقه سداده (١٤) .

---

(٨) أنظر الهامش السابق .

J.BING , Data base publishing , Op.Cit., P.107.

(٩)

J.BING , Data base publishing , Op.Cit., P.107.

(١٠)

(١١) فيحق للمنشآت التي تستخدم البنك إستخداماً جماعياً من جانب عمالها أن تخسّن العقد الذي يربطها بينك المعلومات بنذاً يجعل لفرومها الحق في إستخدام ما تحصل عليه المنشأة الأم من معلومات بشروط مميّنة M.G. CHOISY, Typologie des relations entre utilisateurs de banques de données et serveurs , Op.Cit., P.77.

Rapport GFFIL , Op. Cit., P.64.

(١٢)

F.SARTRE et M.MOUREN , Informatique et contrats .. Op. Cit., P.103.

(١٣)

(١٤) تتحدد تعريفية الساعة في أوروبا بحوالي مائة دولار أمريكي :

J.BING , Data base publishing , Op. Cit., P.107.

ونوره بأن الأصل هو تحميل المستخدم النهائي تكلفة إرسال رد البنك علي استفساره بالبريد ما لم يتفق على غير ذلك (١٥) .

**ثانياً : تقدير المقابل المالى :** يستند تحديد تعريفية الإشتراك أساساً إلي حسابات دقيقة تضمن للمنتج المعلوماتى ربحاً مُجْزِياً ، ولعل أهم العوامل المحددة لهذه التعريفية على الإطلاق هى مدة الاتصال Connect - time وهو ما يمكن تحديده بحسابات مسبقة على إستخدام البنك ، فإذا لم يكن ذلك متاحاً فى هذا التوقيت ، فلا مناص من أن يتم عقب الإستخدام مباشرة .

وليس محظوراً على البنك أن يفرق فى المعاملة بين عملائه عند تقدير المقابل المالى مادامت هذه التفرقة تقوم على أسس معلنة ، فبوسع أن يخص بعض الجهات بتعريفية مخفضة تشجيعاً منه لها ، فيخفضها بالنسبة للعملاء من المعاهد التعليمية أو الجامعات أو المدارس أو الجمعيات العلمية أو مراكز البحوث ، ويرفعها بالنسبة لمن عداهم (١٦) . ويكون للعميل الذى يثبت أنه ينتمى إلى طائفة مستفيدة من تعريفية مخفضة الإستفادة من هذه التعريفية كما أن له أن يعارض فى فرض أى تفرقة تحكمية لا تقوم على أساس معقول معلن (١٧) .

ويلاحظ أن العدالة تقتضى أن يقدم البنك كشف حساب مُفصّل إلى أبعد الحدود (١٨) لتفادى ما قد يشيره المستخدم النهائي من إدعاءات بشأن نوعية السؤال أو مدة الإجابة عنه لاسيما وأن من العملاء من يجادل عند السداد بحجة تحميله بقيمة أسئلة لم يوجهها أو بضمن مدد تشغيل لم يستفد منها .

---

F. SARTRE et M.MOUREN , Informatique et contrats : Modalités et embûches (١٥)  
Op .Cit ., P.103.

Rapport GFFIL . Op. Cit., P.64. (١٦)

(١٧) انظر فى حكم الممارسات التحكمية [ pratiques discriminatoires ] :

Rapport GFFIL, Op.Cit., P.64.

DE BELLEFONDS et HOLLANDE , Les contrats informatiques , Op. Cit., P.139. (١٨)

ويورد سياتهما هذه الضرورة إلى إلزام يثقل كامل البنك فى هذا الممدد بتقديم كشف حساب مُفصّل !  
[L'obligation de facturation détaillée]

مع ذلك يلاحظ أن القليل من العقود يتضمن بنداً يلزم البنك بتقديم كشف حساب تفصيلي، ويتلقى العميل في الكثير من الأحيان كشف حساب غير مقروء ، مما يجعل مراجعته ضرباً من ضروب المستحيل ، بحجة أن هذا الأسلوب يكفل سرية أكبر للعميل بشأن إتصالاته مع البنك (١٩) ، حيث يرد كشف الحساب دون أن يتضمن أي تحديد صريح لمن وجه السؤال ، ويستبدل بهذا الاسم علامة أو رمز أو رقم (٢٠) .

ولا يستطيع رجل قانون يجمع بين ملكتي الفهم السليم والحسم السريع أن يقبل مثل هذا الأسلوب في المعاسبة بين العميل والبنك ، فهذا الأسلوب يجعل للبنك اليد العليا في تحرير كشف الحساب دون رقيب حقيقى أو حسيب فعلى . وتتضاعف مخاوف رجل القانون عندما يرصد الإحجام الخالي الهادف إلى تضمين عقود خدمات العقود ما يجعل ما يورده البنك من أرقام في كشف الحساب الموجه إلى العميل « قرينة قاطعة » غير قابلة لإثبات العكس ، وهو ما يؤدي من ثمت إلى ثبوت أحقية البنك في المطالبة بما يُضمنه كشف الحساب الموجه إلي العميل من مبالغ دون معقب (٢١) !

(١٩) M-G CHOISY: Typologie des relations entre utilisateurs de banques et serveurs  
Op. Cit., P.76 , La responsabilité des parties dans les contrats entre serveurs et utilisateurs des banques de données , Colloque de Namur , Op.Cit., P.58 et C.LAROCHE - VIDAL  
Serveurs - producteurs , utilisateurs .., Op. Cit.,P.74.

(٢٠) أنظر في التتويه بصعوبة تحديد هوية العميل في هذا الشأن :

D.SYX, Vers de nouvelles formes de signature : le problème de la signature dans les rapports juridiques électroniques, DI., 1986 /3 P.133 et P.133, notamment P. 137 et s et M-G. CHOISY, Typologie, des relations entre utilisateurs de banques de données , Op. Cit., P.76. وانظر في التأكيد على أن استخدام الوسائل الالكترونية في التعاقد يثير مشكلات عدة في الإثبات : Bernard AMORY et M. SCHAUS, La formation de contrats par des moyens électroniques DI., 1987/4 PP.206:214. ، وينادى سيادتهما بضرورة إيجاد بديل للتوقيع المكتوب بوسائل ملائمة لما وقع من تطور في هذا الشأن ، وينوهان بأن الرضائي من العقود ، دون العيني أو الرسمي ، هو فقط الممكن إبرامه عن طريق الوسائل الالكترونية في الوقت الحالي ، وينضم إلى هذا الرأي الأستاذ الدكتور محمد زهرة في بحث قدمه إلى مؤتمر الكويت للحاسب الآلي (٤-٧ من نوفمبر ١٩٨٩ ) بعنوان : مدى حجبية التوقيع الإلكتروني في الإثبات في المسائل المدنية والتجارية (خصوصاً ص ٥٤) .

(٢١) =A. BENSOUSSAN, Les contrats télématiques , colloque du Namur , Vol .2 , Op. (٢١)

ثالثاً : تعديل المقابل المالى : يتمتع البنك طبقاً للعقد المبرم مع العميل بالحق فى تعديل المقابل المالى الإئتماني إعمالاً لبند دارج يطلق عليه (clause d'indexation) (٢٢) ، ويكون للمنتج بموجب هذا البند منح العميل مهلة زمنية معينة - شهر عادة - بعد تعديل المقابل المالى بالزيادة ، حتى يتدير أمره فيقرر بعدها إما الإستمرار فى تنفيذ العقد وإما الإكتفاء بالمدة السابقة وإنهاء العقد .

ولا يحتاج الأمر إلى قرار صريح من العميل بالإستمرار أو الانتهاء حيث أن الغالب أن يكفى بعدم إعتراضه على الرسالة التى يوجهها إليه البنك على شاشة استقبال المعلومات الموجودة لدى عميله . فبعد سكوت العميل مدة زمنية معينة تتحدد فى العقد ، سكوتاً ملائماً يعنى قبول العميل الالتزام بالتعريف الجديدة (٢٣) .

ولا ننكر مخاوفنا المتزايدة من هذه البنود المدعمة لمركز البنك فى مواجهة عميله على حساب قواعد العدالة ، فإذا كانت قواعد الاثبات بوجه عام يجوز الاتفاق على مخالفتها فإن البنك لا يجوز له فى رأينا أن يملك فى يمينه الحق فى اصطناع دليل لنفسه رغم أن القواعد العامة تحرم ذلك [ Nul ne peut se constituer de preuve à soi - même ] ، ولا يشفع وجود قواعد للمنافسة العادلة بين البنوك فى القضاء على هذه المخاوف ، وإن كنا لا نستطيع إنكار تأثير قواعد المنافسة فى الحد منها (٢٤) على أساس أن المنافسة ستؤدى على المدى

---

Cit., P.38.

(٢٢) LAMY : Droit de l'informatique , Op. Cit., No. 1839,P.1205 وهو بند دارج فى عقود

المقاولات : Rapport GFFIL , Op. Cit., P.64 .

(٢٣) وقد حكم قضاء النقض الفرنسى بأن موافقة العميل على إعادة تقدير المقابل الجزافى لا تعنى موافقته على أسلوب التقدير غير الجزافى الذى مرض عليه . ولا سيما إذا كان العميل قد سبق أن أفصح عن أمله فى إعادة النظر فى المقابل الجزافى بصورة شهرية وهو ما يؤكد تمسكه بالأسلوب الجزافى فى المحاسبة: Cass . Com . 23 Fév . 1993 , No . 9114 . 340 inédit in LAMY: droit de l'informatique Bulletin d'Actualité, No.880 P.5.

Op. F.SARTRE et M.MOUREN , Informatique et contrats: Modalités et embûches (٢٤)  
Cit., P.103.

البعيد إلى طرد الطالح من البنوك (٢٥) وبقاء الصالح ، وليس الأصلح ، منها . ونقصد بذلك ألا يبقى في الساحة الأصلح بما هو موجود بل الصالح منه فحسب ، حيث أن التمسك ببقاء الصالح هو وحده الذي يتفق مع ما نتادى به من سيادة الأخلاق المهنية الرفيعة .

ويمكن أن نستخلص من أحكام القضاء الفرنسي ما يدعم مخاوفنا ، فقد رفض القضاء هناك الإعتداد بـ«الفاتورة» الصادرة من البنك إلى العميل في مجال إستهلاك الطاقة والماء وإستخدام الهاتف إلا إذا أثبت العميل عدم إحتراف الإدارة بالمستندات المؤيدة «للفاتورة» (٢٦) ، أو أقام الدليل على أن معدل الإستهلاك قد قفز فجأة بعد فترة ثبات طويلة عند معدل ضعيف (٢٧) ، أو أن إرتفاع معدل المكالمات التليفونية الزائدة معاصر لإقامة سترال جديد (٢٨) وهذا كله يعكس إتجاه القضاء الفرنسي إلى الدفاع عن مصالح العميل الذي لا يملك أية مستندات تحت يده ، حيث توجد كلها تحت يد خصمه .

يبقى أن نقول أن القضاء لا يتردد في إعطاء الحق لبنك المعلومات - إذا ما ثبت خطأ المتعاقد مع البنك المتمثل في عدم سداد الجُعل المالى المتفق عليه - في إنهاء العقد . ويتم هذا الإنهاء عادة بحرمان العميل من دخول الشبكة (٢٩) .

#### الإلتزام الثانى : ضمان سرية التعامل [Garantie de la confidentialité] : يقابل هذا

(٢٥) أنظر في التنويه بضرورة إتخاذ جانب الحذر ، في ظل القوانين الحالية ، في هذا الشأن : Jérôme HUET et Philippe LE TOURNEAU, Droit privé et informatique : La protection des biens, les obligations contractuelles , la preuve, in Emergence du droit de l'informatique , Editions Les PARQUES 1983 , notamment P.48.

(٢٦) T-Adm - Paris , 1 re ch. 65 ème , sec. 28 Fév . 1989 , Aff . Mme Feu ,DIT1990/3 PP.48:49.

(٢٧) Conseil d'Etat , 2 ème et 6 ème sous section reunies, 12 mai 1989, Aff. Laboratoire ARMAND et PAINSONNEAU, DIT 1990/3 P.45.

(٢٨) Conseil d'Etat , 2 ème et 6 ème sous section reunies, 21 Juillet 1989, Aff. (٢٩) TOUHAMI , DIT 1990/3 , P.49.

(٢٩) C.A. Paris , 5 e ch . B . 3 Déc . 1992 , Jagord e. société IB Telematic , Juris Data No. 23629 publié in LAMY droit de l'informatique, Bull. D'Actualité, No. 47, Avril 1993, No. No. 1727 P.8.

الإلتزام بإتزام البنك باحترام سرية التعامل ، فهذا التعامل لا يكون إلا متبادلاً (٣٠) . ولا يوجد جديد يقال في هذا الشأن إلا التأكيد على أمرين لا نرى ثالثاً لهما وهما :  
الأول : إن المقصود بالسرية هنا هو سرية كل من الرمز السري (Code secret) وكلمة المرور (Mot de passe) ، وهما أسلوبان أساسيان في التعامل مع البنك . وقد يلجأ البنك إلى أحدهما فقط أو يفرضهما معاً ، فيجعل الأول لتوجيه السؤال ويخصص الثاني لتقديم الإجابة (٣١) .

الثاني : إن العميل له الحق دائماً في طلب تغيير الرمز السري أو كلمة المرور كلما استشعر وجود خطر حال أو مستقبل ، يتهده في هذا الشأن . ويتفق عادة على منح البنك مهلة للاستجابة إلى طلب العميل في هذا الشأن ، فإذا لم يستجب البنك تنصل العميل من المسؤولية عن سداد مقابل كل ما يتلقاه البنك من إستفسارات عن طريق إستخدام الرمز السري أو كلمة المرور المطعون فيها لعدم صدق تمثيلها للعميل . وليس أمام البنك لعقد مسؤولية عميله في هذا الصدد إلا إثبات تقصير الأخير في بذل الكافي والضروري من الإحتياطات لحماية ما يخصه من رمز سري أو كلمة مرور خاصة به (٣٢) .

الإلتزام الثالث : إحترام الغرض من الاستخدام الوارد في العقد : يلتزم المستخدم النهائي بموجب العقد الذي يربطه بالبنك بعدم تجاوز الغرض الاتفاقى من الإستخدام ، ومن المعروف ان هذا الغرض مزدوج ، ويحتاج الأمر إلى بعض التفصيل على النحو الآتى (٣٣) :  
١ - عدم السماح للغير باستخدام البنك ، يرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بالإلتزام المستخدم النهائي بإحترام تعليمات التشغيل وهو الإلتزام الرابع الذي نعرض له بعد أن نفرغ من دراسة

(٣٠) ويستند ذلك إلى أن هذا الإلتزام يمثل ضماناً للطرفين : Y. POULLET , The information contract, Op. Cit., P.120.

(٣١) M-G CHOISY, La responsabilité des parties dans les contrats conclus entre serveurs utilisateurs des banques de données, Op. Cit., P.53 ; Typologie des relations entre utilisateurs de banques de données et serveurs, Op. Cit., P.76.

(٣٢) F.SARTRE ET M.MOUREN , Informatique et contrats : Modalités et embûches Op. Cit ., P.104

(٣٣) Claire LAROCHE - VIDAL , Serveurs , producteurs , utilisateurs., Op. Cit., P.74.

هذا الالتزام .

ويذكر الأمر إذا ما قام عمال العميل باستخدام البنك حيث يثور التساؤل حول مدى أحقيتهم في ذلك ؟

لا يوجد ما يحول دون القول بأحقية العاملين في منشأة العميل ، ما لم يوجد إتفاق مخالف بطبيعة الحال ، في استخدام البنك مادام ذلك يتم لحساب أحد عملاء رب العمل . ويلاحظ أن الحكمة تفرض على العميل أن يضيق دائرة أصحاب الحق في استخدام البنك حتى لا يشيع الرمز السري أو تنتشر كلمة المرور بما يجعل المسؤولية تتفرق وتشيع إذا ما وقع إنتهاك لعقد خدمات المعلومات (٢٤) .

وتنوه بجرمان العمل على التسامح بشأن إستفادة فروع منشأة العميل المتعاقد مع البنك مما يحصل عليه الأخير من معلومات بإعتبار أن ذلك بعد بمثابة تضحية (lacher un peu de- lest) ذات هدف تجارى دعائى (٢٥) ، وإن كانت فى حقيقة الأمر تضحية مدفوعة الأجر حيث يراعيها البنك عند تحديده لتعريف الخدمة .

ويلتزم العميل بعدم استخدام المعلومات التى حصل عليها كعميل فرد لاستعماله الشخصى فى مجال مهنى كما لو إستخدامها فى مكتب للمحاماة أو للمحاسبة ولو كان خاصاً به ، وعدم إستخدام ما حصل عليه من معلومات لإستخدام مهنى لإستخدامه الشخصى . ومفاد ذلك أن العميل يلتزم بالإحترام الحرفى الصارم لعبارات العقد فيما يتعلق بالفرض من الاستخدام (٢٦) .

٢ - عدم السماح للغير بالإستفادة من البنك : يقصد بذلك ألا يسى العميل وعماله إستخدام حقهم التعاقدى فى النفاذ إلى مضمون البنك فيستشيرون البنك بهدف الحصول على

---

DE BELLEFONDS et HOLLANDE , Les contrats informatiques , Op. Cit., (٢٤) P.142.

M-G. CHOISY , La responsabilité des parties dans les contrats entre serveurs et (٢٥) utilisateurs banques de données., Op. Cit., P.53.

Y .POULLET , The information : أنظر بشأن التأكيد على الخوف للتبادل بين الطرفين : (٢٦) contract , Op. Cit., P.138.

بعض الإجابات لمساعدة الغير بمقابل أو بدون مقابل (٣٧) .

٣ - عدم إستنزاف معلومات البنك : يعرف إستنزاف معلومات البنك بظاهرة Down-loading ، ومفاد هذه الظاهرة هو قيام العميل بتجميع إجابات البنك في كل ما يهجه من معلومات وتخزينها لديه ثم إنها - إشتراكه في البنك (٣٨) بإعتبار أنه قد أصبح له بنكه الخاص المجاني (In - House Service) (٣٩) . بعبارة أخرى يستهدف الإستنزاف إفراغ البنك من محتوياته (٤٠) ، بحيث يكون للعميل بنكاً قائماً بذاته دون حاجة إلى البنك الأصلي.

ولا شك في أن هذا الأسلوب يتضمن انتهاكاً لحق المؤلف المعقود للبنك على مصنفه المعلوماتي كما سبق القول (٤١) . وليس في القول بأحقية العميل في استغلال ما يحصل عليه من إجابات بإعتباره مؤلفاً لها إلا محض إختلاق يرمى إلى إلحاق الخراب بالقائم من بنوك المعلومات . وكل ما يمكن الإعتراف به للعميل هو حقه - بعد الحصول على موافقة كتابية من البنك - في توليد مصنفات مبتكرة بالإستعانة بما يحصل عليه من إجابات ، وفي هذه الحالة تتعقد أبوة هذه المصنفات المستحدثة له أو للبنك أو لهما معاً حسب الإتفاق (٤٢) .

---

(٣٧) يلاحظ أن المقابل وارد في كل الأحوال ، فلا توجد مجاملة بغير مقابل . ويتخذ هذا المقابل في أضعف الإحتمالات صورة « المعاملة بالمثل » في المستقبل .

(٣٨) أنظر تعريفات أخرى لهذا المصطلح : Y. POULLET , The information contract ..., Op. cit., P. 128 et Note No. 29 P. 149 et J. BING, Data base publishing , Op. Cit., P.91.

J.BING , Data base publishing , Op. Cit., P.108. (٣٩)

(٤٠) ويعبر عن ذلك بالفرنسية بـ : M-G CHOISY (Vidage complet des banques de données): Typologie des relations entre utilisateurs de banques de données et serveurs , Op. Cit., P.77. وقد يرد نادراً في عقد خدمات المعلومات بندا يرخس بتفريغ القاعدة على هذا النحو : Y. POULLET , The information contract , Op. Cit., P.134 والتنويه بهذا الخطر : G. GINSBURG , Creation and commercial value ..., Op. Cit., P.15.

(٤١) انظر مسبقاً دراستنا للمشروعية وحق المؤلف ص ١١٢ ، ونلاحظ أنه حتى إذا لم تكن المعلومات محمية بقوانين حماية حق المؤلف يعتبر هذا الأسلوب بمثابة منافسة غير مشروعة (Unfair competition) : J. BING , Data base publishing , Op. Cit., P.109.

(٤٢) انظر في نفس المعنى : A. FRANÇON , Banques de données et droit d'auteur , Op. Cit., P.9.



فإذا إنتهينا إلى حظر لجوء العميل إلى الـ Downloading ليكون له بنكه الخاص على حساب البنك المشترك فيه ، فإن الحكمة تقتضى أيضاً سحب هذا الحظر على أية عملية نسخ، بخلاف تلك التى تتم في ذاكرة الحاسب الشخصى للعميل ، لهذه المعلومات . يستوى فى ذلك أن يكون مقصود العميل من إجراء هذا النسخ تقديم ما حصل عليه دون وجه حق ، بمقابل أو بدون مقابل (٤٣) ، إلى الغير (٤٤) أو الإستعانة بما يتم نسخه فى تكوين بنكه الخاص .

على أية حال فإن وسيلة التحكم فى ذلك كله لن تكون إلا فى التعاون الرطيد بين الأطراف (٤٥). وتنفيذ العقد بحسن نية من جانب العميل ، وذلك لعجز أية وسيلة حمانية أخرى، تقنية أو قانونية (٤٦) ، عن التحكم الفعال فى هذه الظاهرة . وهذا هو ما يفسر إكتفاء أطراف العقد بالإشارة الصريحة (٤٧) فى العقد على حظر مساس العميل ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، بما للبنك من حقوق مشروعة على مصنفه المعلوماتى ، وعلى إلزام العميل إذا ما إضطر إلى تقديم ما يحصل عليه من معلومات البنك (٤٨) إلى الغير بأن يشير إلى أن

---

A. BENSOUSSAN, Les contrats télématiques , Colloque de Namur , vol.2 , Op. (٤٣)

Cit., P.42. وينتوه بأن هذه الظاهرة أصبحت بمثابة « أمر واقع » بالنسبة للمنتج و بات همه كله يتصرف

إلى البحث عن سياسة رقابية : Y. POULLET , The information contract, Op. Cit., P.128. وينتوه

أيضاً بلجوء المنتجين فى سبيل الحد من هذه الظاهرة إلى فرض جعل إضافى بعدد الخطوات الموصلة

للمستخدم بالمف المعلوماتى للبنك : J.BING, Data base publishing , Op. cit., P.107 ويشير سياسته

كذلك إلى أن هناك من منتجي قواعد البيانات من يطرح ملفاته للتداول على اقراص ممغنطة ( compact disk )

(ص ١٠٩).

GFFIL , Op. Cit., P.63.

(٤٤)

F.COLLART-DUTILLEUL (٤٥) أنظر فى التنويه بهذا التعاون المستمر طوال قيام العلاقة التعاقدية

Les apports des contrats de l'informatique au droit des contrats , Op. Cit., No.35 P.240.

CA. BENSOUSSAN, Les contrats télématiques, Colloque de Namur, Vol.2., Op. Cit., (٤٦)

PP.42:43

J. HUET , La modification du droit sous l'influence de l'informatique., Op. Cit., (٤٧)

No.19.

M-G CHOISY , La responsabilité des parties dans les contrats entre les serveurs et (٤٨)

«الحقوق المتعلقة بهذه المعلومات محفوظة للبنك دون سواء» حتى تبرأ ذمته من أية عملية إستغلال لاحقة من جانب الغير لهذه المعلومات (٤٩) .

ونتوه بأنه إذا تعاقد العميل للحصول على المعلومات من خلال وسيط ، فليس للوسيط أن يقدم له غير المخرجات الحقيقية التى خرجت من الحاسب عند توجيه السؤال إليه . بعبارة أخرى ليس له أن ينسخ صورة لنفسه منها ليقدمها إلى أول عميل يوجه إليه السؤال نفسه (٥٠) .

ويلاحظ بوجه عام أن المنتجين يفرضون تعريفات مختلفة بحسب الغرض الذى يبتغيه العميل من تعاقد مع البنك (٥١) ، فتخول التعريف العادية العميل الحق فى الاستفادة من المعلومات وتخزينها وتخزيناً مؤقتاً (٥٢) ، ونسخها نسخاً محدداً (٥٣) ، وتعطيه التعريف الأعلى ، علاوة على ما تقدم ، الحق أيضاً فى تحميل معلومات البنك على أجهزته الخاصة (Downloading) ، ويدهى أن المنطق والعدالة يقتضيان فتح باب النقاش حول التعريف العادلة إذا ما كان للعميل الحق فى الاستفادة من المعلومات وتخزينها وتخزيناً دائماً لغرض نسخها وإعادة طرحها للتعامل فيها بالبيع (٥٤) .

**الإلتزام الرابع : إحترام تعليمات التشغيل :** يقابل هذا الإلتزام إلتزام البنك بالإعلام والتأهيل ، فإذا ما أوفى البنك بإلتزامه بالإعلام والتأهيل فلا بد من إمتثال العميل لتعليمات التشغيل التى يفرضها عليه البنك كما سبق أن أوضحنا عند بحثنا لإلتزام البنك بالإستجابة

utilisateurs des banques de données , Colloque de Namur, Op. Cit., P.52.

A.BENSOUSSAN, Les contrats télématiques , Colloque de Namur, Op. Cit., P.43 (٤٩)  
et M-G CHOISY , Ibid.

(٥٠) أنظر فى إلتزام السمسار بأن يقدم إلى عميله أصل الإجابة ( Listing original ) دون سواء :

M-G. CHOISY , La responsabilité des parties dans les contrats entre les serveurs et utilisateurs des banques de données , Colloque de Namur, Op. Cit., P.52.

Y. POULLET , The information contract, Op. Cit., P.133. (٥١)

(٥٢) يسمح هذا الأسلوب بالإطلاع على المعلومات مباشرة (على الهواء) off- line ، فتتخفى تكلفة

J. BING Data base publishing , Op.Cit., P.108. التشغيل على الحاسب المرتبط بالآلة المعلوماتية :

J.BING , Data base publishing, Op.Cit., Note No. 54 P.151. (٥٣)

(٥٤) أنظر فى مطالبة المنتجين بالتنبيه إلى خطر التحميل غير المرخص به سالف البيان : LAROCHE-

VIDAL , Serveurs , producteurs , utilisateurs , Op.Cit., P.74.s

## الفورية لإتصالات العميل .

وننوه هنا بما درج عليه العميل من ظهور تعليمات التشغيل على شاشة النهاية الطرفية (Terminal) للعميل قبل بدء الإتصال بالملف المعلوماتي ثم متابعة العميل بالالتزم من الإرشادات لمراجع نفسه عند كل مرحلة ، وتوضيح الخطأ الذي وقع فيه عند التشغيل وحثه على إعادة الكرة مرة أخرى بعد تصحيح ما وقع . كما أن العمل جرى على أن يفرد سجلاً يضمه المشكلات التي تعترضه عند التشغيل ، وأن يوافق البنك بصورة دورية بها حتى يستطيع البنك التعاون معه في حلها (٥٥) .

وتؤكد على أن مسئولية العميل تتعدّد إذا ما ثبت إخلاله بأي من الإلتزامات الرئيسية السابقة البيان ، هذه المسئولية التي قد تكون عقدية أو تقصيرية حسب الأحوال ، فهي عقدية إذا تعلقت بعقد خدمات المعلومات وكانت بين أطرافه ، وهي تقصيرية إذا تمثّلت في المساس بحقوق الغير . وهذا المساس قد يعزى إلى أكثر من سبب ولعل أبرز هذه الأسباب (٥٦) هو المساس بحقوق المؤلف أو المنافسة غير المشروعة (٥٧) .

على أية حال فاللاحظ بوجه عام أن عقد خدمات المعلومات من وضع بنك المعلومات وحده فهو إذن من عقود الأذعان التي يجب أن يفسر أي بند غامض فيها لمصلحة الطرف المدّعن، دائماً كان أو مديناً (٥٨) ، ولعل أهم ما يميزه هو إتفاق مقدّمى الخدمة على فحواه ، فعقود

---

(٥٥) DE BELLEFONDS et HOLLANDE , Les contrats informatiques , Op.Cit., P.142.

(٥٦) DE BELLEFONDS et HOLLANDE , Les contrats informatiques , Op.Cit., P.140.

(٥٧) لذا أدان القضاء الفرنسي مورد المعلومات الذي أنهى عقده مع المعلوماتي قبل أوّانه واستأثر بعملاء

الآخر حتى نهاية مدة العقد : TGI Paris , 3 ème ch. 3 Mars 1993 Société calitel c/ société BD : No. 42352 /92 , LAMY: droit de l'informatique , Bull.d'Actualité, No. 52 octobre 1993 , G, No. 1642 P.8.

(٥٨) انظر في تطابق عقود بطاقات الوفاء التي تقدمها البنوك أو الشركات لرجال الأعمال من معادى

السفر والترحال : د. أحمد عبد الرحمن اللحام ، نماذج العقود ووسائل مواجهة الشروط المجحفة فيها :

دراسة تحليلية مقارنة في الفقه والقضاء الأنجلوأمريكي مع الإشارة إلى الوضع في الكويت . مجلة الحقوق تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت ، ص ١٦ ع ١٠ ، مارس ويونيو سنة ١٩٩٢ ، ص ٢٤٦ : ٢٤٧ حيث يشير صراحة إلى أن «كل من كتب عن نماذج العقود قبل حقيقة أنها لا تقرأ ، وإن قرأت لا تفهم»

خدمات المعلومات تتطابق فيما بينها ولو صدرت من بنوك متنافسة حيث أن التنافس لا يتعلق في حقيقة الأمر إلا بالبنود الثانوية وحدها (٥٩) . وهذا هو أساس في إستبعاد بنود تحديد المسؤولية في عقود المعلوماتية إذا لم تكن مبررة ومكتوبة بخط واضح (٦٠) ، وهذا هو أيضا ما دفع البعض (٦١) إلى المطالبة بوضع قائمة سوداء بالشروط التعسفية بطبيعتها بحيث يمكن إستناداً إلى هذه القائمة إما إشتراط عدم إيراد هذه الشروط أصلاً في العقود محل التشريع وإما أن يعد ورودها في القائمة قرينة على إعتبارها شروطاً تعسفية .



---

= ويؤيد موقف المشرع الأمريكي للموسع لنطاق الحماية الممنوحة للطرف الضعيف خلافاً للمشرع البريطاني الذي يبدو لسيابته أنه يميل نحو مصلحة الطرف الضعيف على استحياء إنحيازاً إلى مبدأ حرية التعاقد وحرمة العقد .

(٥٩) Cass . Ch. Com. 9 Mai 1990 Aff . Oda C/ Leroux et C.A. Versailles , 13 e ch.  
30 Juin 1988 ( Deux arrêts inédits )

(٦٠) وقد أكد واضع الأعمال التحضيرية للقانون المدني ذلك ( مجموعة الأعمال التحضيرية ، ج ٢ ، ص ٣٠٠ ) استناداً إلى أن المفروض أن العاقد الآخر وهو أقوى العاقلين ، يتوافر له من الوسائل ما يمكنه من أن يفرض على المذعن عند التعاقد شروطاً واضحة بيّنة ، فإذا لم يفعل ذلك أخذ بخطئه أو تقصيره وحمل تبعته لأنه يعتبر متسبباً في هذا الفوض .

(٦١) أنظر في تفصيل ذلك الزميل الدكتور حصن عبد الباسط جميعي ، أثر عدم التكافؤ بين المتعاقدين على شروط العقد ، دار النهضة العربية / القاهرة ، عام ١٩٩١ ص ٣١٨ .

## خاتمة

يتضح لنا مما تقدم أن عقد خدمات المعلومات يعد عقداً من عقود المعاولة [contrat de louage d'ouvrage ou.. d'entreprise] <sup>(١)</sup> ، وبهذا التكييف القانوني المنضبط لهذا العقد تتجلى لنا ضرورة نبذ القول بأنه عقد تقديم خدمة [contrat de prestation de service] <sup>(٢)</sup> لكونه تكييفاً وصفاً لمحل العقد وليس تكييفاً قانونياً للعقد نفسه .

وليس في قولنا بهذا التكييف القانوني تأويلاً للنصوص القانونية القائمة بما لا تحتل أم تطبيق ، فكل خصائص عقد المعاولة متوافرة في هذا العقد ، فالمنتج هو الماثل (Maître d'œuvre) ، الذي يؤدي عملاً إلى المستخدم النهائي ، وهو رب العمل (Maître d'ouvrage) ، نظير أجرة يتمهد به الأخير للأول .

ومفاد ذلك أن هذا العقد ليس عقداً غير مسمى (contrat sui generis) لا يعرف له رجال القانون من قبل سمياً ويستعصى على الفقيه إدراجه ضمن العقود المسماة الناجزة ، فليس معنى ما يكتنف أية عملية تكييف لأي عقد من صعوبات <sup>(٣)</sup> أن يلجأ الفقيه إلى الأسير والأسهل وهو إخراج العقد من زمرة العقود المسماة والقول بأنه عقد غير مسمى ، كما يقول بعض الفقهاء الفرنسيين ، بمقولة عدم وجود تكييف قانوني ملائم لهذا العقد حتى الآن لاسيما بالنظر إلى التزامات ومسئوليات المورد <sup>(٤)</sup> ، فدور الفقيه والقاضي لا يجب أن يكون

M-G CHOIXY, Typologie des relations, entre utilisateurs de banques de données et (١) serveurs, Op.Cit.P.76 et DE BELLEFONDS et HOLLANDE, Les contrats informatiques, Op.Cit.P.139. LAMY droit de l'informatique, Op.Cit., No.1829 P.1200

J.HUET, Droit de l'informatique: Régime juridique de la télématique interactive (٢) (contract for the الإنجليزية) , Op.Cit., No.36 (Décret du 17 Janv.1984) , S.CHALTON, Liability: The provisional service) , بقصد تخفيف عبء المسؤولية الناشئة عنه : information Age ..., Op.Cit.P.6.

Jean: أنظر في القول بصعوبة انزال التكييف القانوني السليم بالعقود الجديدة (٣) PAILLUSSEAU, Les contrats d'affaires, J.C.P.éd.G.1987.1.3275 No.34 , وأنظر في انطباق هذا Philippe LE TOURNEAU, Très brèves: على برامج الحاسبات بوجه عام : observation sur la nature des contrats relatifs aux logiciels, J.C.P.éd.Notariale, 1982.1.220.

F.COLLART-DUTILLEUL, Les apports des contrats de l'informatique au droit des (٤) contrats, Op.Cit.No.15 P.229.

أبداً الإستسلام لما يخلعه الأطراف على عقودهم من تكييفات<sup>(٥)</sup> ومسميات ، بل دراسة بنوده وإنزال التكييف القانوني السليم بها ، فوصف "العقد يجب أن يرتبط بعناصر ثابتة لا تتغير، عناصر واضحة ومحددة"<sup>(٦)</sup> ، وإذا ما تغيرت عبارات العقد أو تبدلت ، وكان واضحاً منها إنها تشف عن حقيقة هذا العقد ، فلا يحق للفقهاء أن يتفاضوا عن ذلك بل يلتزم بأن يتأمل بنود العقد في ضوء النصوص التقليدية للقانون المدني . فإذا ما وجد أن العقد محل الدراسة يقبل، ولو مع بعض التحوير ، تكييفاً قانونياً معيناً ، فلا يجب أن يتردد في إنزاله عليه ، أما إذا تبين أن العقد في حقيقته مركباً ، بمعنى أنه يتكون من مجموعة من العقود المتباينة ، فعليه أن يقبل مبدأ التجزئة ، فيقسم العقد الواحد الى مجموعة من العقود البسيطة إمتثالاً لقواعد التكييف<sup>(٧)</sup> ما لم يكن طابع أحد العقود هو الغالب بطبيعة الحال ، حيث يثبت في هذه الحالة للعقد التكييف الغالب .

نستخلص مما تقدم أن الصواب لا يجانب من يقول بأن عقد المقارلة يستوعب كل العقود التي تستوفي عناصره فيعد مقارلاً كل من يقوم بعمل لحساب شخص آخر في مقابل أجر ، دون أن يخضع لإشرافه أو إدارته<sup>(٨)</sup> . ويتعين من ثمت أن تقول مع القائلين بأن المواد الواردة في التقنين المدني المصري (المواد ٦٤٦ - ٦٦٨) تنطبق على جميع المقارلات أيا كان محلها ، باستثناء ما وضع له المشرع اسماً ونظماً خاصين ، فتعد هذه النصوص الأحكام العامة التي

ECLANCHE,GAUDRAT DE LAMBERTRIE,NÉGRE,Les relations contractuelles,(٥)  
No.23 P.231.

(٦) الأستاذ الدكتور محمد لبيب شنب ، شرح أحكام عقد المقارلة ، دار النهضة العربية / القاهرة ، هام ١٩٦٢ رقم ١٤ ص ٢٦ .

(٧) F.COLLAART-DUTILLEUL,Les apports des contrats de l'informatique au droit des  
contrats ,Op.Cit.,No.17 PP.230:231.

(٨) لبيب شنب للرجع السابق ، رقم ٦ ص ١١ وهما أكده سياحته في مقابلة شخصية تمت في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٩٢ وانظر في نفس المعنى الأستاذ الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني : الجزء السابع ، المجلد الأول : العقد الواردة على العمل : المقارلة والوكالة والوكالة والحراسة ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، تتبع المستشار مصطفى الفقى ، عام ١٩٨٩ رقم ٩ ص ٤٢ ، ورقم ٢٩ ص ٧٣ . وانظر في التكييف القانوني لعقود الخدمات المعلوماتية في مجال اعداد البرامج وصيانة وتدريب المستخدمين عليها : د. السيد محمد السيد عمران ، الطبيعة القانونية لعقود المعلومات والحساب الآلى البرامج الخدمات ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٩٢ ص ٨٩ في الهامش وتكملة الهامش ص ٩٠ .

تنطبق على كل المقاولات <sup>(٩)</sup> ، فإذا ما توافرت خصائص عقد المقابلة من أنه عقد رضنى ، ومعاوضة ، وملزم للجانبين ووارد على العمل كان العقد «مقابلة» أيا كانت طبيعة العمل المطلوب القيام به <sup>(١٠)</sup>.

وقد سبق لنا التأكيد <sup>(١١)</sup> على أن استحداث نظم قانونية جديدة لمواجهة الموضوعات المتجددة الصور والأشكال دون محاولة معالجتها بداية فى ظل التشريعات القائمة المستقرة لا يدل إلا على قصور فى جانب رجل القانون نفسه ، ولا معنى هذا القصور إلا أمراً واحداً وهو عدم رصوخ هذا الرجل فى علمه <sup>(١٢)</sup>. ومفاد ذلك أنه "إذا اقتضى تطور المجتمع أن يتولى القانون تنظيم مراكز لم تكن معروفة من قبل ، فإن أمكن إدراج النظام القانونى الجديد فى أحد الأجناس القانونية المعروفة التى صقل الزمن قواعدها وقثلها رجال القانون تمثيلاً كاملاً، كان ذلك أدعى الى تيسير فهم هذا النظام الجديد وبالتالي إلى تيسير تطبيقه" <sup>(١٣)</sup>.

خلاصة القول أننا نعتقد من جانبنا فى أن عقد خدمات المعلومات هو أحد عقود المقابلة المنتشرة فى كل المجالات <sup>(١٤)</sup>.

(٩) شنب ، المرجع السابق ، رقم ٣ ص ٦ .

(١٠) شنب ، المرجع السابق ، رقم ٧ ص ١٢ : ١٣ .

(١١) انظر سابقاً ص ٢٩ وما بعدها .

(١٢) مرجعنا الحاصل على جائزة الدولة التشجيعية : الحماية القانونية لبرامج الحاسب الإلكتروني ، دار

الثقافة للطباعة والنشر / القاهرة ، عام ١٩٨٧ ، ص ٢٠٠ .

(١٣) الأستاذ الدكتور إسماعيل غانم ، محاضرات فى النظرية العامة للحق ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ،

عام ١٩٦٦ ، ص ٨٤ .

(١٤) مثل مقاولات إقامة المباني على إختلاف أنواعها وتشديد الجسور وترميمها ، وبيع الكتب والمجلات ، ونشر الإعلانات ، وعرض الأفلام السينمائية ، وتقديم المسرحيات والحفلات الموسيقية ، وألعاب ( السيرك ) ، وحياسة الملابس وكيفية وتنظيفها ، وجمع الألبان من منتجاتها وتسليمها إلى جمعية تعاونية فى مقابل مبلغ من النقود ، وذلك بوسائل الجامع الخاصة وبواسطة عماله ، وتهريب أسير من مصكر اعتقال ، وقطر سيارة معطلة من مكان لآخر ( شنب ، المرجع السابق ، رقم ٨ ص ١٢ : ١٤ ) والمقد الطبي [ وهو الاتفاق الذى يقصد به أن يقوم طبيب بالعناية بصحة وعلاجه مقابل أجر أو أتعاب ] ( شنب رقم ٢٨ ص ٢٧ ) وعقد إعطه الحامى للرأى القانونى والمرافعة عن عميله ( شنب رقم ٣٥ ص ٤٧ : ٤٨ ) والمقد المبرم بين المعلم وتلميذه أو من ينوب عن هذا التلميذ ، وموضوعه التعليم ، والمقد المبرم بين الحاسب وعميله موضوعه تنظيم الحاسبات ومراجعتها ( شنب رقم ٢٨ ص ٥٠ ) وعقد المشورة ، وموضوعه مساعدة العميل بالرأى ( د.أنور أحمد راشد الفزيع ، عقد المشورة فى مجال الحصول على أنظمة حاسبات آلية ، مؤتمر الكويت الأول للقانون والحاسب =

فإذا انتهينا من مشكلة التكييف ، وهى المشكلة التى ما كان لباحث أن يتصدى إليها إلا بعد أن أحاط بكل جوانب عقد خدمات المعلومات ، بات جديراً بنا التنويه - مرة أخرى - بخطورة دور بنوك المعلومات فى صنع القرار لاسيما فى مجتمع إيقاعه السرعة ومتهاجه الحسم. وعلى هذا الأساس ترى التشدد فى تطبيق قواعد المسؤولية على هذه البنوك أو بالأحرى على القائمين عليها حتى لا تهدر حقوق العملاء بغير مقتض أو ميرد<sup>(١٦)</sup>.

وتؤكد فى ختام هذه الدراسة<sup>(١٧)</sup> تأييدنا لوضع نظام دولى للمعلومات يحكمه قانون عالمى للإتصالات<sup>(١٨)</sup> يوازن بين حاجة الشعوب إلى المعلومات وحاجة منتجى هذه المعلومات إلى تحقيق الربح الكفيل باستمرارهم فى التنافس لخدمة هذه الشعوب ، فقوانين العرض والطلب تعد فى حد ذاتها حافزاً على بقاء الجاد من هذه البنوك وخروج غير الجاد منها ، لتستمر البنوك الجادة وحدها فى تقديم سلعتها الرائجة<sup>(١٩)</sup> لكل باحث فى زمن أصبح فيه العلم ، بمفهومه الواسع ، أساساً لكل شىء .

= الأتى ، ٤-٧ نوفمبر سنة ١٩٨٩ ، جامعة الكويت / كلية الحقوق ، ص ١٠) انظر ذلك من يقول بتوسعة مفهوم البيع ليشمل كل عقد يستهدف الحصول على شىء مادي أو معنوي مقابل جعل مالى  
R.SAVATIER, La vente des services , Op.Cit., P.232:

S.CHALTON, Liability:The Information Age...,Op.Cit.,P.6. (١٥)

(١٦) نتوه بأن الإتجاه الحالى لفرنسا هو جعل الإلتزام المترتب على عقود المعلوماتية إلتزاماً وسطياً بين الإلتزام ببذل عناية والإلتزام بتحقيق نتيجة ، أو بعبارة أخرى ببذل عناية مصحوبة بقرينة بسيطة على الخطأ وهو الإلتزام المخفف بتحقيق نتيجة [obligation de résultat atténuée] :

F.COLLART-DUTILLEUL,Les apports des contrats de l'informatique au droit des con-  
trats ,Op.Cit.,No.27 P.236. وقد ربط القضاء الفرنسى بين مجموعة العقود المعلوماتية ربطاً وثيقاً بحيث إذا ما أبطل عقد منها وقعت باقى العقود باطلاً رغم إختلاف الأطراف ، فقضى بأن فسخ عقد بيع لنظام معلوماتى (تسليم مفتاح ) يترتب عليه فسخ عقد الصيانة : [Tribunal du commerce de Paris , 28.Fév.1984, EXPERTISES,NO.61, AV.84 P.108] . وقد لاحظ البعض على هذا الحكم انه على الرغم من وجود إتصال " موضوعى " بين سلسلة العقود المكونة لجموعة العملية المعلوماتية ، فإنه يعول على وجود ركن السبب عند التقيد وليس عند الإبرام ، وأن الأخذ به سيؤدي إلى التقليل بالبلاتن المطلق وهى نتيجة غير ملوثة  
COLLART-DUTILLEUL,Les apports de l'informatique au droit des contrats: ملوثة  
No.41:43 P.243.

(١٧) انظر سابقاً ص ٢٢ وما بعدها .

HUET,Droit de l'informatique :le régime juridique de la télématique interactive,(١٨)  
Op.Cit, P.48.



## قائمة المختصرات

<b>A.B.D.I.</b>	Association Belge de Droit et Informatique
<b>ADBS</b>	Association Française des Documentalistes et des Bibliothécaires spécial- -isés
<b>ADUCI</b>	Association de Défense des Utilisateurs et Consommateurs d'Informatique/ France
<b>AFB</b>	Association Française des Banques
<b>AFTEL</b>	Association Française de la Télématique
<b>A.I.D.E.</b>	Association Interrationale de droit Economique/France
<b>AMERICANA</b>	Encyclopédie Americana, International edition (complet in thirty volumes) published by Grolier incorporated international [ Danbury connenti- cut], 1982.
<b>ANLD</b>	Association Nationale des Licenciés en Droit./ France
<b>BANQUE</b>	La revue de la profession bancaire, France.
<b>BRITANICA</b>	Encyclopedia Britanica: A New survey of universal / Knowledge, William Benton publisher 1984.
<b>Cahiers du Droit (les)</b>	Publication ANLDS avec le concours de la mairie de Pessac : ville univér- -sitaire/ France.
<b>Cass.Ass.Plén</b>	Cour de cassation, Assemblée plénière/ France.
<b>Cass.Civ.</b>	Cour de Cassation, Chambre Civile/ France
<b>Cass.Crim.</b>	Cour de Cassation, Chambre Criminelle/ France.
<b>Cass.Soc.</b>	Cour de Cassation, Chambre Sociale/ France.
<b>CDJO</b>	Centre de Documentation Juridique de l'Ouest, Faculté des Sciences Jurid- -iques de Rennes/ France.
<b>C.I.E.P.C.</b>	Commission Internationale d'Etudes des Problèmes de Communication.
<b>CISAC</b>	Confédération internationale des sociétés d'Auteurs et compositeurs/ France.

<b>CNHJ.</b>	Chambre Nationale des Hussiers de Justice/France.
<b>C.N.I.L.</b>	Commission Nationale de l'Informatique et des Libertés / France.
<b>CNIJ</b>	Centre National d'Informatique Juridique/France.
<b>CNUCED</b>	Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement.
<b>CPU.</b>	Central processing Unit (UCT. أنظر ) -
<b>CRMJ</b>	Conseil de la Recherche du Ministère de la Justice/France.
<b>D.A.B</b>	Distributeur Automatique des Billets.
<b>DISEP</b>	Le Droit International des systèmes Electroniques de Paiement / France.
<b>DI</b>	Droit de l'informatique / France (DIT أنظر )
<b>DIT</b>	Droit de L'informatique et des Télécommunications / France (DIT أنظر )
<b>DOCUMENT- -ALISTE</b>	Documentaliste, science de l'information, Edition adbs/France.
<b>Dr.Auteur</b>	Revue: Droit d'Auteur, Edition OMPI/ WIPO-Genève
<b>D.S</b>	Recueil Dalloz Sirey.
<b>E.A.O.</b>	Enseignement Assisté par Ordinateur.
<b>E.C.C.</b>	European Commercial Cases: The European Law Center , Sweet & Maxwell / England
<b>Expertises</b>	Expertises des systèmes d'information / Le mensuel du droit de l'informatique, France.
<b>FEC</b>	Forum Européen de la communication/ Paris-France.
<b>Gaz.Pal</b>	Gazette de Palais/France.
<b>GFPBBD</b>	Groupeement Français des Producteurs de Bases et Banques de Données/ France.
<b>HLR</b>	The Harvard Law Review : Cambridge/England.
<b>Ibid</b>	Ibidem(Au même en droit) ( المرجع المشار إليه في الهامش السابق )
<b>IBLS</b>	International Business Law Journal/FEC-Paris (RDAI أنظر ).
<b>ICL</b>	The International Computer Lawyer: Journal on developments in computer, New Media and Telecommunications Law, Edited by the Law Firm of Blanc Williams Johnston Kronstadt, Los Angeles, California.

<b>ICLA</b>	International Computer Law Adviser : The international Monthly on Computers, Technology and the Law, Law & Techology Press,USA.
<b>IFLR</b>	International Financial Law Review:An Euromoney publication.
<b>I.I.B.L.P.</b>	Institute of international Bussiness Law and practice,ICC Institute,France.
<b>INA</b>	Institut National de l'Audiovisuel,France.
<b>ILP</b>	International legal practitioner:Journal of the section on general practice of the ineternational Bar Association,published by the International Bar Assciation Section on GeneralPractice/ London-England.
<b>IRETJ</b>	Institut de Recherches et d'Et udes pour le Traitement de l'Information Ju-ridique :Département de l'université de Montpellier I et Unité associée au CNRS.
<b>IRPI</b>	Institut de Recherche en Propriété Intellectuelle/Henri DESBOIS/France.
<b>J.C.P.Ed.CI.</b>	La Semaine Juridique [Juris Classeur Périodique] Edition Commerce et Industrie/France.
<b>J.C.P.Ed.dr.E</b>	La Semaine Juridique[Juris Classeur Périodique], Edition Cahier de Droit de l'entreprise, France.
<b>J.C.P.Ed.G.</b>	La Semaine Juridique[Juris Calsseur Périodique]Edition Générale/France.
<b>J.C.P.Ed.N.</b>	La Semaine Juridique[Juris Calsseur Périodique] Edition Notarial/France.
<b>LGDJ</b>	Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence / France
<b>OMPI</b>	Organisation Mondiale de la Propriété Intellectuelle,Genève ( CIPOانظر ).
<b>Op.Cit.,</b>	Opus.Citus(Référence précitée). (المرجع السابق)
<b>RCDIP</b>	Revue Critique de Droit International Privé, France.
<b>RDAI</b>	Revune de Droit des Affaires Internationales/ FEC Paris ( IBLJ انظر ).
<b>RIDA</b>	Revue Internationale du Droit d'Auteur,Édition SACEM/France.
<b>RIDC</b>	Revue Internationale du Droit Comparé / Association de Henri CAPITANT, France.
<b>RIDE</b>	Revue Internationale de Droit Economique, Publiée par l'A.I.D.E/France.
<b>ROBERT</b>	Le Petit Robert, le Robert 1983, 2 volumes / France.

<b>RIDCE</b>	Revue Trimestrielle du Droit Commercial et Droit Economique /sirey-France.
<b>RTDrciv</b>	Revue Trimestrielle du Droit Civil,Sirey/France.
<b>RTDrcom</b>	Revue Trimestrielle du Droit Commerical [ et droit économique ] / sirey France.
<b>SACEM</b>	Société des Auteurs, Compositeurs et Editeurs de Musique, France.
<b>SIG</b>	Systèmes d'Information Géographique.
<b>SSCI</b>	Sociétés de Services et de conseils informatiques
<b>UCT</b>	Unité central de Traitement.
<b>UER</b>	Union Européen de Radiodiffusion.
<b>UNDP</b>	United Nations Development Programme.
<b>UNESCO</b>	United Nations Education,Scientific and Cultural Organization.
<b>UNIDO</b>	United Nations Industrial Development Organization.
<b>WEBSTER'S</b>	Webster's New Dictionary and Thesaurus, Concise Edition,published by GEDDES&Gross et lid., New Lanark, Scotland1990.
<b>WIPO</b>	World Intellectual Property Organization, Genève ( OMPI أنظر ).



## قائمة المراجع

## أولاً : المراجع غير القانونية

١ - الكتب

### ١ - كتب باللغة العربية

مراكز المعلومات : تنظيمها وإدريتها وخدماتها ، ترجمة د. حشمت قاسم ، مكتبة غريب / القاهرة عام ١٩٨١ ٤٩٦ ص [ أنظر الكتب الأجنبية باللغة الإنجليزية ] ATHERTON

دراسات في الكتب والمكتبات ، مكتبة مصباح جدة / المملكة العربية السعودية ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م ، ٢٨٦ ص .

المجتمع المعلوماتي : أفاق الحاضر وتحديات المستقبل ، القاهرة عام ١٩٩٠ ( ١١٢ صفحة ) .

الإطار العام للمكتبات والمعلومات أو نظرية الذاكرة الخارجية ، البيت العربي للمعلومات ، القاهرة عام ١٩٨٠ ( ٥٧ صفحة ) .

المبادئ الأساسية في الحاسبات الإلكترونية ، دار المعارف بالقاهرة ، ١٩٨٤ ( ٩٥٦ صفحة ) .

وسائل الإتصال وتكنولوجيا العصر ، تقديم للدكتور عبد العزيز شرفه المكتبة الثقافية/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ( ١٩٩٢ ، ٢٧٠ صفحة ) .

خدمات المعلومات مع إشارة خاصة إلى الإحاطة الجارية ، دار المريخ للنشر الرياض ، عام ١٩٨٥ ( ١٢٢ صفحة ) .

الذكاء الإصطناعي : واقع ومستقبله ، ترجمة مربية د . علي صبري فرغلي ، سلسلة عالم المعرفة ( كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب / الكويت ) ، رقم ١٧٢ ، شوال سنة ١٤١٢ هـ / أبريل ١٩٩٢ م ( ٢٤٩ ص ) .

تقنيات الإتصالات وتدفق المعلومات ، ترجمة عربية للأستاذ الدكتور حشمت قاسم . الناشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ وزارة التعليم العالي/ المملكة العربية السعودية ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م ( ١٩٦ ص ) .

أشوتون (إيـوـاـيـن)

د . الطلوجي (عبد الستار)

الخطيب (ميسـثم)

د . الهجوسى (سعد محمد)

السيد (محمد السيد)

الشامي (حـمـن)

د . أمان (محمد محمد)

يونـيـسـه (الآن)

بيرك (توماس ج . م)

ليمان (ماكسمويل)

د . حجازى (نادية) وآخرون

د . حمصى الله (سيد)

د . زكى (محمد) وآخرون

د . طلبه (محمد فهمى)

وأخرون

د . عبد الهادى (محمد)

فـــــــــــــــــتى

عبد الوهاب (مصطفى رضا)

وأخرون

د . عبد الوهاب (محمد)

سميد) وآخرون

د . علم الدين (محمود)

د . فخرى (مدحت) وآخرون

د . فهمى (علاء الدين)

محمد) وآخرون

فيكرى (الين) \* فيكرى

(براين كامبل)

فيكرى (براين كاميل) \*

فيكرى (الــــــــــــــــين)

د . فهميم (فوزية)

د . قاسم (حشمت)

فيروسات الحاسب وأمن البيانات ، موسوعة دلتا كمبيوتر ٨ ، القاهرة ١٩٩٢ (٣٧٨ ص) .

بنوك المعلومات أو المصادر والمراجع البيولوجرافية المُحسَّبة ، تقييم ومراجعة د . سعد محمد الهجرسى ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، عام ١٩٨٠ (٢٥٢ صفحة) .

فيروسات الحاسب وأمن البيانات ، موسوعة دلتا كمبيوتر ٨ ، القاهرة ١٩٩٢ (٣٧٨ ص) .

فيروسات الحاسب وأمن البيانات ، موسوعة دلتا كمبيوتر ٨ ، القاهرة ١٩٩٢ (٣٧٨ ص) .

المكانز كنوايت للتكشيف واسترجاع المعلومات ، مكتبة غريب بالقاهرة ، عام ١٩٨٩ (١٦٨ صفحة) .

فيروسات الحاسب وأمن البيانات ، موسوعة دلتا كمبيوتر ٨ ، القاهرة ١٩٩٢ (٣٧٨ ص) .

فيروسات الحاسب وأمن البيانات ، موسوعة دلتا كمبيوتر ٨ ، القاهرة ١٩٩٢ (٣٧٨ ص) .

دراسات فى الاعلام : تكنولوجيا المعلومات وصناعة الإتصال الجماهيرى ، العربى للنشر والتوزيع ، عام ١٩٩٠ (١٤٣ صفحة) .

فيروسات الحاسب وأمن البيانات ، موسوعة دلتا كمبيوتر ٨ ، القاهرة ١٩٩٢ (٣٧٨ ص) .

فيروسات الحاسب وأمن البيانات ، موسوعة دلتا كمبيوتر ٨ ، القاهرة ١٩٩٢ (٣٧٨ ص) .

علم المعلومات بين النظرية والتطبيق ، ترجمة عربية للأستاذ الدكتور حشمت قاسم ، مكتبة غريب القاهرة ١٩٩١ (٤٢٠ ص) .

علم المعلومات بين النظرية والتطبيق ، ترجمة الأستاذ الدكتور حشمت قاسم ، مكتبة غريب القاهرة ١٩٩١ ، ٤٢٠ ص .

التليفزيون فن ، سلسلة اقرأ رقم ٤٦٥ ، دار المعارف / القاهرة ١٩٧٨ ، (١٣٣ صفحة) .

خدمات المعلومات : مقوماتها وأشكالها ، مكتبة غريب بالقاهرة ، بدون تاريخ (٥٢٦ صفحة) .

- محمد (مصطفى جاد الحق) وأخوه  
ميدلتون (جون)  
إيمان (ماكسويل) & بيرك  
(توماس ج. م.)  
د. أحمد (ناهد حمدي)  
لانكستر (ف. ويلفريد)  
فيرومات الحاسب وأمن البيانات ، موسوعة دلتا كمبيوتر ٨ ، القاهرة  
١٩٩٢ (٣٧٨ ص) .  
نهج في تخطيط الإتصال ، ترجمة عربية لشعبة الترجمة العربية  
باليونسكو ، باريس ١٩٨٥ ( ٢٥٤ ص ) .  
تقنيات الإتصالات وتتنفق المطومات ترجمة عربية للأستاذ الدكتور  
حشمت قاسم، الناشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية / وزارة  
التعليم العالي/ المملكة العربية السعودية ، ١٤١٢ . ١٩٩٣ م ( ١٩٦ ص ) .  
الوثائق وتنظيم التصوير الميكروفيلى ، المكتبة الأكاديمية ١٩٩٢ (٢٠٨ ص)  
نظم إسترجاع المطومات ، ترجمة الدكتور حشمت قاسم ، مكتبة غريب  
بالقاهرة، عام ١٩٨١ (٢٧ صفحة) . أنظر قائمة الكتب الأجنبية باللغة  
الإنجليزية تحت إسم [ LANCASTER ] .

### ب - كتب باللغة الإنجليزية

ARTHERTON P. Handbook for information systems and services , UNESCO - Paris/  
France 1977

ترجمة عربية للأستاذ الدكتور حشمت قاسم للكتاب تحت عنوان : مراكز المطومات  
تنظيمها إدراتها وخدماتها ، مكتبة غريب القاهرة عام ١٩٨١ .

GOMAA Iman L'image d'israel dans " LE MONDE " et AL AHRAM " de 1967 à  
Noonan 1979 ,Thèse de doctorat soutenue à l'université de Paris XII le 22  
Nov.1991,

LANCASTER F. Information Retrieval Systems , caractéristiques , testing and evalua-  
WILFRID tion , 2 nd ed., New York John wiley 1979.

ف. ويلفريد ] .



## ١ - مقالات غير قانونية باللغة العربية

- د . السيد (السيد نصر الدين)  
د . الرسمي (محمد)  
د . الهادي (محمد محمد)  
د . الهادي (أبو بكر محمد)  
د . السيد (السيد نصر الدين)  
د . الرسمي (محمد)  
د . الهادي (محمد محمد)  
د . الهادي (أبو بكر محمد)



**ب - مقالات باللغة الانجليزية**

- BERKVENS Jan** Payment systems meet the EC data protection initiative,  
I.F.L.R. August 1991 PP.33:35.
- BASSETT Nigel fox** Electronic trading in european futures and options markets,  
IBL, June 1992 Vol . 20 , No., PP.292:294.
- MILLARD christopher J.** Marketing computer products in Europe after 1992 ; some  
thoughts , ICLA , Vol .3, No.4, January 1989 , PP.4:8.
- VINGE Thomas c.** Magill : its Impact on the Information Technology Industry,  
I.C.L, Vol.1, No.9, August 1993, PP.16:23

□□□



- 449

- فكرى (فتحى) قيود تعبير الموظف عن أرلته فى الصحف ، دار النهضة العربية ١٩٨٩ (٨٨ ص) .
- د . فايسد (اسامة) الحماية الجنائية للحياة الخاصة وبنوك للمعلومات (دراسة مقارنة) ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، عام ١٩٨٩ (١٢١ صفحة) .
- د . قشغوش (مدى حامد) جرائم الحاسب الإلكترونى فى التشريع المقارن ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٢ (١٥٦ ص) .
- د . محرز (أحمد محمد) القانون التجارى ، ج ١ ، القاهرة عام ١٩٩٤ ( ص ص ٢٦٤ : ٢٧٥ ) .
- د . منقحر (مهير) الإلتزام بالتصوير ، دار النهضة العربية / القاهرة ١٩٩٠ (٢١٤ ص) .
- د . وهبسه (محمد) صور الخطأ فى دعوى المنافسة غير المشروعة ، رسالة دكتوراه ، كلية حقوق القاهرة عام ١٩٩٠ (٢٥٩ ص) .
- د . الأمير يوسف (ياقوت ( محمد ناجى) مسؤولية الصحفيين المدنية فى حالة القذف فى حق نوى الصفة المعممية (دراسة مقارنة) ، مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة ، ١٩٨٥ (٨٤ ص) .

#### ب - كتب باللغة الانجليزية

- RITTER ( Jeffrey B. ) & BOSS ( Amelia H.) Electronic Data Interchange Agreements : A Guide and source book , ICC publications, 1993 , 243 P.
- BOSS ( Amelia H. ) & RITTET ( Jeffery B.) Electronic Data interchange Agreements : A Guide and source book , ICC publications , 1993 , 243 P.

#### ج - كتب باللغة الفرنسية

- BENSOUSSAN Alai Droit de l' informatique , Université d' Eté des Jeunes Avocats, France, Vol. I. 69 P., Vol. II. 18 P.
- BENSOUSSAN Alain Les fichiers de personnes et le droit , Memento - Guide Alain BENSOUSSAN [ Sous la direction de Brano MORIN et Aures] Edition Hermès / Paris 1991 / 132 P.
- BENSOUSSAN & Autres Les communications et le droit , Memento - Guide Alain BENSOUSSAN [Sous sa direction ] , Edition Hermès 1992, 564P.

- BENSOUSSAN Alain &Autres** Les SIG et le droit,Momento- Guide Alain BENSOUSSAN [ Sous la direction de Jean.- philippe LECLÈRE ] , Edition Hermès/ Paris 1993 , 192 P.
- BENSOUSSAN Alain & Autres** La maintenance des systèmes Informatiques et le droit, Momento-Guide Alain BENSOUSSAN [Sous la direction de Danièle VÉRET], Edition Germès 1993, 235 P.
- BERTRAND André** Contrats informatiques : services & conseils , Editions des Parques , 1983 , 224 P.
- BERTRAND André** Le droit d'auteur et les droits voisins , Edition MASSON Paris,1991 ,796P.
- BRÉMOND J.** La révolution informatique: Dictionnaire thématique, Edition--on Hatier 1982 , 320 P.
- CALAIS - AULOY Jean** Droit de la consommation, Précis Dalloz , 3 édition1993, 412 P.
- CARBONNIER Jean** Préface d'un ouvrage intitulé,:Droit et Informatique: L'hermine et la puce , Collection Fredrik R. BULL , Masson (Paris / Milan / Barcelone / Bonn), 1992, PP.1:2.
- CHAMPY Cuillaume** La fraude informatique, Tome I, Presses Universitaires d'Aix Marseille, Faculté de droit et de science politique, 1992 , 370 P.
- CNIL** Informatique et Libertés J.O.,No 1473,236 P.
- CNUCED** Projet de code international des conduites pour le transfert de technologie:Rapport et communication d'experts sur les questions en suspens, compilation par le secrétariat de la CNUCED, Document : TD / CODETOT/52, 5 Août1988 (Distribution Générale) 48 P.
- ELKALYOUBI Essam** L'encaissement par la banque des chèques et effets de commerce ,Thèse de doctorat présentée et soutenue à la faculté de droit et de sciences politiques de l'Université de Clermont I / France , Septembre1986,360 P.

**EL-KHOLY Aktham**

La réparation en nature-en droit français et en droit égyptien, Thèse pour le doctorat soutenue à la faculté de droit de Paris le 3 Juin 1954, imprimée par l'université du Caire 1957,288 p.

**FACULTÉ DE DROIT  
DE L'UNIVERSITÉ  
GENEVE**

Les nouveaux moyens électroniques de paiement , Ouvrage publié sous la direction de Bernd STAUDR, C.J.R: Collection Juridique Romande , [ Etudes et pratiques ], Payot Lausanne , 1986 , 266 P.

**FAGET Jean - Pierre**

Les nouveaux moyens de paiement ; Droit, droit, argent et libertés ,17e Congrès national des Huisiers de Justice Dijon, 25 - 26 et 27 sep. 1986,ouvrage publié sous La direction de Jean - Pierre FAGET Economica / Inverstir / CNHJ276 P.

**FAUGEROLAS Laur-  
-ent**

L'opération internationale d'accès à des banques de données, Thèse de doctorat:Bordeaux, 11 Juin 1988, 366 P.

**GAVALDA ch &  
STOULET s.**

Effets de commerce, chèques, carte de paiement et de crédit, Droit du credit 2, Litec 1988 476 p.

**GUIBAL Michel,  
VIVANT Michel. LE  
STANC christian,  
RAP.P Christian**

LAMY , droit de l' informatique:informatique , Télématique et Reseaux , Lamy1993,1387P.

**HOLLANDE Alain &  
BELLEFOND  
LINANT Xavier de  
L.N.A.**

Les contrats informatiques , Encyclopedie DELMAS Pour la vie des affaires , Edition J.DELMAS et cie / France 1984, 216 P.

Problèmes audiovisuels , No. 7: Le câble : De la télévision-communautaire au cinéma à domicile,LA DOCUMENTATION FRANÇAISES,Dossiers /Documentaires de l' LNA (Mai-Juin 1982 ) 3o P.

**KAYSER Pierre**

La protection de la vie privée, tome I : protection du secret de la vie privée , Edition Economica et Presses Universitaires d'Aix - Marseille , 1984 , 396 P.[ préface de Henri MAZEAUD].



- LAMBERTERIE Isabelle de** Les contrats en informatique , Série : Jurisprudence Française No. 3, Edition LITEC/ France 1983 , 200 P.
- LINANT de BELLEFOND Xavier & HOLLANDE Alain** Les contrats informatiques ,Encyclopédie DELMAS pour la vie des affaires, Edition J.DELMAS et cie France. 1984, 216 P
- LE STANC Christian** Lamy, Droit de l'informatique : Informatique, Télématique et Réseaux, Lamy.1993,1387P.
- VIVANT Michel, RAPP Lucien et GUIBAL MARTIN Annie Michel** Le statut international de l'imagérie spatiale, Thèse de doctorat soutenue le 14 décembre 1992 à l'université de Bourgogne : Faculté de droit et des sciences politique (Dijon-France) 474 P (plus annexes et table des matières)
- MATHELOT Pierre. PARQUES** La télématique,série: Que sais- je ? Ed. P.U.F 1985,128 P. Émergence du droit de l'informatique , Edition des parques 1983 , 283P.
- PENNEAU Anne PICOD YVES** Règles de l'art et normes techniques , LGDJ 1989, 295 P. Le devoir de loyauté dans l'exécution du contrat , Bibliothèque Droit privé , tome 208, LGDJ 1989 , 254 P.
- POUJOL Nathalie** La commercialisation des banques de données : contribution à une approche juridique des richesses informationnelles Thèse de doctorat , faculté de droit de Montpellier 1.930 P.
- RAPP Lucien , VIVANT Michel. LE STANC Michel, GUIBAL Michel** LAMY, droit de l'informatique : Informatique , télématique et Réseaux , Lamy , 1993 , 1387 P.
- ROBERT Georges** Problèmes contractuels de l'informatique et des matériels de haute technicité , Travaux publiés par Georges ROBERT 1977 , 73 P.
- STOUFFLET J. & GAVALDA Ch.** Effets de commerce , chèques , carte de paiement et de crédit , Droit du crédit 2 , Litec,1988, 476 P.



د . المصري ( حسنى )

الكمبيوتر كوسيلة فنية لإنسياب المعلومات عبر الحدود الدولية وصور  
إستغلاله التجارى الدولى ، بحث قدم إلى مؤتمر الكويت الأول للقانون  
والحاسب الآلى ( ٤ - ٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٩ ) كلية الحقوق ، جامعة  
الكويت ، ٨٠ صفحة .

الفرزيع ( أنور أحمد راشد )

عقد المشورة فى مجال الحصول على أنظمة حاسبات آلية ، مؤتمر  
الكويت الأول للقانون والحاسب الآلى ، ٤-٧ نوفمبر سنة ١٩٨٩ ،  
جامعة الكويت/ كلية الحقوق ، ٣٠ صفحة

د . الملاحم (أحمد  
عبد الرحمن )

نماذج العقود ووسائل مواجهة الشروط المجحفة فيها : دراسة تحليلية  
مقارنة فى الفقه والقضاء الانجلوأمريكى مع الاشارة إلى الوضع فى  
الكويت ، مجلة الحقوق تصدر عن مجلس النشر العلمى - جامعة  
الكويت ، السنة السادسة عشرة ، العدد الأول والثانى ، مارس ويونيو  
سنة ١٩٩٢ ( ص من ٢٤١ : ٢٢١ ) .

د . بهنام (رمسيس)

نطاق الحق فى حرمة الحياة الخاصة ، بحث منشور فى مجموعة  
الأستاذ الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى إحياء لذكراه بمناسبة  
مرور أربعين عاماً على صدور التقنين المدنى المصرى ، من خاص من  
مجلة القانون والإقتصاد التى تصدرها كلية الحقوق بجامعة القاهرة ( )  
بدون تاريخ نشر ) ، ص من ٣٢٧ : ٣٤٤ .

د . حمودة ( زكى زكى  
أحمد )

جرائم الكمبيوتر والجرائم الأخرى فى مجال التكنيك المعلوماتى ، بحث  
قدم إلى المؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائى (القاهرة ٢٥  
- ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٢) ، ٢٨ صفحة .

د . زهيرة (محمد)

مدى حجية التوقيع الإلكترونى فى الإثبات فى المسائل المدنية والتجارية،  
بحث قدم إلى مؤتمر الكويت الأول للقانون والحاسب الآلى ( ٤ - ٧ من  
نوفمبر سنة ١٩٨٩ ) ، كلية الحقوق جامعة الكويت (ص من ١ : ٥٤)  
الجرائم المعلوماتية والجرائم الأخرى فى مجال التكنيك المعلوماتى ،  
بحث قدم إلى المؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائى ،  
القاهرة ٢٥ - ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٢ . (بحث بإشراف اللواء  
مدحت سيد زعتر) ١٨ صفحة .

شحاته ( علاء الدين محمد )

د . عثمان (حسين فتحى)

حدود مشروعية الاعلانات التجارية لحماية المتجر والمستهلك ، مجلة  
مصر المعاصرة ، يناير ١٩٩٢ ، العدد ٤٢٧ ، س ٨٢ (ص من ١٢٥ :  
١٩٦) .

عقاد (محمد)

جريمة التزوير فى المحررات للحاسب الآلى : دراسة مقارنة ، بحث مقدم  
إلى المؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائى (القاهرة ٢٥ -  
٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٢) ، ٢١ صفحة .

د . هوش (أسامة محمد)

نداء إلى علماء القانون الجنائى ، بحث مقدم إلى المؤتمر السادس  
للجمعية المصرية للقانون الجنائى ، (القاهرة من ٢٥ - ٢٨ من أكتوبر  
سنة ١٩٩٢) ، (٢٨ صفحة)

د . حبيبى الدين

دراسة تحليلية للسرقة والاختلاس بواسطة استخدام الحاسب الآلى ،  
بحث قدم إلى المؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائى ،  
(القاهرة ٢٥ - ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٢) ، ١٩ صفحة .

قدار (محمد رائد البير)

الإتلاف العمدى لبرامج وبيانات الحاسب الالكترونى ، بحث قدم إلى  
المؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائى (٢٥ - ٢٨ من  
أكتوبر سنة ١٩٩٢) ، ٢١ صفحة .

د . قشقوش (مدى حامد)

بنوك المعلومات وحقوق المؤلف : دراسة مقارنة بين القانونين المصرى  
والفرنسى لحق المؤلف وإتفاقيتى برن وجنيف النوليتين ، مجلة البحوث  
القانونية والإقتصادية/ كلية الحقوق ببنى سويف ، س ٢ ، ج ١ - يناير  
١٩٨٧ (ص من ٣٧٨ : ٢٢٢) .

د . لطفى (محمد)

حسام محمود

د . لطفى (محمد)

حسام محمود

الجرائم التى تقع على الحاسب أو بواسطتها خواطر وتأملات ، بحث  
قدم إلى المؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائى (القاهرة من  
٢٥ - ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٢) ١١ صفحة .

ب - مقالات باللغة الإنجليزية

- BING JON** Data base publishing, *in* International contracts for sale of information services The dossier of I.I.B.L.P., I.C.C Institute, 1990 PP.91:116.
- BLUME PETER** Credit reporting and data protection : Efficiency , the international – computer law , Edited by the Law firm of Blanc williams Johnston & Kronstadt , Los Angeles , California , Vol. 1, No. 8 july-1993 , PP.12:18.
- BURKERT H.** The dimensions of information law *in* La télématique ; Aspects techniques Juridiques et socio - politiques : Actes du colloque organisé de Namur les 5 et 6 1993 par le C.R.I.D. des Facultés Notre Dame de Namur , E. Story Scientia , Editions Juridiques et Fiscales GAND , Vol.1, 1984 PP.209:219.
- BURKERT Herbert** Legal basis for selling information to the public sector , *in* International contracts for sale of information services , The dossier of I.I.B.L.P., I.C.C. Institute , 1990 P P.61:90.
- BURKERT Hurbert & DIPPOLDSMA--NN peter** Videotex and the law : the german case *in* La télématiques: Aspects techniques , juridiques et socio - politiques: Actes du colloque organisé de Namur les 5 et 6 déc , 1983 par le C.R.I.D. des facultés Notre Dame de Namur, E.story scientia / Editions juridiques et fiscales GAND . Vol.2, 1985 P P.95:132.
- CHALTON Simon** Liability in the information age : A European Perspective, ICLA, Vol.3 , No.5, february 1989 PP.6:13.
- DIPPOLDSMANNp.** A few remarks on copyright and new information technologies in the Federal Republic of Germany *in* La télématiques ; Aspects Techniques , Juridiques et Socio -Politiques ; Actes du colloque organisé de Namur les 5 et 6 déc . 1983 par le C.R.I.D. des Facultés Notre Dame de Namur , E. Story Sciential / Editions Juridiques et Jiscales GAND. Vol.2, 1985 PP.161:172.
- DIPPOLDSMANN Peter & BURKERT Hurbert** Vidéotex and the law : The german case *in* la télématiques ; Aspects diques et socio - politiques : Actes du colloque organisé de Namur les 5 et 6 Déc.1983 par le C.R.I.D des Facultés Notre Dame de Namur , E. Story Sciential / Editions Juridiques et Jiscales GAND, VOL.2 . 1985 PP.95:132.

- FREESE Jan** Forward ; international contracts for sale of information service, The dossier of I.I.B.L.P., ICC, 1990 P.5.
- GINSBURG Jane C.** Creation and commercial value : copyright protection of works of informations in the united states , DIT 1991 / 2 P P.6:19.
- HANOTIAU Bernard** The transborder flow of data - applicable flow and settlement of disputes, *in* International contracts for sale of information services The dossier of I.I. B.L.P., I.C.C. Institute 1990 PP.175:197.  
Notes : Toward a unified theory of copyright infringement for an Advanced technological era , HLR, Vol . 96 . Dec.1982 PP.450:469.
- HARBARD LAW REVIEW**
- HUET Jérôme** Product liability in the information field , *in* international contracts for sale of information services , The dossier of I.I. B.L.P., I.C.C Institute , 1990 PP.157:174.
- JACOBY David** Recent Developments in US Federal Freedom of information Law ,(1990) 15 ILP PP.84:87  
Information technology and the structure of securities regulation, HLR Vol . 98 , February 1984 , No .4 PP.747:804.
- LANGEVOORT Donald C.** Dangles willies and Whistle - blowers , silver Kris : Singapore
- PINCHER Chapman-an** Airlines inflight magazine , October 1991 , PP.30:34.
- POULLET Yves** The information contract contractual aspects : confidentiality clauses,*in* International contracts for sale of information services, publié *in* : The dossier of I.I.B.L.P., I.C.C. Institute, 1990 PP.939:975.
- REID Ann** The telecommunication environment in the united states : an overview of changes to date *in* La télématique ; Aspects techniques juridiques et socio - politiques ; Actes du colloque organisé de Namur les 5 et 6 déc - 1983 par le C.R.I.D des Facultés Notre Dame de Namur E.story scientia / Editions juridiques et fiscales GAND , Vol.2. 1985 PP.133:144.
- SIEBER Ulrich** Illegal asquisition and use of computer data- international contracts for sale of information services , The dossier of I.I.B.L.P. I.C.C. Institute 1990 PP.5:59.
- TETRO Paul B.** Freedom of information in conada : An Undiscovered resource, (1990) 15 ILP PP.80:83.
- U.S.A.** United states : the freedom of information act in the electronic age : part I [Government report] ICLA, Vol .3, No. 5 ,February 1989 PP.14:24

**ج - مقالات وتعليقات باللغة الفرنسية**

- AUDEBERT Patrick** Accès aux documents et aux données : La liberté d'accès aux documents administratifs, DOCUMENTALISTE, Vol.22, No. 2, Mars-Avril 1985 PP.65:66
- AUDIGOU Alain** Les relations du transporteur avec les fournisseurs de services télématiques interactifs et les usagers in La Telema-tiques , Aspects juridiques et socio-politiques : Actes du colloque organisé de Namur les 5 et 6 . Décembre 1983 par le C.R.I.D. des Facultés Notre Dame de Namur, E.story Sciential Editions Juridiques et Fiscales : GAND, Vol.2., 1985 PP.71:77
- AFTEL** Recommandations de l'AFTEL relatives à la relation contractuelle "Fournisseur de service télématique-centre serveur, LAMY: droit de l'informatique, No. 43, Déc.1992, PP.10:12
- AGNES Yves** La haute autorité et l'information Radio-Télévisée , LE MONDE, 6 Nov. 1982 P.26.
- AKIDA Mohamed  
Aboul-Ela** Le droit pénal face à l'utilisation abusive ou frauduleuse des cartes bancaires magnétiques, Rappot présenté à l'Association Egyptienne du Droit pénal ( 6 ème congrès-Le Caire Egypte 25:28 Oct. 93) , 68 P.
- ALEXANDERSON  
Thomas** Le nouvel horizon des radio diffuseurs publics, Revue UER 1981 , No. 5 PP.13:17
- AMOROSO Giovanni  
& FANELLS Onofrio** Informatique et règlementations juridiques : 4 ème congrès international , Rome 16-21 Mai 1988 , session III: l'influence de l'informatique sur le droit prive, sur le procès civil et sur le droit du travail, DIT1988/3 PP.27:37
- AMORY Bernard et  
SCHAUSS M.** La Formation de contrats par des moyens électroniques, D.I., 1987/4 PP.206:215
- ANONYME** Note sous jugement du Trib.de Paix de Paris, 8 carr.24 Juin 1921. Gaz-Pal. 1921. J. PP.373:374
- AZÉMA Jacques** Propriété Industrielle : Code de la Propriété Industrielle, RTDcom et Dr. Eco, No., 1992, PP.801:803
- BANQUE** Note sous Cass. Com 24 Nov. 1983, BANQUE, 1984. No.2 .PP.1091:1093
- BECOURT Daniel** Réflexions sur l'arrêt Microfor : contribution au régime =

- =ridique des banques de données, LES PETITES AFFICHES, No.75, 22 Juin 1988 PP.14:28
- BÉNABENT Alain** Note sous jugement du tribunal de Sète , 1er Mai 1984 , D. 1985. I.359:360
- BENSOUSSAN Alain** Expertise et référé provision , Magazine : 01 informatique, No.187 mars 1985 P.85.
- BENSOUSSAN Alain & CAHEN Bernard** Les contrats télématiques in La Télématique; Aspects techniques, juridiques et socio-politiques : Actes du colloque et organisé de Namur les 5 et 6 décembre 1983 par le C.R.I.D. des Facultés Notre-Dame de Namur, E.story Scientia/ Edition Juridiques et Fiscales GAND Vol.2,1985 PP.23:46
- BERGEL Jean-Louis** Le droit de l'informatique, GAZ.PAL.; 15-16 Av.1981 PP.2:7 et 17-18 Av. 1981 P.2
- BERTIN Ph.** Informatique et légistique, D.S. 1987 . chronique. XXXII. PP.171:177
- BERTRAND André R.** Des larmes de crocodile, GAZ.PAL. 1987, 6-7 Mai1987. Doctrine. P.2
- Le droit de l'information à l'ère de la communication, DISE-P, vol 11, No.12 Sep. 1986 PP.1 et 3:5 et No.13 Oct.1986 PP.10:12
- BETEILLE Raoul** Télématique boursière et responsabilité, DISEP, Vol.111, No. 23, Sep. 1987 PP.3:5
- BEY E.M** Point de vue sur l'affaire Microfor-Le Monde, DIT1988/3, PP.5:7
- BOGNER Gerhard** Le financement des logiciels : Peut-on louer ou donner Fin-ancièremment à bail un logiciel, GAZ.PAL. Dimanche 7 au Mardi 9 Juillet 1985 PP.3:5
- BONAN Fabien** Les émissions pour automobiliste:coopération européenne entre stations de radio, Revue UER, 1979, No. 6 PP.17:19
- Clause de non-reponsapilité et faute lourde : observations sous deux arrêts (Affaire ODA C/LEROUX): Cass. Com.9 Mai 1990 et C.A. Versailles , 13 ème ch.30 Juin1988, DIT 1991/1 PP.45-46
- BRUCKMANN** Vidéodisques : Quelques experiences americaines , DOCU-MENTALISTE, Vol.21, No.1, Janvier-Février1984, PP.14:17
- BOURGEOIS Marie** La protection juridique de l'information confidentielle économique : Etude de droits Quebecois et Français, R.I.D.C.



- BUFFELAN** 1.1986 . PP.113:138  
Initiation à l'informatique juridique , D.S. 1969. XXIX. PP.211:216
- CABANNES Jean** Conclusion de M. le premier avocat général: Affaire Micro-for c/Le Monde, Cass. Ass. Plein. 30 Oct. 1987, RIDA, No.135 Janvier 1988 PP.78:93
- CAHEN Bernard & BEN SOUSSAN Alain & CALAIS Bertrand** Le droit de l'informatique , Gaz.Pal.: 15-16 Av.1981 PP.2:7 et 17-18 Av. 1981 P.2.  
Note sous Jugement T.G.I. Paris, 20 Nov. 1985 . D.S.1986. J.369:372
- CAPRIOLI Eric A.** EDI et droit du commerce international: état de l'environnement légal, Cahiers LAMY: droit de l'informatique, supplément au No.43-Décembre1992, P.2:18
- CARBONNIER Jean & CATALA Pierre** Le silence et la gloire , D. 1951 . 1 PP.119:122  
La transformation du patrimoine dans le droit civil moderne R.T.Dr Civ.1966 PP.185:215  
Ébauche d'une théorie Juridique de l'information, D.S.1984. chronique . XVII. PP.97:104
- CATALA Pierre & LECLERCQ** L'information est-elle un bien? in Droit de l'informatique: L'hermine et la puce, collection Fredrik R.BULL11, Masson (Paris/Milan/Barcelone/Bonn) 1992 PP.91:109
- CHOISY Marie Gaëlle** La responsabilité des parties dans les contrats conclus en tre serveurs et utilisateurs des banques de données in la telematique; Aspects techniques , juridiques et socio-politiques: Actes du colloque organisé de Namur, E.Story Scientia/Éditions Juridiques et Fiscales GAND, Vol.2.1985PP.49:60
- Typologie des relations entre utilisateurs de banques de données et serveurs , DOCUMENTALISTE , Vol.22, Mars-Avril 1985 PP.75:78
- Protection des abonnés et protection de l'annuaire : La réforme de l'article R.10 au code des postes et télécommunications, DIT 1989/4, PP.109:110
- CHOISY Marie-Gaëlle & HUET Jérôme** La télématique : Un nouveau droit , DOCUMENTALISTE Vol. 22. No. 2., Mars-Avril1985 PP.61:64
- CHAMOUX J.P.** L'approche institutionnelle de la télématique in La Télématique:Aspects techniques, Juridiques et Socio-politiques: =

- =Actes du colloque organisé de Namur les 5 et 6 décembre 1983 par le C.R.I.D. des Facultés Notre Dame de Namur, E.Story Scientia, Editions Juridiques et Fiscales GAND, Vol. 1. 1984 , PP.95:122
- CHAMPAUD Claude** Les clauses de non-concurrence (ou comment concilier liberté de contracter , liberté d'entreprendre et liberté de travailler) ,Revue de J.Com.,Juillet-Août 1986 No.78,PP.161:174
- CHAVANNE Albert** Les résultats de l'audio-surveillance comme preuve pénale, R.I.D.C. 1986. 2. PP.749:755
- CIEPC** Le nouvel ordre mondial de l'information: Document présenté par M.MUSTAPHA MASMOUDI, Secrétaire d'Etat tunisien à l'information (inédit) 20 P.
- C.N.** Note sous jugement du tribunal de commerce de Tours du 10 Juin 1988, LES PETITES AFFICHES, No. 126, 19 Oct. 1988 P.26
- COHEN-JONATHAN Gérard** Télévision sans frontières et droits de l'homme en Europe, RDAI,1992, No. 6 , PP.613:713
- COLLART-DUTILLEUL François** Les apports des contrats de l'informatique au droit des contrats in Le droit contemporain des contrats: Bilan et perspectives,Travaux et Recherches du centre de Documentation Juridique de l'ouest, Faculté des Sciences Juridiques de Rennes , Travaux coordonnés par Loïc CADIET, Préface par Gérard CORNU, Economica, France,1987, PP.223:244
- CORNU Gérard** Préface de l'ouvrage : Le droit contemporain des contrats, bilan et perspectives , CDJO/Faculté des Sciences Juridiques de Rennes , Actes du séminaire de l'année universitaire 1985-1986, Travaux coordonnés par Loïc CADIET, Economica/France 1987 PP.LIII
- COSCAS Corinne** Note sous arrêt C.A. Paris, 11 re ch.sec. B., 11 Janv.1990 (Affaire ABDO) , DIT 1992/1, PP.41:43
- COSCAS Corinne & DUPUIS-TOUBOL Frédérique** Clause abusive, droit des contrats et droit de la concurrence, Note sous deux arrêts (Affaire ODA C/LEROUX) Cass. Com. 9 Mai 1990 et C.A. Versailles, 13 ème ch.30 Juin 1988, DIT 1991/1, PP.43:45.
- COUTURIER Gérard** Le devoir de loyauté dans l'exécution du contrat, Préface de l'ouvrage de Yves PICOD intitulé Le devoir de loyauté dans l'exécution du contrat, LGDJ, 1990, PP.5:8
- CRMJ** Les conséquences juridiques de l'informatisation , Bilan =

- = sous la direction des Isabelle DE LAMBERTRIE et Jérôme HUET , Rapport CRMJ , Edition LGDJ,1987, 349 P.
- CROZAFON Jean-Luc** Le contexte juridique des développements du RNIS , DIT 1988/4 P.33
- DAVILLE Denis perier** Le minitel en accusation,GAZ.PAL..1987.2 ème sem.chron-ique. PP.660:663
- DEBBASCH Charles** La liberté de la communication audiovisuelle en france, R.I.D.C.2. 1989 . PP.305:312
- CEBRULLE C.** Synthèse des exposés de la journée du 5 Déc. ,in La Télém-atique ; Aspects techniques juridiques et socio - politiques: Actes du colloque organisé de Namur les 5 et 6 Déc.1983 par le C.R.I.D. des Facultés de Notre Dame de Namur E.Story Scientia, Editions Juridiques et Fiscales GAND , vol1, 1984 PP.223:228.
- DE CANNART D'HAM-ALE Emmanuel** Le devoir de conseil du Fournisseur en informatique, DIT 1990 / 3 PP.33:43.
- DE CROMBRUGGHE B.** La réglementation de l'accès aux télécommunication par sat-ellites en droit international public in La Télématique: Aspe-cts techniques, juridiques et socio-politiques : Actes du col-loque organisé de Namur les 5 et 6 Déc. 1983 par le C.R.I.D des Facultés Notre Dame de Namur , E.Story Scientia / Edi-tions juridiques et Fiscales GAND, Vol.2,1985, PP.195:216
- DE FAULTRIER Sandra** Droit d'auteur et droit de reproduction : Evolution récente et débat autour de l'affaire Microfor / Le Monde, DOCU-MENTALISTE , Vol. 22, No. 2. Mars-Avril 1985 PP.53:60
- DELCAMP ,. Ch.** La loi Française "Informatique et libertés," première section pénale , D.I,1986/3 PP.167:168
- DE LAMBERTRIE Isabelle** La responsabilité contractuelle du fournisseur de prestat-ion informatique, Revue de J. Com., No. spéciale Actes du colloque de l'Association:Droit et commerce (5-6 Mai1979) / Association du Droit et Commerce, PP.463:477
- DELCROS B. et COUSIN II.** Le cadre juridique de la télématique interactive en france, D.I 1986/3 PP.167:175
- DESBOIS Henri** Note sous arrêt Cass.Civ . 27 Février1951 . D . 1951 . J. PP.329:331
- DESJEUX Xavier** Quelle protection juridique pour le modèle "Fonctionnel" ? (Le désign ou la création d'une valeur économique person-nelle à l'entreprise),GAZ.PAL.1981.1er sem.Doc.297:300

**DETHIER R.**

Au printemps de la télématique le discours, le pouvoir et Aspects techniques, juridiques et socio-politiques : Actes du colloque organisé de Namur les 5 et 6 Déc. 1983 par le C.R.I.D des Facultés Notre Dame de Namur, E.Story Scientia, Editions Juridiques et Fiscales GAND, Vol.1, 1984. PP.51:76

**DEVEZE Jean**

Aspects institutionnels de la télématique compte rendu du débat organisé à Namur in La Télématique; Aspects techniques, juridique, et Socio - politiques: Actes du colloque organisé de Namur les 5 et 6 Déc. 1983 par le C.R.I.D des Facultés Notre Dame de Namur, E.Story Scientia, Editions Juridiques et Fiscales GAND, Vol.1 1984 PP.77:94  
Le vol de "biens informatique juridiques", J.C.P. Ed. G.1985.1.3210

La fraude informatique-Aspects Juridiques,  
J.C.P.1987.1..Doc.3289

**DI MARINO Gaëtan &  
DROUOT Guy**

Infractions en matière informatique, Juris Classeur Penal. Art. 462-2 à 462-9 (commentaires) version du 5 1988.13P. Minitel rose et droit penal, DIT 1990/1, PP.7:18  
Le statut de l'entreprise de communication audiovisuelle en France, RIDC.2.1989. PP.449:474

**DUPUIS-TOUBOL  
Frédérique & COSCAS  
Corinne**

Clause abusive, droit des contrats et droit de la concurrence. Note sous deux arrêts: Cass.Com. 9 Mai 1990 et C.A. Versailles, 13 ème ch. 30 Juin 1988 ( Affaire ODA C / LERO-UX, DIT 1991/1 PP.43:45

**DURAND-BARTHEZ  
Pascal**

Les contrats de vente "O.E.M" dans l'industrie électronique D.P.C.I., Decembre 1980, tome 6, No.4 PP.521:544

**DUVERNIER Marie-  
Claude**

L'adaptation du droit pénal de la presse à la communication audiovisuelle en France, R.I.D.C.2.89.497:513

**ECLANCHE Pascal,  
, GAUDRAT Philippe  
DE LAMBERTIE Isa-  
belle et NEGRE Beatrice  
EL-MOKHTAR BEY**

Les relations contractuelles in Les conséquences de l'information, Bilan sous la direction des Isabelle DE LAMBERTIE et Jérôme HUET, Rapport CRMJ, Edition LGDJ, 1987, PP.222:244

**ELLUL Olivier**

Du contrat de "Facilities Management", GAZ.PAL.1991. Vendredi 11, Samedi 12, Janvier 1991 PP.5:8 et P.25.  
Note sous arrêt de la Cour d'Appel de Versailles, 12, ch., 11=

**ESMEIN Paul**  
in

**EXPERTISES**

**FACULTÉ DE DROIT  
DE SAINT - MAUR DE  
L'UNIVERSITÉ DE  
Paris XII**

**FANELLI Onofrio &  
AMOROSO Giovanni**

**FLON Gérard**

**FRANÇON André**

**FRAYSSINET Jean**

=Mai 1989, GAZ.PAL. Mercredi 21, Jeudi 22 Octobre 1992  
PP.20:25

Observations sous jugement du Trib. Civ. Nantes, 23 Oct.  
1953 J.C.P. Ed. G.1984.11.7993

Rumeurs Boursières : Responsabilité des messageries, Exp-  
ertises, No. 98, Sep. 1987 P.302

Le rapport de la cour de cassation (Année Judiciaire 1979),  
J.C.P.1981.1.3041

Informatique et réglementations Juridiques : 4 ème congrès  
international , Rome 16-32 Mai 1988, session 111:

l'influence de l'informatique sur le droit privé sur le procès  
civil et sur le droit du travail , DIT.1988/3 PP.27:37

Informatique et libertés en 1984 : comment empêcher l'info-  
rmatique d'atteindre aux libertés , DOCUMENTALISTE,  
Vol. 22, No.2, Mars-Avril 1985 PP.67:71

Banques de données et droit d'auteur, conférence de la  
CISAC à Varsovie , Mai 1987 (CJL/87/877) 10 P.

Propriété Littéraire et Artistique : Code de la Propriété Inte-  
llectuelle , RTDcom et Dr. Eco. 1992 PP.610:617

Circulaire du 12 Mars 1993 relative à la protection de la vie  
privée en matière de traitement automatisés : application  
aux administrations et à l'ensemble du secteur public de la  
loi de No. 78-17 du Janvier 1978 relative à l'informatique,  
aux fichiers et aux libertés; rôle des ministères et coordina-  
tion par le commissaire du gouvernement auprès de la com-  
mission nationale de l'informatique et libertés, LAMY:  
droit de l'informatique : Bulletin d'Actualité , No. 47 , Avril  
1993 P.7.

**Le langage de l'informatique: un vocabulaire normalisé,**  
**LAMY droit de l'informatique : Bulletin d'Actualité, No.**  
**47, Avril 1993, P.7**

**Précisions sur le système d'information schengen ( SIS ),**  
**LAMY droit de l'informatique, Novembre 1993 , No.53, H.,**  
**PP.12:14**

**FROCHOT Didier.**

**La responsabilité du fournisseur d'information ,DOCU=-**

- GASSIN Raymond** =-MENTALISTE, Vol. 22, No.2,Mars-Avril1985 PP.79:82  
Le droit penal de l'informatique, D.S. 1986. chronique.  
V. PP.36:42
- GAUDRAT philippe** La télématique *in* Les consequences de l'informatisation  
, Bilan sous la direction de: Isabelle DE LAMBERTRIE et  
Jérôme HUET, Rapport CRMS, Edition LGDJ,1987  
PP.184:200
- GAZ-PAL** Note sous jugement du Trib. Civ. de la Seine , 3ème ch,  
30 Sep. 1955. Gaz. Pal.1955 2ème sem. J.413.  
Note sous arrêt du C.E.(3,et 5, sous section),5 Nov.1983.  
1er Sem. P.88
- GERARD Sylvie** Droit et documentation : Quelles pratiques actuelles,  
DOCUMENTALISTE, Vol.22, No. 2, Mars-Avril1985,  
PP.51:52.
- GHESTIN Jacques** La loi directive communautaire du 25 Juillet 1985 sur la  
responsabilité des produits défectueux, D.S.1986. XXIII.  
PP.135:142.
- GOLDBERG David** Freedom of information law and the public interest,  
(1990)15 ILP PP.87:91
- GONZALES AGUILAR** Approche cognitive et pragmatique du droit : la rédaction  
Audio automatique des contrats, LAMY droit de l'informatique-  
No.56,Février 1994 (K.), PP.8:12
- GOULARD C.Le** Stockage et l'accès aux informations enregistrées sur  
microformes, DOCUMENTALISTE : sciences de  
l'information, volume 20, No.4-5 Juillet-Octobre1983  
PP.139:145
- GRANIER Jean-paul** Le monopole postal à l'épreuve de l'informatique, J.C.P.  
Ed. G.1987.I.3286
- GRETHER REM-** La spécificité de la micro se confirme, Magazine:  
**LONDON Marc** TEMPS REEL, No.85 PP.1:20
- GUERRIER Claudine** Ecoutes téléphoniques et protection de la vie privé: loi  
du 10 Juillet 1991 , DIT 1991/3 PP.17:22
- HANOTIAU B.** Les flux transfrontières de données et la problématique  
du droit international privé *in* La Télématique : Aspects  
techniques, juridiques et socio-politiques: Actes du colloque  
organisé Namur les 5 et 6 Déc. 1983 par le C.R.I.D. des Fa-  
cultés Notre Dame de Namur, E.Story Scientia/ Editions Ju-  
ridiques et Fiscales GAND, Vol.2.,1985 PP.175:194

- HANOTIAU Bernard** La nouvelle législation belge relative à la protection de La vie privée à l'égard des traitements des données à caractère personnel, LAMY : Droit de l'informatique, No. 54, Déc. 1993 , 1, PP.8:17
- HASSLER Théo** Droit de l'audiovisuel, D.S. 1989 . Sommaires Commentaires PP.297:304
- GEIDSIECK Gilles** Faut-il interdire le démarchage téléphonique, J.C.P. (Cahier de droit de l'entreprise ) , 1986 . PP.31:37
- H.J.** Note sous arrêt C.A. Lyon , Aud. solen., 12 Juin 1989, 15 Nov. 1989 , DIT 1989/4, PP.67:71  
Note sous arrêt C.A. Paris, 11 ème ch. sec. B. 12 Juillet 1989 , DIT 1990/1 PP.46:47
- HOCEPIED CHRISTIAN** Le nouveau cadre de l'action publique en matière de télécommunication (Etude comparative) , DIT 1991/3 PP.12:20
- HUET Jérôme** La modification du droit sous l'influence de l'informatique : Aspects de droit privé , 1983 J.C.P. Ed. G.1.3095  
Droit de l'informatique : le régime juridique de la télématique interactive (Décret du 17 Janv. 1984) J.C.P. Ed. G.1984.1.3147  
La responsabilité dans la fourniture d'information inexactes : droit à indemnisation pour le destinataire et droit à rectification pour les tiers concernés , RTDr. civ. 1984. No.7 PP.517:522
- Inéficacité de la clause limitative ou exonératoire de responsabilité en présence de l'inexécution d'une obligation essentielle ou d'une inexécution totale par le débiteur: Jeux de hasard et annonces publicitaires, RT Dr. civ. 1984 , No.5 PP.727:729
- Introduction à la recherche du statut juridique des informations in la Télématique; Aspects Techniques, Juridiques et Socio-Politiques : Actes du colloque organisé de Namur les 5 et 6 décembre 1983 par le C.R.I.D. des Facultés Notre Dame de Namur, E.Story Sciential Editions Juridiques et Fiscales GAND , Vol.2, 1985 PP.3:20  
Mandataires, méfiez-vous du courrier postal, ou la faute consistant à ne pas avoir prévu celle d'autrui, RTDr.civ. 1986 . No.10, PP.134:136

- Responsabilité du fait de l'information : obligation de LA l'éditeur et obligation de l'auteur (Apropos de l'affaire de CIGUE ) , RTDr. civ. 1987 . No.1. PP.552:557
- Du droit de l'informatique au droit des télécommunications, DIT 1988/1 , PP.17:28
- Note sous arrêt cass. Ass. plén. 30 Oct. 1987 (Affaire Microfor c/Le Monde) , DIT 1988/1, PP.35:43
- HUET Jérôme et LE TOURNEAU Philippe** Droit privé et informatique: la protection des biens, les obligations contractuelles, la preuve *in* Emergence du droit de l'informatique, Edition les parques 1983 PP.18:49
- HUET Jérôme et CHOISY Marie-Gaëlle** La télématique:un nouveau droit ,DOCUMENTALISTE Vol. 22, No. 2, Mars-Avril 1985 PP.61:64
- HUET Pierre** La loi du 17 Janvier 1989 sur la liberté de communication D.S.1989. XXVII. PP.179:188
- IVAINER Théodore** USA : Nouvel espace de liberté pour les exploitants régionaux de télécommunication, DIT 1991/3 PP.54:55
- J.H** Aspects juridiques de l'audiotex, DIT 1992/1, PP.83:86
- De l'ordre technique à l'ordre public technologique, J.C.P. Ed. G.1972.1.2495
- J.H** Clauses abusives, charge de la preuve et nouveaux moyens de paiement : Un coup d'oeil sur le projet de directive européenne relatif à la protection des consommateurs contre P.50 les clauses abusives (Texte du 3 Sep.1990) ,DIT1991.3
- KESHISHOGLU John D.** Télévision par câble: Future amie ou ennemie, Revue U.E.R. No.5 PP.18:20
- LAMETHE Didier** L'échange de données commerciales entre concurrents, GAZ.PAL. 1980. 2-4 mars1980 PP.2:4
- LARGUIER Jean** L'abus de distributeur de billets par le titulaire d'un compte insuffisamment approvisionné ne peut-il être pénalement incriminé ? J.C.P. 1982. Ed. G.3061
- LAROCHE Daniel** Chronique Fiscale, BANQUE, Janvier 1986 No.457 PP.90:94
- LAROCHE-VIDAL Claire** Serveurs, producteurs, utilisateurs: Des relations contractuelles nouvelles , DOCUMENTALISTE, Vol. 22, No. 2, Mars-Avril 1985, PP.72:75.
- LAROCHE-VIDAL Claire & VIDAL Gérard** Incompatibilité techniques des systèmes informatiques et domination économique, LAMY au droit de l'informatique: =



- LECLERCQ Pierre** *=Cahiers . K. , supplément au No. 45, Fév. 1993, PP.2:7 Perspectives communautaires sur l'évolution du cadre juridique d'une économie de l'information , DIT1988/1, PP.11:16*
- LECLERCQ Pierre et CATALA Pierre** *L'information est-elle un bien ? in Droit de L'informatique: L'hermine et la puce, Collection Fredrik R. BULL 11, MASSON(Paris/Milan/Barcelone/Bonn)1992 PP.91:109*
- LELOUP Jean-Marie** *Observations sous arrêt de C.A. Paris , 1 ère ch. 8 juill. 1972 . J.C.P. Ed. G.1973.11.17509*
- LE MONDE** *Au sénat:le projet de l'audiovisuelle est très sensiblement modifié, LE MONDE , Jeudi 1er Juillet 1982 P.11*
- LE MINOR Patrick** *La loi sur la communication audiovisuelle est promul-gée :les principes-innovations, LE MONDE, 31 Juil-let1982.*
- LESGUILLONS Henry** *Traitement et production des actes notariés par l'autom-ation , J.C.P. 1989. Doc.2240*
- LE STANC Christian** *Note Brève sur les règles communautaires de concurrence relatives aux concentrations dans le secteur des Médi-as , RDAI, 1992 No.6.715:730*
- LE STANC Christian & PRÜM André** *La propriété intellectuelle dans le lit de procuste : obse-rvations sur la proposition de loi du 30 Juin 1992 relative à la protection des "créations réservés" , D.S.1993. chron-ique 11. PP.4:8*
- LE TOURNEAU Philippe** *Les droits en france du créateur d'inforamtion , RIDE, 1988/3 PP.211:218*
- LE TOURNEAU Philippe et HUET Jérôme** *Très brèves observations sur la nature des contrats rela-tifs au logiciel, J.C.P. (Ed. Notariale ) , 1982. 1. P.220*
- LINGLET Monique** *Variations autour de la protection du logiciel , GAZ. PAL. 1982 . 2ème sem. Doctnine. PP.370:372*
- Droit privé et informatique : La protection des biens, les obligations contractuelles , la preuve in Emergence du droit de l'informatique , Edition les parques,1983 PP.18:49*
- Bases de données : Droit de rectification , EXPERTIS-ES, No. 62 , Mai 1984 PP. 143:144 et PP.145:146.*
- Note sous ordonnance du TGI Paris, 24 Av. 1984 , EX-PERTISES , No.62 , Mai 1984 PP.143:144*

- LINDON Raymond** Indices Automatiques : La réponse de Galande , EXPE-  
-RTISES, No.63 Juin 1984 P.146  
L'idée artistique fournie à un tiers en vue de sa réalisat-  
-ion , J.C.P. Ed. G.1970.1.2295  
a télévision à l'audience, D.S.1985 chronique PP.81:82
- LINTINGRE Jean** La responsabilité de l'Etat français en qualité de transmet-  
-teur d'information in La Télématique; Aspects techniques  
Juridiques et socio-politiques : Actes du colloque organisé  
de Namur les 5 et 6 décembre 1983 par le C. R. I. D. des  
Facultés Notre Dame de Namur, E.Story Scientia, Editions  
juridiques GAND, Vol.2. 1985 et Fiscales PP.79:91
- LUCAS André** Note sous arrêt C.A. Rouen , 13 Janv. 1981 D.S.1983.  
J. PP.53:55  
Informatique (Droit de l'), Répertoire Dalloz Civil (ver-  
-sion du 30 Av. 1990) , PP.1:4
- LUCAS André &  
VIVANT Michel** Droit de l'informatique, J.C.P. Ed. E, No. 4 du 23 Janv.  
1986 . 15106 PP. 31:35 et No. 5 du 30 Janv.1986, 15131  
PP.43:46
- LUCAS DE LEYSSAC  
Marie-Paule** Une information seule est-elle susceptible de vol ou  
d'une autre atteinte juridique aux biens , D.S. 1985. chron-  
-ique. IX. PP.43:52.
- MACKAAY E.** La possession paisible des idées: toute information doit-  
elle faire objet d'un droit de propriété ?, DI, 1986/2,  
PP.75:79
- Maisl Herbert** La maîtrise d'une interdépendance : commentaire de la  
loi du 6 Janvier 1978 relative à l'Informatique aux Fichiers  
et aux Libertés , J.C.P. Ed. G.1978.1.2891  
L'utilisation commerciale des données administratives:  
L'exemple américaine , DIT .1988/4 PP.22:24
- Maisl Herbert &  
PITRAT Charlotte-Marie  
MARINE Xavier** La modification du droit sous l'influence de l'informati-  
-que : Aspects du droit public, J.C.P. Ed. G.1983.1.3101  
Un dossier à ouvrir : la commercialisation des données  
administratives, DIT 1988/4. P.5.  
Clause "sauf bonne fin" Avis de paiement erroné , Ren-  
-seignements commerciaux , chronique : Arrêt Cass. Civ.5  
Fév. 1962 . BANQUES , 1961 PP.704:705
- MATTHIEU Marc,  
ROGGEMANS Albert.** Révolution informatique et marché monétaire : Esquis-  
-sue de l'image du marché monétaire belge dans dix =

- STRAET Jean-Pierre et VANROY Tony J. MAYSTADT Ph.**  
 =ans, BANQUE, Centre d'Etudes Financières /Bruxelles, Mai 1986, No. Spécial PP.43:73  
 Allocution Finale prononcé par M. le Ministre de la politique scientifique *in* La Télématique; Aspects techniques juridiques et socio-politiques : Actes du colloque organisé de Namur les 5 et 6 décembre 1983 par le C.R.I.D. des Facultés et Notre Dame de Namur, E.Story Scientia, Editions Juridiques et Fiscales GAND, Vol.1, 1984, PP.229:234  
 Préface de l'ouvrage de Pierre KAYSER, La protection de la vie privée, Tome 1 : protection du secret de la vie privée, Editions Economica et Press Universitaire d'Aix seille, 1984 PP.1:4
- MAZEAUD Henri**  
 Note sous arrêt Cass.Civ. 27 Fév. 1951 R.T.Drciv 1951.No.9. PP.246:247  
 Note sous arrêt Cass.Civ. 27 Fév.1951. R.T. Drciv. 1951. No.9 PP.246:247
- MAZEAUD Henri & Léon**  
 :Les systèmes informatisés de documentations juridique Leur utilisation dans les recherches de droit étranger comparé et international, R.I.D.C. 1986.2. PP.775:783
- MAZET GUY**  
 Vers un "Droit pénal de nécessité", GAZ.PAL.1980, 23-24 Mai 1980 PP.12-14
- MERLE Roger**  
 Banques de données et droits d'auteurs *in* La Télématiques ; Aspects techniques juridiques et socio-politiques: Actes du colloque organisé de Namur les 5 et 6 Déc.1983 par le C.R.I.D. des Facultés Notre Dame de Namur, E.Story Scientia / Editions Juridiques et Fiscales GAND, Vol. 2., 1985 PP.145:160
- MIGNOT H.**  
 Les contrats producteurs-serveurs *in* La Télématique; Aspects Techniques, Juridiques et Socio-Politiques : Actes du colloque organisé de Namur les 5 et 6 Déc. 1983 par le C.R.I.D. des Facultés Notre Dame de Namur, E.Story Scientia/ Editions Juridiques et Fiscales GAND, Vol.2, 1985 PP.61:69
- MIGNOT Henriette**  
 Monopole et dérogations au monopole dans le domaine de la radiodiffusion en France, Revue U.E.R., 1978 No.4 PP.39:43
- MINEUR Gérard**  
 Responsabilité générale de la puissance publique, D.S. 1984 IR.21:27
- MODERNE Frank et BON Pierre**  
 Les restrictions à l'installation et à la vente des équipes
- MORGAN DE RIVERY**

- Eric** —ments, de télécommunication dans la communauté européenne appréciées au regard du droit communautaire de la concurrence et de la libre circulation des marchandises, DIT 1988/3 PP.9:26.
- NIORD Patrick** Problèmes juridiques de l'informatique bancaire in Les Cahiers du Droit , 1983 Tome 1, PP.16-68
- O.C.D.E.** Activités de l'O.C.D.E. en 1989, Rapport du rapporteur général , 1990 . ch. 9: Sciences Technologie et industrie PP.83:95
- PACTEAU Bernard** Jurisprudence Administrative : Répertoire Analytique, La Revue Administrative : Janvier-Février 1983. PP.40:44  
Note sous arrêt du C.E. 5 Nov. 1982 : Omission du nom d'un abonné sur l'annuaire téléphonique, Responsabilité administrative , Faute lourde , La Revue ADMINISTRATIVE , No. 211, Janvier-Février 1983: Jurisprudence Administrative , Répertoire Analytique, PP.143:144.  
Les contrats d'affaires, J.C.P. Ed. G.1987.1.3275
- PAILLUSSEAU Jean** La loi du 6 Janvier 1988 sur les opérations de vente à distance et le "télé-achat" J.C.P.1988.1.3350
- PAISANT Gilles** Le minitel rose condamné par la cour de cassation (à propos de sa décision du 17 novembre 1992) , LAMY: droit de l'informatique, No.43 décembre 1992, PP.3:4
- PERIER DAVILLE** Le "minitel rose" condamné par la cour de cassation (à propos de la décision de sa chambre criminelle du 17 Nov. 1982 , LAMY : droit de l'informatique, No.43- Déc.1992 PP.3:4
- PERIER DAVILLE Denis** Un bilan des messageries télématiques et téléphoniques  
Cahier Lamy du droit de l'informatique, supplément an No.48, Mai 1993 PP.1:12
- Les messageries roses devant la justice, LAMY droit de l'informatique, Novembre 1993, No. 53, H, PP.8:12
- Une aberration juridique , la télématique : Un média assuré de l'impunité, GAZ.PAL. 1990 (2,sem), PP.486:489
- PILLEBOUT J.F** Le contentieux du droit d'usage et d'habitation , ou les révélations de juris-data, J.C.P. Ed. G.1981.1.3049
- PITRAT Charlotte-Marie** Note sous arrêt cass. Ass. plén. 30 Oct.1987 (Affaire=

=Microfor c/Le Monde ), DIT. 1988/1, PP.43:45

Une offensive de la CEE: des recommandations pour l'ouverture des fichiers publics , DIT, 1988/4, PP.18:20

CEE,DG-XIII, Marché des services de l'information, DIT 1988/4, PP.24:26

**PITRAT Charlotte-Marie  
& MaiSL Herbert  
POUJOL Nathalie**

Un dossier à ouvrir : la commercialisation des données administratives , DIT,1988/4, P.5.

Note sous jugement du tribunal de commerce de Compiègne, 2 Juin 1989 (Affaire société des Bourses Française) DIT,1989/4 PP.60:65.

**POULLET Michel & VAN  
BASTELAR Ph.**

La technique télématique et ses problèmes *in* La télématique ; Aspects techniques , juridiques et socio-politiques : Actes du colloque organisé de Namur les 5 et 6 Déc.1983 par le C.R.I.D. des Facultés Notre Dame de Namur,E.Story Scientia, Editions Juridiques et Fiscales GAND, Vol.1, 1984 PP.3:16

**POULLET Y.**

L'informatique menace t-elle nos libertés ? *in* La Télématique; Aspects techniques juridiques et socio-politiques : Actes du colloque organisé de Namur les 5 et 6 Déc.1983 par le C.R.I.D. des Facultés Notre Dame de Namur, E.Story Scientia, Editions Juridiques et Fiscales GAND, Vol.1,1984 PP.191:208

**POULLET Yves**

L'informatique : des défis pour le juriste, Réflex et perspectives de la vie économique , Tome XXV1986.4, PP.283:295

Les concepts Fondamentaux de la protection des données et les nouvelles technologies de l'information , DI, 1987/4 PP.222:226

**POULLET Yves et Pierre**

Les contrats informatiques : Réflexions sur 10 ans de jurisprudence belge et française, Journal des Tribunaux, Bruxelles, 101 année : No. 5194, 2 Janv.1982 PP.1:9, No.5195,9 Janv.1982 PP.17:26

**POULLET Y. THUNES X.**

Introduction aux aspects juridiques de la télématique ; Aspects techniques, juridiques et socio-politiques : Actes du colloque organisé de Namur les 5 et 6 Déc.1983 par le C.R.I.D. des Facultés Notre Dame de Namur , E.Story Scientia, Editions Juridiques et Fiscales GAND , Vol.1, =

- POULLET Yves & THUNIS Xavier** =1984 PP.125:190  
Droit et informatique : Un mariage difficile, DIT, 1988/2, PP.11:17
- POULLET Yves & WARRANT Françoise & QUECK robert** Nouveaux compléments au service téléphonique et protection des données, à la recherche d'un cadre conceptuel: DIT 1990/1 (PP.19:30) 1990/2 (PP.18:25).
- PRÜM Andre & LE STANC Christian** Les droits en France du créateur d'information, AIDE, 1988/3 PP.211:218
- QUECK Robert & WARRANT Françoise & POULLET Yves** Nouveaux compléments au service téléphonique et protection des données, à la recherche d'un cadre conceptuel: DIT 1990/1 (PP. 19:30) 1990/2 (PP. 18:25)
- RICHEVAUX Marc** Informatique, Modernité, Droit et Démocratie dans les tribunaux, GAZ. PAL. 1985 (Dimanche 27 au 29 Oct. 1985) PP.7:9
- RIGAUD M.** Conclusions sous arrêt du C.E. 10 Juillet 1964. D.1964. 11. PP.722:725
- RIGAUX François** La loi applicable à la protection des individus à l'égard du traitement automatisé des données à caractère personnel R.C.D.I.P., 1980, No.3, Juillet-Septembre 1980 Tome 69, PP.443:478
- ROBBEN Frank** Le projet de loi relative à l'utilisation et à l'organisation d'une banque-carrefour de la sécurité sociale, DIT 1990/1 PP.75:88
- ROGGEMANS Albert, MATTHIEU Marc, STRAET Jean-Pierre et VAN ROY Tony J.** Révolution informatique et marché monétaire : Esquisse de l'image de marché monétaire belge dans dix ans, BAN-QUE, Centre d'Etudes Financières/Bruxelles, Mai 1986, No. spécial PP.43:73
- ROULET Valdo** Fraude informatique : Les nouvelles infractions, LES PETITES AFFICHES, 13 Juillet 1988, No. 84 PP.21:29
- ROZENFELD Sylvie** Les problèmes de responsabilité en matière de messagerie télématique, LES PETITES AFFICHES, No.143, 28 Nov. 1988 PP.14:16
- ROZES Simone** Banques de données et droit d'auteur in Droit et informatique : L'hermine et la puce, collection Fredrik R.BULL 11, Masson, 1992 PP.135:142
- SAVIGNON Irène** De la mise à disposition du secteur privé des données publiques, DIT 1988/4, PP.20:21
- SABATER-BONO L.** Banques de données : La responsabilité des informations, EXPERTISES No.98, Sep. 1987 PP.309:317

- SAVATIER René**  
**SCHAUSS M. et**  
**AMORY Bernard**  
**SCHMIDT Joanna**  
**SCHMIDT-**  
**SZALEWSKI Joanna**  
**SCHOETTL J.E**
- SCHWEIZER Rainer J.**
- SYX D.**
- STRAET Jean-Pierre &**  
**ROGEMANS Albert,**  
**MATTHIEU Marc et VAN**  
**ROY Tony J.**  
**TANGUY Yann**
- TEMPS RÉEL**
- TENDLER**
- THUNIS X. & POUL-**  
**LET Y.**
- THUNIS Xavier &**  
**POULLET Yves**  
**TOUBOL Frédérique**
- TOULEMON A.**  
**TRUCHET Didier**
- La vente de service , D.S. 1971 . chronique.PP.223:232  
 La formation de contrats par des moyens électroniques, DI,  
 1987/4 PP.206:215  
 Note sous Cass. 3<sup>ème</sup> Ch.Civ.24 Juin D.S.1975.11.193:194  
 Note sous arrêt de Cass. Com. 3 Oct. 1978, D.S.1980. J.  
 P.P.55:60  
 Les circulaires peuvent-elles revêtir la forme de logiciel?:  
 Réflexions prospectives tirées du droit administratif  
 français, DI, 1987/3, PP.144:147  
 La protection des données et autres problèmes juridiques des  
 nouveaux moyens électroniques de paiement Les nouveaux  
 moyens électroniques de paiement, ouvrage publié sous la  
 direction de Bernd STAUDR, CIR: collection juridique  
 Roande : Etude et pratiques,Payot Lausanne 1986 PP.45:63  
 Vers de nouvelles formes de signature : le problème de la  
 signature dans les rapports juridiques électroniques ,DI  
 1986/3 PP.133:147  
 Révolution informatique et marché monétaire : Esquisse de  
 l'image de marché monétaire belge dans dix ans, BANQUE:  
 Centre d'Etudes Financières/ Bruxelles,Mai 1986,No.Spécial  
 PP.43:73  
 Informatique juridique , Répertoire Dalloz Civil (version du  
 30 Av.1990) , PP.1:5  
 La spécificité de la micro se confirme ,Magazine TEMPS  
 RÉEL, No. 85 PP.1:2.  
 Note sous arrêt de Cass. Com. 30 Janv. 1974. D.1974.  
 J.428-429  
 Introduction aux aspects juridiques de la télématique in  
 La Télématique : Aspects techniques,juridiques et socio-  
 politiques : Actes du colloque Organisé de Namur les 5 et 6  
 décembre 1983 par le C.R.I.D. des facultés Notre Dame de  
 Namur E.Story Scientia, Editions Juridiques et Fiscales  
 GAND, Vol 1,1984 PP.125:190  
 Droit et informatique : Un mariage difficile, DIT,1988/2,  
 PP.11:17  
 Note sous jugement , T.G.J. Paris, 5 Juillet 1988, DIT,  
 1989/3, PP.46:51  
 Les erreurs scientifiques,GAZ-PAL. 23-25 Mars 1980.P.6  
 Une loi de la dernière chance ? La loi du 29 Juillet1982 sur

**VAN BASTELEAR**

**VAN BASTELEAR ph. &  
OULLET Michel**

**VAN GREVENSTEIN  
P.V.U**

**VARAUT Jean-Marc**

**VAN ROY Tony J., ROG-  
GEMANS Albert,  
MATTHIEU Marc et  
STRAET Jean-Pierre  
VASSEUR Michel**

**VIDAL Gérard &  
LAROUCHE-VIDAL Claire**

**VINEY Geneviève**

la communication audiovisuelle, J.C.P. Ed. G.1983 I.3120  
Régime juridique de la communication audiovisuelle, Juris  
Classeur v: Droit Administratif, Fascicule273 (version du  
11.1989 mise à jour en 1990) , 25 P. plus mise à jour(2 P.)  
Transmission par satellite *in* La Télématique;Aspects tech-  
niques , juridiques et socio - politiques:Actes du colloque  
organisé de Namur les 5 et 6 Décembre1983 par le C.R.I.D  
des Facultés Notre Dame de Namur, E.Story Scientia, Edi-  
tions Juridiques, et Fiscales GAND, Vol.1,1984, PP.17:48  
La technique télématique et ses problèmes *in* La Télémat-  
ique; Aspects techniques, juridiques et socio-politiques:  
Actes du colloque organisé de Namur les 5 et6 décembre  
1983 par le C.R.I.D. des Facultés Notre Dame de Namur,  
E.Story Scientia, Editions Juridiques et Fiscales GAND,  
Vol.1,1984, PP.3:16

Les restrictions aux flux transfrontières de données  
d'entreprise , DI.1986/3 PP.149:152

Sécurité et liberté: commentaire sur le projet renforçant la  
sécurité des personnes et des biens , GAZ.PAL., 1980. 23-  
24 Mai 1980 PP.7:12

Révolution informatique et marché monétaire : Esquisse  
de l'image de marché monétaire belge dans dix ans,  
BANQUE , Centre d'Etudes Financières/Bruxelles , Mai  
1986,No. Spécial PP.43:73

Observations sous Cass.Com.9 Janv. 1978 .D.S.1978. IR.  
PP.308:309

Observations sous arrêt de C.A. Paris . 5 ème ch. B.2 Fév.  
1979. D.S. 1980 IR.56.

Observations sous arrêt de Cass. Com. 15 Janv. 1980, D.S.  
1980. IR.381

Des responsabilités encourues par le banquier à raison des  
informations , avis et conseils dispensées à ses clients,  
BANQUE, Juin 1983 PP.943:953

Incompatibilité technique des systèmes informatiques et  
domination économique , LAMY : droit de l'informatique:  
cahiers .K., supplément au No. 45, Fév. 1993 , PP.2:7  
Préface de l'ouvrage de Anne PENNEU , Règles de l'Art et  
Normes Techniques , LGDJ, 1989,3 pages.



**VIVANT Michel**

A propos des biens informationnels , J. C. P. Ed.  
G.1984.1.3132

Quelques mots sur l'informatique juridique, J.C.P. Ed.  
G.1985.1.3211

Quel droit pour les flux transfrontières de données, RIDE,  
1988/3 PP.255:264

Le produit informatique : Discours sur un discours, D.S.  
1989. chronique. PP.140:142.

Pour une compréhension nouvelle de la notion de courte  
citation en droit d'auteur, J.C.P. Éd. G.1989.1.3372.  
Les grandes questions contemporaines du droit de  
l'informatique , LAMY : droit de l'informatique : Cahiers  
B., supplement au No.47 ,Avril 1993 , PP.1:16

**VIVANT Michel &  
LUCAS André**

Droit de l'informatique, J.C.P. Ed. E, No. 4 du 23 Janv.  
1986.15106 PP. 31:35 et No. 5 du 30 Jan.1986.15131  
PP.43:46

**WALINE Marcel**

Note sous arrêt C.E. 22 Juillet 1949 . D. 1950 . J. PP.24:27

**WARRANT Françoise &**

**POULLET Yves & QUECK  
Robert**

Nouveaux compléments au service téléphonique et protec-  
-ion des données , à la recherche d'un cadre conceptuel;  
DIT 1990/1(PP.19:30), 1990/2(PP./8:25)

**WARUSTEL Bertrand**

Note sous deux arrêts (Affaire patrick PARDON), DIT  
1991/3, PP.23-27.

## للمؤلف

### (أولاً الكتب :

#### (١) كتب باللغة العربية :

١ - حق الأداء العلنى للمصنفات الموسيقية دراسة مقارنة القانونين المصرى والفرنسى واتفاقيتى بن وجنيف الدوليتين (صيفتى باريس سنة ١٩٧١) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب / القاهرة ١٩٨٧ .

٢ - الحماية القانونية لبرامج الحاسب الإلكترونى ، دار الثقافة للطباعة والنشر بالفجالة / القاهرة ، عام ١٩٨٧ ( حصل المؤلف على جائزة الدولة التشجيعية فى القانون المدنى وتاريخ النظم القانونية والإجتماعية وفلسفة القانون لعام ١٩٨٩ عن هذا الكتاب ) .

٣ - الوجيز فى النظرية العامة للحق ، دار الثقافة للطباعة والنشر بالفجالة ، عام ١٩٨٧ .

٤ - الحجية القانونية للمصغرات الفيلمية فى إثبات المواد المدنية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع بالفجالة / القاهرة ١٩٨٧ .

٥ - الأحكام العامة لعقد التأمين ، دراسة مقارنة بين القانونين المصرى والفرنسى ، دار الثقافة للطباعة والنشر بالفجالة / القاهرة : الطبعة الأولى عام ١٩٨٨ والطبعة الثانية عام ١٩٩٠ .

٦ - الأحكام العامة لعقد الإيجار ، محاضرات على الآلة الكاتبة أُلقيت إلى طلاب السنة الثالثة بكلية حقوق بنى سويف عامى ١٩٨٨ - ١٩٨٩ و ١٩٨٩ - ١٩٩٠ .

٧ - الأحكام العامة لعقد البيع ، محاضرات على الآلة الكاتبة أُلقيت إلى طلاب السنة الثالثة بكلية حقوق بنى سويف عام ١٩٨٩ - ١٩٩٠ .

٨ - المدخل لدراسة القانون فى ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء ، الكتاب الأول نظرية القانون ، الطبعة الأولى القاهرة عام ١٩٩٠ والطبعة الثانية القاهرة عام ١٩٩٣ .

٩ - أحكام عقدى البيع والإيجار ، القاهرة عام ١٩٩٠ وطبعة مصورة القاهرة عام ١٩٩٣ .

١٠ - المدخل لدراسة القانون فى ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء ، الكتاب الثانى : نظرية الحق ، طبعة ثانية مطورة من الوجيز فى النظرية العامة للحق صدرت عام ١٩٩٠ ثم صدرت

الطبعة الثالثة عام ١٩٩٣ .

١١ - المدخل للدراسات القانونية : نظرية القانون ، (كتاب مشترك مع الدكتور / محمد

عبد الظاهر حسين) القاهرة ١٩٩١ .

١٢ - المرجع العملى فى الملكية الأدبية والفنية : الكتاب الأول : القاهرة ١٩٩٢ ، الكتاب

الثانى : القاهرة ١٩٩٣ .

١٣ - ملف قضايا حرية الرأى والتعبير فى مصر ، القاهرة ١٩٩٣ .

١٤ - عقود الإيجار فى مجال الإعلان ، القاهرة ١٩٩٤ .

١٥ - عقود خدمات المعلومات فى القانونين المصرى والفرنسى ، القاهرة ١٩٩٤ .

#### (٢) كتب باللغة الفرنسية

(1) L'exécution publique des œuvres musicales, étude comparée entre les lois française et égyptienne et les conventions internationales de Berne et de Genève (Versions de Paris de 1971); thèse de doctorat d'Etat présentée et . soutenue à la faculté du droit de l'université de Paris XI(Sceaux) en 1983

(2) Un aperçu de la protection de droits d'auteur en Egypte, Le Cair 1984

(Cours pour les étudiants de la 4ème année de la faculté de droit de Bani-Suéf de l'Université de Caire).

(3) Les droits réels principaux, Le Caire 1985 (Cours pour les étudiants de la 4ème année de la faculté de droit de Bani-Suéf de l'Université de Caire).

(4) Surétés réeles ou droits réels accésoires, Le Caire 1986 (Cours pour les étudiants de la 4ème année de la faculté de droit de Bani-Suéf de l'Université de Caire).

## ثانياً: المقالات

### (١) مقالات باللغة العربية

١ - حق الأداء العلنى للمصنفات الموسيقية ، دراسة مقارنة بين القانونين المصرى والفرنسى واتفاقيتى بنن وجنيف لحق المؤلف ، مجلة مصر المعاصرة التى تصدرها الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع بالقاهرة ، السنة السادسة والسبعون ، العدد ٤٠١ ، يرايو عام ١٩٨٥ ، ص ١٥٥ : ١٧٠ .

٢ - فى تحديد المسئول عن دفع حقوق الأداء العلنى للأفلام السينمائية ، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية التى تصدرها كلية حقوق بنى سويف ، السنة الأولى ، العدد الأول - يناير عام ١٩٨٦ ، ص ١٦٩ : ١٩١ .

٣ - المبادئ الأولية لحق المؤلف (حماية حق المؤلف فى مصر) ، رسالة المعلومات التى تصدر عن مركز المعلومات والتوثيق بالهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة ، العدد السادس ، يرايو عام ١٩٨٦ ، ص ٢٧ : ٤٩ .

٤ - تشريع حق المؤلف بين الواقع والقانون ، مجلة عالم الكتاب التى تصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة ، العدد الحادى عشر (يولير - نوفمبر - ديسمبر) عام ١٩٨٦ ، ص ٢٠ : ٢١ .

٥ - بنوك المعلومات وحقوق المؤلف ، مجلة المكتبات والمعلومات العربية التى تصدر عن دار المريخ بالملكة العربية السعودية ، السنة السادسة ، العدد الثالث ، يولير عام ١٩٨٦ (نر القعدة عام ١٤٠٦ هـ) ص ٥ : ٤٩ ، وأعيد نشر هذا المقال مُنقحاً فى مجلة البحوث القانونية والإقتصادية التى تصدرها كلية حقوق بنى سويف ، السنة الثانية ، العدد الأول ، يناير عام ١٩٨٧ ، ص ٢٧٧ : ٣٢٤ .

٦ - الفيدويرام والفونوجرام وحق المؤلف ، مجلة مصر المعاصرة التى تصدرها الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع بالقاهرة ، السنة السابعة والسبعون ، العدد ٤٠٥ ، يولير عام ١٩٨٦ ص ١١٣ : ١٢٣ ثم نشرت مُنقحة فى مجلة البحوث القانونية والإقتصادية ، التى تصدرها كلية حقوق بنى سويف السنة الثانية ، العدد الثانى يولير عام

١٩٨٧ ص ١١٩ : ١٤٦ ثم نُشرت مرة ثالثة مع بعض التنقيح فى مجلة المحاماة ، العددان الخامس والسادس ، مايو- يونيو عام ١٩٨٨ ،

٧ - مفهوم الطفل وفتوى مجلس الدولة ، مجلة القضاة التى يصدرها نادى القضاة بالقاهرة ، السنة الثالثة ، العددان الثالث والرابع ، مارس - أبريل عام ١٩٨٨ ، ص ٣ : ١٤  
ثم نشرت مُنقحة فى مجلة مصر المعاصرة التى تصدرها الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع بالقاهرة ، السنة الثمانون ، العددان ٤١٥ - ٤١٦ ، يناير - أبريل عام ١٩٨٩ ٣٦١ - ٣٨٦ ،

٨ - الحماية القانونية لبرامج الحاسب الإلكترونى ، مجلة نظم المعلومات التى تصدرها الجمعية العربية لنظم المعلومات والميكروفيلم / مصر ، العدد الثانى عام ١٩٨٩ ، ص ٢٩ : ٤٦  
٩ - المفهوم الحديث للمحرر ، مجلة مصر المعاصرة التى تصدرها الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع بالقاهرة ، السنة الثمانون ، يوليو وأكتوبر ١٩٨٩ ، العددان ٤١٧ و ٤١٨ ص ٢٥٧ : ٢٧٦ .

١٠ - بند التعويض عن الإنتهاء المبترس لعقد العمل لمدة دنيا - بند البانتوفلاج - فى مجال نظم المعلوما ، مجلة نظم المعلومات التى تصدرها الجمعية العربية لنظم المعلومات والميكروفيلم / مصر ، العدد الثالث عام ١٩٩٠ ص ٣ : ٥١ وقد نشر هذا البحث فى كتاب منفصل فى نفس العام .

١١ - البث الإذاعى عبر التوايح الصناعية وحقوق المؤلف ، دراسة مقارنة بين القانونين المصرى والفرنسى واتفاقيتى برن وجنيف الدوليتين لحق المؤلف ، بحث قدم إلى المؤتمر الدولى لنظم المعلومات الذى نظّمته الجمعية العربية لنظم المعلومات والميكروفيلم بالقاهرة (فندق ميريديان القاهرة / ٤ : ٧ سبتمبر عام ١٩٩٠) : وقد نشر هذا البحث فى كتاب منفصل عام ١٩٩١ .

١٢ - مدى حق متلقى الإمتياز التجارى فى التعويض عن عدم تجديد عقده ، مجلة مصر المعاصرة التى تصدرها الجمعية المصرية للإقتصاد والسياسى والإحصاء والتشريع بالقاهرة ، السنة ٨١ يوليو - أكتوبر ، العددان ٤٢١ : ٤٢٢ عام ١٩٩٠ ص ٢٤٣ : ٣٦٢ وقد نشر منقحاً

- تحت عنوان مدى أحقية منلقى الإمتياز التجارى فى التعويض عن عدم تجديد عقده ، من مجلة الحاماة ، العددان السابع والثامن ، سبتمبر - أكتوبر سنة ١٩٩١ ، ٢٧١ ص ١٠٠ : ١٢٠ .
- ١٣ - المفهوم القانونى للبيئة فى مصر ، بحث قدم إلى مؤتمر القانونيين الأول الذى عقد تحت رعاية الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع وفى مقرها ، القاهرة (فبراير سنة ١٩٩٢) وقد نشر ضمن المجلد الخاص بأعمال المؤتمر ص ١ : ٢٤ .
- ١٤ - إستخدام وسائل الإتصالات الحديثة فى التفاوض على العقود وإبرامها فى القانون الوضعى المصرى والفرنسى ، بحث قدم إلى المؤتمر الدولى الذى عقبتة كلية حقوق القاهرة مع معهد قانون الأعمال الدولى بنفس الكلية تحت عنوان "النظم التعاقدية للقانون المدنى ومقتضيات التجارة الدولية (كلية حقوق القاهرة ٢ - ٣ فى يناير سنة ١٩٩٣) ، ٢٢ صفحة .
- وقد قدمت أيضاً نسخة فرنسية من هذا البحث فى المؤتمر نفسه.
- ١٥ - أهم مبادئ حرية الأديان فى شريعة الإسلام (تحت الطبع) .
- ١٦ - حرية الرأى والتعبير فى ضوء القوانين الرقابية ، بحث مقدم إلى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، ندوة يونية ١٩٩٤ .
- ١٧ - ألف ليلة وأيلة : رؤية قانونية ، مجلة إبداع / الهيئة المصرية العامة للكتاب / القاهرة ١٩٩٤ (تحت الطبع) .

#### (٢) مقالات وتعليقات باللغة الفرنسية :

- (1) Note sur l'arrêt de la cour de cassation, chambre civile et commerciale, du 14 Avril 1986; Revue Internationale de Droit d'Auteur : RIDA/France no.131 Janvier 1987 PP.222:224.
- (2) L'enseignement du droit d'auteur en Egypte, Bulletin du Droit d'Auteur de l'Unesco Paris/France Volume XXI, No.2, 1987 PP.25:30,

وقد نشر هذا المقال باللغتين الإنجليزية والإسبانية فى نفس المجلة ونفس العدد كما نشر باللغة البرتغالية مختصراً فى المجلة البرتغالية :

Estudios Juridicos Vol.20, No.49, Maio/Agosto 1987, PP.47:52.

(3) Réflexions sur la protection juridique du logiciel, Bulletin du Droit d'Auteur de l'Unesco, Volume XXI, No.4, 1989 PP.10:22.

وقد نشر هذا المقال باللغتين الإنجليزية والإسبانية في نفس المجلة ونفس العدد .

(4) L'utilisation des nouveaux moyens de communication dans la négociation et la conclusion du contrat en droits positifs français et égyptien de la preuve, colloque international sur "Les systèmes contractuels du droit civil et les exigences du commerce international Institut du Droit des affaires Internationales : IDAI, le Caire et la faculté du droit du Caire (2-3 Janvier 1993) PP.1:24.

وقد نشر هذا البحث كذلك باللغة الفرنسية ضمن أعمال المؤتمر التي نشرها معهد قانون الأعمال الدولي / كلية حقوق القاهرة في أبريل ١٩٩٤ .

(5) EGYPT : Juris classeur / Droit comparé, Edition Technique (sous . press)

### (٣) مقالات وتعليقات باللغة الإنجليزية :

1 - Legal Validity of microfilm as an evidence in Arab Laws with special reference to Egyptian law, proceedings of symposium on chinese - arabian information and micro-graphic management Taipei/Taiwan (September 25-27, 1991) PP.160:164.

2 - Patent Law & practice, Trademark Law & practice and copyright law practice in Egypt, Digest of Intellectual Property Laws of the World, Oceana publications, INC, New york-London-Rome 1993, 23 P.

(3) Reform of Egypt's copyright Law and copyright's Future in the arab

world , World Intellectual Property Report ( published by the Bureau of National Affairs, Inc.-U.S.A), vol.7 PP.44:45.

### ثالثاً: دراسات مترجمة إلى اللغة العربية من أصل بلغة أجنبية :

#### ١ - اللغة الفرنسية :

ترجم المؤلف كتاباً من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية لحساب منظمة اليونسكو عنوانه :  
Clés pour une stratégie nouvelle du développement : UNESCO, Paris/Les éditions ouvrières, 1984

وقد نشرت الترجمة العربية العربية تحت عنوان : "مفاتيح إستراتيجية جديدة للتنمية" ،  
الشعبة القومية لليونسكو/القاهرة عام ١٩٨٨ . وقد وضع الأصل الفرنسى الأساتذة : أنور  
عبد الملك ، وهناء كاوترى ، وبرتار روزييه ولى تانه كهوى

#### ٢ - اللغة الإنجليزية :

١ - شارك المؤلف مع آخرين فى وضع الترجمة العربية لعقد الفيديك لمقاولات الأعمال  
المدنية نقلاً عن الأصل الإنجليزى الصادر من الإتحاد الدولى للمهندسين الإستشاريين  
(Fédération Internationale des Ingenieurs Conseils : FIDIC/Suisse) ، وقد  
صدرت ترجمة الجزء الأول (الشروط العامة) عن مكتب الشلقانى للإستشارات القانونية  
والمحاماة بالقاهرة سنة ١٩٩٢ ، أما ترجمة الجزء الثانى (الشروط الخاصة) فما زالت تحت  
المراجعة .

ب - ترجم المؤلف كتاباً من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية لحساب منظمة اليونسيف  
تحت عنوان الوضع الإجتماعى للمرأة فى مصر (تحت الطبع)



## فهرست الكتاب

١	..... مقدمة
٣	..... الباب الأول : المعلومات والمعلوماتية
٤	..... الفصل الأول : ظاهرة المعلوماتية
٤٠	..... الفصل الثاني : أشخاص العقد
٤١	..... أولاً : المنتج
٤٢	..... ثانياً : المورد
٤٣	..... ثالثاً : منفذ النظام
٤٣	..... رابعاً : المعلوماتي
٤٥	..... خامساً : الموزع
٤٦	..... سادساً : الناقل
٤٨	..... سابعاً : السمسار
٥٠	..... ثامناً : المستخدم النهائي
٥٣	..... الفصل الثالث : محل العقد : المعلومات
٥٣	..... المبحث الأول : حماية المعلومات : نظرية المال الاعلامي
٥٤	..... أولاً : مضمون النظرية
٥٤	..... ١ - تعريف المعلومات
٥٥	..... ٢ - قيمة المعلومات
٥٥	..... ثانياً : نتائج النظرية
٥٦	..... الطائفة الأولى : المعلومات الاسمية
٥٦	..... ١- المعلومات الموضوعية
٥٦	..... ٢- المعلومات الشخصية
٥٧	..... الطائفة الثانية : المعلومات المتمثلة في مصنفات فكرية
٥٧	..... الطائفة الثالثة : المعلومات الشاغرة

٥٩	ثالثاً : تقدير النظرية : ثلاثة مآخذ .....
٥٩	الأول : الخلط بين حقوق الشخصية وحقوق الملكية .....
٦٠	الثاني : الربط المعيب بين القيمة الاقتصادية وفكرة الأموال .....
٦٠	الثالث : تقويض أركان الملكية الفكرية بإدخال المعلومات فيها .....
٦١	المبحث الثاني : حماية المعلومات بدعوى المناقشة غير المشروعة .....
٦١	أولاً : مضمون النظرية .....
٦٢	ثانياً : تقدير النظرية .....
٦٣	المبحث الثالث : تقديرنا الخاص للمشكلة : محاور ثلاث .....
٦٤	أولاً : المعلومات : قيمة اقتصادية .....
٧١	ثانياً : المعلومات والمنافسة غير المشروعة .....
٧٥	ثالثاً : المعلومات وحق المؤلف .....
٨٣	الباب الثاني : التزامات الأطراف .....
٨٤	الفصل الأول : التزامات المنتج .....
٨٥	الالتزام الأول : ضمان الإتصال الأمثل للمستخدم النهائي بالبنك .....
٨٥	أولاً : الوجه التقني .....
٩٠	ثانياً : الوجه الإعلامي .....
٩١	١- المكتنز .....
٩١	٢- الدليل الدعائي .....
٩١	٣- دليل التشغيل .....
٩٢	٤- التأهيل المهني المستمر .....
٩٤	الالتزام الثاني : الإستجابة الفورية لإتصالات المستخدم النهائي .....
٩٦	الالتزام الثالث : تقديم معلومات مشروعة وجديرة بالثقة .....
٩٧	أولاً : المشروعية .....
٩٧	١ - المشروعية وقوانين أمن الدولة .....
١٠٣	٢ - المشروعية ومبدأ سرية الإدارة .....
١٠٥	٣ - المشروعية والحياة الخاصة .....

١١٣	٤ - المشروعية وحق المؤلف
	٥ - المشروعية وإحتكار الإتصالات السمعية والسمعية البصرية
١٢٢	والبريدية
١٢٣	أ- الوضع في فرنسا
١٢٧	ب - الوضع في مصر
١٣٢	٦ - المشروعية وفكرة الآداب العامة
١٣٣	ثانياً : الجدارة بالثقة
١٣٦	١ - الدقة
١٣٨	٢ - المعاصرة
١٤٠	٣ - الشمول
١٤٦	الإلتزام الرابع : ضمان سرية التعامل
١٤٩	الفصل الثاني : إلتزامات المستخدم النهائي
١٤٩	الإلتزام الاول : سداد المقابل المالى
١٥٠	أولاً : صور المقابل المالى : أربعة
١٥٠	١ - مبلغ جزافى شامل
١٥٠	٢ - مبلغ جزافى بحد أدنى
١٥١	٣ - مبلغ جزافى متناقص التعريفه
١٥١	٤ - مبلغ جزافى عن كل سؤال
١٥٢	ثانياً : تقدير المقابل المالى
١٥٤	ثالثاً : تعديل المقابل المالى
١٥٥	الإلتزام الثاني : ضمان سرية التعامل
١٥٦	الإلتزام الثالث : إحترام الغرض من الإستخدام الوارد فى العقد
١٥٦	أولاً : عدم السماح للغير باستخدام البنك
١٥٧	ثانياً : عدم السماح للغير بالإستفادة من البنك
١٥٨	ثالثاً : عدم إستنزاف معلومات البنك
١٦٠	الإلتزام الرابع : إحترام تعليمات التشغيل

١٦٣	خاتمة
١٦٧	قائمة المختصرات
١٧١	قائمة المراجع
١٧٢	أولاً : المراجع غير القانونية
١٧٢	١ - الكتب
١٧٤	أ - كتب باللغة العربية
١٧٥	ب - كتب باللغة الإنجليزية
١٧٥	٢ - المقالات
١٧٥	أ - مقالات باللغة العربية
١٧٧	ب - مقالات باللغة الإنجليزية
١٧٨	ثانياً : المراجع القانونية
١٧٨	١ - الكتب
١٧٨	أ - كتب باللغة العربية
١٨٠	ب - كتب باللغة الإنجليزية
١٨٤	ج - كتب باللغة الفرنسية
١٨٤	٢ - المقالات
١٨٤	أ - مقالات باللغة العربية
١٨٧	ب - مقالات باللغة الإنجليزية
١٨٩	ج - مقالات وتعليقات باللغة الفرنسية
٢٠٨	للمؤلف
٢١٥	فهرست الكتاب





رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٩٤ / ٣١٨٦

I.S.B.N.977.00.665..8



## هذا الكتاب

لا ينكر غير مكابر ما يراه العاشون فى القرن الحالى من عجائب على يد تكنولوجيا الحاسبات لا سيما فى مجال تخزين المعلومات واسترجاعها . فبعد أن ثبت عجز الذاكرة الداخلية للكائن البشرى عن الإحاطة بالكم الهائل من المعلومات الذى يحيط بنا ويحتوينا ، ولى العالم المتقدم وجهه شطر الحاسبات لتكون سنداً له فى اتخاذ القرار بعد إحاطة كاملة بكل الاسهامات الفكرية للأجيال المتعاقبة . ويكفى للتدليل على حيوية « تجارة المعلومات » الإشارة إلى أن الغرب يطلق عليها « البترول الرمادى » نسبة إلى مركز فى المخ يعتقد فى أنه وحده المسئول عن ذكاء الإنسان . كما نتوه بأن الولايات المتحدة الامريكية تستأثر بـ ٧٠ ٪ من حجم سوق المعلومات ، وتتناصف أوروبا واليابان الـ ٣٠ ٪ الباقية ، وتدر هذه السوق على المسيطرين عليها عدة مليارات من الدولارات سنوياً .

وتكمن أهمية هذا البحث فى أنه محصلة دراسة متأنية لهذا العقد من حيث الأشخاص والمحل والالتزامات إلى جوار الطبيعة القانونية . ويعطى الباحث مجموعة من الحلول القانونية لما يثيره هذا العقد من مشكلات عملية موازناً فى ذلك بين مصلحة بنك المعلومات فى الربح المالى ومصلحة طالب المعلومة فى الأمان القانونى ..